

جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــــادة دكتوراه"ل٠م٠د"

في علـــوم مـالية والمحاسبة

محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من زبائن البنوك

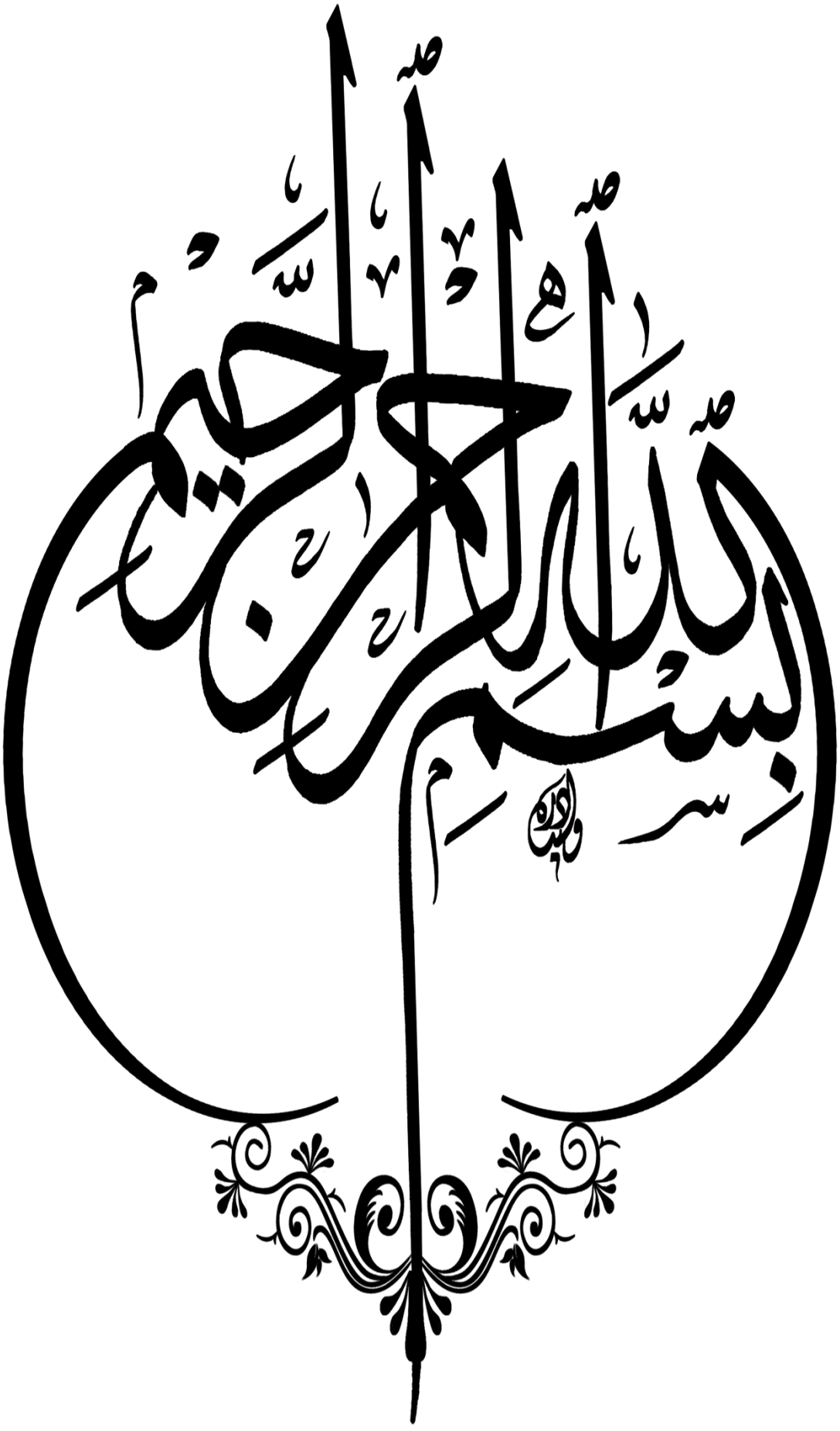
مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة): ربـــاب فـروج

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــة

بن لحسن الهواري	أستـــــــــــــاذ	جامعة وهـــــــران 2	رئيـــــسا
مهدي ميلود	أستـــــــــــــاذ	جامعة وهـــــــران 2	مشرفا ومقررا
دراعو عزالدين	أستاذ محاضر –أ-	جامعة وهـــــــران 2	مشرفا مساعدا
طيبة عبد العزيز	أستـــــــــــــاذ	جامعة الـشلـــف	منـــــاقشا
حمادي مليكة	أستـــــــــــــاذ	جامعة سيدي بلعباس	منـــــاقشا
الادريسي مختار	أستاذ محاضر –أ-	جامعة وهـــــــران 2	منـــــاقشا

السـنة: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى **أبي** الغالي من عمل من أجلي وتعب في سبيل راحتي ...وقدم لي كل ما أحتاج في سبيل ارتقائي وتعلمي .... اهديك هذا المجهود المتواضع هديتي لك؛

الى **أمي** من كان نجاحي مرهوناً برضاها...الى من حملتني دعواتها من بين طيات الصعاب ومدتني بالقوة والإصرار؛

الى سندي وعزوتي **"أخي محمد"** العزيز لما قدمه لي من دعم معنوي ومادي خلال دراستي؛

الى من شاركوني طفولتي..... الى من رافقوا مسيرة حياتي وكانوا لي عوناً ونعم المعين في السراء والضراء **أخواتي** كل باسمها وصديقتي الغالية خديجة وأولادها؛

الى من أصبحت من زميلة دراسة الى أخت ولدتها الأيام **حورية لمحال** هي وعائلتها الكريمة حفظهم الله؛

الى جدتي شفاها الله وأطال في عمرها، وروح عمي رحمه الله

الى كل من كان معي ...دعمني ..... ساعدني...شد بيدي وشجعني

أهديكم هذا الجهد المتواضع

شكروعرفان

الشكر لله أولاً، اللهم لك الحمد كله، ولك الشكر كله، ولك الفضل، أنت كما أثنيت على نفسك، لا نحصي ثناءً عليك، ولك الحمد على ما علمت من البيان، والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد ﷺ

- أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور " **مهدي ميلود**" مدير الأطروحة والمشرف الذي كان عوناً لي لإنتاج هذا البحث العلمي وعلى سعة صدره وصبره علي، والأستاذ الدكتور "**عزالدين دراعو**" مساعد المشرف الذي قدم لي جميع النصائح والتصويبات والإرشادات أثناء البحث؛
- أتقدم بالشكر الجزيل للأعضاء الكرام في لجنة المناقشة، الذين منحوا بحثي خلاصة علمهم وتوجيهاتهم، سائلةً الله أن يجزيهم عني كل خير؛
- الى الأستاذة " **سميرة مشراوي** "التي كل ما قلت طاقتي شحنتها بكلماتها المحفزة وقالت: أنا معكِ بإذن الله؛
- كل من جمعني بهن العلم الأستاذات الغاليات " **سعاد براهمي**" و " **أسماء درقاوي** "و "**شايب ذراع خيرة**" و " **عائشة بن صالح**" و " **آسيا حجار**" و " **قارة مصطفى يمينة** "على منحن لي الوقت والدعم، وفتحهن لي مغاليق الابواب وأسرارها لإتمام البحث فيه؛
- اتقدم بالشكر الى للأساتذة في جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، وكل من السيد " **آنسة** " و " **طاوس** "؛
- كل أساتذة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم التجارية وقسم علوم التسيير جامعة مستغانم **عبد الحميد ابن باديس**؛
- كما أخص بالشكر الى كل من الأستاذ "**عدنان حسام**" و" **سليمان ناصر** " و " **فرحي محمد**" و " **عدنان عويضة**" و " **علال بن ثابت**"؛

وأخيرا أشكر كل من وقف الى جانبي بدعوة خالصة، أو أنار بصيرتي بنصيحة، أو شحذ همتي ولو بكلمة؛

فهرس مختصر

العنوان	الصفحات
مقدمة	أ
الفصل الأول الإطار النظري العام للتمويل الإسلامي	2
الفصل الثاني المنتجات المالية الإسلامية	45
الفصل الثالث محددات الطلب على المنتجات البنكية الاسلامية	86
الفصل الرابع دراسة ميدانية لعينة من زبائن الصيرفة الإسلامية في الجزائر	131
الخاتمة	194
قائمة المراجع	194
الملاحق	200
الفهرس	214
الملخص	237

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم(01-01)	خصائص الصكوك الإسلامية	37
الجدول رقم(01-02)	دليل شرعية بعض المنتجات المالية الإسلامية	51
الجدول رقم)02-02)	العلاقة بين منتج الاستصناع ومنتج السلم فقهيا	59
الجدول) 03- 02)	المنتجات القائمة على الفلاحة	61
الجدول رقم(02-04)	متوسط المبالغ للمنتجات المستخدم في البنوك المصرح لها بالصيرفة الإسلامية في الجزائر	70
الجدول رقم (02-05)	تسديد قيمة السيارة	74
جدول رقم (02-06)	بيانات مالية حول عملية تمويل سكن	80
الجدول رقم(02-07)	جدول اهتلاك سكن ايجاري	80
الجدول رقم(02-08)	يوضح اليات توزيع أرباح المشروع (المبالغ بالدينار الجزائري)	83
الجدول رقم(03-01)	الستة الدول الرائدة في التكنلوجيا المالية الإسلامية لسنة 2023-2024	96
الجدول رقم (03-02)	حصة البنوك الإسلامية من اجمالي الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2022	105
الجدول رقم (03-03)	انتشار البركة في الجزائر بأربعة مناطق بمجموع 34 فرع وهي الشرق، الوسط، الغرب، الجنوب	107
الجدول رقم(03-03)	تطور أبعاد المعرفة و الوعي بالصناعة المالية الإسلامية في الفترة 2019 الى غاية 2023	127
الجدول رقم (04-01)	هيكل النظام المصرفي الاسلامي في الجزائر حسب نوع القطاع 2020-2024	133
الجدول رقم(04-02)	احصاء شبابيك الصيرفة الاسلامية في الجزائر لعام 2025	134
الجدول رقم (04-03)	احصاء فروع بنك السلام و بنك البركة في الجزائر لعام 2025	134
الجدول رقم)04-04)	توزيع الاستبيانات	140
الجدول رقم (04-05)	سلم ليكارث الخماسي	141
الجدول رقم (04-06)	مجالات المتوسط الحسابي لتحديد الاتجاهات العامة للعبارات	142
جدول رقم (04-07)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	142
الجدول رقم (04-08)	توزيع مجتمع الدراسة الجنس	144
الجدول رقم (04-09)	توزيع مجتمع الدراسة العمر	145
الجدول رقم (04-10)	توزيع مجتمع الدراسة الدخل	146
الجدول رقم (04-11)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الدخل	147
الجدول رقم (04-12)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المهنة	148
الجدول رقم (04-13)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير السكن	149
الجدول رقم (04-14)	اتجاه إجابات الافراد حول عبارات الطلب على المنتجات المالية الاسلامية.	150

الجدول رقم (15-04)	اتجاه إجابات الافراد حول عبارات المحددات الموضوعية.	151
الجدول رقم (16-04)	اتجاه إجابات الافراد حول عبارات المحددات الذاتية.	153
الجدول رقم(17-04)	التحليل الوصفي لجميع عبارات المحور	155
الجدول رقم(18-04)	الفرق بين CB-SEMوPLS-SEM	156
الجدول رقم (19-04)	معامل التحميل لبعد المحددات الموضوعية	158
الجدول رقم (20-04)	معامل التشبع لبعد المحددات الذاتية	159
الجدول رقم (21-04)	معامل التشبع لمحور الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	161
الجدول رقم (22-04)	نتائج متوسط التباين المستخرج AVE	161
الجدول رقم (23-04)	اختبار الفا كرمباخ	163
الجدول رقم (24-04)	اختبار الموثوقية المركبة	164
الجدول رقم (25-04)	نتائج معيار التباين بين الأسئلة CROSS LOADING	165
الجدول رقم (26-04)	نتائج معيار تداخل الابعاد مع بعضها البعض.	167
الجدول رقم(27-04)	الجدول رقم (29-04): اختبار الصدق التمايزي حسب معيار سمة الأحادية للارتباط HTMT	169
الجدول رقم:(28-04)	نتائج معامل تضخيمVIF	
الجدول رقم:(29-04)	نتائج اختبار معامل التحديد R2	172
الجدول رقم:(30-04)	نتائج اختبار قوة التأثير F^2	173
جدول رقم:(31-04)	نتائج اختبار القدرة التبؤية.	173
الجدول رقم: (32-04)	مؤشر جودة المطابقة GOF	174
الجدول رقم(33-04)	معاملات المسار بين المتغيرات	176
الجدول رقم(34-04)	نتائج اختبار المعلومات الديموغرافية في تحديد الفئة التي ترغب في الطلب	180
الجدول رقم(35-04)	نتائج اختبار المعلومات الديموغرافية في تحديد الفئة التي ترغب في الطلب	181
الجدول رقم(36-04)	نتائج اختبار المعلومات الديموغرافية في تحديد الفئة التي ترغب في الطلب	183
الجدول رقم(37-04)	نتائج اختبار المعلومات الديموغرافية في تحديد الفئة التي ترغب في الطلب	184
الجدول رقم(38-04)	نتائج اختبار المعلومات الديموغرافية في تحديد الفئة التي ترغب في الطلب	186
الجدول رقم(39-04)	نتائج اختبار المعلومات الديموغرافية في تحديد الفئة التي ترغب في الطلب	187
الجدول رقم(40-04)	نتائج اختبار الفروق بالنسبة لمحور الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	189

قائمة الاشكال

ترقيم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل (01-01)	هرم التوازن الاقتصادي في ظل التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي	9
الشكل رقم (01-02)	تطور نمو اجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية (2017-2023)	12
الشكل رقم (01-03)	الخط الزمني لنشأة البنوك الإسلامية	23
الشكل الرقم (01-04)	تطور أصول القطاع المصرفي الإسلامي في الفترة 2016-2022	24
الشكل رقم (01-05)	أثر الازمة المالية 2008 على أداء البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية	26
الشكل رقم (01-06)	نسبة مؤسسات المالية الإسلامية من اجمالي أصول المالية الإسلامية لسنة 2023	31
الشكل رقم (01-07)	تطور أصول المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى خلال الفترة 2017-2028	42
الشكل رقم (02-01)	خصائص المنتج المالي الإسلامية	48
الشكل (02-02)	المرابحة للامر بالشراء في بنك البركة الجزائري	75
الشكل رقم (01- 03)	محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	91
الشكل رقم (03-02)	الجهات المستفيدة من العقود الذكية المطبقة في الصناعة المالية الإسلامية	100
الشكل رقم(03-03)	دائرة نسبية لتوزع أصول البنوك الإسلامية في العالم حسب المناطق لسنة 2022	106
الشكل رقم(03-04)	الثمانية دول الرائدة في قطاع البنوك الإسلامية لسنة 2022	106
الشكل رقم (03-05)	أصحاب المصلحة في المسؤولية الاجتماعية	109
الشكل رقم (03-06)	مكونات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية	115
الشكل رقم (03-07)	نموذج مراحل تطبيق واجبات الرقابة الشرعية	118
الشكل رقم (03-08)	شكل توضيحي لأهم مراحل النظام المصرفي قبل انشاء نظام مصرفي إسلامي	119
الشكل رقم (03-09)	تداعيات التثقيف المالي	126
الشكل رقم (04-01)	نمو التمويل في البنوك الإسلامية في الجزائر 2021-2024	135
الشكل رقم (04-02)	هيكل قائمة المنتجات المالية في البنوك الجزائرية لعام 2024	136
الشكل رقم (04-03)	مؤشرات أداء الصيرفة الإسلامية في السوق الجزائرية	137
الشكل رقم(04-04)	نموذج الدراسة	139
الشكل رقم (04-05)	تكرارات أفراد العينة حسب الجنس	144
الشكل رقم (04-06)	تكرارات أفراد العينة حسب العمر	145
الشكل رقم (04-07)	تكرارات أفراد العينة حسب الدخل	146
الشكل رقم (04-08)	تكرارات أفراد العينة حسب متغير الدخل	147
الشكل رقم (04-09)	تكرارات أفراد العينة حسب متغير المهنة	148

الشكل رقم (04-10)	تكرارات أفراد العينة حسب متغير السكن	149
الشكل رقم (04-11)	نتائج متوسط التباين المستخرج AVE	162
الشكل رقم (04-12)	معامل الفاكرومباغ	163
الشكل رقم (04-13)	نتائج الموثوقية المركبة	164
الشكل رقم (04-14)	نموذج الدراسة بعد توظيف ادلة الصدق التقارب و التمايز	171


مقَدمة

مقدمـة

يعد النظام المالي أحد الركائز الأساسية لأي اقتصاد، إذ يضطلع بدور مهم في تعبئة المدخرات و توجيهها نحو الاستثمار، و قد عرف العالم نظامين ماليين رئيسيين، هما النظام المالي التقليدي(الاشتراكي ،الرأسمالي) يتعامل بمعدل سعر الفائدة لما له من وظائف اقتصادية مهمة، و حسب مدارس نظام يتحقق توازن العرض والطلب بطريقة غير مباشرة على السلع والخدمات وبطريقة مباشرة على النقود، و النظام الإسلامي الطي يربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ومن المعلومات التاريخية أن الدول الإسلامية قد كانت مستعمرات لدول أوروبية فقد غرست كل أنماطها في القطاعات ومنها المالي فأمست التعاملات المالية فيها تُجرى بمعامل معدل الفائدة.

وامتثالًا لقوله عز وجل عن التحريم القاطع ومحاربة الربا لما له آثار سلبية على المجتمع، ومع بَدء التيارات التحررية للدول العربية والإسلامية، برزت الصناعة المالية الإسلامية باعتبارها بديلاً للنظام المالي التقليدي، واستطاعت خلال العقود الأخيرة أن تثبت مكانتها إقليمياً ودولياَ، بفضل ما تقدمه من منتجات وخدمات مالية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي توجب تطوير مؤسسات مالية قادرة على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات وفق هذا المنهج.

وكما هو معلوم أن لكل صناعة مالية مؤسسات تمثلها فالصناعة المالية الإسلامية تضم مجموعة من المؤسسات، في مقدمتها البنوك الإسلامية، وشبابيك الصيرفة الإسلامية، ومؤسسات التكافل التأمين الإسلامي، وغيرها من المؤسسات التي تقدم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يتيح للأفراد استثمار مدخراتهم والحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم بعيداً عن التعاملات الربوية.

وقد اختلفت الدول الإسلامية في تبني الصيرفة المالية الإسلامية، حيث اتجهت بعض الدول إلى التحول الكامل نحو النظام المالي الإسلامي، كما هو الحال في إيران والسودان، في حين فضلت دول أخرى اعتماد نظام مزدوج يجمع بين النظامين التقليدي والإسلامي، من خلال السماح للبنوك التقليدية بتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية عبر شبابيك متخصصة، و هو النموذج الذي تبنته الجزائر الى جانب وجود بنوك إسلامية مستقلة.

وتعد الجزائر من الدول التي اعتمدت النظام المالي التقليدي منذ الاستقلال، غير أن أولى المبادرات العلمية في ميدان الصيرفة الإسلامية كانت بافتتاح بنك البركة الجزائر عام 1991 كأول بنك إسلامي في الجزائر، ومع تزايد الأنظار نحو هذا القطاع، أرسى المشرع الجزائري عام 2020إطاراً

قانونيا يسمح للبنوك التقليدية بفتح شبابيك للصيرفة الإسلامية ، الامر الذي أدى الى توسيع نشاط الصيرفة الاسلامية داخل السوق المصرفية الجزائرية.

وينظر للصيرفة الإسلامية على أنها المحرك الحقيقي والمنعش للاقتصاد الوطني، والجامع للأموال المتواجدة خارج الحلقة الاقتصادية، ومحاربة للاكتناز. وبعد أولى الخطوات التي كانت بمواجهة الإطار التشريعي والقانوني وتخصيص فتاوى حول شرعية المنتجات المالية الإسلامية المصرفية، فقد بقي لها أهم تحدٍ وهو إثبات نفسها لتحتل مكانة وترفع من حصتها في السوق الجزائرية، لكي تقدر على تلبية طلبات عملائها وتستقطب عملاء جدد يبحثون عن معاملات غير ربوية.

وفي هذا الاطار، شهدت الجزائر بعد استحداث الاطار القانوني المنظم لهذا النشاط والسماح للبنوك التقليدية بممارسة الصيرفة الإسلامية الجانب البنوك الإسلامية القائمة ودراسة، مما ساهم في توسيع نطاق عرض المنتجات المالية الإسلامية وزيادة انتشارها داخل السوق المصرفية الجزائرية. كما اسهم هذا التوجه في استقطاب شريحة من المتعاملين الذين كانوا يعزفون عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب شرعية.

الا أن نجاح مؤسسات الصيرفة الإسلامية لا يرتبط فقط بجانب العرض، وإنما يعتمد بدرجة أكبر على مدى استجابة العملاء للمنتجات واقبالهم عليها، فالطلب هو الشق الحاسم في استمرارية نشاط مؤسسات الصيرفة الإسلامية وتعزيز قدرتها على المنافسة، وهذا ما يجعل دراسة العوامل المؤثرة في سلوك العملاء تجاه المالية الإسلامية ضرورة علمية وعملية في آن واحد.

و يعد قرار العميل في اختبار المنتجات المالية الإسلامية نتيجة لتفاعل مجموعة من المحددات التي تختلف في طبيعتها و درجة تأثيرها، فالعامل الرئيسي الذي يدفع العميل أو بصورة أوضح دراسة سلوك العميل الذي يدفعه إلى طلب المنتجات المالية الإسلامية من جانب موضوعي بفروعه و الجانب الذاتي بفروعه، انطلاقاً من وجود علاقات تفسيرية بين المحددات (الموضوعية و الذاتية) و الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، يتوجب إيضاح مكانة و تنوع المنتجات المالية الإسلامية المتواجدة في البنوك الإسلامية الجزائرية وحجم أصولها، كي نتمكن من تحديد أي من فروع المحددات التي تؤثر في سلوك العميل كي يُقبل على طلب المنتجات المالية الإسلامية .

كما قد سجلت الصيرفة الإسلامية الجزائرية على مستوى الاقتصاد الجزئي إقبالاً ملحوظاً من طرف زبائن البنوك بسبب الدور الجوهري الذي يلعبه الزبون في زيادة الطلب على المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكما أشرنا أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر متكونة من بنوك إسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية، فإنه أصبح من الضروري عليهما تحديد العوامل أو الدوافع

المحددة لاختيار العملاء للبنك الإسلامي، لأن هذه المعرفة سوف تجعل البنوك الإسلامية تركز على المنتجات التي تحفز الزبائن وتعزز رضاهم واحتفاظهم بهم.

الإشكالية الرئيسة:

في ظل بيئة بنكية جزائرية مزدوجة، يُعد عامل الدافع الديني وعامل السعر والثقافة المالية وغيرها من مجموعة العوامل المحفزة لسلوك العميل على طلب المنتجات المالية الإسلامية المتواجدة في البنوك الجزائرية، فمن هذا المنطلق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي للدراسة:

ما هي عوامل اختيار الزبائن للمنتجات المصرفية الإسلامية في الجزائر؟

والذي يتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما مدى مساهمة كل محدد من هذه المحددات في تفسير التغيرات الحاصلة في الطلب على هذه المنتجات؟
2. هل تلعب أبعاد المحددات الموضوعية دورًا في تشكيل قرار الزبون لطلب المنتجات المالية الإسلامية؟
3. هل تؤثر التجارب والمحددات الذاتية للزبون تجاه هذه المنتجات على سلوكه لطلب المنتجات المالية البنكية الإسلامية؟
4. هل تختلف درجة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية باختلاف المتغيرات الديموغرافية؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة يجب إثبات أو نفي الفرضيات التالية:

1. وجود علاقة معنوية بين الطلب على المنتجات المالية كمتغير تابع والمحددات كمتغير مستقل؛
2. تؤثر العوامل الموضوعية في قرار الزبون عند طلب المنتجات المالية الإسلامية؛
3. للعوامل الذاتية تأثير نفسي على قرار الزبون في طلب المنتجات المالية الإسلامية؛
4. للمعلومات الديموغرافية أهمية كبيرة في تحديد الفئة التي ترغب في طلب المنتجات المالية الإسلامية؛

المنهج المعتمد في الدراسة:

نظراً لطبيعة دراستنا وتحقيقاً لأهدافها سنعتمد على خليط من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية من:

- ⇦ **المنهج الوصفي التحليلي:** هو المنهج الأغلب في وصف الظواهر الاجتماعية، استخدم المنهج الوصفي التحليلي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي والمنتجات المالية الإسلامية بالإضافة إلى المفاهيم المتعلقة بالمحددات الموضوعية والذاتية، وتفسير وتحليل البيانات المتعلقة بمختلف المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة؛
- ⇦ **المنهج التاريخي:** استعملنا المنهج التاريخي في عرض مسار الإصلاحات القانونية والهيكلية التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري، وبالوقائع التاريخية للهندسة المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية؛
- ⇦ **المنهج الكمي:** في الجزء التطبيقي من الدراسة قمنا بدراسة إحصائية يتم بواسطتها تحليل البيانات والمعطيات المتحصل عليها من الاستبانات الموزعة بتفريغها في البرنامج الاحصائي(SPSS26)من أجل التأكد من جودة المطابقة وصدق وثبات النموذج، والاعتماد على البرنامج الاحصائي(Smartpls 4)وذلك بهدف تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة؛

أدوات البحث:

استعملت الباحثة في البحث مصادر متنوعة من اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، فالتعاريف والنشأة وغيرها من المصطلحات استخرجت من الكتب الورقية والإلكترونية والمجلات العلمية من منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP، ودراسات صندوق النقد العربي، وكتاب المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.

كما اعتمدت على التقارير العلمية الصادرة عن هيئات مختصة كصندوق النقد الدولي IMF، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB وغيرها من الهيئات، وتقارير البنوك والنوافذ الإسلامية في الجزائر، وفي الجانب التطبيقي اعتمدت على مخرجات برنامج SPSS26و مخرجات SMART PLS4 للتحقق من الفرضيات؛

أهداف الدراسة:

فيما يخص أهداف الدراسة فهي تسعى في مجملها الى تبسيط وتوضيح وجهات النظر حول محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، واستعراض أهم العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية لفهم أيهم يؤثر أكثر على الطلب وترتيب هذه العوامل من أكثر تأثيراً إلى الأقل، وأيضا الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها مساعدة البنوك الإسلامية في وضع خطة مستقبلية لتوفير المنتجات الأكثر طلبا في السوق، وأيضا الإجابة بالتفصيل على التساؤلات الفرعية للبحث؛

حدود الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على الحدود الثلاثة التالية:

✓ **الحدود المكانية:** لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم توزيع استمارات مطبوعة وإلكترونية على عينة من متعاملي البنوك الجزائرية؛

✓ **الحدود الزمنية:** تمت هذه الدراسة خلال السنة الدراسية 2025-2026 حيث تم توزيع وتجميع استبيان ورقي وإلكتروني خلال الفترة الممتدة من 1 جويلية 2025 إلى غاية 30 ديسمبر2025؛

✓ **الحدود الموضوعية:** سيتم التطرق في هذ البحث الى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمحددات الطلب ودراستها من خلال نموذج يتكون من بعدين تم تفرعهما الى أبعاد فرعية والمتمثلة في محددات الطلب والذي يحتوي على المحددات الموضوعية والمتمثلة في (أسعار المنتجات المالية، التكنولوجيا المالية، موقع البنك التسهيلات

الدراسات السابقة:

في حدود إطلاع الباحثة، فإن أهم الدراسات حول موضوع "محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية-دراسة عينة من زبائن البنوك الجزائرية-" هي:

أولا: الدراسات باللغة العربية

1. **محمد حمود فهد بشير،2013:**

محددات إختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت –دراسة ميدانية -.

استهدفت الدراسة البحث عن محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت، أخذ الباحث محددات وقسمها الى عوامل دينية وعوامل غير دينية (جودة الخدمة، السعر، التفرع، تأثير الأصدقاء والعائلة، ملائمة النظام المحاسبي)، فانتهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة لجمع المعلومات، فاختار عينة عشوائية مكونة من 120 فرداً، وحُللت بواسطة برنامج إحصائي SPSS واعتماد اختبار (ت) لاختبار الفرضيات، كانت نتائج الدراسة كما يلي:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للدافع الديني في اختيار الزبائن للمصارف الإسلامية؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للعوامل غير الدينية (التفرع، تأثير الأصدقاء والعائلة، ملائمة النظام المحاسبي)، أما عامل مجال الخدمة والأسعار فلم يبلغ مستوى الدلالة؛

2. **نوال الشاوش،2017:**

" محددات اختيار البنوك الإسلامية في السياق التونسي"

توضح هذه الورقة الدوافع التي تؤدي إلى اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين وغير المتعاملين مع البنوك الإسلامية في ظل هيمنة البنوك التقليدية على السوق البنكية في تونس، وحددت الباحثة المحددات التالية (الطابع الإسلامي للبنك، جودة الخدمة وسهولة الوصول إليها، الخدمة عبر الإنترنت وبطاقة الائتمان، خدمة المجتمع والفرد، عائد الادخار، تأثير الاصدقاء)، اتخذت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على أداة الاستبانة بعينة قدرها 101 فرد وعالجتها بالبرنامج الإحصائي SPSS واختبار معامل التباين، فأظهرت النتائج أن للطابع الديني تأثيراً على العملاء بشكل إيجابي ،و كلاً من عامل الخدمة عبر الإنترنت وبطاقات الائتمان و عامل جودة و سهولة الخدمة لها تأثير إيجابي وكبير على غير العملاء، أما عامل الادخار و تأثير الأصدقاء فلهما أثر ولكن لم يبلغ الدلالة الإحصائية .

3. رانية عدنان السطل، 2025:

"العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطلب على التمويل الإسلامي: دراسة حالة موظفي القطاع العام في المملكة الأردنية الهاشمية "

هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في طلب موظفي القطاع العام على التمويل الإسلامي في الأردن، ولمقتضيات البحث قامت الباحثة بجمع البيانات بتوزيع استبانة إلكترونية على عمال القطاع العام بحجم عينة مقدر بـ350عاملاً في دولة الأردن ، باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي ثنائي القيمة، وأظهرت نتائج الدراسة أن العوامل التي تؤثر على طلب التمويل الإسلامي من قبل عمال القطاع العام في المملكة الأردنية كانت بالترتيب التالي: المستوى التعليمي، إقامة الفرد، قطاع العمل الذي يعمل فيه الفرد ودخله، قناعة الفرد بأن التمويل الإسلامي يعزز الاستثمار والتنمية المستدامة في الدولة، والتسهيلات الائتمانية الميسرة التي تمنحها مؤسسات التمويل الإسلامي من أبرز العوامل الدافعة لطلب المنتجات المالية الإسلامية في الأردن؛

ثانياً: الدراسات باللغة الفرنسية

1. عبد المومن أبوريق، لحويش رشيدي،2016:

"Perdition de l'acceptation des banques islamiques: une extension de la théorie de l'action raisonnée"

تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس التنبؤ بقبول المنتجات وخدمات البنوك الإسلامية، في وقت تواجدها في السوق المصرفية المغربية، وحدد الباحثان ثلاث عوامل (الحاجات، العوامل الديموغرافية، الجانب الشرعي)، أتبع المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة التي وزعت على 481 مستجيباً ، تم تحليلها بالبرنامج الإحصائي SPSSو AMOS، وقد توصلت النتائج إلى أن للأبعاد الثلاثة دلالة إحصائية، فعامل الحاجات هو العامل الأساسي الأكثر إيجابية ثم يليه الجانب الشرعي وبعدها المتغيرات الديموغرافية في نية طلب المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

2. **عمان إسماعيل،2021، بعنوان**

"Déterminants du choix des produits bancaires islamiques en Algérie: une étude empirique:"

قُدِّمت هذه الدراسة بهدف معرفة العوامل التي تحدد اختيار المنتجات المالية البنكية الإسلامية بدلًا من المنتجات البنكية التقليدية من قبل الزبائن الجزائريين، وقد تمثلت العوامل المدروسة في العامل الديني، والعامل الثقافي والاجتماعي، العامل الاقتصادي، وعامل المخاطر، وعامل جودة الخدمة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وشمل عينة عشوائية مكونة من 77 فردا، وتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS بإجراء اختبار ANOVA، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن العامل الديني هو الأكثر تأثيراً ثم العامل الاجتماعي، أما باقي العوامل فليس لها تأثير على تفضيلها على نضيرتها التقليدية، اما باقي العوامل (العامل الاقتصادي، المخاطر، جودة الخدمة) ليس لها تأثير كي يفضلها الزبائن على نظيرتها التقليدية؛

ثالثًا: الدراسات باللغة الإنجليزية

1. **حمداه سياني وهلا منياوي،2013:**

"Determinants of bank selection in the United Arab of Emirates "

تسعى الدراسة الى التعرف على محددات اختيار البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في دولة الامارات العربية المتحدة، فكانت أبعاد الدراسة في المنتجات المصرفية وجودة الخدمة والأرباح، والسمعة، والعوامل الثقافية والدينية، بالإضافة الى السمات الديموغرافية باستخدام نموذج التحليل التمييز المتعدد MDA، فكانت نتائج الدراسة أن محدد اختيار بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي هو عامل الدين، وأن كلًا من عامل سمعة البنك وتوقع الأرباح من الودائع ليست مهمة ليس لها أثر كبير في الاختيار.

2. **بوعلام عليوان، موزلطفي 2015:**

"The determinants of the choice of Islamic banks in Tunisia "

الهدف من هذه الورقة البحثية هو تحديد العوامل التي تأثر على اختيار المصارف الإسلامية في تونس، علماً أن الحصة السوقية للتمويل الإسلامي منخفضة مقارنة بالتمويل التقليدي، ويأخذ العملاء عند طلب المنتجات المالية الإسلامية عدة عوامل: جودة الخدمة المقدمة من قبل البنك الإسلامي ،والثقة وبالأخص الامتثال لقواعد الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى السمات الديموغرافية، فقد اعتمد الباحثان على منهجين : دراسة كمية من خلال إجراء مقابلة مع 12 شخصاً ودراسة استقصائية بتوزيع 180 استبانة، فكانت النتائج ان العملاء يأخذون عدة عوامل

بعين الاعتبار عند التقدم الى البنك الإسلامية وهي جودة الخدمة و الثقة و الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية كما أن عامل الجنس و العمر هما الذين يربطان بين هذه المحددات و الطلب على المنتجات البنكية الإسلامية.

3. **سهيلة كعباشي ، حسان عبدي، 2016:**

"Determinants of islamic banking adoption in Tunisia: empirical analysis "

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الأساسية التي تؤثر على قرار الزبون في تبني منتجات الصيرفة الإسلامية في تونس، درس الباحثان ستة محددات (سمعة المصرف، الوعي بالصيرفة الاسلامية، الميزة النسبية، التوافق الشرعي، التعقيد، المخاطر المتوقعة)

أُعتمد في هذا البحث على المنهج الكمي، وتوزيع استبانة على عينة مكونة من 239 شخصاً، وحُللت باستخدام البرنامج الإحصائي AMOS 18 ، باعتماد نموذج القياس للتحقق من الاتساق الداخلي ونموذج الانحدار الهيكلي لقياس العلاقة بين المتغيرات، و قد توصلت النتائج إلى أن كلاً من عامل سمعة المصرف الإسلامي والميزة النسبية للخدمات المصرفية والتوافق الشرعي مع المعتقدات الدينية والنمط المعيشي والعادات المصرفية الاستهلاكية تؤثر بشكل إيجابي على قرار طلبها، أما عامل التعقيد والمخاطر فهما اللذان يفسران رفض الزبائن للمعاملات المصرفية ،و العوامل التي تعيق انتشار الصيرفة الإسلامية في تونس هو انخفاض الوعي و ثقة الزبائن بالصيرفة.

4. **عنان فتحي سروجي وآخرون،2018:**

"Determinants of bank selection criterias' in relation to Jordanian Islamic and conventional bank"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على محددات اختيار العملاء للبنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن، بتوزيع 275 استبانة، كما ركزت على جوانب عديدة مثل الملاءة البنكية وجودة الخدمة والدوافع الدينية للعملاء وانتشار الفروع وتوفر أجهزة الصراف الآلي والسرية والكفاءة في تنفيذ المعاملات والتسهيلات التي يقدمها البنك والسمعة والرسوم المنخفضة والتنوع في خيارات التمويل و توصيات الأصدقاء ،باستخدام اختبار (T) على العينة، وكشفت نتائج الدراسة أن عامل الدافع الديني هو سبب اختيار زبائن البنوك الإسلامية ، في حين أن كلا من عامل الملاءة و عامل السمعة يخص كلاً البنكين التقليدي و الإسلامي، الا أن جودة الخدمة وموقع الفرع وتوفر جهاز الصراف الالي والكفاءة في تنفيذ المعاملات والتسهيلات هي عوامل يعتمدها زبائن البنك التقليدي.

إضافة الدراسة:

وضحت كل نتائج الدراسات السابقة أنه لا يوجد اتفاق تام حول أبعاد المتغير المستقل والمتمثل في المحددات الموضوعية والذاتية مع الدراسات السابقة، إلا أنهم اتفقوا على دراسة العامل الديني والمتغيرات الديموغرافية، وباقي المتغيرات تفردت به كل دراسة، وقد تميزت كل دراسة عن أخرى في

الفترة الزمنية ومحل الدراسة باستثناء دراسة عماني إسماعيل كان لنا ذات الدولة وهي الجزائر، ويلاحظ أنه يوجد اختلاف في النموذج المستخدم لرصد أثر المتغير التابع على المتغير المستقل، فأمست الدراسة ملخصة في النقاط التالية:

- طبيعة الدراسات، غالبية الدراسات السابقة تمثلت في مقالات علمية محكمة ركزت أساسا على الشق التطبيقي القائم على النموذج القياسي للدراسة، باستثناء دراسة "محمد حمود فهد بشير " التي كانت رسالة ماجستير وجمعت بين بين الجانبين النظري والتطبيقي، التي عالجت الموضوع من الشق النظري والتطبيقي، أما دراستنا فقد عملنا على تحصيل أكبر قدر من المعلومات حول موضوع التمويل الإسلامي وشرح محددات الطلب بالتفصيل، لأن المتغيرات المستقلة أخذت بشكل منفرد من كل دراسة؛
- من حيث الفترة الزمنية، كانت آخر سنة وصلت إليها الدراسات السابقة هي 2025 وهي فترة مقاربة لعام دراستنا، أما الدراسات الباقية فكانت قبل سنة 2023 وعموماً تُعد جميعها دراسات حديثة؛
- أماعن الدراسات التي استعملت ذات النموذج، فلا يوجد أغلبها كانت بواسطة نموذج ANOVAالتحليل اللوجستي لتحليل الاستبانة ونموذج دراستنا هو النمذجة بالمعادلات الصغرىSEM-PLS، فقد حاولنا جاهدين أخذ أكبر عدد ممكن من الزبائن إلا أن أغلب الإجابات اقصيناها بسبب عدم الإجابة الكلية على الاستبانة؛

هيكل البحث:

بهدف إنجاز هذا البحث والتوصل إلى النتائج المطلوبة وفقا لمنهجية علمية، تم تقسيمه الى أربعة فصول مسبوقة بمقدمة عامة ومنتهية بخاتمة عامة، وتمثلت فصول هذا البحث في:

الفصل الأول: استعرضنا من خلاله "الإطار النظري العام للتمويل الإسلامي" بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مدخلاً للتمويل الإسلامي بإعطاء تعريف شامل للتمويل الإسلامي وبعض دراسات الفروقات، وأهم الفروقات التحليلية بين التمويل الإسلامي والتقليدي، أما المبحث الثاني فخصصناه لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية المتمثلة في المصرفية الإسلامية التي تتكون من بنوك الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية، واستعرضنا في المبحث الأخير مؤسسات الصناعة المالية غير المصرفية المتمثلة في التأمين التكافلي وغيرها؛

الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل للتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها البنوك الإسلامية، إذ تضمن هذا الفصل أربعة مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى ماهية المنتجات المالية الإسلامية بالتعرض إلى التعريف والخصائص والجانب الشرعي، أما المبحث الثاني فارتأينا أن نلقي فيه الضوء على أنواع المنتجات المالية الإسلامية وفق معيار الربحية بالتركيز على الجانب الفقهي، في

حين أن المبحث الثالث كان حول المنتجات المركبة التي تجريها البنوك الإسلامية مع ختام الفصل بمبحث رابع تكلمنا فيه عن أنواع المنتجات المركبة المطبقة في المصارف الإسلامية؛

الفصل الثالث: جاء بعنوان محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، بدءاً بسلوك المستهلك والطلب على المنتجات البنكية الإسلامية، مروراً بالتقسيم الذي اتبعناه الذي كان محددات موضوعية ومحددات ذاتية، فالمبحث الثاني كان عن المحددات الموضوعية المتمثلة في الأسعار والتكنلوجيا المالية في القطاع المصرفي الإسلامي وعامل الموقع الجغرافي والتسهيلات الائتمانية في البنوك الإسلامية والعامل الأخير المتمثل في المسؤولية الاجتماعية، في حين تناول المبحث الثالث المحددات الذاتية المتمثلة في الجانب الشرعي والقانوني بالإشارة إلى حالة الجزائر وعامل جودة المنتجات المالية الإسلامية و عامل الثقافة المالية الإسلامية مدعماً بأرقام إحصائية؛

الفصل الرابع: خصصنا هذا الفصل للتعريف بالصيرفة الإسلامية في الجزائر بالاستشهاد بمجموعة أرقام إحصائية وأصول المالية للبنوك الإسلامية ونسبة نموها في عام 2024، ثم تسليط الضوء على الأدوات المستخدمة في دراستنا، حيث تم تحديد متغيرات الدراسة وأنموذج الدراسة، ثم حوصلة للدراسة الميدانية من خلال التحليل الوصفي لأداة الدراسة، ثم تقييم النموذج القياسي واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج؛


الفصل الأول :
الاطار النظري العام
للتمويل الاسلامية

الفصل الأول: الإطار النظري العام للتمويل الإسلامي

تجاوز التمويل الإسلامي الحدود الجغرافية للدول الإسلامية بعد الأزمات المالية العالمية، ويُعد ظاهرة اقتصادية متشعبة الأبعاد، مما وضعه بديلاً أخلاقياً وحقيقياً للتمويل التقليدي، وقد حقق التمويل الإسلامي معدلات نمو اقتصادية لا يمكن إنكارها، لا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية والمصرفية التي لا تقل كفاءة عن نظيراتها التقليدية، لتمكنها من تعبئة وتوفير الأصول النقدية والأصول المادية اللازمة للدفع بالعجلة الاقتصادية، إلا أن حداثته النسبية أدت إلى ظهور فجوة معرفية في جوهره وحدوده الفاصلة عن مقارباته.

ومن هذا المنطلق، ولأهمية التمويل الذي هو اللبنة الأساسية للصيرفة الإسلامية التي لابد من تبيانها وتوضيح التعاريف الخاصة به وذكر الفروق الجوهرية بين التمويل الحقيقي (الإسلامي) والتمويل التقليدي، وشرح وتحليل المؤسسات المالية الإسلامية، في ثلاثة مباحث رئيسية وهي:

- **المبحث الأول: مدخل للتمويل الإسلامي؛**
- **المبحث الثاني: مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية المصرفية؛**
- **المبحث الثالث: مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية غير المصرفية؛**

المبحث الأول: مدخل للتمويل الإسلامي

مما هو متعارف عليه في الساحة الاقتصادية أن للتمويل Financing وظيفة بالغة الأهمية في الشركات و المؤسسات المالية لأنه يدعم الاستثمار ويساهم في التنمية المستدامة ، وقد ظفر التمويل بأهمية كبيرة في نهاية التسعينيات من القرن الماضي بسبب ارتفاع العولمة وتحرر التدفقات النقدية والتكنلوجيا المالية، مما ساهم في رفع حجم التدفقات الدولية بحيث بلغ حجم القروض الخاصة لسنة2015 مبلغ 1.4 ترليون دولارا حتى وصلا سنة2018 الى مبلغ 1.8 ترليون دولار ، مقابل ارتفاع حجم القروض الرسمية الدولية من 923بليون دولار لسنة 2015 وصولا الى 1.1ترليون دولار لسنة2018 [1] .

الا أنه في العقود الأربعة الماضية، دخل إلى النظام المالي ما يعرف بالتمويل الإسلامي الذي هو مخالف لمنطلق التمويل التقليدي، وفي الوقت الراهن أصبح التمويل الإسلامي من المواضيع المهمة لما عكسه من استجابة للطلب رغم التحديات التي تفرضها طبيعة التغيرات العالمية التي تطرأ على الاقتصاد، كما لوحظ عليه في آخر معدل نمو للتمويل أنه حصد نسبة 11%.

يهدف هذا المبحث إلى التعريف بمفهوم التمويل التقليدي ثم التمويل الإسلامي وتميز الاستثمار عنه، وإبراز الفروقات والتشابه بين التمويلين مع التأكيد على أهمية التمويل الإسلامي؛

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي

بغية الوصول إلى ماهية التمويل الإسلامي استوجب علينا المرور على التمويل أو ما يعرف بالتمويل التقليدي بعدها، تحديد مفهوم التمويل الإسلامي، ومن ثم ذكر الاستثمار كون هناك من يخلط بين المفهومين، ومدى تطور هذا التمويل الذي أصبح البديل الأساسي للتمويل التقليدي.

1. التمويل

في الاقتصاد للتمويل أثر على حياة الفرد والمؤسسات (الربحية وغير الربحية) والحكومات، فقد لاحظت المستعرضة العشرات من التعريفات للتمويل التي قدمها الباحثون كل حسب مجال تخصصه، وعليه نقترح التعريفات التالية:

- **التمويل هو**: "اختيار أفضل مصدر للأموال بواسطة المفاضلة بين عدة مصادر بدراسة عنصر العائد وعنصر التكلفة"[2]
- **التمويل هو:**" التمويل هو تلك الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من مصدرها المناسب، لتوفير الاحتياجات النقدية اللازمة لأداء الأنشطة المشروعة المختلفة، مما يساهم في تحقيق أهدافه وتحقيق

[1] Word Banks Group (WBG) ,**A catalyst for Sard Prosperity word Bank Washington** ,DC ,2020,p17.

[2] مليكاوي مولود، **إستراتيجيات التمويل في المؤسسات الاقتصادية**، دار هومة،الجزائر، 2019، ص51.

التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المشروع، والتي تحوي المستثمرين والعمال والمديرين والمجتمع "[1].

- ⇦ **التمويل هو**: "توفير الأموال اللازمة، مادية أو معنوية، لتسير أي نشاط استثماري، كي تحقق الأهداف المرجوة منه، لشمل جميع أدوات التمويل وأساليبها، حيث أن كل نشاط اقتصادي يحتاج الى موارد ومعدات واليد العاملة مهما كان حجمه"[2]

تقول التعاريف بأن التمويل هو قرار يتخذ للحصول على الأموال وتسييرها جيدا من وقت الحصول عليها إلى غاية إنفاقها، لكن التعريفين الأول والثاني ضيقا مفهوم التمويل بالتمويل النقدي فقط، غير التعريف الثالث الذي شمل كلًا من التمويل المادي والمعنوي، لأن بعض المشاريع تحتاج إلى التمويل باليد العاملة أو الأفكار وليس الأموال فقط.

من خلال ما ذكرنا من تعاريف للتمويلFinancing نجد أن فحوى مفهومه عموماً هو الحصول على الأموال في الوقت المناسب لحل الضائقة المالية للمشروع، إلى غاية هذه النقطة لا يوجد هنا لُبس من حيث تحقيق سير المشروع دون حدوث عجز مالي لأنه يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية لكنه ينافيها عند التدقيق في شروط الحصول على التمويل، فنجد أن الممول يشترط على طالب التمويل الحصول على الأموال مع فوائد وهذا أساس حرمة التمويل التقليدي.

2. التمويل الإسلامي Islamic finance

وقبل تسليط الضوء على مفهوم التمويل الإسلامي نتجه إلى سبب ظهوره، فحسب قول المفكر مالك بن نبي، أن سبب انتشار مؤسسات التمويل الإسلامي في الوقت الراهن يعود إلى قصة المرأة التي وقفت تصيح داخل صالة إحدى البنوك في العاصمة التركية إسطنبول، مستنكرة ما زاد في حسابها من فوائد وهي مكررة عبارة هذا "مال حرام " لا أريدكم أن تضعوه في حسابي، ولأهميته قد تعددت التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم التمويل الإسلامي وإعطاء تصور واضح له، لأن كل باحث تكلم عنه من زاوية تخصصه:

- ⇦ **فالمفهوم العام له هو** " تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بهدف الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد".[3]
- ⇦ **الجانب المالي هو** "قيام الشخص بتقديم قيمة مالية على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين طرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما"[4] ؛ فالاتفاق يكون مع الأول في حالة الربح أو الخسارة فيتم تقسيم الأرباح إما حسب نسبة مساهمة كل طرف

---

[1] حميد محمد عثمان إسماعيل، **اساسيات التمويل الإداري و اتخاذ قرارات الاستثمار**، دار النهضة، القاهرة، ط1، 1983، ص12.

[2] HANK Naim,**خصائص في منتجات التمويل بالمشاركات تجعلها حلا ناجعا للازمات الاقتصادية العالمية** , Journal of Islamic Civilization, Vol 8, January-June2022,p57.

[3] منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي و اقتصادي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية،1425ه، ص 12.

[4] بوزيد عصام، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2001/2009، ص03.

أو حسب ما يتفقا عليه والخسارة تكون في المال أو الجهد أيضا حسب الصيغة التمويلية المعتمدة لأن التمويل الإسلامي أساسه القيام بالمتاجرة مع تحمل الربح والخسارة.

⇦ **الجانب الاقتصادي المعاصر** فالتمويل الإسلامي هو" الاستثمار عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم أو القرض"[1]، بحيث يعمل التمويل الإسلامي على حصر لكل الموارد المادية والمالية من أجل مشروع معين أو عملية اقتصادية معينة.[2]

وفي المحصلة، التمويل الإسلامي هو: **توفير الموارد المالية أو العينية لطالبها سواء كان شخصية معنوية أوطبيعية وقت طلبها، من المقتدر الذي يريد استثمارأمواله إلى من يريد تمويل مشروع قائم أو قيد الإنجاز بهدف تحقيق أقصى عائد، وهذا وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها التي من خلالها تتحقق أهداف الاقتصاد الإسلامي.**

من خلال تحليل هذا المفهوم، نجد أن التمويل الإسلامي الغاية منه تحقيق العدالة والسير الحسن للمشاريع لأن له أشكالًا متنوعة تلبي رغبات طالبي التمويل، فهو تمويل قائم على أساس المشاركة أو البيع والشراء، مع احتمال أن يكون طالبه فردا أو المؤسسات (الصغيرة والمتوسطة) واحتمال أن يكون حكومة. يشمل التمويل الإسلامي صيغا متنوعة تساهم في بناء المجتمع لأن منها من هو قائم على أساس التبرع وهذا ما سأتطرق له في المبحث الخاص بالمنتجات المالية الإسلامية.

بعد تعريف التمويل الإسلامي، يجدر بنا التطرق إلى الأسس النظرية التي يقوم عليها، فإن تحليل العلاقة بين التمويل والنظرية الاقتصادية يجعلنا أمام فهم أوضح و أعمق للدور الذي يؤديه التمويل الإسلامي في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي ،فكل المدارس التقليدية(الكلاسيكية، الماركسية، النيوكلاسيكية، الكينزية، نيوكينزية) تتفق بأن القطاع المالي تابع للقطاع الحقيقي، و أن النقود والتمويل مجرد آلية للتبادل والإنتاج، و بالتالي يتضح أن المصدر الرئيسي للتقلبات والاضطرابات هو القطاع الحقيقي لا القطاع المالي، ويذهب بعض الاقتصاديين الى أن الاقتصاد المالي يعمل على تضخيم الدورات الاقتصادية ولكنه ليس مصدرا لها، أما مدرسة الاقتصاد الإسلامي التي مرجعيتها القرآن والسنة والاجماع تختلف اختلافا جذريا عن المدارس الاقتصادية السائدة، وتفسر مدرسة الاقتصاد الإسلامي الخطر الذي يهدد الاقتصاد الى الربا لأنه ظاهرة تمويلية بحتة، وأن منشأ التقلب والاضطراب يكمن في القطاع المالي وليس الحقيقي ،فأحكام الشريعة الإسلامية تجعل التمويل المقبول تابعا للتبادل ،فقد أجازت البيع بثمن مؤجل أعلى من الحال(في بيع السلم، يكون الثمن معجلا و المبيع مؤجلا ، و يجوز أن يكون الثمن أقل من سعر التسليم الفوري

[1] أحمد جابر بدران، **مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي**، مجلة المسلم المعاصر، العدد 156 ،2015/09/28، لبنان.

[2] ميس مجدي الأحمد، **التمويل الإسلامي في الصفروتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد3 ،2020، ص04.

للمبيع) بينما هو يحرم الفائدة على القرض، فنجد أن التمويل الإسلامي قد ميز بين قيمة الاجل إذا كانت تابعة للتبادل كما في البيع الآجل أو السلم، و سبب حرمة الفائدة لأنها مستقلة عن التبادل[1].

3. **الاستثمار الإسلامي Islamic investment**

في فقه المعاملات المالية الإسلامية مجموعة من المعاملات التي حرمتها وقدمت البديل عنها كالربا أحل مكانه الربح والاكتناز بديله هو الاستثمار، وقد يتأتى الى ذهن المطلع في الوهلة الأولى أن للاستثمار نفس مفهوم التمويل، الا أن هذا الامر غير حقيقي ولتوضيح ذلك نذكر التعاريف التالية للاستثمار الإسلامي:

- ⇦ جاء مفهوم الاستثمار الإسلامي **في الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية** على أنه:" كل إضافة الى الناتج القومي في إطار الشريعة الإسلامية لما يؤدي الى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال الأولويات التي تعكس واقع الامة الإسلامية "[2]، نلاحظ من هذا التعريف تركيزه على البدء بالاستثمار في الأولويات من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد، بعدها التطور ينطلق من تغطية الأولويات وصولا الى كماليات المجتمع؛
- ⇦ عرف الباحث **أحمد شوقي** الاستثمار الإسلامي على أنه:" عبارة عن جهد واعي ورشيد يبذل في الموارد والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وإنمائها والحصول على منافعها وثمارها"[3]، يبين هذا التعريف في طياته أهمية رأس المال البشري كونه العنصر الأساسي في العملية الاقتصادية
- ⇦ عرف الاستثمار الإسلامي على أنه:" توظيف واستغلال رأس المال (بجميع أشكاله) في المشاريع الاقتصادية من أجل الحصول على عوائد متوافقة مع الشريعة الإسلامية وذلك من أجل تلبية الاحتياجات المستقبلية، أو هو عبارة عن تنمية وتطوير رأس المال طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وجعله مثمرًا واستغلاله في القطاعات الإنتاجية سواء في قطاعات التجارة أو الصناعة أو القطاعات الاقتصادية الأخرى".[4] ، نلاحظ على أن الباحثين ركزا على التنمية وتثمير الأموال في جميع النشاطات الاقتصادية دون تخصيص لكي تكون العوائد كافية للمجتمع كله.

---

[1] سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل الى أصول التمويل الإسلامي**، نماء للبحوث والدراسات، لبنان،2021، ص86.

[2] عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الانتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية**، منشأة مصارف الإسكندرية، مصر، 2003،ص966.

[3] شوقي أحمد دنيا، **تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي – دراسة مقارنة-**، مؤسسة الرسالة،1984،ط1،ص87.

[4] Ouendi bouyahiaoui et Lynda Nasser, Les fonds d'investissement islamique : Un modèle réussi de l'innovation de financement , colloque internationale intitulé :les produits et les Applications de l'innovation, l'ingénierie financière entre la finance conventionnelle et islamique, Université Abbas Farhat Sétif1, le 5 et 6 Mai2014,p4.

بعد التعمق في التعاريف نرجح التعريف التالي للاستثمار الإسلامي: " **هو توظيف رأس المال البشري والمالي معا في المشاريع الاقتصادية، للحصول على عوائد بطريقة تحلها الشرعية الإسلامية، سعيا الى تحقيق وتدعيم الاقتصاد الإسلامي وتلبية احتياجات طلب السوق** "

من خلال هذه التعاريف نستخلص الخصائص التالية للاستثمار الإسلامي:

- ✓ يسعى الاستثمار الإسلامي الى إتمام الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية ثم الانتقال الى الكماليات؛
- ✓ جميع مجالات الاستثمار الإسلامي قائمة على مبدأ العنم بالغرم والخراج بالضمان وليست مجالات قائمة على الإقراض والاقتراض والاستثمار في الأوراق المالية؛
- ✓ الاستثمار الإسلامي هو جهد يقوم به العنصر البشري في مجالات مختلفة بتشغيل رأس المال؛

وبعد توضيح مفهوم كل من التمويل والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي فإن التفريق بينهما حسب الباحث **عبد الجبار السبهاني** يكمن في أنه المقصد بالاستثمار طلب ثمرة أي طلب الزيادة فيه بما يحقق هذا المقصد، سواء أكان ذلك بالاستثمار الحقيقي أو بالتجارة والاستثمار المالي، ومنه يمكن القول إنه ينضر الى المال من ناحيتين:

الناحية الأولى: من ناحية وحدات الفائض فالمال الذي يأتون به يعد استثمارا؛

الناحية الثانية: من ناحية وحدات العجز التي تحصلت على المال فيعد تمويلا؛[1]

للاستثمار الإسلامي دوافع تتمثل في دافع الاستحلاف في الأرض، ودافع الانماء، ودافع تداول الثروة، هذا ما جعل الفقهاء يضعون للاستثمار الإسلامي اسم نداء وهو التثمير، كونه وسيلة لتحقيق الربح وليس الربح بحد ذاته، وللاستثمار الإسلامي أهداف تحقق التنمية الاقتصادية نلخصها في النقاط التالية:[2]

- ✓ تنمية الموارد البشرية: يعد الانسان دوما الهدف الرئيسي في كل نشاط اقتصادي، عن طريق تنمية قدراته، ورفع كفاءته، وضمان تطوير شخصيته بفتح أبواب البحث والابداع على كل مستويات ومراكز العمل، والمبادرة الشخصية تُمدُ للشخص مساحة من الحرية والحركة، كل هذا بالحدود المسموح بها؛

[1] رائد نصري أبو مؤنس و آخرون، **التمويل الإسلامي الماهية والخصائص المعيارية دراسة تحليلية**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد9، العدد1، مارس 2019، ص329.

[2] علي فلاق، **طرق تمويل الاستثمار من منظوراسلامي-مع الإشارة لتطبيقات بعض المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص22.

✓ زيادة الانتاج والتنمية المتوازنة: حيث يكون الإنتاج كافيا لحاجيات المجتمع من سلع ومنتجات تخدم السوق المحلي قبل التصدير الى الخارج، وهذا يقتضي زيادة مستمرة وثابتة للإنتاج المحلي، وان اعتماد الدولة سياسة فيها من الترغيب والحوافز للمستثمرين على توزيع استثماراتهم على مختلف القطاعات والمناطق يساهم في تحقيق التوازن في التنمية ويؤدي بدوره الى التشغيل الكلي لرأس المال المتوفر في نشاط انتاجي حقيقي؛

✓ تحسين مستوى المعيشة: وهذا الهدف يشمل الجميع دون استثناء، سواء كانوا منتجين أو عاطلين مع وجود ما يكفل تأمين ضروريات الحياة لهم جميعا؛

✓ تحقيق التشغيل الكامل لرأس المال: يتم توجيه جميع المدخرات للإنتاج والاستثمار، وقد كفل الإسلام تنفيذ هذا الهدف بتحريم الاكتناز وفرض الزكاة؛

المطلب الثاني: أهم الفروق التحليلية بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

تنبع هذه الفروق من الفوارق الفلسفية بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، كما أنها تتجلى هذه الفوارق بين الأهداف والأسس ومبادئ كل تمويل، كما تؤثر هذه الفوارق على مقدرة كل من التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتلبية الرغبات، وتتواجد نقاط تشابه بين التمويلين وللتمويل الإسلامي ضرورة، ففي هذا المطلب سوف نوضح هذه النقاط

1. نقاط الاختلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

يمكن تلخيص الفروق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في النقاط التالية:[1]

✓ يستمر ملك المال في التمويل اللاربوي لمالكه أما في التمويل الربوي تتحول ملكية المال من المقرض الى المقترض؛

✓ يتحمل صاحب المال في التمويل اللاربوي الخسارة في حالة عدم ثبوت تعدي أو تقصير من قبل مسير المشروع، بينما في التمويل الربوي لا يتحمل صاحب المال اية خسارة، بمعنى أن المستفيد ضامن لما بيده؛

✓ في التمويل الاسلامي يشترك المتعاقدان في الربح حسب اتفاقهما وفق نسبة معينة مهما كان حاصل الربح مما يشكل علاقة طردية كلما زاد الربح زادة حصة المتعاقدان وكلما قّل الربح قلت حصتهما، وفي التمويل الوضعي (الربوي) لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول بالنتيجة الربحية للمشروع؛

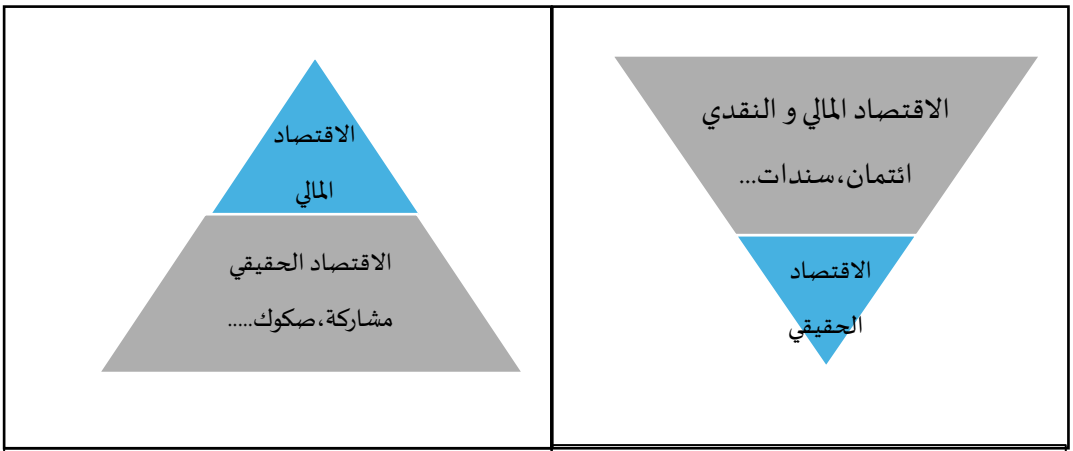
✓ ينحصر التمويل المشروع بالأعمال الاستثمارية المتوقع ربحها، بينما يمكن تمويل أي نوع من الاستعمالات في التمويل الوضعي؛

[1] منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي** ،مرجع سابق، ص 52.

- ✓ يشترط في التمويل المشروع من أن يكون للعمل تأثير في إنماء المال الممول، بينما لا يشترط ذلك في التمويل الوضعي حتى إنه ينطبق على الدين في الذمة، وهو لا ينمو وحده ولا بالعمل؛
- ✓ يكون التمويل المشروع بالنقود أو بالأصول الثابتة أو الأصول المنقولة، بينما التمويل الوضعي يكون نقدًا فقط، فلو حصرنا المقارنة بالمضاربة فإنها يشترط لها النقود في الغالب، فتكون مشابهة للتمويل التقليدي في الظاهر وليس الباطن؛

التمويل الإسلامي مقيد دائما بمعدلات المشاركة المتصلة بالاقتصاد الفعلي، ولهذا تكون نسبة الديون الى الثروة الحقيقة محدودة، مما يشكل هرما اقتصاديا عادياً متوازنا، فيستمر التمويل ويكون قابل للاستقرار بسبب التوازن بين القاعدة التي تحتوي على الاقتصاد الحقيقي (الفعلي) والمساحة الثانية التي تمثل الاقتصاد المالي، في حين أن التمويل التقليد يكون الهرم فيه غير متوازن ويرجع هذا الى عدم توازن بين حجم الصفقات وحجم الاقتصاد الفعلي (الحقيقي) ويظهر الفرق في الشكل الموالي:

شكل (01-01): هرم التوازن الاقتصادي في ظل التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي



هرم التوازن الاقتصادي في ظل التمويل التقليدي	هرم التوازن الاقتصادي في ظل التمويل الاسلامي

- **المصدر:** صالح صالحي، عبد الحليم غربي، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الازمات والتقلبات الدورية، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-النظام المالي الإسلامي نموذجا-"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة الجزائر، يومي6-5ماي،2009 ص8-9.

من أجل إعطاء صورة مثلى عن الفرق الجوهري بين التمويل الإسلامي (اللاربوي) و التمويل التقليدي نرى معالجة التمويل طويل الاجل في كلى التمويلين ، يسلك التمويل الإسلامي و التمويل الوضعي (التقليدي) طريقين مختلفين الا ان الهدف واحد، المعلوم أن كل فرد أو مشروع يحتاج في

فترة معينة الى تمويل طويل الاجل ، ففي التمويل التقليدي تتم معالجة هذه المشكلة الاقتصادية عن طريق مزيج بين القروض طويلة الاجل ورأس مال الملك وهذا بمقابل الحصول على سعر الفائدة، في حين التمويل الاسلامي(اللاربوي) يقدم أحد حلوله بأخذ الفائض من أصحابه و ابرام عقد مع صاحب المشروع .

بالإضافة إلى هاته الفروقات نجد أن التمويل الإسلامي لديه سبع مميزات على الأقل غير متواجد في نظيره التقليد، وهي الكفاءة الاقتصادية، الاستقرار الاقتصادي، انخفاض المخاطر الناجمة عن عدم تماثل المعلومات، دور التمويل في مجال التنمية، مدى تماسك الاقتصاد الوطني، العدالة، القدرة على الاستمرار.[1]

2. نقاط التشابه بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

بما أنه يتواجد فروق جوهرية بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، تتوجد أيضا نقاط التشابه بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي والتي تتمثل في ثلاث نقاط:[2]

- ✓ التمويل المباح (الاسلامي) يقيد طالب التمويل بنوع معين من الاستثمار الذي يشرطه رب المال، وذلك إما بتملك الأصول الثابتة أو اشتراط نوع الاستثمار في العقد، كما هو الحال في التمويل الربوي العقد مقيد؛
- ✓ يسعى التمويل الربوي والتمويل المباح الى مقصد واحد وهو الاسترباح فتنحصر رغبة صاحب المال بالاسترباح بماله في التمويل الإسلامي؛
- ✓ حصر القرار الاستثماري بالمستحدث، وهو الطرف العامل في التمويل المباح والمستفيد من القرض في التمويل التقليدي؛

بمراجعة أوجه الفرق و أوجه التشابه بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي يتضح لنا أن التمويل الإسلامي له محاسن تجعله يصمد أمام الازمات الاقتصادية لأنه تغيب فيه الفائدة و المبادلات الصفرية التي تنتج عن بيع الفرد أو المؤسسة المالية مالا يتملك (كالبيع على المكشوف)، و مما يجعل التمويل الإسلامي يُدر منفعة على مكونات الحلقة الاقتصادية (الافراد و المجتمع ككل)هو تنسيقه بين العمليات التمويلية مع المعاملات التي تتم على مستوى العيني مما يضعف من ظاهرة الانفصال بين الاقتصاد النقدي و الاقتصاد الحقيقي[3]، فالتمويل الإسلامي مقارنة بنظيره هو أكثر ديناميكية في دنيا المال و الاعمال.

و قد أدرج في كتاب" **اقتصاد ابن آوى**" المؤلف من قبل الباحثة الإيطالية " **لوريتا نابليوني**" الذي أكدت بين طياته على أهمية التمويل الإسلامي و ما يساهم فيه في انقاذ الاقتصاد التقليدي كما

---

[1] معبد علي الجارحي، عبد العظيم أبو زيد، عدنان عويضة، **دليل المنتجات المالية الإسلامية**، جامعة ASBU، أنقرة، تركيا، 2020، ص24-23.

[2] هناء محمد هلال الحنيطي وساري سليمان محمد ملاحيم، تسعير **المرابحة في المصارف الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، ط1، 2017، ص45.

[3] محمد بوجلال، **مقاربة إسلامية للازمات المالية الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، ص75.

وضحت أنه يمكن الوصول الى التوازن في الأسواق المالية بفضل عمليات التمويل الإسلامي[1]، و قد لاحظنا في نقاط الاختلاف بين التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي أن المؤسسات المالية الإسلامية تربط التمويل بالعمل و هذا الامر تلقائيا سوف يحقق التوازن بين العرض و الطلب و بالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار في الأنشطة الاقتصادية و التنموية و الاستثمارية.

3. ضرورة التمويل الإسلامي

ان المقارنة بين التمويل في النظامين الإسلامي والتقليدي، أدى بنا الى أن نحصر ضرورة التمويل الاسلامي في مايلي :[2]

- ✓ ان عمل البنوك الإسلامية بما يتوفر لها من منتجات تمويلية وما تقترحه من مؤسسات لنفس الغرض أكثر قدرة على تعبئة الموارد وتصويبها للأغراض التنموية؛
- ✓ النظام المالي الإسلامي يستطيع أن يساهم بصورة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وفي محاربة التضخم؛
- ✓ أن أساليب عمل النظام المصرفي الإسلامي كفيلة بتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل القومي؛
- ✓ النظام المالي الإسلامي أكثر قدرة على توزيع المتوفر من الموارد على أفضل استخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية؛

المطلب الثالث: نمو أصول التمويل الإسلامي وأهميته الاقتصادية

بعد استجلاء معالم التمويل الإسلامي، نتجه الان الى دراسة إحصائية لأصول التمويل الإسلامي وإظهار أهميته الاقتصادية.

1. نمو أصول التمويل الإسلامي

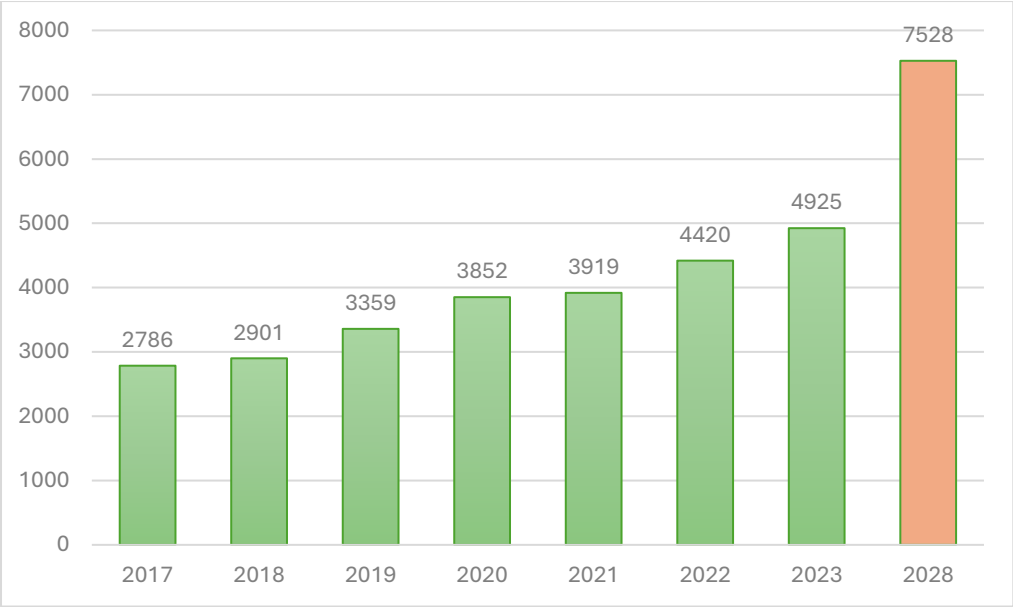
يمتاز التمويل الإسلامي بالشفافية لأن الإفصاح عن النسب أو القيمة المالية عند الربح تكون حسب الاتفاق عند ابرام العقد والخسارة على حسب العقد كما أنه داعم للمشاريع وريادة الأعمال وتعتبر الصناعة المالية الإسلامية الرائد في المجال الاقتصادي، وهذا لنشاط أسواقها المالية وتنوع منتجاتها، ومن المتوقع أن تتجاوز الصناعة المالية الإسلامية 7.52 بليون دولار أمريكي في حلول سنة 2028، وهذا ما سوف يوضحه الشكل التالي:

[1] صادق راشد الشمري، **الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص14.

[2] محمد فرحي، **أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية**، مداخلة مقدمة لليوم الدراسي الذي نظمه مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسير بالتنسيق مع كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية حول (التمويل الإسلامي: واقع وتحديات) ، جامعة الاغواط، الجزائر، 9ديسمبر2010، ص 2.

الشكل رقم (02-01): تطور نمو اجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية (2017-2023)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)



- **المصدر:** ICD ، تقرير مؤشر تنمية التمويل الإسلامي 2024، ص09

https://icd-ps.org/uploads/files/Islamic%20Finance%20Development%20Report%20202417466 98945_8205.pdf

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه التطور السريع للصناعة المالية الإسلامية، فقد نمت خلال الفترة الممتدة من 2017 الى غاية 2023 بمعدل 76.78%، في سنة 2018 كان مبلغ أصول الصناعة المالية الإسلامية محتشم بسبب تأثره بتراجع أسعار المحروقات لأن أغلب الدول التي تقدم الصناعة المالية الإسلامية من الدول المنتج للمحروقات والمنظمة لمنظمة اوباك (OPEC).

ثم عادت مبالغ أصول الصناعة المالية بالارتفاع رغم تأثر العالم بجائحة كرونا خلال الفترة 2019 الى غاية 2022، وفي الفترة ما بين 2022 و2023 قطاع التمويل الإسلامي تحرك برقمين بعد أن بلغ إجمالي الأصول 10.2%عام 2021.

نرجح أسباب نمو أصول الصناعة المالية الإسلامية الى الأسباب التالية:[1]

- ✓ ارتفاع الطلب على المنتجات المالية الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من قبل فئة مهمة من العملاء في الدول الإسلامية وغير الإسلامية؛

[1] حمزة شودار، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف1، الجزائر،2016-2017، ص111، انظر الى: منيرة بباس ونبيلة فالي، **واقع صناعة المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر و آفاق تطورها**، كتاب اعمال الملتقى الوطني الأول حول الصيرفة الإسلامية بين التنظير والتطبيق، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر،2020، ص202.

- ✓ شدة المنافسة القوية على الأصول التشاركية بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المقدمة من المؤسسات التقليدية للمنتجات الإسلامية؛
- ✓ ارتفاع معدل النمو في العديد من الاقتصاديات الناشئة التي تمثل حواضن للعمل المالي التشاركي وأهم الداعمين لمسيرته؛
- ✓ ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة السيولة في الدول النفطية خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي ودول شمال افريقيا التي تمثل أهم مراكز المالية التشاركية في العالم؛
- ✓ زيادة الاهتمام الحكومي بالصناعة المالية الإسلامية في صورة القوانين والتسهيلات والإجراءات المحفزة والصادرة في تنظيم النشاط المالي التشاركي في كثير من الدول؛
- ✓ تطور المعاير الرقابية والفنية والمحاسبية التي تعمل وفقا لها المؤسسات المالية الإسلامية؛
- ✓ زيادة حجم الفوائض المالية الموجودة في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الافراد أو على مستوى المؤسسات والحكومات؛
- ✓ ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل الربوي، حيث شهدت الفترة الأخيرة تراجعا ملحوظا في معدلاتها بصورة ظاهرة، شجعت البنوك التقليدية على فتح الشبابيك الإسلامية وربما التحول الكلي نحو الصيرفة الإسلامية؛

2. أهمية التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد الحقيقي

استجابة لارتفاع الطلب على المنتجات والخدمات المالية من قبل جمهور واسع في العالم، بالإضافة الى غرض المساهمة في عمارة الأرض وتطبيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال، وامتثالا لقول الله تعالى في منزل تحكيمه من آيات تحرم الربا وحل البيع والسنة النبوية الشريفة من أحاديث نبوية، وتحقيقا لمنفعة الفرد والمجتمع ودعما للعجلة الاقتصادية، والتمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الحقيقي.

وبناءً على ما سبق ذكره في نقاط التشابه والاختلاف وتأثر هرم التوازن الاقتصادي في ظل التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، نجد أن في التمويل الإسلامي يتغلب النشاط الإنتاجي الحقيقي على النشاط المالي، ويعود هذا الى آلية نمو الاقتصاد الحقيقي بمتتالية حسابية مما ينتج علاقة وثيقة تكاملية بين التمويل اللاربوي والنشاط الفعلي، ذلك أن الحركة المالية والنقدية تابعة للنشاط الاقتصادي لأن الغرض منها:

- ✓ **خلق ثروة**: انتاج السلع والأصول الحقيقية وتقديم الخدمات التي تشبع حاجات الافراد؛
- ✓ **تسهيل التداول**: سهولة التداول بانتقال الثروة بين أيدي الجهات الاقتصادية ذات العلاقة؛

فالمغزى من الاقتصاد الحقيقي هنا هو إنتاج الثروة من السلع والخدمات وعمليات إيصالها إلى المستهلكين النهائيين[1]،وهذا إن دل يدُل على أن التمويل الإسلامي دوما مقيد بمعدلات المشاركة المرتبطة بالاقتصاد الفعلي.

وكخلاصة للقول حول أهمية التمويل الإسلامي والاستثمار الإسلامي في دعم الاقتصاد الحقيقي نجد أن له عدة قنوات تتنوع بين التمويل السيادي والذي يمكن أن يكون للدولة أثر فيه، بتحصيل أموال الزكاة والوقف واستثمارها، والمشاريع بمختلف أحجامها؛

المبحث الثاني: مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية المصرفية

من منظور الاقتصاديين أن معوق النمو الاقتصادي هو سعر الفائدة الذي هو أساس الاقتصاد التقليدي، ومن بينهم الباحث كينز الذي يقول إن تعطل حركة الأموال والتنمية يتحقق عندما يكون معدل سعر الفائدة مقارباً أو يساوي الصفر، وهذه النتيجة تشير إلى ضرورة التخلي عن سعر الفائدة، وهذا ما تشمله مطالب الصيرفة الإسلامية.

تتشكل المصرفية الإسلامية من البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من الصناعة المالية الإسلامية فقد لاقت قبولا عالميا في الدول العربية والغربية، مثل بريطانيا وفرنسا، ويقول الكثير من الاقتصادين بأنها بديل حقيقي للصيرفة الوضعية، وتتصدر أعلى ترتيب في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث بلغ تعدادها 618بنكاً إسلامياً عام2023.[2]

يعتبر هذا انتعاشا نسبيا في الساحة المصرفية التي سيطرت عليها البنوك التقليدية إلى غاية تولد الأزمات المالية التي هدت الساحة وجعلت الكتلة النقدية تزداد في السوق السوداء، لهذا خصصنا الكلام عن الصيرفة الإسلامية كونها تدعم الاقتصاد الإسلامي، فتطرقنا إلى تعريف مكونات الصيرفة الإسلامية بشكل دقيق بذكر البنوك الإسلامية وشبابيك الصيرفة الإسلامية ولأنه متغير دراستنا.

المطلب الأول: البنوك المركزية الإسلامية

البنك المركزي هو العمود الفقري المالي في النظام الاقتصادي لكل الدول لوقوفه على قمة هرم الجهاز المصرفي، ونظراً للصلاحيات التي تمنحه إيها الدولة عن غيره من البنوك فإن له أدوات يستعملها في تنظيم حجم الكتلة النقدية واستقرار الأسعار، ويجب أن تكون أعماله مطابقة لأحكام

[1] لعقاب يسرى أسية، **العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي والنمو الاقتصادي -دراسة قياسية-**، أطروحة دكتوراه، جامعة بلحاج بوشعيب، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2024-2025، ص127.

[2] https://icd-ps.org/uploads/files/Islamic%20Finance%20Development%20Report%2020241746698945_8205.pdf

الشريعة الإسلامية، وقد اكتست تجربة الانتقال الكلي نحو المالية الإسلامية في دولة السودان وإيران أهمية خاصة.

وفي هذا المبحث سوف سنستعرض مفهوم البنك المركزي الإسلامي والسياسة النقدية والأدوات التي يطبقها في عمله.

1. تعريف البنك المركزي الإسلامي:

أُشتُقَ تعريف البنك المركزي الإسلامي من تعريف البنك المركزي التقليدي، فقد عرفه أغلب الباحثين الاقتصادين حسب خصائصه ووظائفه، وقد قيل في تعريفه بأنه:" هو مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، كما أنه الوكيل المالي للدولة، والمسؤول عن إدارة النظام النقدي بها، باختصار: يأتي البنك المركزي على رأس على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد، علاوة على ذلك له بعض الاستثناءات، يجب أن يقوم البنك المركزي بتلك الاعمال التي يقوم بها البنوك التجارية في تعامل مع الافراد والمجتمع"[1].

أما تعريف البنك المركزي الإسلامي فقد تم إنشائه بعد استقلال المنظومة البنكية من نظام سعر الفائدة (أسلمة النظام البنكي)، قد حاول الباحثين في مجال الصيرفة الإسلامية وضع تعريف شامل ذو وحدة موضوعية، ولأن الدراسة ترى عدم جدوى تعدد التعاريف بل وضع تعريف دقيق يحمل المقومات الأساسية التي لا يقوم البنك المركزي الا بها، والمتمثلة في:" تمويل البنوك والاحتفاظ بودائعها وأرصدتها، تسوية المقاصة، مراقبة وتوجيه الائتمان، الاشراف على السياسة النقدية ..."، و بضمنها مقررات أحكام الشريعة الإسلامية التي تحيل وظائف البنك من وظائف و خصائص لا يقرها الإسلام الى عملية يباركها و يشجع عليها كي ينمو الاقتصاد و تكتسي الامة بالعدالة و النمو الاقتصادي.[2]

وفي المحصلة، فالبنك **المركزي الإسلامي**: هو شخصية اعتبارية حكومية تمتاز بالاستقلالية ولا تسعى إلى تحقيق الربح، بل على الاشراف على السياسة النقدية بالوسائل المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ويشرف على الرقابة المصرفية للبنوك الإسلامية، وله الوظيفة الاستشارية للحكومة، والرقابة الشرعية المركزية مع الرقابة المصرفية.

من التعريف نستنتج وظائف البنك المركزي الإسلامي:

- ✓ توفير السيولة الى البنوك الإسلامية لأنه هو المقرض الأخير؛
- ✓ الرقابة والاشراف على البنوك الإسلامية؛
- ✓ الإصدار النقدي والمحافظ على استقرار الأسعار؛

[1] ناصر سليمان، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2005، ص53.

[2] دراعو عزالدين، **نحو تطبيق نظام مالي إسلامي: المعوقات والحلول-دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2019-2020، بتصرف 46-47.

2. السياسة النقدية الإسلامية وأدواتها:

صنفت السياسة النقدية على أنها فرع من فروع: السياسة المالية والسياسة التجارية، ويشترط لنجاحها وفي هذا السياق نستعرض التعريفين التاليين للسياسة النقدية:

2.1. مفهوم السياسة النقدية:

⇦ السياسة النقدية الإسلامية هي: " التحكم في كمية النقود المتداولة، لما لها تأثير على القيمة الحقيقية لأموال الأشخاص، وتختلف السياسة النقدية الإسلامية عن السياسة النقدية التقليدية في الأهداف الكلية المراد تحقيقها، والسلوكيات التي تتحكم في الية توظيف النقود"[1]

⇦ السياسة النقدية الإسلامي هي:" مجموعة الإجراءات والقرارات التي يعتمدها البنك المركزي الإسلامي لتنظيم وضبط الإصدار النقدي، بما يتلاءم مع الهيكل الاستثماري والإنتاجي والاستهلاكي للاقتصاد القومي"[2]

من التعريفين السابقين يمكننا أن نتوصل إلى تعريف السياسة النقدية الإسلامية بأنها: " **كل التدابير والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي الإسلامي(السلطة النقدية) ، في إدارة حجم تداول المعروض النقدي بجميع أنواعه الضيقM1 و الواسع M2والاوسع M3للدولة، وتحقيق العمالة الكاملة ومصالح العباد، والقانون الذي يسير هذه السياسة هو الشريعة الاسلامية".**

والسياسة النقدية في النظام المالي الإسلامي لها أهداف، تحققها وهي:

- ✓ تحقيق الاستقرار النقدي، لكي تتمكن الحكومة من مكافحة التضخم(استقرار الأسعار)؛
- ✓ تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛
- ✓ المساهمة في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية؛

ونشير هنا الى أن السياسة النقدية الكلاسيكية تختلف عن السياسة النقدية الإسلامية في أدواتها التي يطبقها البنك المركزي الإسلامي، وقد تأثرت الدول الإسلامية تأثراً كبيراً بمجريات الدول الغربية، والسياسة النقدية هي مت إحدى هذه التأثيرات والإصلاحات النقدية فالحكومات التي اتبعت التحويل الكلي فقد تركت أدوات السياسة النقدية الربوية واعادة هيكلتها وابتكرت أدوات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية كي تمارس السلطة النقدية المهام الموكلة لها، أما التي اتبعت التحول الجزئي فلم تغير أدواتها بل قامت بإجراءات أخرى الا أنها ظالمة في حق الصيرفة الإسلامية.

2.2. أدوات السياسة النقدية الإسلامية:

[1] عبد الله لبسط، **أدوات السياسة النقدية في إطار آليات النظام الاقتصادي الإسلامي مع الإشارة الى حالة بعض الدول الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمار ثليجي- الاغواط، 2017-2018، ص143.

[2] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية في الميزان -مقارنة اسلامية-**، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر،1986، ص23.

ان الساسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تمنع منعاً باتاً التعامل بالفوائد الربوية ومشتقاتها المالية، كما أن هذه الأدوات قائمة على أساس أن النقود مجرد أداة للتبادل، ويوجد عدة معاير لتقسيم هذه الأدوات من بينها المعيار التالي:[1]

⇦ **الأدوات والأساليب الكمية(Quantitative)**

هي الأدوات والوسائل التي يطبقها البنك المركزي الإسلامي لمراقبة تطور الوضعية النقدية بآلية غير مباشرة، بغية تحديد حجم التمويل والقروض، وتقسم بدوها الى الفروع التالية:

✓ **الحد الأدنى الاحتياطي القانوني:** هي نسبة من السيولة يفرضها البنك المركزي الإسلامي على البنوك في حساباتهم لديه

✓ **نسبة السيولة:** يفرض على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها في هيئة نقد سائل) أموال نقدية في الصندوق وأموال قيد التحصيل....) ، والبنك المركزي الإسلامي يصدر ويشتري الصكوك لهذا الغرض ، ويمول البنوك عند الحاجة بالصيغ الشرعية.

✓ **الحد الأعلى لإجمالي التمويل:** يضع البنك الإسلامي سقوفا لإجمالي عمليات التمويل الممنوحة، كي يصبح مستوى الائتمان مناسبا في للأهداف المخطط لها، عندما يتجاوز تفرض غرامة مالية تتلاءم مع حدود التجاوز

✓ **نسبة المشاركة في الربح والخسارة:** يسيطر البنك المركزي على أغلبية الودائع الاستثمارية، بحيث يقدر على التعديل في نسبة التشارك الذي تكون مناسبة لسير النشاط الاقتصادي في حالة تضخم أو ركود

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** يتدخل البنك المركزي عن طريق عمليات السوق المفتوحة بيع وشراء الأوراق المالية القائمة على الملكية) صكوك الاجارة، أسهم الإنتاج...) ، والقائمة على المديونية(سندات الاستصناع، سندات السلم...)

⇦ **الأدوات والأساليب النوعية(Qualitative)**

✓ هي الأدوات والوسائل التي يطبقها البنك المركزي الإسلامي لمراقبة تطور الوضعية النقدية بآلية مباشرة، بغية تحديد حجم التمويل والقروض، وتقسم بدوها الى الفروع التالية:

[1] صالحي صالح، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص51-ص71، أنظر الى : محمد عبد الله شاهين محمد، **كفاءة أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد8، 2017، ص116-ص120.

✓ **إلزام البنوك بمو انع وحدود للتوظيف في قطاعات معينة:** يحدد البنك المركزي الإسلامي اتجاهات الائتمان ومجالاته، وتوضع سقوفا عليا وضوابط مرشدة من أجل التوجيه الرشيد للائتمان بما يتلاءم مع أهداف المجتمع، بمعنى ضبط الاستثمار في مجالات معينة من خلال اتاحة التمويل والاستثمار فيها، كالمرابحات المتنوعة؛

✓ **التميزبين معدلات المشاركة في الربح والخسارة:** تحديد نسب المشاركة في الربح والخسارة أو تحديد مجال في مختلف القطاعات الاقتصادية حسبا لأهميتها، يوجه الائتمان للطريق المراد تنميته عن طريق مستويين

- **المستوى الأول:** تحديد نسبة مشاركة البنك المركزي في التمويل الذي يقدمه للبنوك عند إعادة تمويلها فتنخفض إذا كان التمويل موجها الى الميادين المحددة، وترفع تدريجيا كما نزلت أهمية النشاط الممول؛
- **المستوى الثاني:** تغير الحد الأدنى والأعلى لنسبة المشاركة في ربح البنوك الأخرى، حسبا لأهمية النشاط الاقتصادي؛

✓ **تغير نسب تحريك الائتمان بين الأدوات الاستثمارية:** يضع البنك المركزي حدودا لتحريك الائتمان بمختلف الأدوات الاستثمارية المتوفرة كالمرابحات والمضاربات.

✓ **ضبط العلاقة بين نسبة الإقراض ونسبة إعادة التمويل:** المقصود بنسبة الإقراض هو القروض الحسنة التي تمنحها البنوك الإسلامية الى الحكومة والمستهلكين وتكون ذات آجال قصيرة، أما نسبة إعادة التمويل فهي نسبة معينة من القروض البنكية الشرعية التي يمنحها البنك المركزي الإسلامي الى البنوك الإسلامية كقروض نتيجة نقص السيولة لدى البنوك بسبب منح القروض، بربط هذين النسبتين مع بعض بمكن للبنك المركزي الإسلامي في التحكم في توجيه وحجم القروض الممنوحة من قبل البنوك الإسلامية الموجهة للحكومة والمستهلكين، فالنسبة الأولى تأثر على حجم القروض و النسبة الثانية على القاعدة النقدية للبنوك؛[1]

✓ **توجيه الائتمان الى القطاعات ذات الأولوية:** تطبق هذه الأداة في توجيه القروض الممنوحة من البنوك الإسلامية الى قطاعات الاقتصاد وفروعه، والهدف من هذه الأداة هو تقليص أو زيادة سقف القروض الممنوحة في مجالات أو قطاعات محددة؛

⇦ **أدوات التدخل المباشر للسياسة النقدية:**

[1] Muhammad Nejatullah Siddiqi, **Banking Without Interest**, The Islamic Foundation, Leicester, vol1, N2, 1983, p33.

هي الأدوات والوسائل التي يلجأ اليها البنك المركزي الإسلامي، عند عدم نجاح الأدوات الكمية والكيفية، وتتمثل في:

- ✓ **الاقناع الادبي:** هنا يقوم البنك المركزي ممثلا في السلطة النقدية في الاقتصاد بالسعي الى اقناع البنوك بما يلزم اتباعه لمواجهة مشاكل الاقتصادية، وما يتعين عليها القيام به في هذا الشأن؛
- ✓ **التعليمات المباشرة:** عندما يتعذر على السلطة النقدية تطبيق الاقناع الادبي، تووجه مباشرة الى اصدار التعليمات التي تلزم البنوك بتطبيق الإجراءات الضرورية لتنفيذ السياسة النقدية؛
- ✓ **الرقابة المباشرة:** يشرف البنك المركزي الإسلامي على مراقبة أعمال البنوك ونشاطاتهم، كي يستطيع التأثير على عملياتهم واجراءاتهم في الوقت المناسب، بما يضمن التناسق داخل النظام المصرفي لمصلحة الاقتصاد ككل؛
- ✓ **الجزاءات:** يتوجه البنك المركزي الإسلامي للجزاءات لضمان التقيد بتنفيذ إجراءات سياسته النقدية من طرف البنوك الإسلامية، مرة يطبق الحوافز بالجزاءات الإيجابية ويفرض الجزاءات السلبية عند التهاون؛

مما سلف ذكره فإن أدوات السياسة النقدية الإسلامية تساهم في وضع الحلول الملائمة للاقتصاد بتقليل مخاطر الوقوع في الازمة المالية العالمية، كون أنها فعالة وتدار أدواتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وما يميزها هو المرونة التي تساعد البنوك المركزي من التحكم في المعروض النقدي(في حالة انكماش أو حالة تضخم) الملائم للسوق دون الحاق أضرار في المجتمع والاقتصاد.

المطلب الثاني: البنوك الإسلامية

تمثل البنوك بمختلف أنواعها الدعامة الأساسية لأي منظومة اقتصادية وخاصة في التمويل والاستثمار في الأنشطة المالية والإنتاجية، ومن أنواعها البنوك الإسلامية أو ما يعرف بالبنوك لا فائدة ظهورها وانتشارها في العديد من الدول ضرورة حتمية لانصراف أغلب المسلمين عن التعامل من البنوك الربوية لأسباب شرعية واقتصادية، هذه الأخيرة وضعت البنوك الإسلامية حقيقة واقعية في حياة الفرد المسلم وغير المسلم.

في هذا المطلب نشير الى مفهوم البنوك الإسلامية ونشأة البنوك الإسلامية بالإضافة الى تطورها

1. تعريف البنوك الإسلامية

تعددت تعاريف البنوك الإسلامية نستعرض بعضها:

⇦ **عرفها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية** في اتفاقية إنشاءه من الفقرة الأولى في المادة 05 شروط العضوية في الاتحاد على أن البنوك الإسلامية هي: " البنوك والمؤسسات التي مضمون دستورها وفحو نظامها الالتزام بالشريعة الإسلامية وتحريم المعاملات بالفوائد "[1] ،حصر هذا التعريف ماهية البنوك الإسلامية بعدم التعامل بالربا بجميع صوره، ولا شك أنه مجحف في حقها ولا يشمل على أهم التفاصيل وهي الجانب الاجتماعي ووظيفة وعمل هذه البنوك الإسلامية لأن هناك بنوك غربية لا تتعامل بمعدلات الفائدة (الربا) مثل البنوك التعاونية في ألمانيا.

⇦ **عرف دكتور منذر قحف البنوك الإسلامية** على أنها:" مؤسسة الوساطة المالية، تعتمد على تلقى الودائع من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، وتعمل على تقديم التمويل للوحدات الاقتصادية ذات العجز بواحد من أساليب البيوع أو الإجار أو المشاركات. وتلتزم بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية وبخاصة المعيار الأخلاقي وتحريم الربا (الفائدة)"،[2]نلاحظ في هذا التعريف أنه قدم البنوك الإسلامية على أنها مؤسسة وساطة مالية بأسلوب المشاركة عكس الوساطة التقليدية التي تنتهج أسلوب المديونية، فالوساطة في البنوك الإسلامية مرتبط بأحد أساليب التمويل الإسلامي، فمن خلالها البنوك الإسلامية تقدم اقتصاد حقيقيا وليس عجزا وتوليد أزمات مالية.

⇦ **عرف دكتور سليمان ناصر البنوك الإسلامية على أنها**:" مؤسسة مالية تقوم بعمليات الصيرفة واستثمار الأموال في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية، وتحقيق أقصى عائد اقتصادي اجتماعي"[3] ،نلاحظ من التعريف أن العلاقة بين البنوك الإسلامية وزبائنها ليست دائن ومدين والاقتراض والقرض مثل البنوك التقليدية، هي علاقة مشاركة أو مضاربة أو بيع وهذا لأن هدفها ليس التعامل بالمباح وحصر التعامل بالفوائد الربوية، لأن من مسؤولياتها الاجتماعية المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية والاقتصادية.

⇦ **عرف أحمد النجار البنوك الإسلامية بأنها** :" أجهزة مالية تستهدف التنمية و تعمل في إطار الشريعة الإسلامية ، و تلتزم بجميع القيم الأخلاقية ، وتسعى الى تصحيح وظيفة المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية، من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسير المعاملات التنموية، و أيضا تضع نفسها في خدمة المجتمع، و تقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولا، و اجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها و ممارستها تدريب الافراد على ترشيد الانفاق و الادخار و معاونتهم في تنمية أموالهم ، و هذا فضلا عن الاسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة الى أداء الزكاة و جمعها و انفاقها في مصارفها الشرعية"[4] ،يرى صاحب التعريف أن البنوك الإسلامية تقوم بعملية الوساطة المالية و تستثمر الأموال بالمنتجات الحلال ، و تقوم بالتنمية الذاتية للفرد بما يخدمه و يخدم المجتمع ككل .

---

[1] اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة،1977، ص10.

[2] منذر قحف، **أساسيات التمويل الإسلامي**، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA، ماليزيا،2011، ص 207.

[3] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2015،ط1،ص155.

[4] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، بحث رقم 66،السعودية،2004،ص85.

وبناء على ما أورده من أهل الاختصاص يمكن القول ان البنك الإسلامي عبارة عن: **مؤسسة نقدية، تقوم بعملية الوساطة الاستثمارية بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز من خلال توفير منتجات وخدمات (صيغ التمويل)التمويل الإسلامي، وهي مكلفة بحمل رسالة أخلاقية و اقتصادية واجتماعية ودينية، تستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية.**

كما نستخلص من مجمل التعاريف السابقة للبنوك الإسلامية أن لها رسالة واهداف تسعى الى تحقيقها، ومن خلال مزاولتها للأنشطة المصرفية وذلك في إطار تحقيق التوازن بين جميع المتعاملين معها من أفراد ومؤسسات بمختلف أحجامها، وهو ما يعد مهمة جد معقدة تستوجب الدقة في تطبيق هذه الأهداف المنقسمة الى قسمين إحداهما مرتبط بالبعد الاقتصادية والأخرى بالبعد الاجتماعي وهذين مرتبطين ببعضهما ويكمل أحدهما الثاني:[1]

البعد الاقتصادي: يسعى البنك الإسلامي الى تحقيق الأهداف المتعلقة بالبعد الاقتصادي من أهمها:

- ✓ المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تحقيق أعلى عائد ممكن للمساهمين والمستثمرين؛
- ✓ الاستفادة المثلى من موارد البنك الإسلامي وتوظيفها بطرق شرعية؛
- ✓ تشجيع الافراد على الادخار لتجميع الموارد للتمويل الاستثماري؛
- ✓ المساهمة في إقامة المشروعات الاستثمارية؛
- ✓ توفير التمويل اللازم (تمويلات طويلة، تمويلات متوسطة، تمويلات قصيرة)وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الإنتاجية؛
- ✓ القيام بجميع العمليات والخدمات المصرفية؛

البعد الاجتماعي: يسعى البنك الإسلامي الى تحقيق الأهداف المرتبطة بدوره الاجتماعي والتكافلي في المجتمع منها:

- ✓ المساهمة في تحقيق مجتمع التكافل الاجتماعي؛
- ✓ المساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع وعلاج اشكالاته، وتدعيم البنية الاجتماعية بتحصيل وإنفاق الزكاة؛

1. النشأة التاريخية للمصارف الإسلامية:

تعد المصارف الإسلامية من أبرز المؤسسات المالية التي فرضت وجودها ضمن النظام المالي العالمي، بسبب تميزها عن البنوك التقليدية من حيث الأسس والمبادئ التي تقوم عليها المرتبط بالشريعة الإسلامية، وهذه الميزة جعلتها تحظى بثقة ورضا العملاء، ويقودنا هذا الاهتمام المتزايد الى

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص279.

ضرورة التوقف عند جذورها التاريخية، لفهم المراحل والتطورات التاريخية التي شهدتها عبر الزمن حتى أخذت أول مرتبة في الصناعة المالية.

ان تسلسل الاحداث التاريخية لتطور البنوك الإسلامية يدفعنا الى البحث في جذورها الأولى، دون العبث بالتسلسل لأن التاريخ كله أسباب ومسببات ونتائج، ومن ثم فإنه يتوجب علينا قدر الإمكان أن نبحث عن جذور هذه الظاهرة ساعين الى تحديد ما إذا كانت هي بذاتها فعل؟ أم هي رد فعل؟ ام هي جزء من اتجاه عام أوسع دائرة وأكثر شمولا؟ [1]

البنوك الإسلامية ليست وليدة اليوم بل مرة بمراحل متتالية حتى أصبحت ماهي عليه، فكانت الانطلاقة من قبل البعثة، فالمجتمع المكي آنذاك كان مجتمعا متمدنا يتعامل في الاموال وينميها عن طريق الاستثمار المتمثل في التجارة فقد كان المكيون يودعون أوالهم لدى النبي ﷺ، وبما أن المجتمع المكي في صدر الإسلام مجتمع عرف المال واستثمره بطريقتين : الأولى عن طريق المضاربة مع المشاركة في الربح، و الثانية الإقراض بالربا وهي الأكثر شيوعا لدى المجتمع المكي، و ظل هذا الامر الى غاية أن جاء الإسلام و نظم الأمور المالية على جميع المستويات ، فأقر من التعاملات المالية ما يوافق الشرع و حرم ما جاء مخالفا له.

واستمر الامر الى أن أنشئ بيت المال الذي يعد أول مؤسسة مصرفية إسلامية، فقد كان بيت المال بمثابة الخزانة العامة للدولة، وكان يقوم ببعض الوظائف المصرفية التي يقوم بها المصرف الإسلامي كتوفير الحاجات الأساسية للأفراد،[2]وظلت الامة المسلمة تتعامل بفقه المعاملات الى غاية انهيار أخر دولة "الخلافة العثمانية"، وسيطرة الاستعمار الأوروبي على الدول الإسلامية سياسيا و اقتصاديا، عمل هذا الأخير على التقليص من تطبيق الشريعة الإسلامية في التعاملات المالية بدعوى أنها غير ملائمة بمستجدات العصر وأصبحت المعاملات المالية تخضع بشكل رسمي للتعامل بالفائدة، وأنشئت فروع و بنوك تتعامل بالإقراض بمعدلات الفائدة ،فعم التعامل بالربا الى غاية استقلالها [3]، وانطلقت فكرة احياء البنوك الإسلامية من الصحفي الجزائري إبراهيم أبو اليقظان في عام 1928 بمشروع مسمى " البنك الإسلامي الجزائري" الذي نشر مضمونه في صحيفة "واد ميزاب" في عدد 29 جوان 1928، في مقال تحت عنوان" حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، و قد دع الشيخ إبراهيم أبو اليقظان أعيان ورجال الاعمال في المدن الجزائرية إلى بلورة فكرة البنك وفق احكام الشريعة الإسلامية ، وقد لقيت دعوته ترحيبا كبيرا من قبلهم، وقد وضع جميع الخطوات الواجبة من هيكل تنظيمي و قانون تأسيسه و حدد أعضاء مجلس الإدارة و رئيسه، وقدم ملفا كاملا للحصول

[1] محمود الانصاري وآخرون، البنوك **الإسلامية**، سلسلة كتب الاهرام، الكتاب الثامن، مصر 1988، ص12.

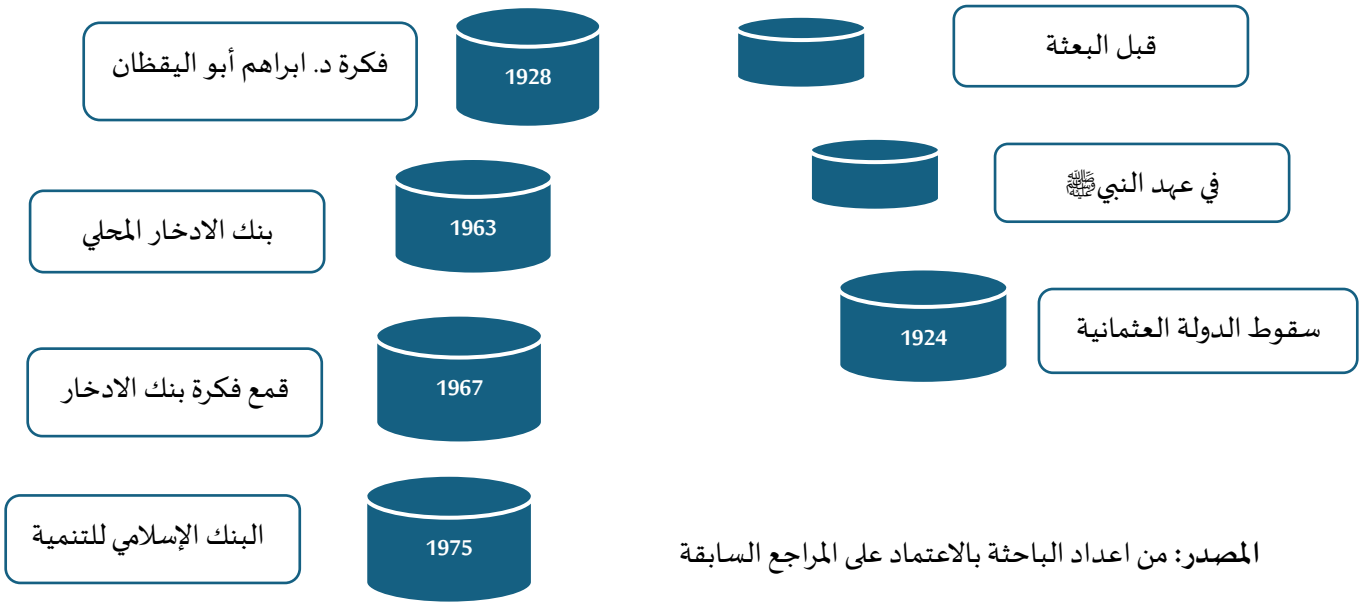
[2] أحمد محمد لطفي، **نشأة المصارف الإسلامية – التطوروالصعوبات-، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية**، العدد 34، فيفري2021، ص6-7.

[3] عبد الصمد مزاري، **البنوك الإسلامية -قراءة في تاريخ النشأة والتجربة-، مجلة كلية العلوم الإسلامية**، العدد11، الجزائر، جويلية2005، ص19.

على رخصة المشروع من قبل السلطة الفرنسية التي رفضته تماما [1]، وبدأ العمل الفعلي للبنوك الإسلامية عام 1963 بجمهورية مصر العربية بإنشاء "**بنك الادخار المحلي**" الذي أسسه الدكتور أحمد النجار ليتعامل صغار الفلاحين بمدخراتهم ثم تمويل مشاريعهم الفلاحية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، الا أن الفكرة قمعت عام 1967[2]، لتنتقل مباشرة الى دول الخليج حيث أنشئ أول بنك إسلامي بالشكل الحديث في جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1975 تحت مسمى " **البنك الإسلامي للتنمية**" ،وبعدها انتشرت البنوك الإسلامية و باقي مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في النطاق الجغرافي من دول العربية و الغربية .

واختصاراً لما سبق نقترح الخط الزمني التالي:

الشكل رقم (03-01): الخط الزمني لنشأة البنوك الإسلامية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع السابقة

2. أحدث تطورات البنوك الإسلامية في العالم

انفتحت الصناعة المصرفية الإسلامية بفضل تحرر الخدمات المالية واعتماد معايير لجنة بازل لرقابة المصرفية مما عزز اندماجها في النظام المالي الدولي، وسيتم التطرق للإحصائيات المتعلقة بتطور أصول البنوك الإسلامية في دول عدة من العالم خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 الى غاية

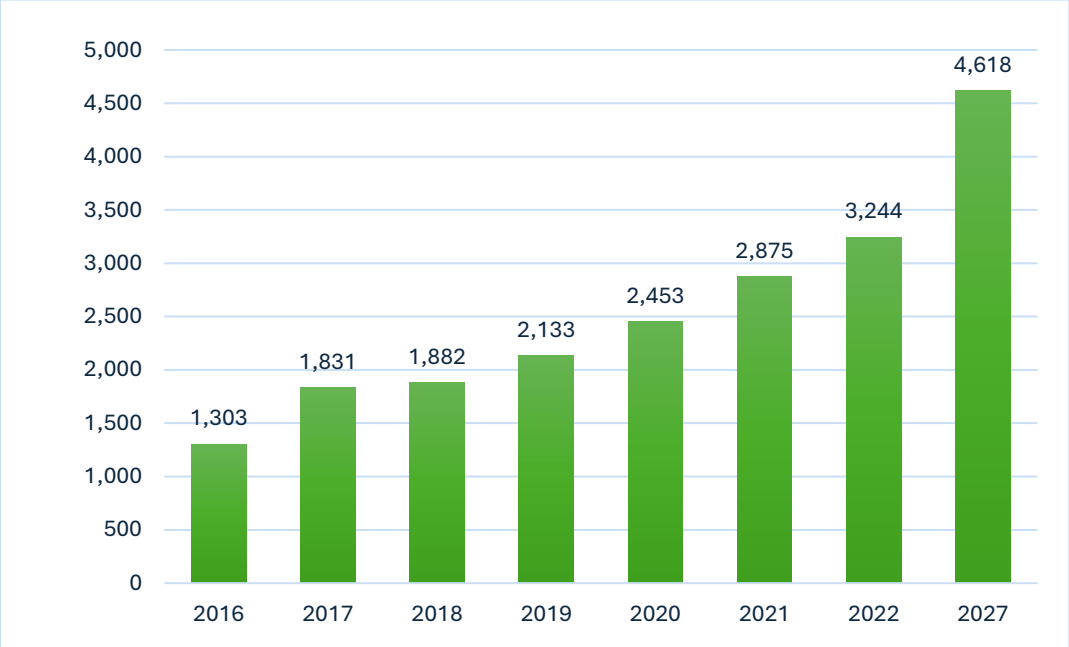
[1] فؤاد بن حدو، دور الشيخ إبراهيم اليقظان الجزائري-رحمه الله-في نشأة البنوك الإسلامية وتطورها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد91، ديسمبر 2019، ص87.

[2] أحمد مصطفى لطفي، مرجع سابق، ص12.

2022، واستقطبت هذه الأرقام اهتمام الباحثين والاقتصادين وأصحاب القرار المالي في الأسواق المالية العالمية، وقدرت أصولها حوالي 3,2ترليون دولار امريكي.

الشكل الرقم (04-01): تطور أصول القطاع المصرفي الإسلامي في الفترة 2016-2022

(الوحدة: بليون دولار أمريكي)



- **Source:** ICD-LSEG, op.cit,2023, p39

يوضح الشكل أعلاه نمو أصول البنوك الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2016 الى غاية2022 مع توقعات مشاريع 2027 في العالم ،بعد أزمة الرهن العقاري وانهيار أسعار النفط ، واصلت الصيرفة الإسلامية أداءها بثبات نسبي، حيث عرفت الفترة الممتدة من 2017 الى غاية 2018 مرحلة من الاستقرار والنمو موجباً، و بعدها 2019 ال غاية 2022 سجلت هذه الفترة نمواً و سريع بمعدل 21%، رغم أنه في نهاية سنة 2019 ظهر فيروس كرونا الذي تسبب في انكماش العديد من القطاعات الاقتصادية العالمية، و كما هو ملحوظ على البنوك الإسلامية صمودها أمام الازمات مقارنة بنظيرتها التقليدية، و يعود هذا الى ارتباطها الوثيق بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية و مبدأ التكافل و المسؤولية الاجتماعية وابتعادها عن المضاربات المالية عالية المخاطر ،وبعد مرور الازمة واصلت أصول البنوك الإسلامية نموها.

تفسر هذه الأرقام على استحوذ الصيرفة الإسلامية على الجزء الأكبر من الصناعة المالية الإسلامية العالمية، اذ تمثل القطاع الأكثر انتشارا ونشاطاً.

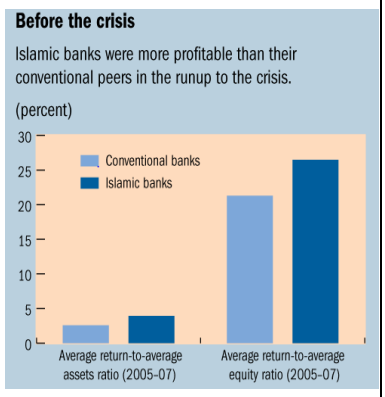
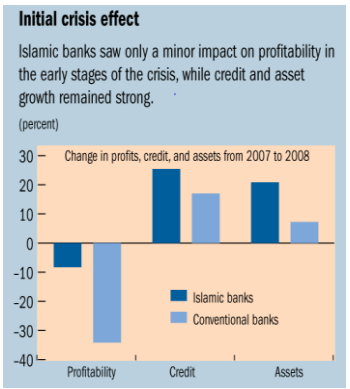
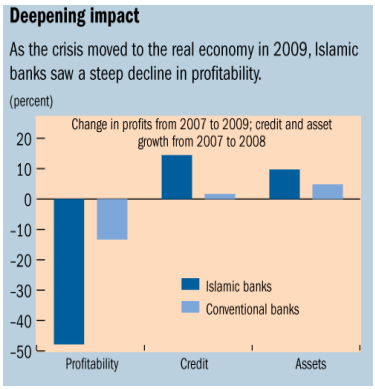
3. المصرفية الإسلامية حل لمشكلة الازمات العالمية

منذ ظهور أول أزمة عالمية حسب المؤرخين الاقتصادين التي كانت سنة1637 في هولندا (ازمة الفقاعات الخزامى)[1] الى غاية زمة الرهن العقاري 2008، يشهد العام نوعين من الازمات المالية: الازمة الأولى بسبب انخفاض العملة والانخفاض المالي المفاجئ والسبب الثاني يعود الى الديون والصناعة المالية، وقد أثرت الازمات المالية على البنوك وشركات التأمين فأفلست مما أدى الى اغلاق العديد منها، وارتفاع معدلات البطالة، استثمارات عشوائيات غير مدروسة، ركود بعض الدول اقتصاديا، تراجع أسعار المحروقات كما حدث في أزمة الرهن العقاري وغيرها من الازمات.

فالسؤال المطروح هنا، كيف استطاعت مؤسسات الصيرفة الإسلامية تجنب الازمات المالية المعاصرة؟

وفي دراسة أجرها صندوق النقد الدولي لأزمة الرهن العقاري لعام 2008 التي أثرت على جميع القطاعات خاصة القطاع المالي، تحت عنوان " اثر الأزمة العالمية على البنوك الإسلامية والتقليدية: دراسة مقارنة"، وتأثيرها على الدول الإسلامية والعينة تمثلت في 120 بنكا تقليديا واسلاميا، في ثمانية دول بحرين، والأردن، والكويت، وماليزيا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة. تستضيف هذه الدول معظم البنوك الإسلامية في العالم (أكثر من 80% من القطاع، باستثناء إيران)، ولكنها تضم أيضًا قطاعات مصرفية تقليدية كبيرة. وتتمثل متغيرات الدراسة في معيار الربحية Profitability، ومعيار الاقراضCredit ، ومعيار نمو الأصول Assets، فكانت مخرجات الدراسة موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05-01): أثر الازمة المالية 2008 على أداء البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية

<table>
<tr>
<td>
</td>
<td>
</td>
<td>
</td>
</tr>
<tr>
<td>الشكل (أ): أداء البنوك قبل الازمةالعالمية2008</td>
<td>الشكل (ب): أداء البنوك أثناء الازمة العالمية2008</td>
<td>الشكل(ج): أداء البنوك بعد الازمة العالمية 2008</td>
</tr>
</table>

[1] محمد بوجلال، مقاربة إسلامية للازمة المالية الراهنة، مرجع سابق،ص65.

المصدر: صندوق النقد الدولي
https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sores100410a

يوضح الشكل أعلاه أثر الازمة المالية العالمية 2008 على أداء البنوك الإسلامية والتقليدية، ذلك من خلال مقارنة تطور الربحية، والائتمان، ونمو الأصول قبل حدوث الازمة وأثناءها وبعدها.

الشكل(أ): أداء البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية خلال الفترة 2005-2007 قبل حدوث الازمة، كانت البنوك الإسلامية أكثر ربحية مقارنة بنظيرتها التقليدية، بسبب اعتمادها على الاستمارات والأصول الحقيقية مما جعلها أكثر استقرارا؛

الشكل(ب): نلاحظ من الشكل أنه أثناء الازمة المالية كان نمو حجم الأصول والائتمان للبنوك الإسلامية أكثر من البنوك التقليدية، هذا يدل على أن البنوك الإسلامية لم يتأثر أدائها المالي كثيرا بالأزمة المالية بل كان محدودا ويعود هذا الى انها قدمت جزء كبير من الائتمان الى الاستهلاك والاعتماد على الودائع الذي يجعل البنوك أكثر استقرارا كما ساهم صغر حجم محافظ الاستثمار وانخفاض الرافعة المالية من محدودية التأثر بالأزمة ، في حين البنوك التقليدية اعتمدت على المشتقات المالية التي تساهم في تعميق أزمة السيولة و المقامرة الزائدة.

الشكل (ج): هي السنة الموالية للازمة، مرحلة انتقال أثر الازمة الى الاقتصاد الحقيقي، يعود هذا الى انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي والإنتاجي، كما أن إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية كانت ضعيفة مما سبب انخفاض ملحوظ في ربحيتها.

بالرجوع الى أساس العمل المصرفي الإسلامي على أنه لا يتعامل بمعدلات الفائدة ولا بالديون التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار جراء طلبات وهمية عكس نظيرتها التقليدية، فالمصرفية الإسلامية بما تملك فعلا من الأصول المادية وهذا جنبها التأثير السلبي المباشر بالأزمة المالية، وقد سرحت Linda Eagleمؤسسة أكاديمية "إيدكوم للبنوك" أن السبب الرئيسي لنجاة البنوك الإسلامية هو طبيعة نشاطاتها واعتمادها على احكام الشريعة، ولأن الشريعة الإسلامية تحرم اقراض أموال وهمية، بصيغة أفضل أن المصرفية الإسلامية لا تمنح الا ما تملكه فعلا من أموال حقيقية "[1].

المطلب الثالث: نوافذ الصيرفة الإسلامية

ارتفعت أرقام الصيرفة الإسلامية بشكل ملحوظ، وهذا جعل البنوك التقليدية تسعى الى دخول السوق الذي كان مخصصا للمؤسسات المالية الإسلامية فقط، من أجل بقاء الزبائن الذين طالبو بتواجد خدمات ومنتجات بدون فوائد والحصول على أرباح أكثر، كان لا بدى للبنوك التقليدية أن تنتهج هذا الطريق وهو فتح نوافذ إسلامية أو ما يعرف بشبابيك الصيرفة الإسلامية.

[1] زكريا شعباني، **البنوك الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الازمات المالية (الازمة المالية العالمية 2008 كمثال)**، مجلة الجزائر لتنمية الاقتصادية،العدد2، المجلد2، 2015، ص73-74.

1. تعريف نوافذ الصيرفة الإسلامية

تتواجد العشرات من التعاريف للنوافذ المالية الإسلامية، وفي هذا المبحث مجموعة من المفاهيم الاقتصادية والقانونية التي تأخذها النوافذ الإسلامية في الوقت الراهن:

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية عرف النوافذ الإسلامية على أنها: "جزء من مؤسسة خدماتية مالية تقليدية، قد تكون فرع أو وحدة متخصصة تابعة للمؤسسة، تقوم بإدارة الأموال بأسلوب حساب الاستثمار وخدمات التمويل والاستثمار، التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي مستقلة بحد ذاتها من حيث الوساطة المالية."[1]
- **النوافذ الإسلامية هي:**" فرع أو وحدة تنظيمية تابعة لبنك تقليدي، تمارس جميع الخدمات المالية الإسلامية، وأطلق عليها أيضا نظام مزدوج، أو هي بنوك تابعة تتمتع بالاستقلالية، ويكون للبنك الأصلي أكثر من 50 بالمئة حق التصويت فيها، حسب المعيار IAS2 الذي يقوم بالمعالجة المحاسبية والإفصاح في المؤسسة التابعة ومعيار IFRS3 الإبلاغ المالي الدولي حيث يعتبر المعياران الماليين السالف ذكرها القوائم المالية للمؤسسة التابعة جزء من المؤسسة الأصلية وكأنها أحد فروعها."[2]
- **عرفت النوافذ الإسلامية:** " كيان مالي داخل بنك تقليدي مستقل في أعماله عن أعمال البنك الأم، يقوم بتجميع المدخرات لاستثمارها وينتج خدمات وتمويلات مصرفية إسلامية، وتكون لهذه النوافذ هيئة رقابة شرعية وتكون ماليا وإداريا مستقلة عن البنك الربوي ".[3]

والمتأمل في هذه التعريفات يظهر له أنها تدور في فلك واحد هو أنها فرع ضمن بنك ربوي (تقليدي) يوفر الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية إلا أن التعريف الثاني يرى بأن القوائم المالية للمؤسسة التابعة هي جزء من المؤسسة الاصلية مما يعطيها ميزة فرع وليس وكالة، اما التعريف الثالث فقد انفرد بشرح كيفية عمل النافذة الإسلامية

- **أما من الناحية القانونية:** المشرع الجزائري عرف النوافذ الإسلامية في المادة 17 من النظام 20-02على أنها: " هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية مكلف بخدمات ومنتجات مصرفية إسلامية " وفي المادة الثانية من نفس التنظيم أعلاه "...هي كل عمليات بنكية لا تؤدي على تحصيل ودفع فوائد أوهما معا، ويجب أن تطابق هذه العمليات أحكام المشار اليها في المواد66 الى 69 من قانون النقد والقرض **03-11"** والذي أورد الأنشطة البنكية الأساسية كما يلي:

---

[1] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية و انضباط السوق المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل**، ديسمبر2007، ص44.

[2] نجيب سمير خريس، **النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني ،2013/10/6، ص 148.

[3] خالد أبو النور حسين إبراهيم، ايمن محمد الفيتوري الاجنف ،**مدى امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للمصارف التجارية الليبية لأحكام الصيرفة الإسلامية (دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية)**، المؤتمر العلمي السنوي الثاني الإصلاح الوطني في ليبيا الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن ، الجامعة الاسمرية الإسلامية، ص 266-267.

- ✓ تلقى الأموال من الجمهور؛
- ✓ عمليات الائتمان؛
- ✓ توفير وسائل الدفع رهن تصرف العملاء؛

واستهدافا لما سبق، يمكن تعريف النوافذ الاسلامية **على أنها جزء من بنك تقليدي، يزاول أعمال الصيرفة الإسلامية المطابقة للأحكام الشرعية، وتنظيمات القانونية، شرط أن ينفصل عن البنك الأصل في المعاملات الإدارية والمحاسبية وماليا، ويتعامل بمبدأ المشاركة والبيوع، وكل أعماله تكون تحت رقابة هيئة رقابة شرعية التي تكون مستقلة هي أيضا عن إدارة البنك.**

2. دوافع انشاء النوافذ الإسلامية:

في الأمور المستحدثة التي لم يرد بها نص شرعي يختص بها يوجد في شأنها جدل كبير، ولاسيما موضوع إنشاء نوافذ اسلامية تابعة للبنوك التقليدية، و التي تريد مزاولة النشاط المصرفي الإسلامي، فنقسم أهل الفقه و الاختصاص الى مجموعة تؤيدها بحجة طبعا، و مجموعة معارضة لها و لديها أيضا حجتها و مجموعة أخرى ترى بأنها استثناء في حالات معينة[1]، و بالرجوع الى دافع انشاء البنوك الإسلامية هو محاربة الربا و الغرر و كل ما هو مفسد للمعاملات المالية و النهوض بالنظام المالي الإسلامي، فإن الدافع خلف إنشاء نوافذ أو ما يدعى بشبابيك الصيرفة الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية متنوعة ما بين دوافع دينية أو اقتصادية أو غيرها ، و نرجح الأسباب التالية: [2]

- ✓ تنامي الوعي الديني لدى المسلمين، حيث تحول العديد من العملاء الى البنوك الإسلامية مما مثل مصدر خطر ينذر بتراجع الطلب على المنتجات التي تقدمها البنوك التقليدية؛
- ✓ انتهاز فرصة دخول سوق جديد والحصول على أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل وعليه تتوسع قاعدة المشاركة في الاقتصاد بالنسبة للبنك، واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال؛
- ✓ التحول نحو المصرفية الإسلامية بتبني أسلوب التدرج، خاصة مع الازمة المالية التي أصابت النظام التقليدي وعلى رأسها أزمة الرهن العقاري ونجاح تجربة شبابيك الصيرفة الإسلامية في عدة بنوك دول وعربية وغير عربية؛
- ✓ المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من الذهاب الى اتجاه التعامل مع البنوك الإسلامية؛
- ✓ حب المنافسة والمحاكاة وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن هذه الساحة الجديدة؛

---

[1] سهى مفيد أبو حفيظة و أحمد سفيان تشي عبد الله ، **انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بفلسطين-الفرص والتحديات-**،مجلة بيت المشور،العدد11، أكتوبر2019،ص163.

[2] حبيبة مداس و جودي ليلى، **النوافذ الإسلامية منهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية- دراسة تجربة النافذة الإسلامية في بنك الإسكان لتجارة والتمويل-الجزائر**، مجلة مصرف السلام للاقتصاد الإسلامي، العدد4، جوان 2023، ص206-207.

✓ سهولة سيطرة البنك الرئيسي على النوافذ الإسلامية مقارنة ببنك مستقل، بالإضافة الى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة بإنشاء بنك جديد؛

✓ فالدوافع والأسباب الدينية تتمثل في أن النوافذ التي تمارس المعاملات الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية مما يدل على أنه لديها إيديولوجيا تختلف عن البنوك التقليدية التي ترتكز على مبدأ الاستخلاف بأن المال لله سبحانه وتعالى وأن الانسان وكيل عليه، كما يعد نظام البنوك التقليدية نظام محرم شرعا، وهذا دافع قوي للعديد من البنوك التقليدية للبدئ بالتخلص من الربا تدريجيا عبر طريقة فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية؛

3. متطلبات انشاء النوافذ الإسلامية:

من خلال التعاريف السابقة، يتضح أن إنشاء النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية يستوجب الفصل المالي و المحاسبي التام بين عمليات النافذة الإسلامية و عمليات البنك التقليدي وحسب معيار الافصاح لتعزيز الشفافية و انضباط السوق الصادر عن IFSB تتم المعالجة المحاسبية للنافذة الإسلامية كأنها فرع افتراضي للبنك التقليدي التابعة له ، الذي يعد معيار أساسي لإنشائها و كما قد وضعت الهيئات العالمية والمعاير الشرعية ومخرجات المؤتمرات والملتقيات مجموعة من الشروط والضوابط التي يجب أن تتواجد كي يتم قبول التعامل مع الفروع الإسلامية التي تنشئها البنوك التقليدية، وهذه الشروط كما يلي :[1]

✓ **الشرط الأول:** جدية الإدارة العليا

وهي قيام أعلى سلطة في البنك بإصدار قرار على ادخال منتجات الصيرفة الإسلامية للبنك، وهذا لتكون المنتجات والخدمة بصفة ثابت ونهائية وليس لمصلحة ظرفية محدودة.

✓ **الشرط الثاني**: التمتع بالاستقلالية

يقصد بالاستقلالية هي الفصل بين النوافذ والبنوك التقليدية الام المنشئ لها، وخاصة الاستقلالية المالية والإدارية والمحاسبية؛

✓ **الشرط الثالث**: وجود نظام متكامل للرقابة الشرعية

من أهم المعاير والقواعد المحددة لمشروعية النافذة الإسلامية هو تواجد هيئة للرقابة الشرعية تتابع وتراجع أعمالها...، فلا يعترف بها ان غابت الهيئة الشرعية يعني غياب تكامل نظام الرقابة والتدقيق الشرعي؛

ولتوسيع رقعة الصيرفة الإسلامية سمح المشرع الجزائري للبنوك التقليدية أن تتعامل بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية وفق ضوابط وكانت أول خطوة قانونية سنة 2018 بإصدار

[1] عز الدين خوجة، **النظام المصرفي الإسلامي**، موسوعة المعاملات المالية الإسلامية،دار المالكية، تونس،ط1، 2017،ص54-55.

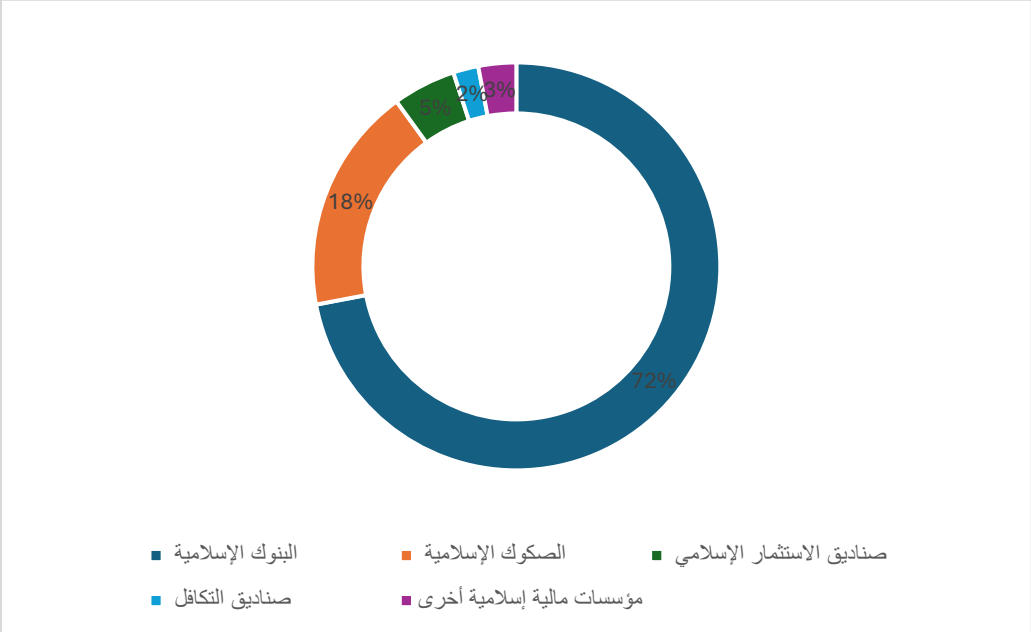
نظام رقم 18-02 الذي ألغى بموجب النظام رقم 20-02 الذي يحدد عمليات الصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية التي سنشرحها بوضوح في الفصل الثالث.

المبحث الثالث: مؤسسات الصناعة المالية غير المصرفية

المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية (سوق رأس المال الاسلامي، تأمين التكافلي، صناديق الاستثمار الإسلامي...)هي شريك للمؤسسات المصرفية الاسلامية في تعزيز النمو الاقتصادي و إتمام هيكل الصناعة المالية الإسلامية، كما لها أهمية كبيرة في تعبئة المدخرات و تمويل التنمية الاقتصادية، و هي كتلة متنوعة تشمل الصكوك التي تساهم في تدفق حركة رؤوس الأموال و إدارة السيولة و تقليل المخاطر، و مؤسسات التأمين التكافلي أو التأمين الإسلامي التي تدير المخاطر التي تُنتج خسائر مادية لأن الأنشطة الاقتصادية مقترنة بالربح و الخسارة، و مؤسسات صناديق الاستثمار الإسلامي و مؤسسات مالية أخرى .

الشكل الموالي يمثل نسبة كل مؤسسة مالية إسلامية من اجمالي أصول المالية الإسلامية لسنة 2023

الشكل رقم (06-01): نسبة مؤسسات المالية الإسلامية من اجمالي أصول المالية الإسلامية لسنة 2023



المصدر: من اعداد الباحثة الاعتماد على: ICD-LSEG,op cit,2024,p4

بملاحظة الدائرة النسبية المرسومة المقتطفة من التقرير السنوي ICD-LSG Islamic Finance Devlopment Report لسنة 2024 نجد أن البنوك الإسلامية تمثل حصة أكبر بنسبة 72% ما يعادل مبلغ 3,569بليون دولار أمريكي ثم الصكوك الإسلامية بنسبة 18% ما يقابله مبلغ 863 بليون دولار امريكي لتأخذ مؤسسات التكافل أخر مرتبة بمعدل 2% و هي نسبة جد ضئيلة نظرا لدور التأمين في

الحياة الاقتصادية، اما صناديق الاستثمار والمؤسسات الإسلامية الأخرى فقد كان متقاربين في النسبة المئوية.

المطلب الأول: مؤسسات التأمين التكافلي

ان تقليل الخطر عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث أصبح أمرا الزامياً، وقد ظهر التأمين بمعناه الحقيقي في القرن 14 ميلادي في إيطاليا في صورة التأمين البحري وأساس فكرة التأمين هي قيام عدد من الأشخاص الذين يتعرضون لأخطار متشابه بدفع أموالهم الى هيئات مختصة تقوم بإدارة هذه العملية بهدف تحقيق الأرباح، و حقيقة الامر أن عقد التأمين التقليدي من عقود المعاوضات التي جوهرها الغرر الذي نهى عنه الرسول صلى الله عليه و سلم، فالمحظورات الشرعية المحيطة يعقد التأمين التقليدي دعت الى البحث عن بدائل شرعية المتمثلة في التأمين التكافلي القائم على التبرع بين حملة الوثائق .

لإيضاح التأمين التكافلي أو ما يسمى بالتأمين التعاوني تقوم الباحثة بوضع المفاهيم الأساسية للتأمين التكافلي وخصائصه مع الإشارة الى نماذج العقود التي تسير عملية التأمين ثم كيفية توزيع مؤسسات التأمين التكافلي للفائض.

1. تعريف التأمين التكافلي

⇦ **عرفته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFIكما يلي**: " هو اتفاق جماعة فيما بينهم في درء تحمل الأضرار الناتجة من ضرر معين، حيث يدفعون مبالغ نقدية (اشتراكات) على أساس التبرع، مما يخلق صندوق ذو ذمة مالية مستقل يتم دفع التعويض منه لمن تضرر من المشتركين، يُدار هذا الصندوق من طرف شركة مساهمة تستثمر الأموال التي به مقابل عمولة أومن قبل هيئة مُقتنات عن طريق حملة الوثائق"[1]

⇦ **عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB**:"هو تضامن، حيث يتفق أشخاص (المشتركين) فيما بينهم على التعاون من أجل تحمل الأضرار الناتجة من ضرر معين، وشمل التأمين الإسلامي صورتين هما: التكافل العام والتكافل عائلي، فيقوم المشتركون بالتبرع بمبالغ مالية في الصندوق، بهدف التعاون وعند حدوث الضرر يسحب من الصندوق لمعالجة الامر، ويتكون هيكل التأمين الإسلامي من شكلين هما: شكل الأول يجمع بين النظامين التعاوني والتجاري (مؤسسة التكافل) وشكل الثاني هو مؤسسة تعاونية بالكامل"[2]

⇦ **المشرع الجزائري**: تطرق للتأمين التعاوني من المرسوم التنفيذي رقم 21-81 في المادة الثالثة على أنه: "نظام بطريقة تعاقدية ينتسب إليه الأشخاص بهدف التعاون بينهم في تحمل المخاطر التي تصيبهم، يطلق عليهم اسم المشاركين، يساهمون في وضع مبالغ نقدية على سبيل التبرع فينشأ

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي 26، التأمين الإسلامي، ص 686.

[2] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الارشادية لضوابط التأمين التكافلي**، ماليزيا، ديسمبر2009، ص2.3.

صندوق يسمى (صندوق أو حساب المشاركين)، وكل عمليات التأمين التكافلي التي تحدث تكون وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية " [1]

من خلال ما سبق ذكره، نستخلص خصائص التأمين التكافلي، والتي نوجزها في النقاط التالية: [2]

- ✓ أساس قيام التأمين التكافلي هو التبرع، يستوجب على المساهم بأن يتبرع بالمال وعوائده لحساب التأمين كي يتم الدفع للتعويضات، كما يلتزم المساهم بتحمل عجز الصندوق ان حدث حسب اللوائح المقررة، وصفة مؤسسة التأمين التكافلي في العلاقة التعاقدية هي الوكيل عن حملة الوثائق؛
- ✓ عقد التأمين الإسلامي قائم على التعاون، بمعنى أدق هو عقد تبرع وليس معاوضة، لا يحتوي على الربا كما يجوز فيه الغرر، وهذا بقرار المجامع كلها التي فرقت بين عقود التبرعات والمعاوضات، فعقود التبرعات يجوز فيها الغرر وعقود المعاوضات لا يجوز فيها؛
- ✓ يكون التعويض بين حملة الوثائق متبادل يرأسه مبدأ التعاون، وأصل قيمة المبلغ النقدي المدفوع يرجع الى المستأمن بعد اقتطاع قيمة التعويضات والعمولات وإعادة التأمين، وهو ما يدعى بفائض التأمين؛
- ✓ مؤسسة التأمين التكافلي لا تمتلك الاشتراكات المدفوعة، وإنما هي ملكا لحساب المشتركين، وعوائد استثمار المبالغ المقتطعة الى صندوق التأمين الإسلامي بعد خصم حصة المؤسسة إذا كانت العلاقة التعاقدية بنموذج عقد المضاربة؛

1. نماذج عقد التأمين التكافلي

يعد نموذج التأمين التكافلي عنصرا أساسيا في العلاقة التعاقدية بين حملة الوثائق وشركة التأمين الإسلامي كونه هو من يحدد شرعية العملية التكافلية من جمع الأقساط وتوزيع الفائض التأميني وغيرها، وتتمثل هذه النماذج فيما يلي:[3]

1.2. نموذج المضاربة: يعتمد في هذا النموذج على المضاربة الشرعية، بحيث يتكون عقد المضاربة من رب المال (المشاركين أي حملة الوثائق) والمضارب (منفذ خدمة التأمين أي شركة التأمين التكافلي)، فتقسم الأرباح بنسبة المتفق عليها وأي خسارة تشغيلية أثناء مدة العقد يقوم بتغطيتها رب المال، وتطبق المضاربة في الصناعة التكافلية بصيغتين:

---

[1] المرسوم التنفيذي81-21، **شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي**، المؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق ل 23 فبراير سنة 2021 الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14 الصادر في 16 رجب عام 1442 الموافق ل 28 فبراير 2021.

[2] فارس جعفري ومحمد أكرم لال الدين، **التجربة الماليزية في التأمين التكافلي: دراسة تحليلية**، مجلة التجديد، المجلد 26، العدد 52، ماليزيا، ص40-41.

[3] يونس صوالحي وغالية بوهدة، **إشكالات نماذج التأمين التكافلي و أثرها في الفائض التأميني: رؤية فقهية نقدية**، مجلة التجديد، المجلد 17، العدد34، 2013، ص104-110، وانظر الى: امينة زغلول ومحمد فرحي، **إشكالات إدارة عقود التأمين التكافلي -دراسة مقارنة بين نموذج التبرع لصندوق التأمين ونموذج التبرع لصندوق الوقف التكافليين**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 9، العدد2، 2022، ص124_125.

1.1.2. المضاربة الخالصة: في المضاربة الخالصة يقوم المشاركين بوصفهم رب المال بالدخول في عقد المضاربة مع شركة التكافل بدورها مضاربا، وتعتبر أقساط التبرع هي رأس المال ويجب ان تتوفر فيها شروط رأس المال الشرعية. وتقوم شركة التكافل بوضع أقساط التأمين في صندوقين: صندوق المخاطر لغرض دفع التعويضات وصندوق الاستثمار الذي تستثمر أمواله في أصول متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ففي نهاية السنة المالية تقوم الشركة بتوزيع أرباح الاستثمار وفق النسبة المتفق عليها، أما الفائض التأميني فيوزع كله على المشتركين، ولا تأخذ الشركة منه الا ما يخصم لتعزيز احتياطات الصندوق ان كانت هناك حاجة لذلك.

2.1.2 المضاربة المعدلة: تعمل المضاربة المعدلة بالطريقة السابقة مع فارق جوهري، وهو تحليل عوائد الاستثمار الى صندوق التكافل واضافتها للفائض التأميني الإجمالي، ثم يقسم الكل بين الشركة والمشتركين بناء على نسبة مئوية متفق عليها مسبقا، وفي هذه الصيغة تحصل شركة التأمين على جزء من الفائض التأميني كدخل إضافي، ذلك نتيجة خلط أرباح استثمار أموال الصندوق قبل توزيعها مع الفائض التأميني.

1.2. نموذج الوكالة: تكون في هذا النموذج العلاقة التعاقدية بين المشتركين و شركة التكافل على أساس الوكالة، فالمشتركون في الصندوق من حيث هم متبرعون له بالأقساط التي يدفعونها، يوكلون الى مؤسسة التكافل مهمة إدارة صندوق التكافل فهي التي تتولى تحديد الاخطار المختلفة التي يتعرض لها كل من اشترك في الصندوق، وتحديد أقساط التبرع، وتخصيص الاحتياطات القانونية و الاختيارية ، و قياس الاضرار و تحديد التعويضات و دفعها، كما تدير مخاطر السوق ، و التشغيل، و السيولة ، ومواجهة العجز عن سداد الأقساط، توزيع الفائض التأميني على حسب قرار الخبراء الاكتواريون المعتمدون في تقدير التكاليف المالية للمخاطر ،ولنموذج الوكالة صيغتان معروفتان:

1.2.2. الوكالة الخاصة: في هذه الصيغة تتولى مؤسسة التكافل إدارة الصندوق بصفتها وكيلا عن المشتركين في الصندوق، هذا مقابل اجر تحدده الجهات الاشرافية أو ما تمليه طبيعة الخطر مع تغطيته، كما يوكل لمؤسسة التأمين التكافلي استثمار أموال صندوق التكافل، فهي من هذا تستحق اجرة الوكالة الاستثمارية.

2.2.2. الوكالة المعدلة: في هذه الصيغة تقوم مؤسسة التأمين التكافلي بالوظيفة نفسها التي تقوم بها صيغة الوكالة الخاصة من إدارة و استثمار ، ولاكن الاختلاف الجوهري وهو أن في الوكالة المعدلة تأخذ المؤسسة نسبة من الفائض التأميني على سبيل الهبة أو الجعالة ، كون أن الصندوق بوصفه شخصا اعتباريا يمنح جزء من الفائض التأميني لمؤسسة التكافل على سبيل الهبة، أما الجعالة باعتبارها وعدا بالمكافأة ، وهي أن يعد الصندوق الشركة عند توقيع وثيقة التكافل بمنحها جزءا من الفائض على سبيل العجالة اذا ما نجحت في تحقيق الفائض التأميني، في حين أن التنازل يعني أن يتنازل الصندوق عن جزء من الفائض التأميني لصالح المؤسسة بشرط رضا المتبرعين تماما.

1.2. **النموذج المركب من الوكالة والمضاربة معا:** هذا النموذج متشابه مع نموذج الوكالة الخالصة فيما يتعلق بالوكالة في إدارة النشاطات التأمينية واستحقاق أجرة الوكالة والاستثمار يكون على أساس المضاربة، مع ضرورة الفصل بين عقدي الوكالة والمضاربة من حيث الحقوق والواجبات.

3. **معالجة فائض وعجز فائض التأمين**

تباشر مؤسسة التأمين الإسلامي (التكافلي) أعمالها الى غاية انتهاء السنة المالية، فيحصل في حساب التأمين فائض أو عجز مالي نتيجة النشاط التأميني بحيث تعجز أموال الحساب والاحتياطات من تغطيته وهذا عائد الى أن مبالغ التعويضات أكبر من الأموال المتواجد في الحساب فيتم العودة الى حساب حملة الأسهم لأخذ تمويل على شكل قرض حسن ويسدد القرض من الفوائض التأمينية المحقق في الأعوام اللاحقة [1]،و قدر المشرع الجزائري في المادة 24 من الرسوم التنفيذي 21-81 نسبة القرض الحسن ب70 % من مبلغ الأموال التابعة للمؤسسة التي تزاول التأمين التكافلي .

وفي حالة تحقيق فائض باستثناء النموذج القائم على الوقف [2]، فإن المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي 21-81 المحدد لشروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في معيار رقم 26 فإنه تم تحديد آلية توزيع الفائض التأميني على النحو التالي:

- ✓ يوزع الفائض على جميع حملة الوثائق حسب نسبة اشتراكهم دون تميز بين من حصل على التعويض ومن لم يحصل خلال السنة المالية؛
- ✓ يستفيد من الفائض التأميني حملة الوثائق الذين لم يتحصلوا على تعويضات خلال الفترة المالية؛
- ✓ يستفيد جميع حملة الوثائق من الفائض التأميني بعد خصم التعويضات المدفوعة لهم خلال السنة المالية، لاكن المشرع الجزائري أضاف شرط الا هذا البند على أنه إذا ان مبلغ التعويض المستفاد منه يفوق حصته في مبلغ الرصيد، لا يستفيد حامل الوثيقة من أي دفع؛[3]
- ✓ وأضافت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI أن توزيع الفائض التأميني يكون على يد هيئة الرقابة الشرعية لمؤسسة التأمين التكافلي؛

المطلب الثاني: سوق رأس المال الإسلامي

ان المؤسسات المالية الإسلامية، شأنها شأن غيرها من المؤسسات تحتاج الى أسواق مالية تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، لتتيح لها الحصول على السيولة اللازمة وتساعد على توسيع

[1] هيثم محمد حيدر، **مرجع سابق** ،ص12.

[2] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **الرقابة على سلوكيات العمل في مؤسسات التكافل**، المعيار رقم 29، 2023، ص15

[3] المادة 23 من الرسوم التنفيذي رقم 81-21 مؤرخ في 23 فبراير 2021، المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، الجريدة الرسمية العدد14، ص09.

قاعدة الاستثمار، فضلا عن المساهمة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، ونظرا لحرمة السندات وعدم كفاية الأسهم في تلبية هذه الأغراض.

قد تم ابتكار أداة مالية جديدة تتمثل في الصكوك الإسلامية التي تجمع بين مقاصد التمويل المشروع ومتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة، سنوضح في هذا المطلب ماهية الصكوك الإسلامية.

1. ماهية الصكوك الإسلامية

لاقت الصكوك الإسلامي منذ ظهورها في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، قبولاً لم تحظى به المنتجات المالية الإسلامية مما جعلها تحوز على اهتمام الأسواق المالية والعالمية، وهي أداة لا تنطوي على مخاطر عالية مقارنة بالسندات والأسهم الممتازة، كما تميزت الصكوك بقدرتها على تلبية متطلبات التمويل الإسلامي من جانب المصداقية الشرعية والكفاءة والمرونة، ومما يميزها أيضا أنها تتكيف مع جميع القطاعات والمشاريع وتمول مشاريع الدولة

هذه الميزات تجعلها تساهم في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، ولتوضيح ماهية الصكوك الإسلامية نقترح تعاريف المؤسسات المالية الإسلامية الداعمة للصيرفة الإسلامية وبيان مجمع الفقه الإسلامي:

⇦ **عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB الصكوك على أنها**: " هي شهادات يمثل كل صك حق ملكية نسبة مئوية شائعة في الموجودات العينية، أو مجموعة مختلفة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون هذه الموجودات في نشاط محدد أو نشاط استثماري معين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية"[1]

⇦ **عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFIالصكوك المالية في المعيار الشرعي رقم 17بأنها**:" وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع محدد أو نشاط استثماري خاص، وهذا بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت لأجله"[2]

⇦ وجاء في **بيان مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته التاسعة عشر مفهوم الصكوك** بأنه " وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو خليط من الاعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلا أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، تصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه"[3]

---

[1] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **متطلبات رأس المال للصكوك و التصكيك والاستثمارات العقارية**، ماليزيا،2009، ص3.

[2] المعيار رقم 17، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، صكوك الاستثمار، البحرين، 2017، ص467

[3] القرار 178(4 /19) المتعلق بصكوك الاسلامية(التوريق)و تطبيقاتها المعاصرة وتداولها، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، إمارات الشارقة(دولة الامارات العربية المتحدة)،1-5 جمادى الأولى 1430هـ الموافق ل 26-30أفريل 2009.

يؤخذ على هذه التعاريف أن الصكوك الإسلامية أداة مالية تضبطها احكام الشريعة الإسلامية و أنها تمثل ملكية مشتركة مما يبعدها بأن تكون مجرد أداة دين و محلها الاستثمار (أعيان ، منافع خدمات..)، و الملاحظ على التعريف الأول غياب عنصر الزمن ، و لاكن تعريف هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AIOFFIفقد امدت الصكوك اسم " **صكوك الاستثمار**" فهذا الاسم يعطيها تميزا عن الأسهم و السندات كما يوضح التعريف الشرط الأساسي لعقد الملكية (تحصيل القيمة و قفل باب الاكتتاب ...) و هذا الشرط يعزز شفافية الصكوك و يحد من الغرر ، أما بيان مجمع الفقه الإسلامي ذكر مرحلة واحد من المراحل التي تمر بها عملية اصدار الصكوك و هي المرحلة الأولى (مرحلة اصدار الصكوك Issuance) ولم يذكر مرحلة إدارة محفظة الصكوك و اطفاءها.

في هذا الصدد نقوم بوضع الجدول التالي نوضح فيه خصائص الصكوك الإسلامية:

الجدول رقم(01-01): خصائص الصكوك الإسلامية

الخاصية	شرحها
الصفة	وثيقة تمثل حق ملكية في مشروع تكون متساوية في القيمة والحدود والواجبات؛
القيمة	• له قيمة اسمية؛ • يحددها القانون أو نشرة الإصدار؛ • تسجل القيمة على الصك؛
التداول	• قابل للاسترداد؛ • قابل لتداول مالم يمثل نقدا أو دينا محضا؛
التجزئة	غير قابل لتجزئة؛
تصفية المشروع ربح أو خسارة	• صاحب الصك مشارك في نتائج المشروع إن كانت ربح يستحق العائد منه بحسب نسبة الاتفاق، وان كانت خسارة يتحملها بمقدار الحصة التي يمثلها الصك أي بنسبة ما يملكه؛
مدة الاستحقاق	• تصدر الصكوك لمدة محددة، تسترد أو تطفأ بعدها أو في أثنائها؛ • قد تصدر الصكوك لمدة غير محددة؛
مراحل اصدار الصك	• مرحلة جمع الأصول؛ • مرحلة نقل الأصول؛ • مرحلة تصكيك الأصول؛ • مرحلة الإطفاء؛
الهدف من إصدارها	• الحصول على سيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشروع وتطويره؛ • جمع رأس مال تمويل انشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين؛
الجانب الشرعي	• يصدر الصك وفق عقد شرعي يأخذ لأحكامه؛

	• الصكوك متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها، أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها؛

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: فارس جعفري ومحمد أكرم لال الدين، التجربة الماليزية في اصدار الصكوك الإسلامية، مجلة اسراء الدولية للمالية الإسلامية، المجلد10، العدد1، 2019، ص 86؛ عبد الكريم قندوز، الصكوك: الإطار النظري والتطبيقي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد14، دولة الامارات العربية المتحدة ،2022، ص17-19.

2. الأهمية الاقتصادية والمالية للصكوك الإسلامية:

لصكوك أهمية اقتصادية ومالية كون أنها أداة تمويلية مطلوبة من المستثمرين، كما قد صدرت قرارات ومعايير من قبل المؤسسات الداعمة للصيرفة الإسلامية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وغيرها من المؤسسات عن أهميتها، وتظهر أهميتها في مايلي :[1]

- ✓ للصكوك شقين الشق الأول نظري فهي تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي باستكمال بقية الاليات والأدوات الاقتصادية التي يتطلبها الاقتصاد الإسلامي، اما الشق التطبيقي فيتجلى في حاجة الجمهور المتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية الى الاستثمار عن طريق هذه الأدوات الاستثمارية المعاصرة؛
- ✓ تلبي الصكوك احتياجات الدولة في تمويل مشاريعها التنموية والبنيوية، بدلا من اعتمادها على سندات الخزينة والدين؛
- ✓ اثراء السوق المالية الإسلامية، لأنها الطرف المكمل للأسهم ففي السوق المالية الإسلامية يجوز تداول الأسهم العادية ولا يجوز تداول الأسهم الممتازة، كما تسمح بتحرك الأموال بحرية وسهولة؛
- ✓ تعتبر الصكوك من أبرز الأدوات لتنويع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة للأفراد والمؤسسات والشركات الحكومية؛
- ✓ اعتماد الصكوك يغطى حاجة الشركات التي تحتاج الى سيولة لفترة معينة قد تكون طويلة أو متوسطة أو قصيرة؛
- ✓ تساهم في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك أن عمليات اصدار الصكوك المالية تعتبر من العمليات خارج الميزانية؛

3. أنواع الصكوك المالية الإسلامية

اختلف الفقهاء والهيئات المالية الداعمة للصيرفة الإسلامية في وضع تنصيف لأنواع الصكوك الإسلامية، فكل فريق الى ما ذهب في قوله حول تصنيف الأنواع، نذكر الآن هذه الأنواع:

[1] فارس جعفري ومحمد أكرم لال الدين، **التجربة الماليزيا في اصدار الصكوك الإسلامية**، مجلة اسراء الدولية للمالية الإسلامية، المجلد10، العدد1، 2019، ص 86.

⇦ **تصنيف مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB:** جاء في نص الوثيقة الارشادية رقم 2 الصادرة سنة 2005، تقسم الصكوك الاسلامية الى قسمين رئيسيين وهما: الصكوك القائمة على الأصول /الموجودات، الصكوك المبنية على الاستثمار في رؤوس الأموال؛

⇦ **تصنيف هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية AAOIFI:** قد قامت الهيئة بتقسيم الصكوك الى أربعة عشر نوعاً حسب الصيغة الشرعية التي يبنى عليها الصك وهي: صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، صكوك ملكية منافع الاعيان الموجودة، صكوك ملكية الاعيان الموصوفة في الذمة، صكوك ملكية الخدمات من طرف معين، صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في ذمة، صكوك السلم، صكوك الاستصناع، صكوك المرابحة، الصكوك المشاركة، صكوك المضاربة، صكوك الوكالة بالاستثمار، صكوك المزارعة، صكوك المساقات والمغارسة؛

⇦ **تصنيف الاقتصاديون المعاصرون:** يصنف الاقتصادي داود أبو بكر الصكوك الإسلامية الى أربعة أقسام: الصكوك القائمة على المداينة، الصكوك القائمة على أصول /الموجودات، الصكوك القائمة على المشاريع، الصكوك المدعومة بالأصول أو الصكوك المستندة على الأصول؛

المطلب الثالث: صناديق الاستثمار الإسلامي والمؤسسات الأخرى

يعتبر الاستثمار في الأصول المالية من العمليات ذات المخاطر العالية ،مما استدعى الامر الى انشاء مؤسسات متخصصة تعنى بإدارة هذه العمليات و هي صناديق الاستثمار الإسلامي التي توظف الأموال بطريقة شرعية و أسلوب التوازن بين العائد و المخاطرة، فقد قدر حجم استثمارات صناديق الاستثمار الإسلامي لعام 2023 قيمة 254بليون دولار أمريكي بنسبة 5% من اجمالي صناعة المالية الإسلامية، و هناك أيضا مؤسسات أخرى ساهمت في رقمنه القطاع المالي الإسلامي و دعمت الأنشطة الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي و قدر حجمها لنفس العام ب 153بليون دولار أمريكي بنسبة 3% من اجمالي الصناعة المالية الإسلامية.

1. صناديق الاستثمار الإسلامي

حسب آلية عمل صناديق الاستثمار فإنها تجميع المدخرات وتوظيفها في مجالات عديدة بما يقلل من نسبة المخاطر عن طريق التنويع، ويتعامل بها عن طريق الأوراق المالية التي تصدرها هيئات متخصصة، ويعود تاريخ ظهور صناديق الاستثمار أول مرة في هولندا سنة 1822، ولتوضيحها نطلع على المعلومات التالية:

تعريف صناديق الاستثمار الإسلامي:

عرفت صناديق الاستثمار الإسلامي، بالتعاريف التالية:

⇦ **يعرف صندوق الاستثمار الإسلامي بأنه**" وعاء للاستثمار، يمتاز بذمة مالية مستقلة، يقوم بجمع الأموال واستثمارها في مجالات معينة، ويلتزم المدير فيه بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم، والعمليات فيه، وبخاصة ما يرتبط بتحريم الفائدة المصرفية، وتظهر هذه الضوابط في نشرة الإصدار التي تمثل الايجاب الذي بناء يشترك المستثمر في ذلك الصندوق، وفي الاحكام والشروط التي يوقع عليها الطرفان عند الاكتتاب"[1].

⇦ **صندوق الاستثمار الإسلامي هو** " مؤسسات مالية تأخذ شكل شركة مساهمة هدفها تجميع المدخرات من الافراد بموجب صكوك أو وثائق استثمارية ذات قيمة موحدة، تمنحها الى جهة أخرى لإدارتها واستثمارها في الأوراق المالية أساسا ومجالات الاستثمار الأخرى مكان المدخرين لتحقيق أعظم عائد من الربح بنسبة خطر قليلة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية "[2] .

⇦ **صندوق الاستثمار الإسلامي هو** " وعاء مشترك يساهم فيه المستثمرون بفائض أموالهم بهدف استثمارها لكسب أرباح حلال، بما يناسب تعاليم الشريعة الإسلامية، فيحصل المشتركون في الصندوق على وثيقة تثبت اشتراكهم وتؤهلهم للحصول على الأرباح النسبية المتراكمة بالفعل داخل الصندوق أو تحمل الخسائر الفعلية التي تكبدها الصندوق، تدعى هذه الشهادات "وحدات أو أسهم أو صكوك" قد يمنح لها اسم آخر مع مراعات صلاحيتها من الناحية الشرعية "[3]

من التعريفات السابقة نرجح التعريف الآتي لصناديق الاستثمار الإسلامي: **هي مؤسسة مالية في شكل شركة مساهمة ذات ذمة مالية مستقلة، تهدف الى تجميع رؤوس الأموال الصغيرة بالأدوات المالية المتمثل في صكوك أو سهم أو وحدات متساوية القيمة تثبت حق المشتركين (المساهمين)في الصندوق، تصب هذه التجمعات المالية في محافظ مالية مختلفة لتقليل المخاطر وتحكمها ضو ابط الشريعة الإسلامية.**

تتسم صناديق الاستثمار الإسلامي بصفة الذاتية التي تميزها عن نظيرتها التقليدية من جانب طبيعة العلاقة بينها و بين أصحاب الوحدات (الصكوك) الاستثمارية، وأيضا من حيث طبيعة تجميع المدخرات، و صيغ توظيف الأموال ، و طبيعة العلاقة التي تكون بين أصحاب الوحدات الاستثمارية وإدارة الصناديق تلك الصناديق و بين المؤسسات المالية التي تتبعها في بعض الأحيان، و أيضا من

---

[1] عبد الستار أبو غدة، **صناديق الاستثمار الإسلامية -دراسة تأصيلية موسعة-**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر،" المؤسسات المالية الاسلامية-معالم الواقع وآفاق المستقبل"، غرفة التجارة والصناعة، دبي ، الامارات، 17-15 ماي 2005، ص572.

[2] عمر علي أبو بكر، **صناديق الاستثمار الإسلامية مفهومها، أنواعها، وخصائصها دراسة تأصيلية**، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 26، 2015، ص197.

[3] بوداش سهام وبو حرب حكيم، **صناديق الاستثمار الإسلامية كآلية لدعم النشاط المصرفي الإسلامي -صناديق بنك الراجحي نموذجا-**، مجلة الامتياز للبحوث و الإدارة، المجلد5، العدد1، 2021،ص 40.

حيث التزامها بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاتها واتساع مسؤولية القائمين عليها لتشمل المسؤولية أمام المجتمع وأمام الامة الإسلامية وأمام الله سبحانه وتعالى.[1]

يكون الاستثمار في صناديق الاستثمار الإسلامي بالأدوات المالية الإسلامية كالصكوك وغيرها من الأدوات التي أجازتها الشريعة الإسلامية، مما وهبها مكانة كبيرة في مجال الاستثمار المالي الإسلامي، بالتالي فهي تتميز ببعض السمات نذكر منها:[2]

- ✓ تحمل صفة قانونية وشكل تنظيمي وإطار مالي ومحاسبي مستقل عن الجهة المنشأة لها، وبالتالي هي مؤسسة ذات شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب الوحدات الاستثمارية وعن الإدارة باستثناء بعض الحالات كصناديق الاستثمار السعودية؛
- ✓ توظف الأموال وفقا لمبادئ وضوابط ومعايير الشريعة الإسلامية في مجال الاستثمار المباشر، وذلك طبقا لصيغ الاستثمار الإسلامي القائمة على البيوع أو المشاركة في العوائد وأي صيغة مستحدثة لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية؛
- ✓ يخضع الصندوق للقوانين والقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الحكومية المشرفة على الصناديق مادامت لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية بالإضافة أنها تحت اشراف البنك المركزي؛
- ✓ تقوم على فكرة المضاربة الجماعية من قبل أصحاب الفائض(حملة الصكوك)حيث تقوم الصناديق بتجميع الأموال من أكثر من فرد أو جهة ويمثل الصندوق رب المال وهذه السمة تخضع لفقه عقد المضاربة؛
- ✓ يتولى إدارة الصندوق جهة متخصصة تحكمها علاقة الوكالة أو عقد العمل بالصندوق وتعمل في إطار الأهداف والسياسات والخطط والاستراتيجية والمرجعية الشرعية والقانونية؛
- ✓ يحق للمشاركين في الصندوق استرداد قيمة مساهماتهم وفق ضوابط وشروط معينة بما يتناسب مع الاستمرار لفترات مختلفة ويناسب صغار المستثمرين وهذا يوجب إعادة تقويم الوحدات أو الصكوك الاستثمارية على فترات دورية مما يفرض الالتزام بمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- ✓ تعدد الأطراف المرتبطة بالصندوق وغالبا ما تكون من المؤسسين والمشاركين والمسوقين وأمناء الصندوق والإدارة ويحكم هؤلاء مجموعة من العقود الشرعية والقانونية؛
- ✓ توزع العوائد بين الأطراف السابقة وفقا لضوابط عقود المضاربة أو الوكالة أو العمل وذلك طبقا للمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

---

[1] حسين حسن شحاته، **منهج مقترح لتفعيل الرقابة الشرعية والمالية على صناديق الاستثمار الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد245، جامعة الازهر، مصر،2009، ص5.

[2] بوشلاغم مور الدين، **دراسة مقارنة بين صناديق الاستثمار التقليدية والإسلامية**، أطروحة ماجستير، جامعة وهران 2،الجزائر، 2012-2013، ص100-101.

2. مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية الأخرى Other Islamic Financial Institutions

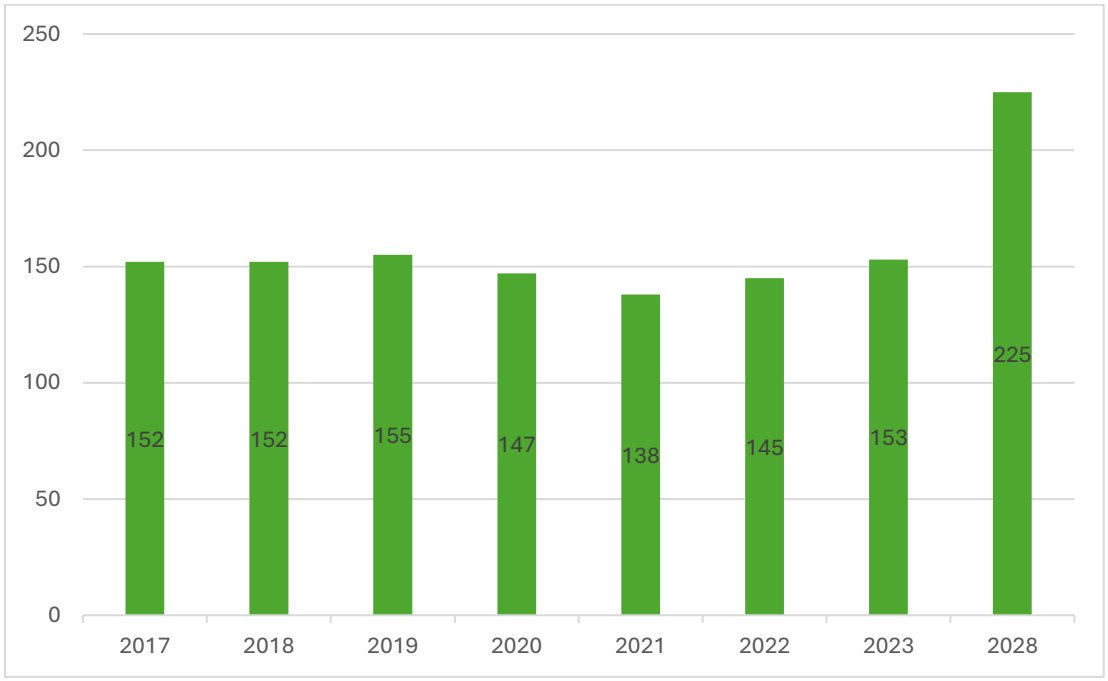
حسب تقرير ICD-LSEG فإن تعداد المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى OIFI لعام 2023 بلغ 999 مؤسسة بمعدل نمو 5% ويقابله مبلغ 153 بليون دولار أمريكي، من ضمنها 136 شركة تكنلوجيا مالية من بين المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، حيث توفر مؤسسات التكنلوجيا المالية الإسلامية نموذجا تجاريا متميزا يسمح بإجراء المعاملات الرقمية بما يتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد لاقى هذا التوجه نحو الرقمنة قبولا واسعا داخل الصناعة المالية الإسلامية العالمية[1] ، يتبقى 863مؤسسة مالية إسلامية أخرى موزعة ما بين:

- ✓ المؤسسات المالية المتخصصة؛
- ✓ مؤسسات التمويل الأصغر؛
- ✓ مؤسسات التكنلوجيا المالية الإسلامية، الأوقاف وغيرها؛

نظرا للدور المحوري الذي تضطلع بيه المؤسسات الأخرى OIFI، نقترح الشكل البياني المبين أدناه لمعدل نموها خلال الفترة الممتدة من 2017 الى غاية 2028.

الشكل رقم (07-01): تطور أصول المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى خلال الفترة 2017-2028

(الوحدة :بالدولار الامريكي)



[1] ICD-LESG,op.cit,2024,p40.

المصدر: https://icd-ps.org/uploads/files/Islamic%20Finance%20Development%20Report%2020241746698945_8205.pdf

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى مرت من عام 2017 الى غاية 2023 بفترة أو مرحلة استقرار وتذبذب لمؤسسات OIFIوالسبب راجع الى أزمة النفط التي مرت بها دول المصدرة للنفط التي هي الدول الأكثر تطبيقا للصناعة المالية كدول مجلس التعاون الخليجي وإيران وقد قدرت نسبة نمو بـ 48,02%.

خلاصة الفصل

التمويل الاسلامي هو عملية دعم نقدي أو سلعي للمشاريع العاجزة بكافة المنتجات المالية الإسلامية الملائمة بنية الاسترباح، وتشير البيانات الاحصائية التي أشرنا لها في مضمون الفصل المقدرة بمعدل نمو 11% في عام 2024، على قدرة التمويل الاسلامي على إظهار كفاءته العالية نضرًا لما يتمتع به من خصائص ومميزات تجعله تمويلاً آمناً لقدرته على ضبط المديونية ويخفض من التكاليف، ويضع القوة الشرائية في موضع الاستقرار كون أساسياته تحريم التآكل في قيمة الأصول النقدية.

إن الصناعة المالية الاسلامية لا تقتصر فقط على المؤسسات المالية المصرفية (البنوك الاسلامية والنوافذ الاسلامية)، بل تشمل المؤسسات غير المصرفية (مؤسسات التكافل، الصكوك، صناديق الاستثمار وغيرها) التي جميعها كفيلة بتوفير التغطية المالية والمادية لضمان تغطية الاحتياجات التمويلية المشروعة لكل الانشطة الاقتصادية والقيام بالمهام الموكلة لكل مؤسسة.

وقد أثبتت الصيرفة الإسلامية ثباتها أمام الازمات المالية التي وقعت بمنتجاتها التي تراعي طبيعة المشاريع وحجمها وغيرها من المعايير ولتوضيح هذا في الفصل الثاني سوف نتناول المنتجات المالية الإسلامية التي تطرحها الصيرفة الإسلامية.


الفصل الثاني :
المنتجات المالية
الاسلامية

الفصل الثاني: المنتجات المالية الإسلامية

كانت المنتجات المالية والاقتصادية في فجر الإسلام محصورة مقارنةً بالمنتجات المالية التي يتم تداولها اليوم في الأسواق المالية الاسلامية، كما تَتَنوع المنتجات البنكية الإسلامية باعتبارات متعددة، تبعا لعوامل مشتركة بين منتجين أو أكثر، وتعود هذه العوامل الى العقد الذي يقوم عليه المنتج أو الموضوع الذي يهدف اليه، كما قد تتفق مجموعة من المنتجات في جانب يجمع بينها حتى ولو كانت توجد فروق بينها ،فينظر الى الغاية منها فمجموعة منتجات المعاوضات أساسها البيوع كالسلم والاجارة المنتهية بالتمليك التي تنتهي على أساس عقد الهبة وغيرها.

الا أن شدة المنافسة ومتطلبات الأسواق جعلت البنوك الإسلامية تحت ضرورة انشاء وتصميم منتجات تلبي طلبات العملاء، وهذا من طرف مهندسين مالين عن طريق الهندسة المالية الإسلامية، فجاءت بالمنتجات المركبة التي تسمح للبنك الإسلامي بتوظيف الأموال واستثمارها في أوجه نشاط مختلفة.

وللمضي قدماً في موضوع بحثنا، تطلب علينا الأمر النظر الى عموميات المنتجات المالية الإسلامية وذلك من خلال عرض ماهيتها وحكمها الشرعي الذي فيه نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع، دون أن ننسى الابتكار المالي وأهم مخرجات البنوك الإسلامية وهي المنتجات المالية المركبة، هذا ما سنحاول القيام به من خلال المباحث الأربعة التالية:

- **المبحث الأول: ماهية المنتجات المالية الإسلامية؛**
- **المبحث الثاني: أنواع المنتجات المالية الإسلامية وفق معيار الربحية؛**
- **المبحث الثالث: المنتجات المالية الإسلامية المركبة؛**
- **المبحث الرابع: أنواع المنتجات المركبة المطبقة في المصارف الإسلامية؛**

المبحث الأول: ماهية المنتجات المالية الإسلامية

المنتجات المالية الإسلامية Islamic Finance Products هو مفهوم قديم ظهر مع نشأة البنوك الإسلامية وتطورها منذ عام 1975م[1] ،والملاحظ على الاقتصاد الإسلامي أنه انتقل من مرحلة الفكر الى مرحلة التطبيق، ولكي تَفرضَ مؤسسات الصيرفة الإسلامية نفسها أمام نظيرتها التقليدية توجب عليها الوقوف على منتجاتها التي بدأت العمل بها، بل وأيضا ابتكار منتجات جديدة.

في هذا المبحث سوف نتطرق الى ماهية المنتجات المالية الإسلامية التي تعد أهم منتج يميز البنوك الإسلامية انطلاقاً من تعريفها الى معايرها الشرعية والاحكام الشرعية التي تجيز العمل بها انتهاء بأسسها.

المطلب الأول: مفهوم المنتجات المالية الإسلامية ومعايرها الشرعية

بعد إظهار مطلب المؤسسات المصرفية الإسلامية، يتولد في أذهاننا سؤال عن مخرجات البنوك الإسلامية أو بصيغة أخرى الخاصية التي تتمتع بها المنتجات المالية الإسلامية، فيُدفع بالزبون إلى طلبها وترك النظر إلى مخرجات البنوك التقليدية.

1. مفهوم المنتجات المالية الإسلامية

مخرجات البنوك التقليدية عبارة عن سلفيات (قروض) وخدمات و كلاهما غير ملموس، و يأخذ البنك التقليدي عند تقديمهما عمولات وسعر فائدة، في حين يقدم البنك الإسلامي منتجات ملموسة كبيع السيارات التي يبيعها للزبائن بصيغة المرابحة للآمر بالشراء، أو صنع أشياء محددة بصيغة الاستصناع...ومنتجات غير ملموسة كالوديعة الاستثمارية التي يقوم البنك بالمتاجرة بها، و يتحمل البنك وصاحب الوديعة الربح و الخسارة ،فمنتجات البنوك التقليدية تختلف عن منتجات البنوك الإسلامية في تركيبتها واحتساب الأرباح إن تحققت وسوف نتطرق بالتفصيل فيما بعد عن المنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية.

عرفت المنتجات المالية الإسلامية بأنها:

⇦ **تعريف المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب للمنتجات المالية الإسلامية بأنها:** " تصرف اختياري وضع لحل مشكلة معينة أو الوصول لهدف مسطر بطريقة مالية، فقد يشمل عقد واحدً أو عدة عقود، وهو يضم أنواعا عديدة وهي:

أ) المعاوضات: كالبيع، الوكالة؛

ب) المشاركات: كالمضاربة، المنتجات الزراعية؛

ت) التوثيقات: كالكفالة، الرهن؛

[1] سعيد بوهراوة، **مقاربات هندسة المنتجات المالية الإسلامية -دراسة تحليلية نقدية-**، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول " منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5و6، 2014، ص6.

ث) التبرعات: الوقف؛

فالمنتج المالي من حيث المبدأ يشمل العقود المسماة (مثل السلم والمضاربة)، ويشمل أيضا مشتقات هاته العقود، كالمرابحة للآمر بالشراء التي هدفها إيجاد حل لمشكلة مالية، ويترجم ذلك في صورة عقد أو سلسلة من العقود والترتيبات التي تكفل تحقيق هذا الغرض."[1]،يشير التعريف أن المنتج المالي الإسلامي هو أداة مالية اختيارية وضعت لحل المشكلات المالية ولاكن كل مشكلة مالية ولها عقد (منتج) خاص لحلها، كما أنه أشار على أن المنتج قد يتكون من عقد واحد أو عدة عقود.

⇦ **تعريف القرة الداغي للمنتجات المالية الإسلامية بأنها** : " هي كل من العقود و الصيغ و الاليات المالية التي تتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية، و تحاكي في إمكانية تطبيقها و مرونتها المنتجات المالية الحديثة ،شريطة امتيازها بمبادئ و خصائص الاقتصاد الإسلامي، من الملكية و المشاركة و أن الغنم بالغرم و الخراج بالضمان ، تنطلق هذه المنتجات من العقود الى المرحلة الأخيرة و هي الصكوك ، التي هي عقد من العقود المالية المحللة ،كما أن المنتج ليس بعقد بل هو منظومة تتكون من أحد العقود الإسلامية مع الوعد ، أو نحوه ، أو تشمل أكثر من عقد يحقق أهداف الاستثمار أو التمويل الإسلامي ."[2]،نلاحظ من هذا التعريف بأن المنتجات المالية الإسلامية هي صيغ استثمارية مرنة تحاكي المنتجات التقليدية لا كنها تسيرها أحكام الاقتصاد الإسلامي وأن المنتجات قد لا تكون عقدا واحدا بل مزيجا من العقود.

⇦ **عرفها منذر قحف على النحو التالي:** " هي عقود تسوغها المؤسسات المالية الإسلامية صياغة دقيقة، شريطة أن تكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ومنسجمة في آن واحد مع القوانين والنظم والتعليمات السائدة في دولها"[3]،يُرى على هذا التعريف أن المنتج المالي الإسلامي يحتوي على عناصر رئيسية وهي: الدقة في الصياغة والمطابقة لقواعد الفقه الإسلامي وخاضعها لقوانين بلدانها؛

⇦ **عرفها الباحثين جابر مهدي وبارة سوهيلة على أنها:**" هو منتج مالي إسلامي يشمل أنواع التصرفات المختلفة: المعاوضات، المشاركات، التوثيقات، والتبرعات، وقد تمكن الفقهاء الماليون بالمؤسسات المالية الإسلامية تطوير مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية لتراعي اعتبارات تسير السيولة والموجودات في المؤسسات المالية الإسلامية دون أن تشمل علاقة الدائنين و

[1] المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، **مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي**، المرحلة الأولى، البنك الإسلامي لتنمية، المملكة العربية السعودية، جدة،2008،ص12.

[2] علي محي الدين القرة داغي ، **مدى قدرة المنتجات المالية الإسلامية في الاستجابة لمتطلبات السوق والتحديات المستقبلية أما التطوير و الابتكار، دراسة فقهية اقتصادية**، المجلس الأوروبي للافتاءو البحوث، ديسمبر2020،ص3.

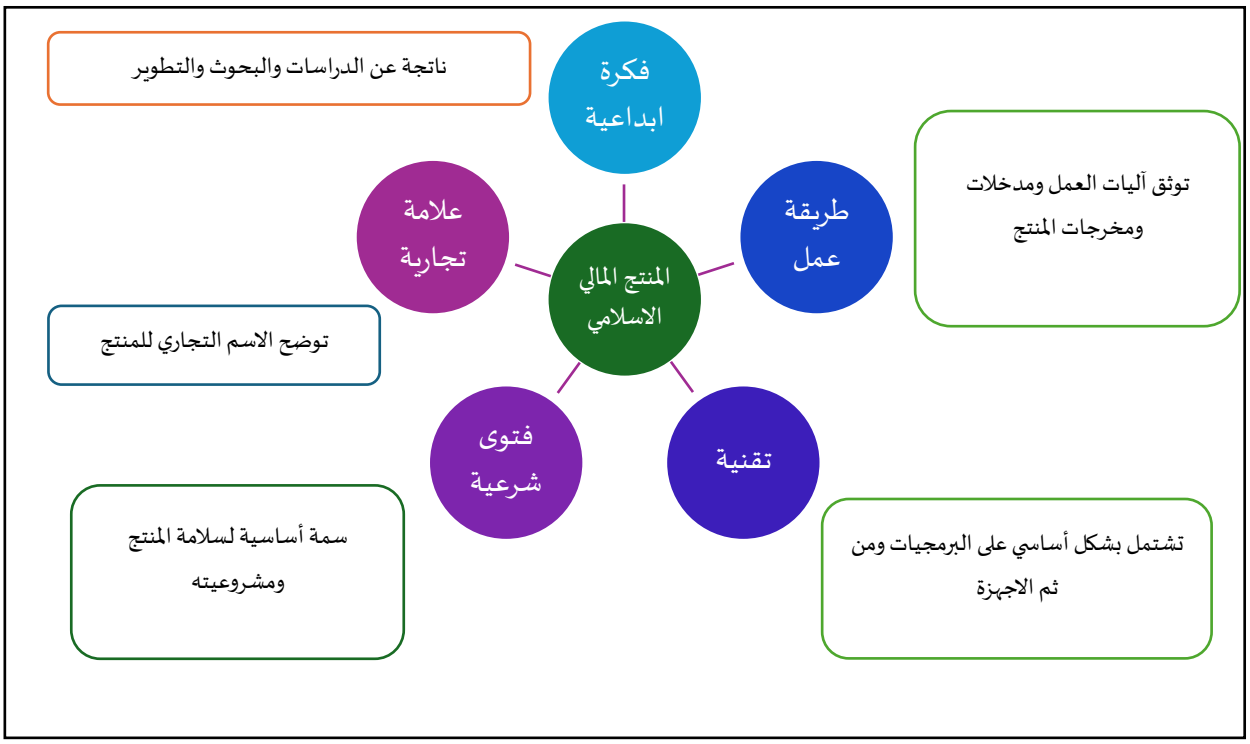
[3] منذر قحف، **أساسيات التمويل الإسلامي**، مرجع سابق،ص62.

المديونية"[1]،نلاحظ من التعريف أنه ذكر الابعاد الفقهية (المعاوضات، التبرعات..) والبعد التشغيلي العلاقة بين العميل والبنك التي تولد ديونا في ذمة العميل.

نعرف المنتجات المالية الإسلامية على أنها: **تصرف اختياري تقدمه المؤسسة المالية الإسلامية سعياً الى حل مشكلة مالية، تتسم هذه المنتجات بالمرونة وخصائص الاقتصاد الإسلامي والكفاءة الاقتصادية، وتخضع لقاعدة الخراج بالضمان والغرم بالغنم، وقد يكون المنتج المالي الإسلامي عقد واحد من العقود" العقد البسيطة" كالبيع، أو مزيج من عدة عقود " العقود المركبة" كالإجارة المنتهية بالتمليك.**

من التعاريف السابقة نقترح الشكل التالي لتلخيص خصائص منتجات البنوك الإسلامية:

الشكل رقم (01-02): خصائص المنتج المالي الإسلامية



المصدر: عبد الحليم غربي، **الابتكار المالي في البنوك الإسلامية: و اقع و آفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد9، 2009، ص223.

[1] بارة سهيلة و جابر مهدي، **تطوير المنتجات المالية الإسلامية لزيادة مصادر تمويل الاقتصاد الإسلامي**، المؤتمر العلمي الوطني حول: دور الابتكار في اثراء و تعزيز الاستقرار المالي، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، ص4.

لقد قام المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بتعين مجموعة من الباحثين والمختصين في المعاملات المالية الإسلامية، فستندو على المذاهب الأربعة (المذهب الشافعي، المذهب المالكي، المذهب الحنفي، المذهب الحنبلي) و14مرجعا فقهيا، فستنبط منها 1357 منتجا ماليا.[1]

1. معايرشرعية المنتجات المالية الإسلامية

تتمثل معاير شرعية المنتجات المالية الإسلامية، في النقاط التالية:[2]

- ✓ **معيارالمديونية:** يثبت هذا المعيار أن النتيجة الاعتيادية لآلية الفوائد المسبقة هي أن يتصاعد الاقتصاد المالي بمتتالية هندسية، في حين يتصاعد الاقتصاد الفعلي بمتتالية حسابية، مما يؤدي الى ظهور الازمات و التقلبات الاقتصادية الدورية سواء عن طريق الإفلاس أو الانهيار، فالتمويل الإسلامي مقيد كليا بالاقتصاد الفعلي و عليه تصبح نسبة الديون الى الثروة الفعلية محدودة ولا يمكن أن تكون أضعاف الثروة، و بذلك فإن صيغ المشاركات المختلفة تُضمن من النمو المستدام لهرم التوازن الاقتصادي بين الاقتصاد الفعلي و الاقتصاد المالي والنقدي؛
- ✓ **معيارارتباط التمويل بالحركية التجارية الحقيقية:** يثبت هذا المعيار أن التمويل تابع للحركية التجارية أيا كان شكله أو صيغته فهو وسيلة لتحقيقها وليس العكس، وأشار المعيار على أن عائد التمويل سواء كان فائدة ربوية أو هامش ربح في البيع المؤجل لا سبيل لسداده إلا من خلال التبادل الحقيقي لخدمة أو السلعة، يتواجد فرق بين الزيادة مقابل الأجل في البيع والزيادة في القرض، حيث أن الأولى مشروعة لأنها مرتبطة بالبيوع والتجارة في السلع والخدمات كمخرجات للاقتصاد الحقيقي؛
- ✓ **معيارالمصالح الحقيقية:** يتوجب في هذا المعيار ترابط حركة التمويل بحركة الاقتصاد الحقيقي في بيئة الأولويات الاقتصادية للمجتمع، التي ترتب المصالح بدءا من الضروريات فالحاجيات فالتحسينات بينما التمويل في الاقتصاد الوضعي لا يرتبط بالأولويات، قد يكون هرم الأولويات مقلوبا او مضطربا، حيث يوجد نشاطات هامة لا تتوسع المؤسسات المصرفية والمالية في تمويلها، لأنها تمول نشاطات ترفيه كمالية او مضاربيه تسهم في نمو المديونية وارتفاع الاقتصاد المالي المضارب؛
- ✓ **معيارالقيمة المضافة:** يتطلب هذا المعيار أن يكون حاصل القيمة المضافة إيجابيا وتظهر في مجموع الأرباح التي يحققها البائعون، فقد أحلّ البيع لمصلحة المتابعين، حيث ينتفع البائع بالربح والمشتري بالسلعة، ويسعى مشتري السلعة الى بيعها بثمن اعلى من ثمن شرائها ومنه

[1] المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، **مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي**، مرجع سابق، ص18.

[2] صالح صالحي، عبد الحليم غربي، **كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الازمات والتقلبات الدورية**، مرجع سابق، ص 8-9.

يصبح تداول السلعة محققاً لمصالح الأطراف، أما إن كانت غايته بيع السلعة بثمن أقل من ثمن المؤجل الذي اقتنيت به، فإن البيع في هذه يأتي بقيمة سالبة وليست موجبة؛

✓ **معيار الشفافية والوضوح:** يصرح هذا المعيار أهمية الشفافية والوضوح التي تسطر الهدف من هذا التعاقد ، فالأصل في الأموال الوضوح و الشفافية مقصد شرعي في حين أن الحيل الربوية تنافي هذا المقصد، لأنها تهدف في الأخير الى النقد الحاضر بأكثر منه في الذمة، و لو صرحت العقود بذلك لكانت باطلة ،رغم ان بعض الحيل تلجأ الى تغيب الشفافية و الوضوح في العقود تجنبا لهذه النتيجة، فيصبح الكتمان الزاميا لصحة العقد لكنه يقضى على بركة المعاملة ،و في ظل الأزمات المالية فإن شركات التصنيف العالمية مثل :FITICH , MOODYS ,SP، التي منحت لسندات المتعلقة بالرهونات العقارية تصنيفا استثماريا عليا (AAA)، أضحت محل شك كبير بخصوص مصداقية التصنيفات الصادرة عنها؛

المطلب الثاني: شرعية المنتجات المالية الإسلامية

من خلال هذا المطلب سنحاول الوقوف على شرعية المنتجات المالية الإسلامية التي تدور حول الأحكام الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية والقواعد الفقهية للعمل المصرفي الإسلامي، من الفقه الى الأدلة الشرعية لكل زمرة من المنتجات.

1. الاحكام والقواعد الفقهية للمنتجات المالية الإسلامية:

بعد بيان مفهوم المنتجات المالية الإسلامية، نعرّج الآن على التساؤل الذي يراود كل من يتقدم الى طلب منتج بنكي إسلامي وهو: **ما مدى مشروعية هذه المنتجات التي تقدمها المصرفية الإسلامية؟**

للإجابة على هذا التساؤل نعود بخطوات إلى تتبع الجذور التاريخية للمعاملات المالية الإسلامية، فنجد أنها منذ فجر الإسلامي وهي تتبع قواعد ومنهج القرآن الكريم والسنة النبوية، وبعد الصحوة الإسلامية انتشرت البنوك التي تحكمها ضوابط الشريعة الإسلامية، وهذا ما تطلب إعداد لجان مختصة في فقه المعاملات الإسلامية، كما أن الأصل في المعاملات المالية الإباحة والصحة، فقول المذاهب الأربعة واتجاه شيخ الإسلام ابن تيمية وشيخ ابن القيم، والمعاملات لا يحرّم منها ولا يبطل الا ما دلّ الشرع على تحريمه[1].

ففقه المعاملات المالية الإسلامية يحرّم الربا تحريماً مطلقاً ومشابهاته كالغرر والتحايل وغيرها من مفسدات المعاملات المالية الإسلامية، وقد أصدر مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمره الثاني سنة 1965، فتوى جماعية تحرّم الفوائد البنكية.

[1] عبد الله بن راضي المعيد، **أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي**، دار كنوز اشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية،2018،ص49.

وكمثال على مشروعية المنتجات المالية الإسلامية المرابحة البسيطة كانت تقوم بين طرفين ودليل مشروعيتها من القرآن الكريم ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ [1] ،أما الآن بتطور المعاملات المالية الإسلامية أصبح هناك وسيط وهو "البنك الإسلامي" فظهرت بمسمى المرابحة للآمر بالشراء وصنّفت مع المنتجات المركبة التي اجتهد العلماء في حكمها الشرعي، فاجتهادات العلماء تعود لسبب رئيسي وهو بقاء هذا الدِّين شاملا وملماً بجميع ضوابط أي منتج أو معاملة أو خدمة مالية في العصر.

والملاحظ أيضا عدم تواجد حكم شرعي عام للمنتجات المالية الإسلامية فقد ذهبت المجامع الفقهية، على رأسها مجمع الفقه الإسلامي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمجلس الأعلى الإسلامي، على أن كل منتج مالي له ضوابطه وحكمه الشرعي لأنه همزة الوصل.

⇦ **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية**: قد أوردت الهيئة في شأن كل منتج معايرا شرعياً يفصل بالتدقيق جواز المنتج، وتوضيح دليله الشرعي كي يتم إبرام العقد بين البنك الإسلامي وطالب المنتج، فقد صدر حوالي 58 معياراً شرعيا للمنتجات المالية الإسلامية، فكل من هذه المعايير يبين أحكام المنتج الذي ينص عليه كالمعيار الشرعي رقم 30 الخاص بالتورق، والمعيار 15 الخاص بالجعالة...؛

⇦ **فتوى مجمع الفقه الاسلامي الدولي**: إن مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي الدولي في الندوة العلمية المنعقدة من طرف المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والاكاديمية العالمية للبحوث وتدريب والاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية بكوالالمبور، التي كانت حول "المنتجات المالية الإسلامية" عام 2009، لمناقشة هذه المنتجات وترشيدها وفق مقاصد الشريعة، وللمجمع جهد كبير في إصدار فتاوى وقرارات تخدم المنتجات المالية المعاصرة[2]، ومن الأمثلة ما يلي:

✓ **موضوع الفتوى**: البيع بالتقسيط، القرار رقم51، دورة المؤتمر السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من 17 إلى 23 شعبان 1410 هـ لسنة 1990؛

✓ **موضوع الفتوى**: الاجارة المنتهية بالتمليك، وصكوك الاجارة رقم 110(40 /2) في دورته 12 بالرياض في المملكة العربية السعودية، من 25 جماده الآخر الى 1 رجب 1421 الموافق ل 2000م، فتم الخروج بضوابط الصورة الجائزة والممنوعة وصورة العقد الجائز؛

2. الأدلة الشرعية لبعض المنتجات المالية الإسلامية:

من أعمال هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية أنها تدرس المنتج دراسة جيدة وتضع للعملاء الأدلة الشرعية التي تجيز العمل به وتزيل كل اللبس عن الحيل وغيرها من المحرمات التي تبطل مشروعية المنتج، والجدول أدناه يوضح مشروعية المنتجات المالية الإسلامية.

[1] سورة البقرة، الاية257.

[2] https://iifa-aifi.org/ar/2829.html

الجدول رقم (01-02): دليل شرعية بعض المنتجات المالية الإسلامية

النوع	المنتج	دليل الشرعي
منتجات المعاوضات	مثل السلم	**من القرآن:** ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾
		من السنة: قال رسول الله ﷺ : "من أسلف في شيء فيسلف في كيل معلوم ووزن معلوم أجل معلوم"
		الاجماع: حكاه ابن المنذر وغيره، وهو مشروع بالإجماع؛
منتجات الاشتراك	مثل المضاربة	**القرآن:** ﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾
		السنة: عن العباس ابن عبد المطلبﷺ كان إذا دفع مالا مضاربة، اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحراً، ولا ينزل به وادياً، ولا يشتري به ذات كبد رطبة، فإن فعل فهو ضامن؛
		الاجماع: يقول ابن قدامة هن المضاربة أنها جائزة بإجماع أهل العلم؛
منتجات التبرعات	مثل القرض الحسن	**القرآن:**﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾
		السنة: عن أنس بن مالك ﷺأنه قال: قال رسول اللهﷺ: (رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوباً:" الصدقة بعشر أمثالها و القرض بثمانية عشر" قلت يا جبريل، ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده، و المستقرض لا يستقرض الا من حاجة)
		الاجماع: قد أجمع المسلمون على مشروعية القرض الحسن؛

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على

- القرآن الكريم؛
- عبد الله بن راضي المعيدي، أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي مرجع سابق، ص122.

ومن القواعد الفقهية التي تنظم العمل المصرفي الإسلامي عموماً، والمنتجات المالية البنكية خصوصا القاعدة الفقهية:" **الخراج بالضمان، والغنم بالغرم**"، فأصل هذه القاعدة عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها:" أن رجلا اشترى غلاما في عهد النبي ﷺ وبه عيب لم يعلم به، فاستغله، ثم علم العيب فرده، فخاصمه إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إنه استغله منذ زمن، فقال ﷺ الخراج بالضمان" والمقصود بهما:

✓ **الخراج بالضمان:** هي من أهم قواعد الضمان في الاقتصاد الإسلامي، وتعد الركيزة الأساسية التي يبنى عليها الاستثمار المالي، والمقصود بالخراج حسب الزمخشري:" كل ما خرج من شيء من نفعه فهو خراجه، فخراج الشجر ثمره وخراج الحيوان نسله ودره، أما الضمان بتعريف مصطفى الزرقا: "هو التزام بتعويض مالي عن ضرر الغير"[1]، لأن الربح في البنوك الإسلامية لا يكون مشروعاً إلا بتحمل صاحب المال نصيبة من المخاطر المالية؛

✓ **الغُنْمُ بالغُرم:** هي قاعدة فقهية واسعة الأثر في المعاملات المالية الإسلامية، فمنها يتم تحديد الحقوق والالتزامات التي تقوم بين بائع وطالب المنتج المالي الإسلامي، والمقصود بها أن ما يحصل عليه طالب المنتج من منافع إنما هي في مقابل ما يلزمه من تبعات و مطالب، فمن حصل على الربح أو المنفعة لزمه تحمل الخسارة، لأن النعمة بقدر النعمة و النعمة بقدر النقمة ، فالغرم هو الخسارة و الغنم هو الربح، فهذه القاعدة أساس فكري قوي لجميع المعاملات التي تقوم على الاشتراك و المعاوضات، حيث يكون لكل طرف فيها حقوق تقابل أو تعادل ما عليه من التزامات، فالالتزامات تكون على ثلاثة أنواع: التزام بالمال أو التزام بعمل أو التزام بضمان، وهذه المسببات الثلاثة التي تمنح صاحبها الحق في الحصول على الربح أو الغنم على حسب اتفاق العلماء، وهذه القاعدة تؤثر في أمرين، الأمر الأول : أن يحصل البنك على الربح أو العائد أو عوض من حيث الأصل، والأمر الثاني: تحديد النسبة أو المقدار أو القيمة التي يحصل عليها.[2]

المطلب الثالث: أسس المنتجات المالية الإسلامية

إن الأمر المشهود للبنوك التقليدية أنها ساهمت في التنمية الاقتصادية، إلا أنها تمول أنشطة غير تنموية، لأن طبيعة التمويل فيها الإقراض ،بحيث تقرض لمن يسدد القرض مع الفوائد المترتبة عليه في موعد استحقاقه، عكس تيار طبيعة البنوك الإسلامية الذي هو تنموي الأصل[3]،مما يدل

---

[1] أحمد زكي، **القاعدة الفقهية " الخراج بالضمان " دراسة تأصيلية تطبيقية، مجلة قبس للدراسة الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 3، العدد2، ديسمبر 2019، ص317.

[2] ميلود زنكري، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية**، كلية الشريعة والاقتصاد، قسم الاقتصاد والادارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر،2014، ص32.

[3] أبو بكر بن سالم وحبيبة عامر، **الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية بنك البركة أنموذجا**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد6، أكتوبر2017، ص84.

على أن البنوك الإسلامية تضع في يد زبائنها منتجات ذات أهمية بالغة وقائمة على أسس، كما تشير تعاريف المنتجات التابعة للمؤسسات المصرفية الإسلامية، على أنها تنتهج أسس كي تقوم بدورها الاقتصادي، فقسمها الدكتور سامي سويلم الى أساسين متعلقين بالأهداف(التوازن، التكامل)وأساسين متعلقين بالمنهجية(الحل، المناسبة) وهما كتالي:[1]

1. الأسس المتعلقة بالأهداف:

⇦ التوازن:

لقد حققت الشريعة الإسلامية التوازن بين مختلف الرغبات والحوافز والميول، ووضعت لكل الإطار المناسب له دون افراط أو تفريط وحققت هذا التوازن بين مختلف الحوافز الإنسانية ما يرتبط منها بالمصالح الشخصية والاجتماعية، ما يرتبط بتحقيق الأرباح والاعمال الخيرية، ما يرتبط بالمنافسة وما يرتبط بالتعاون باعتبار أن كل جانب مكمل للآخر، وعلى النقيض تماما استندت فلسفة الرأسمالية على آلية السوق والحوافز الربحية لعلاج معظم مشاكلها مرجحة بذلك الكفة لفئة دون غيرها، في حين أن الاشتراكية تخالف الرأسمالية في المبدأ، أي اهتمت الاشتراكية بمبدأ الحوافز الخيرية والتعاونية مغفلة الحوافز الشخصية هذا الأمر الذي أدى بحلول الركود على الواقع الاشتراكي.

وفي المقابل كل هذا اهتم الاقتصاد الإسلامي بالجانبين الشخصي والتعاوني، معطيا لكل منها حقه معترفا بوظائفهما للوصول بالأداء الاقتصادي الى الوضع الأمثل، ويتطلب أيضا مبدأ التوازن وجود العدالة في تحمل كل من طرفي العقد لالتزامه مقابل الحصول على حقوقه، فلا ينبغي أن يتحمل طرف التزامات الطرف الاخر ولا ينتقص من حقوقه، كما يجب كذلك مراعاة الالتزام بالشروط، فالمسلمون عند شروطهم وموجب ذلك كله الى حكمة الشريعة ورغبتها في قطع النزاع والخصومة.

⇦ التكامل:

إن المبدأ الأساسي الذي يحكم تطوير المنتجات المالية ألا وهو التكامل التفضيلات الشخصية مع الاعتبارات الموضوعية، بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وبين توليد الثروة الحقيقية، فالربا عزل لتفضيلات الثمن عن توليد الثروة، بينما الغرر عزل لتلك المرتبط بالخطر، علما أن الزمن والخطر وجهان لعملة واحدة ففقه المعاملات المالية الإسلامية قام بتحريم الامرين معاً.

وفصل الزمن والمخاطرة عن توليد الثروة يؤدي الى انحراف القطاع المالي عن القطاع الحقيقي، لاكن هذا الانفصام مصطنع ولا ينسجم مع طبيعة العلاقات الاقتصادية، ولذلك لا يمكن أن يستمر وهو ما يجعل تكاليف بقاء الفصل بين القطاعين تتزايد باستمرار، مما يناقض هدف الفصل

[1] بلقيس دنيا زاد عياش، **دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من اثار الازمات المالية: دراسة مقارنة بين السوق المالي الاماراتي والماليزي**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف1، الجزائر،2017-2018، ص 13-14.

الأساسي وهو الكفاءة وخفض التكاليف، وفي الأخير فإن الذي سيدفع هذه التكاليف هو القطاع الحقيقي لأنه هو مصدر الثروة الفعلية، وستكون هذه التكاليف أضعاف تلك اللازمة لإبقاء التكامل والترابط بين القطاعين منذ البداية؛

2. الأسس المتعلقة بالمنهجية:[1]

⇦ **الحل:** أساس الحل هو أن الأصل في المعاملات والمنتجات المالية الحل والجواز، الا إن خالفت نصا أو قاعدة شرعية، وهو قائم على أن الفطرة الإنسانية خيرة من حيث المبدأ، والتعاملات المالية والاجتماعية غالبا هدفها اشباع الاحتياجات الفطرية وعليه كان الأصل فيها الحل والمشروعية، والدَارس للمالية الاسلامية يجد أن الشريعة ركزت على المحرمات فيما يتعلق بالمعاملات الربحية كالربا، إلا أنه يؤكد على الواجبات بالمنتجات الغير ربحية كالزكاة؛

⇦ **المناسبة:** ان المقصود بالمناسبة في المنتجات المالية الإسلامية هنا هو تناسب المنتج مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون القصد مناسبا وملائما للنتيجة المطلوبة تماشيا مع الهدف المحدد، وهذا مدلول القاعدة الفقهية " العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني"؛

[1] سامي سويلم، **التحوط في التمويل الإسلامي**، مرجع سابق،ص115.

المبحث الثاني: أنواع المنتجات المالية الإسلامية وفق معيار الربحية

لقد أظلت الفتوحات الإسلامية فضاءً شاسعا، مما أدى بجميع الأنشطة الى الرقي والازدهار وعلى رأسها الأنشطة الاقتصادية، فكانت أحكام الشريعة الإسلامية تسير المعاملات المالية، فصحح الفقهاء وابتكروا منتجات مالية فقهية، ففي هذا المبحث نسلط الضوء على المنتجات المالية البسيطة المصنفة على أساس عملها القائم به، بثلاثة مطالب تشمل منتجات المعاوضات ومنتجات الاشتراك ومنتجات الخيرية.

المطلب الأول: منتجات المعاوضات

هي تلك المنتجات التي تنشأ حق التمليك مثل عقود بيع المرابحة وبيع السلم وبيع الاستصناع وبيع الدين وبيع التورق والإجارة وتقسم إلى:

1. المرابحة: أو ما يعرف بالمرابحة البسيطة أو المرابحة الفقهية اصطلاحاً هي بيع بالثمن الأول مع وزيادة معلومة في الربح، ولتوضيحها هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً معلوما،[1] ولبيع المرابحة أشابهه في البيع التي ينظر الى ثمنها وهي أربعة:[2]

- ✓ **بيع المرابحة:** هو مبادلة المبيع برأس المال مع زيادة ربح معين؛
- ✓ **بيع التولية:** وهو مبادلة المبيع برأس المال بدون زيادة أو نقصان فيه؛
- ✓ **بيع الوضيعة:** وهو مبادلة المبيع برأس المال مع الإنقاص منه؛
- ✓ **بيع المساومة:** وهو مبادلة المبيع بما يتفق عليه المتعاقدان، دون الإفصاح عن القيمة الفعلية لأن البائع يرغب في كتمان الامر؛

1.1. شروط المرابحة الفقهية:[3]

- ✓ رضا المتعاقدين فلا يصح بيع المُكره بغير حق؛
- ✓ أن تتوفر في العاقد الاهلية الشرعية للتعاقد؛
- ✓ تحديد ثمن المبيع بأشياء معلومة؛
- ✓ أن يكون البائع قادراً على تسليم المبيع منجزاً لا معلقا؛
- ✓ أن يكون الثمن الأول معروفاً للمشتري الثاني: من شروط بيع الأمانة معرفة الثمن كي لا يفسد العقد؛
- ✓ أن يكون الربح معلوما، كونه جزء من ثمن المبيع ويكون محددا بنسبة من ثمن الشراء، فالعلم بالثمن لشرط صحة البيع؛
- ✓ لا يجب أن يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا؛

---

[1] جعفر بن عيد الرحمن قصاص، **بيع المرابحة للآمر بالشراء-دراسة فقهية-**، مكتبة نور الالكترونية، 1432هـ، ص5.

[2] وهبة الزحيلي، **موسوعة الفقه الإسلامي و القضايا المعاصرة**، الجزء الرابع، دار الفكر، دمشق، ط3، 2012، ص391

[3] عزيزة على ندا، **بيع المرابحة للآمر بالشراء- دراسة فقهية-**، حوليات كلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنات، المجلد6، العدد27، الإسكندرية، ص348، **و انظر:** هناء محمد هلال الحنيطي و ساري سليمان محمد ملاحيم، **تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية** ، مرجع سابق،ص60.

✓ أن يكون العقد الأول سليماً، لأن العقد الأول إذا كان بطلاً لا يفيد ملكاً ومنه لا يتم بيع المرابحة على سلعة لم تحقق ملكية البائع الأول لها؛

✓ يجب أن يكون رأس المال من المثاليات(كالموزونات والمعدودات) : كأوراق نقدية جميعاً، لأن بيع المرابحة بيع بثمن الأول مع ربح معلوم؛

✓ بيان العيب: ان حدث بالسلعة عيب لدى البائع وأراد أن يبيعها مرابحة، وجب عليه أن يبين ذلك؛

2. **الاجارة:** وحسب المعيار الشرعي رقم 9 الصادر عن AAOIFI حول الاجارة:" أنها إجارة الأعيان وهي منتج يراد به تمليك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم"[1]، ولمنتج الاجارة أنواع وشروط وضعها الفقهاء وهي كالتالي:[2]

2.1. أنواع الاجارة:

✓ **إجارة حسب طبيعة العقد والمعقود عليه:** وتكون في منافع الاعيان ومنافع العمل؛

✓ **إجارة التشغيلية:** هي تأجير أصول مادية الى أصحاب المشاريع لقاء عائد مادي؛

✓ **إجارة موصوفة في ذمة:** هي إجارة أصل موصوف في الذمة غير معين موصوف بمواصفات دقيقة متفق عليها شرط بقاء الأصل في ذمة المؤجر؛

✓ **إجارة منتهية بالتمليك:** إجارة يقترن بها الوعد بتمليك العين المؤجرة الى المستأجر في نهاية مدة الاجارة أو أثنائها؛

2.2. شروط الاجارة:

✓ أن تكون المنفعة معلومة؛

✓ أن تكون الأجرة معروفة لطرفين؛

✓ أن تكون المنفعة مباحة، فلا تكون الإجارة في المحرمات؛

✓ أن تكون المدة معلومة إذا كانت على منفعة الإنسان وكان أجيراً خاصاً، أو على منفعة العين نفياً للجهالة والنزاع؛

3. **السلم:**[3] السلم هو عكس البيع لأجل، وهو "تسليم عوض حاضر في عوض موصوف في الذمة إلى أجل، ويدعى سلماً وسلفاً فيقال أسلم وأسلف وسلف وهو نوع من البيع فينعقد بما ينعقد به البيع"، ولعقد السلم شروط لصحته مضافة الى شرط الأهلية المتعاقدين، وهي:

✓ **شروط متعلقة برأس المال:** قبض رأس المال أو الثمن في المجلس قبل التفرقة، يجوز أن يكون رأس المال عينا أو نقداً أو حتى منفعة، لا يجوز أن يكون رأس المال دينا في ذمة المسلم إليه أو

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 9**، مرجع سابق، ص270.

[2] معبد على الجارحي وآخرون، **دليل المنتجات المالية الإسلامية**، مرجع سابق ،ص197، **أنظر الى:** سليمان ناصر، **تطوير صيغ قصيرة الاجل للبنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية-**، مرجع سابق، ص 115.

[3] سليمان ناصر، **تطوير صيغ قصيرة الاجل للبنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية-**، مرجع سابق، ص124.

غيره، ولا يجوز تحويل رأس المال على دين في ذمة ثالث غير حاضر عند العقد، الزامية معرفة رأس المال للطرف؛

- ✓ **شروط متعلقة بالأجل:** تأجيل التسليم بالنسبة الى المسلم فيه، أجل التسليم معلوم؛
- ✓ **شروط متعلقة بالمسلم فيه:** لا يصح أن يكون المسلم فيه معينا بذاته بل بصفاته أي ليس قيميا بل مثليا، يكون معلوما من حيث المقدار عددا أو كيلا أو وزنا يكون المقياس بمتعارف عليه، يجوز أن يكون المسلم فيه منفعة عين؛
- ✓ **شروط عامة:** لا يجمع بين البدلين إحدى علل الربا، تحديد مكان التسليم، عدم اقتران العقد بخيار الشرط؛

4. **الاستصناع:** عرفه **مصطفى الزرقا** الإستصناع تعريفا جامعاً ومانعاً على أنه "منتج يشترى به الحال شيء مما يصنع صنعاً يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف معينة وبثمن معين"[1]، فصورة الاستصناع الفقهية أن تكون مادة الصنع من عند الصانع ويكون تاريخ التسليم معلوم والثمن معلوم وغير معجل ولا كاملا في مجلس العقد؛

4.1. شروط الاستصناع:

يشترط في منتج الاستصناع ما يشرط في البيوع بصفة عامة، الا أن له شروط تميزه عن منتج السلم ومنتج الاجارة، وهي كالتالي: [2]

- ✓ يجب أن يكون المصنوع معلوماً: بتحديد مواصفات الشيء المطلوب صناعته تحديداً وافيا يمنع يردع التنازع عند التسليم؛
- ✓ أن يكون المصنوع مما تدخله الصناعة، فلا يمكن أن يكون من المزروعات وما يشابهها؛
- ✓ أن يكون الشيء المصنوع مما يجري التعامل فيه؛
- ✓ مادة الصنع من عند الصانع، فإن كانت من المستصنع فإنها تصبح عقد اجارة لا عقد الاستصناع؛
- ✓ بيان الثمن جنساً وعددا بما يمنع التنازع، فالجنس: كالدينار الجزائري، والعدد: الملاين؛
- ✓ بيان مكان تسليم المبيع إذا احتيج الى ذلك؛

[1] الزرقا مصطفى أحمد، **عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية،1420هـ، ص20.

[2] معبد على الجارحي وآخرون، **دليل المنتجات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص132.

4.2. الفرق بين الاستصناع والسلم:

لتوضح العلاقة بين الاستصناع والسلم، تقترح الباحثة الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): العلاقة بين منتج الاستصناع ومنتج السلم

البيان	الاستصناع	السلم
التعريف	عقد على صنع شيء معين	هو بيع شيء موصوف في ذمة
نقطة التشارك بين المنتجين	يشترك المنتجين أنهما بيع لشيء معدوم، أجيز لحاجة الناس اليه	
المبيع	هو عين (ما يتعين بالتعين)،لا يمثل دين	هو مبيع في ذمة، أي دين
الاجل	لا يحدد فيه الاجل	يحدد فيه الاجل
فسخ العقد	هو عقد غير لازم، يمكن لأي طرف فسخه	لا يجوز فسخه بإرادة أحد الطرفين، وانما بتراضيهما واتفاقهما معا على الفسخ
الثمن	لا يشترط قبضه في مجلس العقد	يقبض رأس المال كله في مجلس العقد

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع السابقة

5. **الجعالة**[1]: يقول ابن رشد الجد في تعريفه للجعالة على أنّها:" أن يجعل الرجل للرجل جعلا على عمل يعمله إن أتم العمل، وإن لم يتممه لم يكن له شيء وذهب عناؤه باطلا"، تتشابه الاجارة مع الجعالة ظاهريا إلا أن الجعالة غير الإجارة وأنه يمكن استعمال الجعالة في أماكن غير الإجارة، كنا أنهما يختلفان في النقاط التالية في النقاط التالية:

✓ في الجعالة يتفق صاحب المصلحة والعامل على بذل من طرفه يؤدي الى تحقيق نتيجة محددة، أما الاجارة فإن الالتزام بالعمل لا يعني تحقيق غاية كما في الجعالة ولكنه التزام يبذل عناية فقط رغم عدم تحقق النتيجة؛

✓ لا يتحصل الجاعل على المنفعة الا بتمام العمل، بخلاف الاجارة فإنه يتحصل على المنفعة بمقدار ما أنجز من العمل، لذلك فإن الأجير في الإجارة يستحق بعض الأجر إذ قام ببعض العمل أما في الجعالة فلا يستحق شيئا الا بتمام العمل؛

✓ العمل في الجعالة قد يكون معلوم أو غير معلوم كحفر بئر كي يخرج منه الماء، عكس الإجارة التي يكون فيها العمل معلوماً؛

[1] سليمان ناصر، **تطوير صيغ قصيرة الاجل للبنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية-**، مرجع سابق، ص72.

✓ الاجارة عقد بين طرفين معينين، أما الجعالة فتنعقد بطرف واحد كما أن الطرف الثاني قد يكون غير محددا؛

✓ في الإجارة محل العقد تكون منفعة الآدمي أو غيره، في الجعالة منفعة الآدمي فقط؛

المطلب الثاني: منتجات الاشتراك

وهي منتجات تشاركية تأسست على مبدأ التعاون وتقاسم المخاطر مثل المشاركة والمضاربة، وتنقسم إلى:

1. **المضاربة :** أو ما يعرف بالمقارضة، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المضاربة في المعيار الشرعي رقم14بأنها :" المضاربة شركة في الربح بمال من طرف رب المال و عمل من طرف المضارب"[1]، و الصورة الفقهية لها كونها عقد استثماري تقوم على تعاون المستثمر مع المدير على أساس تحمل المخاطر لكليهما [2]،و تعتبر فرصة لتشغيل المال و العمل بحيث يدفع المال من طرف (رب المال) و العمل من قبل المضارب و يتفقان مسبقا على تقسيم الأرباح أما الخسارة فإن صاحب المال يخسر ماله و المضارب جهده هذا في حالة عدم إثبات تعدي أو تقصير من قبل المضارب، و لها أهمية كبيرة في الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي بسب أنها تدمج بين عنصر العمل و رأس المال قصد بلوغ الهدف وهو مزاولة نشاط إنتاجي؛

1.1. أنواع المضاربة:

✓ **المضاربة المطلقة:** وهي أن يترك رب المال للمضارب الحرية التامة في العمل وله السلطة الكلية في استثمار المال فيما تجيزه الشريعة الإسلامية؛

✓ **المضاربة المقيدة:** هي المضاربة التي يكون فيها المضارب مقيد باستثمار معين من طرف رب المال؛

✓ **المضاربة المنفردة:** وهي التي تكون بين رب المال والمضارب فقط؛

✓ **المضاربة المتعددة:** وهي التي يكون فيها أطراف عدة، مضارب واحد وعدة أرباب مال أو عدة مضاربين ورب مال واحد؛

2.1. شروط المضاربة: للمضاربة شروط أساسية في رأس المال والربح مضاف إليها شرط عام الأهلية يلخصها الدكتور وهبة زحيلي كما يلي:[3]

✓ أن يكون معلوما لكل من رب المال والمضارب؛

✓ أن يكون رأس المال عينا حاضرة لا دينا؛

✓ أن يكون رأس المال من النقود وما يقوم عليها؛

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعاير الشرعية رقم 14**، مرجع سابق،ص.370.

[2] محمد منذر قحف، **أساسيات التمويل الاسلامي**، مرجع سابق، ص47.

[3] وهبة زحيلي، **موسوعة الفقه الإسلامي والقضايا المعاصرة**، مرجع سابق، ص242.

- ✓ أن يكون رأس المال مسلماً الى العامل؛
- ✓ أن يكون الربح معلوم المقدار؛

2. **المشاركة:** تعرف المشاركة في الاقتصاد الإسلامي الحديث على أنها: " اتفاق بين طرفين أو أكثر بموجب عقد معين على القيام بعمل تجاري أو نشاط استثماري وفق أحكام الشريعة الإسلامية يشتركان فيه بأموالهما على أساس تقسيم الربح والخسارة وفق ما اشترطاه "[1]، والملاحظ أن المشاركة قريبة من المضاربة إلا أن الفرق الجوهري بينهما أن في المضاربة رأس المال طرف والعمل من طرف أما المشاركة فإن رأس المال من الطرفين.

2.1 أنواع المشاركة: تنقسم المشاركة الى الأنواع التالية:

- ✓ **المشاركة الثابتة: أو المشاركة المستمرة** هي التي تبقى فيها حصة الشريكين في رأس مال المشاركة طوال المدة المحددة في العقد؛
- ✓ **المشاركة المنتهية بالتمليك:** هي المشاركة التي يتعهد أحد الطرفين بشراء حصة الآخر تدريجيا الى غاية تملك المشروع بأكمله، ذلك بوعد منفصل عن عقد الشركة؛
- ✓ **المشاركة المتغيرة:** هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين؛
- ✓ **المشاركة في تمويل صفقة معينة:** هي اشتراك شخصين في مشروع تجاري أو استثماري وينتهي بانتهاء الصفقة؛

3. **المنتجات الفلاحية:** القطاع الزراعي أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بالقطاع الصناعي و التجاري إلا أنه حضي في الاقتصاد الإسلامي بمنتجات خاصة به وهي المزارعة و المغارسة و المساقات، هذه المنتجات جزء من الشركة و تعرف المنتجات الزراعية على أنها" شركة بين البنك الإسلامي وصاحب الأرض أو من يريد العمل في الفلاحة مقابل نصيب يكون حسب طبيعة كل منتج، و المنتجات الفلاحية الأساسية هي المغارسة و المساقاة و المزارعة، بالإضافة الى منتجات أخرى تمول القطاع الفلاحي ، و الربح في المنتجات الفلاحية الثلاثة حسب الاتفاق أما الخسارة حسب المنتج و مشاركة كل طرف " ، تجدر الإشارة الى الفروق بين المزارعة و المساقاة و المغارسة أن المغارسة على غرس الأرض بأشجار غير موجودة ، أما المساقاة على الشجر و هو كل ما له ثمر و ساق و أغصان في أشجار و تكون على أشجار موجودة ، و المزارعة على الزرع و هو كل ما ليس فيه ساق و أغصان كزرع البذور ، و الجدول التالي يوضح المنتجات الزراعية بالتفصيل:

[1] شيشيب صالح كورنيا والحاجة مس نورعيني الحاج محي الدين، **الوعد و أثره في المعاملات المالية -المشاركة المتناقصة نموذجا-**، المجلة الاقتصاد الإسلامي iEco، العدد1، 2021، ص104.

الجدول(03- 02):المنتجات القائمة على الفلاحة

البيان	المساقات	المزارعة	الغارسة
تعريف	عقد بين مالك الشجر عيناً أو منفعةً ومن يعمل فيها على أن يكون الناتج بينهما بنسبة معلومة تحدد عند العقد.	هي شركة في الزرع بدفع الأرض لمن يزرعها ويقوم عليها بجزء مشاع معلوم من الخارج.	الشركة التي تقع على دفع الأرض الى من يغرس فيها شجراً، على أن ما يحصل من الغراس والثمار تكون بينهما بنسبة معلومة.
آلية العمل المصرفي بها	يقدم البنك الإسلامي هذا التمويل في صورة معدات وآلات الري ويغطي البنك الإسلامي كل نفقات التشغيل والصيانة؛	يقدم البنك الإسلامي التمويل بشكل أرض الى من يزرعها مشاركة في تكاليف المدخلات مقابل نصيب معلوم؛	المغارسة المشتركة؛ المغارسة المقرونة بالبيع والاجارة؛

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعاير الشرعية، مرجع سابق ذكره، ص491، ص1203.

المطلب الثالث: المنتجات الخيرية

على عكس المنتجات القائمة على المعاوضة، لا تتطلب منتجات التبرعات قيمة مقابلة كشرط لنقل الملكية وتشمل الصدقة والهبة والقرض بدون فائدة والوقف.

1. **الوقف:** عرف الدكتور منذر قحف الوقف اقتصادياً على أنه:" تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأس مالية إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك جماعيا أو فردياً"[1] ، فالوقف يحدث حركة اقتصادية من خلال تغير المسار من الاستهلاك الى الاستثمار؛

1.1. **أنواع الوقف:** للوقف أنواع عديدة ويوجد عدة معاير لتقسيمه، ومنها تقسيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، التي اعتمدت على طبيعة الجهة المستفيدة الموقوف عليها، فكان التقسيم على النحو التالي: [2]

[1] منذر قحف، **الوقف الإسلامي: تطوره، ارادته، تنميته**، دار الفكر،2000، ص66.

[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعاير الشرعية رقم 33**، مرجع سابق، ص825.

- ✓ **الوقف الخيري:** وهو ما خصص ريعه لجهات البر والخير؛
- ✓ **الوقف الأهلي:** هو ما خصص ريعه للأقارب، وهو ما يحل محل وظيفة التكافل العائلي؛
- ✓ **الوقف المشترك:** وهو يتضمن الوقف الخيري والوقف الأهلي معا؛

2. **الزكاة:** هي ثالث أركان الإسلام و هي العبادة الوحيدة ذات الطابع المالي ، هي فرض على كل مسلم توجبت فيه شروطها، و اعرف الزكاة في الاقتصاد الإسلامي على أنها :" مورد هام من الموارد المالية المخددة القيمة المفروضة على الأموال بمختلف أنواعها، و يتنوع سعرها من وعاء مالي الى آخر، مع أن كونها مورد مالي فهي أداة إنتاج و استثمار و أداة توزيع، و بشكل عام هي أداة اقتصادية لها آثار كبيرة في الاقتصاد الوطني"[1]،وتساهم الزكاة في حل الازمات و المشكلات المالية كما تحقق التنمية الاقتصادية للمجتمع بإعادة توزيع الدخل و تقديم التمويل لمشاريع الفقراء، و الحد من آثار التضخم...، و الزكاة في الاقتصاد البديل الشرعي عن الضريبة.

2.1. دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي[2]:

- ✓ **دور الزكاة في محاربة الاكتناز:** ان مفهوم الاكتناز هو توقف الأموال عن التداول، والمساهمة في النشاط الاقتصادي وبقائها عاطلة هو جريمة في الاقتصاد الإسلامي لأنه يعطل عجلة النمو الاقتصادي في الدولة؛
- ✓ **دور الزكاة في معالجة الانكماش والركود:** تحارب الزكاة الاكتناز مما يؤدي الى تخفيف حدة الركود الاقتصادي، فستتحول حصيلة الزكاة الى الإنفاق الاستهلاكي او الاستثماري، وتحد الزكاة من الركود بالطرق التالية:

- **المجمع العيني لزكاة:** تجمع الزكاة عينيا في شكل سلع لا نقود ممن تجب عليهم، وتفريقها عينيا على مستحقيها، ولا شك أن هذا يخفف من حدة الركود الاقتصادي، اذ تؤدي الى تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة وسد باب الادخار أمام آخذي الزكاة؛
- **تأخير جمع الزكاة:** تذهب الدولة الى هذه طريقة جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، وقد ثبت عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه أخر جمع الزكاة في عام الرمادة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظروف الطارئة؛

- ✓ **دور الزكاة في معالجة التضخم:** ان المفهوم العام للتضخم هو "الارتفاع المستمر في لمستوى العام للأسعار، بسبب عدم التوازن بين ثنائية الإنتاج والاستهلاك، وبين ثنائية الادخار والاستثمار نتيجة لضعف الطاقة الإنتاجية"، ويعتمد على الأدوات النقدية وأموال الزكاة لتقابا من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وتوجيه أساليب انفاقها، ومن أهم صيغ التأثير الطرق التالية:

---

[1] فوزي محيريق، **نجاعة الزكاة كمدخل الانتقال الأموال وتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد،4 ،2011، ص197.

[2] عائشة عبد السلام، **دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مجلة دراسات في الاقتصاد ز التجارة، المجلدان 33-34، 2014-2015، ص9 -10.

- **الجمع النقدي لحصيلة الزكاة:** سعيا الى تقليل حجم الكتلة النقدية من التداول وصولا لتخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية، يمكن للدولة جمع الزكاة نقدا عن جميع أموال الزكاة وقد تلجأ الدولة الة نسبة نقدية من الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي فترفعها أو تخفضها؛
- **الجمع المسبق لحصيلة الزكاة:** تنتهج الدولة هذه الصيغة بهدف تخفيض الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم، فتجمع مسبقا 50% أو أكثر منها، وهذا بالتراضي بين الهيئة المشرفة على عملية الجمع والتحصيل وأصحاب المال؛

✓ **دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل:** تعتبر الزكاة من أنجح أدوات توزيع الدخل، بسبب أنها فرض على جميع الأموال النامية، وتشمل رأس المال المدخر والدخل، وهي تتكرر سنويا مما جعلها أداة دائمة لإعادة توزيع الدخل، واقتصاديا التوزيع يعمل على توسيع قاعدة الملكية و الاستهلاك و الإنتاج، مما يستوجب زيادة الطلب على عناصر الإنتاج و تشغيلها، فإذا ارتفع الدخل القومي، هذا سيؤدي الى زيادة حصيلة الزكاة ، و هذا يحقق توزيع أكبر و أشمل و يحصا هذا عندما يتم الاقتطاع من دخل الغني لثروته و توزيعها على المصارف الثمانية التي نص عليها القرآن و هذا يضيف الى ذمتهم المالية شيئاً، و الملاحظ أن إعادة التوزيع هذه تؤثر تأثيرا مباشرا على التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: المنتجات المالية الإسلامية المركبة

وإذ كنا قد خلصنا في الفصل الأول الى أن المؤسسات المالية الإسلامية* المصرفية تعني مؤسسات مالية تقدم المنتجات والخدمات المصرفية بطريقة شرعية، وبغية رفع فرص الاستثمار و إدارة السيولة و التمويل بالمنتجات المالية الإسلامية و التحوط من المخاطر، يستوجب على الصرفية الإسلامية ابتكار و تطوير منتجات كي تبتعد عن محاكاة المنتجات التقليدية وغيرها من الدوافع، لهذا تعد الهندسة المالية الإسلامية الوسيلة الوحيدة لإنشاء منتجات مركبة تكون مناسب لكل استثمار وتمويل ، في هذا المبحث من خلال المطالب التالية نوضح الابتكار والهندسة المالية والمنتجات المركبة و نظرية إحصائية حول المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول: الابتكار المالي في البنوك الإسلامية

حسب قول الفيلسوف الكسندرو روشكا أن الابتكار هو عملية معقدة جداً، ذات وجوه وأبعاد متعدد [1]،والبنوك الإسلامية بحاجة ماسة له في أعمالها اليومية فالعلاقة بين الابتكار المالي والنظام المالي علاقة تكاملية لأن المنتجات البنكية الأساسية كالمرابحة للآمر بالشراء والاجارة المنتهية بالتمليك تمتاز بمخاطر قليلة وسهولة التعامل وذات ربح قليل وضمانات متوفرة لدى كل متقدم لطبها الا أنها تجعل البنك الإسلامي مقيد وبحاجة الى حلول وابتكارات، في هذا المطلب نشرح مفهوم الابتكار المالي وأهميته.

1. الابتكار المالي financial innovation:

منذ نشأة البنوك الإسلامية وهي محصورة في بعض المعاملات على حساب الأخرى، وقد حرر مجمع الفقه الإسلامي الدولي توصية بشأن تركيز البنوك الإسلامية على منتجات معينة كالإجارة، كما أشار الى أهمية التوسيع في نشاطات البنوك الإسلامية، ضرورة في جميع أساليب تنمية الاقتصاد ولاسيما إنشاء المشاريع الصناعية أو التجارية، بجهود خاصة، أو عن طريق المشاركة والمضاربة[2]،و في نفس السياق أكد الباحث د. سامي السويلم أن "المؤسسات المالية الإسلامية بقيت رهينة منتجات مالية معينة ، أهمها المرابحة للآمر بالشراء لمدة من الزمن، ثم تعالت الأصوات المطالبة بالتغيير و الابتعاد عن الدور السلبي الذي تفرضه المرابحة رغم مشروعيتها، و توجه الأنظار الى الاجارة نظراً للخصائص التي تميزها، بما يناسب الواقع المالي الآن، لكن ستبقى الاجارة و المرابحة منتجات صالحة للتطبيق ضمن معاملات محدودة، و ستبقى هناك معاملات أخرى بحاجة الى حلول جديدة و

* تنقسم المؤسسات المالية الإسلامية الى شقين: المؤسسات المصرفية(البنوك الإسلامية و الفروع و النوافذ الاسلامية) و المؤسسات الغير مصرفية(مؤسسات التأمين التكافلي، صناديق الاستثمار...)،ألا أن في هذا البحث نفصل في الكلام على المؤسسات المصرفية لأن مقتضيات الموضوع تتطلب هذا، لا كنه لا يجرد الشق الثاني الذي له دور في النظام المالي الإسلامي من المفروض وضع دراسة خاصة به.

[1] مدحت أبو النصر، **تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد و المنظمة**، مجموعة النيل العربية، مصر ،2002،ص90.

[2] مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد الخامس، الجزء2،ص 754.

منتجات مالية ملائمة"[1]، مما دفع الى ابتكار منتجات مالية إسلامية غير مشابهة لمنتجات البنوك التقليدية التي حرمت جميع المجامع الفقه على اعتمادها

ولمصطلح الابتكار المالي مرادف الخلق والابداع، والابتكار في البنوك الإسلامية لا يختلف عن الابتكار في البنوك التقليدية الا في البعد الشرعي ومنه نطرح مفهوم الابتكار المالي في البنوك الإسلامي على أنه " عملية استعمال العقود الشرعية بطريقة حديثة لتطوير منتجات مالية متطابقة مع قواعد الشريعة الإسلامية، ولديها القدرة على منافسة المنتجات المالية التقليدية"[2]، فابتكار منتجات مالية جديدة يعبر عن قدرة البنك على معرفة ما هو مطلوب من قبل العميل، مما يجعل المنتج المالي منافساً من حيث التنويع والجودة[3]. فالباعث الى ابتكار منتجات بنكية إسلامية جديدة نحصره في النقاط الاجمالية التالية: [4]

- ✓ تلبية احتياجات السوق المالية الإسلامية للأدوات والعمليات المالية، وهي احتياجات متنوعة ومتزايدة؛
- ✓ تنويع مصادر الدخل للمؤسسات المالية الإسلامية، مما يقلل درجة المخاطر؛
- ✓ تفوق أهمية الابتكار المالي للمؤسسات على الشكل الفردي(بنك، مؤسسات التأمين.....)، لتشمل النظام المالي الإسلامي ككل والمتكون من اجمالي المؤسسات والأسواق والقوانين؛
- ✓ مواكبة التطورات الحادثة في عالم المال والإعمال والتكنلوجيا، ومتابعة تقادم المنتجات المالية للمحافظة على وتيرة النمو، لأن المنتج المالي له دور حياة تكون له نهايتها انتقاء الحاجة الى للمنتج أو تراجع ربحيته لتشبع السوق وتواجد منافسين يقدمون نفس المنتج؛
- ✓ رفع القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية وهي التي تتحمل في الآونة الأخيرة جزءا من مسؤولية وأمانة النظام الاقتصادي الإسلامي وبرهان جدواه وصلاحيته في كل وقت ومكان؛
- ✓ عملية الابتكار المالي تشابه محرك الدينامو، يحتاج القوة الدافعة الأولى قبل أن ينتج القوة الدافعة اليه بطريقة ذاتية، إذ يوصل ابتكار ما الى ابتكار آخر، وتكتسب المؤسسة خبرة في ذلك؛

2. الهندسة المالية الإسلامية

التكنلوجيا والتقنيات المالية والابتكارات المالية التي تحدث في البنوك الإسلامية، كانت من وراء ما يعرف **بالهندسة المالية الإسلامية** التي تعرف على أنها: " تصميم وتطوير أدوات وآليات تمويلية

---

[1] سامي سويلم، **الصناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي**، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشور للتدريب، الكويت، أفريل2004، ص3.

[2] Humayon A.Dar, "Islamic financial innovation: tools and trends." *Journal of Emerging Economies and Islamic Research*, Vol 1, No3, 2013,p3.

[3] T.C. Efrata, W.E.D. Radianto, The impact of innovation,competitive advantage, and market orientation on a firm's marketing performance in the garment industry in indonesia, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 100, International Conference of Organizational Innovation (ICOI 2019), p 402.

[4] عبد الكريم قندوز، **الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الامارات ،2019،ص64.

متميزة عن تلك الأدوات والآليات الرائدة من جانب المصداقية والكفاءة الاقتصادية والمثالية والميزة التنافسية، وصياغة حلول إبداعية معقولة للمشاكل والتحديات واستغلال الفرص التمويلية، كل هذا في إطار المعاير والضوابط الشرعية" [1]. يلاحظ على هذا التعريف تركيزه على المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، والمقصود بهما:

- ✓ المصداقة الشرعية هو اتفاق الهندسة المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ الكفاءة الاقتصادية يقصد بها تحقيق مقاصد المتعاملين بتكاليف أقل وتحقيق الربحية المناسبة؛

ولقد نشأت الهندسة المالية كفكرة منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا ما تشير إليه الواقعة مع الصحابي بلال المازني رضي الله عنه، عندما أراد أن يُبدِل التمر الرديء بالتمر الجيد الا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهاه عن ذلك، فقال صلى الله عليه وسلم :(لا تفعل، بع الجمع بالدراهم واشتري بالدراهم جنبياً) صحيح البخاري، يبين الحديث القدسي أهمية البحث عن حلول تشبع الحلقة الاقتصادية مع مراعات القواعد والضوابط الإسلامية، و يشهد للهندسة المالية الإسلامية وضوحها الجلي في ادارة المخاطر في المضاربة، فقد كان العباس ابن عبد المطلب رضي الله عنه ، إذا دفع مالا مضاربة، اشترط على صاحبه الا يسلك به بحراً، و لا ينزل بع واديا، و لا ستري به ذات كبد رطبة ، فإذا فعل ذلك فهو ضامن فرفع شرطه للنبي صلى الله عليه وسلم فأجازه[2].

لقد رأينا أن الهندسة المالية الإسلامية تعني أنها فن ممنهج علميا بيد مهندسين مالين، الذي لا يتخلى على الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية في تصميم وتطوير وابتكار الأدوات والاليات والحلول المالية لمشاكل التمويل وتقليل المخاطر كل هذا بالالتزام الصارم بقواعد الشريعة الإسلامية، لإشباع طلب الأسواق المالية الإسلامية، انطلاقا من هنا تتضح لنا أهداف الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية التي تسعى الى تحقيق حزمة من الاهداف نوجز بعضها فيما يلي:[3]

- ✓ توفير منتجات مالية ذات جودة عالية بحيث تعد بمثابة بديل شرعي للمنتجات المالية التقليدية، ولها ميزة المصداقية الشرعية؛
- ✓ تحقق الكفاءة الاقتصادية، يمكن لمنتجات الهندسة المالية رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة؛
- ✓ تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتنويع مصادر الربحية؛

---

[1] علي محمد أحمد أبو العز، **ابتكار في صيغ التمويل الإسلامي**، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية،2016،ص17.

[2] أشرف دوابة،**المعايير الحاكمة للهندسة المالية الإسلامية**، مجلة الجنان العلمية المحكمة، العدد14، 2021، ص185.

[3] هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الازمات المالية، بحث مقدم الى مؤتمر العلمي الدولي بعنوان" الازمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، عمان، الأردن،1-2 ديسمبر 2010،ص8-9.

- ✓ المساهمة في إنعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الاموال التي تعزف عن التمويل الغير شرعي؛
- ✓ المساعدة في ادارة وتحقيق الموائمة بين العوائد والمخاطرة والسيولة لدى المؤسسات المالية والشركات؛
- ✓ المساعدة في تطوير اسواق المال المحلية والعالمية من خلال ايجاد اوراق مالية اسلامية؛
- ✓ توفير تمويل مستمر وحقيقي ومن موارد موجودة جذريا في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الاثار التضخمية؛ -توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكالات التمويل؛
- ✓ تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع منتجاته؛

وعلى سبيل التوضيح، قبل نحو أربعين سنة قدم الأستاذ سامي حمود فكرة **المرابحة للأمر بالشراء**، وأدرجها في عمل البنوك الإسلامية، هذه الأداة التمويلية تقتضي الهندسة المالية أن نعيد النظر فيها ونقيمها بما تقتضيه الأصول الشرعية والجدوى الاقتصادية[1]، وحسب الدكتور عبد الهادي السبهاني أن المطلوب من الهندسة المالية الإسلامية وقفة نقدية تقديرية تخرجها من مدار الهندسة المالية التقليدية خاصة وأن الأنظار نحو الإسلام ونظامه المالي والاقتصادي[2].

المطلب الثاني: ماهي المنتجات المركبة؟

لأن طالبي التمويل المصرفي الإسلامي يريدون حزمة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية التي تتلاءم مع العصر، وبغية تلبية احتياجاتهم اليومية توجب على المصرفية الإسلامية مواكبة هاته المتطلبات من أجل عدم فقدان ثقة الزبان الحالين والحصول على زبائن آخرين.

1. مفهوم المنتجات المركبة Structured Products

يمكن تعريف المنتجات المركبة على أنها:

⇦ **عرف نزيه حماد المنتجات المركبة على أنها:**" قيام شخصين بالاتفاق على إنشاء معاملة (عقد صفقة) تتضمن منتجين أو أكثر، بحيث تعد موجبات هاته المنتجات المجتمعة، وكل الحقوق والالتزامات المترتبة عليها وحدة متكاملة، يستحيل تفريقها وتجزئتها وانفصالها لأنه يترتب عليها آثر المنتج الواحد ".[3]

⇦ **قد عرفها أرشيد محمود عبد الكريم على أنها:** " هي الميثاق الذي تتوحد فيه عناصر مستوحت أكثر من عقد من العقود المسماة، مع اقتران هاته العناصر بطريقة لا يتحقق هدف الجهتين من الميثاق المذكورة إلا بتواجدها جميعا ".[4]

---

[1] نايف بن نهار، **مقدمة في الصيرفة الإسلامية، سلسلة مقدمات العلوم**، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر،2020، ص66.

[2] هولي رشيد، **منتجات الهندسة المالية الإسلامية واليات تطويرها ضمن التحديات الحديثة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد7، العدد2، 2021، ص22.

[3] نزيه حماد، **العقود المركبة في الفقه الإسلامي دراسة تأصيلية للمنظومات العقدية المستحدثة**، دار القلم، دمشق، ط 2005، ص1.

[4] ارشدي محمود عبد الكريم، **المدخل الشامل الى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس لنشر والتوزيع، ط1،

⇦ **وعرفها كل من سعدي هاجر ولعلام لامية على أنها:**" منتجات مبتكر من قبل الهندسة المالية الإسلامية التي تنتج أدوات ومنتجات استثمارية بحيث تكون الهيكلة تحتوي على صيغتين أو أكثر ما لم تؤدي هذه الهيكلة الى أمور غير جائز في الشريعة الإسلامية كالربا والغرر"[1]

المستنبط من التعاريف أن الهندسة المالية الإسلامية ابتكرت للمؤسسات المصرفية الإسلامية ما يدعى بالمنتجات المركبة التي ليست وليدة العصر بل من قبل وكانت تحت مسمى " **صفقتين في صفقة** " إلا أنها أدرجة ضوابط شرعية عليها توافق مدة تطبيقها، كي تصبح مناسبة وقد تطرق الفقهاء لمسألة اجتماع العقود وضوابطها والحالات التي لا يمكن ان تجتمع فيها المنتجات فيوجز القراني على أنها: " **كل منتجين بينهما تضاد لا يجمعهما عقد واحد فلذلك انفردت المنتجات التي لا يجوز اجتماعها مع البيع مثل الاجارة، باستثناء الجعالة لضرورة الجَهالة في عمل الجعالة و هذا يعاكس البيع ، .....، و مالا تضادَ فيه يجوز جمعه على البيعِ فهذا هو جوهر الفرق** "[2]

مما يوضح لنا أن الدوافع المؤدية الى اعتماد المنتجات المالية المركبة في البنوك الإسلامية، غير استقطاب العملاء والسمعة والبعد الشرعي والاقتصادي هناك دافع أساسي والمتمثل في التحوط وتقليل نسبة المخاطرة،" فلجوء البنوك الإسلامية للتحوط لحماية رؤوس أموالها وعوائدها من خلال التحوط وتقليل نسبة المخاطرة وضمان رأس المال:[3]

1.1. **التحوط: هو اتباع التدابير لوقاية و حفظ رأس المال و العوائد من المخاطر** ، مما يجعلها تعتمد على أنواع متعددة من التحوط أهمها المنتجات المركبة أو ما يعرف بالمنتجات التوثيقية المشروعة، **كالكفالة** التي هي ضماناً شخصياً فالبنوك الإسلامية بالكفالة تتحوط لرأس مالها بتوسيع مظلة المسؤولية عن الدين، التي لا تقتصر على المدين فقط بل تشمل الكفيل ، و في ذلك تحوط من طرف البنوك الإسلامية، فالكفالة تمكن البنك من مطالبة الكفيل و الدين معاً، و فيه حماية لرأس المال من مخطر الجحود و المماطلة أو تعثر تسديد الأقساط ، **و الرهن** بصفته ضمانا عينياً، فهو يوفر حماية لرأس المال في اطار التحوطات التوثيقية، و تفضل البنوك الإسلامية التركيب لمنتجات الضمان العيني (الرهن)، لدرء المنازعات القضائية و سرعة معالجتها عند وقوعها، و به تكون حماية لرأس المال بتوفير كلفة المنازعات القضائية المتمثلة في رسوم الدعاوي و أتعاب المحامين و مبالغ

[1] هاجر السعدي و لامية لعلام، **دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية – العقود المالية المركبة نموذجا-**، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية ، يومي 5-6 ماي الموافق ل 2014م-، ص17.

[2] محمد عبد الله الشيخ عبد الرزاق، **منتجات المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والحيل الصورية**، مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، العدد3، جوان2022،ص132.

[3] عبد المجيد محمود الصالحين، **العقود المركبة وتطوير المنتجات المصرفية في المصارف الإسلامية -دراسة في الاسباب-**، مجلة دراسات إسلامية، المجلد19، العدد1، 2024، ص33.

التعويض، لأن وجود العين المرهونة لدى البنك الإسلامي في الرهن الحيازي أو التأميني يقلل من المنازعات القضائية.

1.2. **تقليل نسبة المخاطرة وضمان رأس المال**: كما تعتمد البنوك الإسلامية على المنتجات المالية المركبة لتقليل من نسبة المخاطر التي تلحق رأس المال لأن المال في الاقتصاد الإسلامي غير مضمون خاصة في المنتجات الاشتراكية الا في حالة التعدي أو التقصير، أما منتجات المعاوضة فهي تمثل دينا في ذمة العميل، فالذهاب الى المنتجات المركبة بحسب مقولة الدكتور عبد الله بن محمد بن عبد الله العمراني عن رأس المال "ان رأس المال جبان" كونه يتجه نحو مشاريع مضمونة الربح قليلة المخاطر، فالبنوك الإسلامي تعمل أكثر في المنتجات قليلة المخاطر و هي منتجات المديونية كالمرابحة للآمر بالشراء فهذه المنتجات تضمن للبنك الإسلامي المحافظة على رأس المال بإبعاده كله أو جزء منه ، لأن المبيع يبقى في ملكية البنك الى غاية أخر قسط فالبنوك الإسلامية لا تشدد في أخذ الضمانات في منتج المرابحة للأمر بالشراء والاجارة المنتهية بالتمليك .

المطلب الثالث: نظرة إحصائية للمنتجات المالية الإسلامية في الجزائر

البنوك الإسلامية كأي مؤسسة (إنتاجية أو خدمية)، تسعى الى تحقيق أهدافها الا ان لها رسالة تسعى لإيصالها وهي تصحيح وظيفة رأس المال في الاقتصاد، فالبنوك الإسلامية تعمل بالوساطة المالية القائمة على تشارك عوامل الإنتاج، وفي هذا العصر عمل البنوك الإسلامية قائم على الوساطة المالية التي أساسها التمويل أو الاستثمار بالمنتجات الربحية قليلة المخاطر، وهذا من خلال التركيز على منتجات المعاوضات (المديونية).

وندعم هذه النقطة ببيانات كمية، نعرج الى دراسة أجريناها على بنك الجزائر لعام 2024م، الغرض منها دراسة مبالغ كل منتج من المنتجات التي ورد التعامل بها في النظام 20-02، فكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم(04-02): متوسط المبالغ للمنتجات المستخدم في البنوك المصرح لها بالصيرفة الإسلامية في الجزائر

(الوحدة مليار دينار جزائري)

السنة / المنتج	2021	2022	2023	2024	المتوسط	----------	----------
المرابحة	130,7	129,7	139,5	173,6	143,37	منتجات المعاوضة	104,72
الاستصناع	11,1	0,9	18,5	30,3	15,2		
السلم	133,1	153.9	187,7	174,2	162,22		
الاجارة	83,9	86,5	100,4	121,7	98.12		
المشاركة	1,1	2,0	4,2	5,4	3.17	منتجات الاشتراك	7,53
المضاربة	6,0	7,6	8,3	25,7	11.9		
القرض الحسن	---------	0,0002	0,1	1,4	0.50	منتجات خيرية	0,50

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر2024.

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2025/09/Rapport-2024-AR.pdf

يبين لنا بنك الجزائر لعام 2024 أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر رغم حداثتها (التطبيق الفعلي بعد اصدار النظام 20-02)، الا أنها فرضت نفسها في الساحة المصرفية ، فقد استحوذت منتجات المعاوضة (المديونية، البيع) من اجمالي التمويلات على أعلى نسبة : منتج السلم المرتبة الأولى 32,73% و المرتبة الثانية المرابحة بنسبة 32,63% و المرتبة الثالثة للإجارة22,86%، فالملاحظ من هذه النسب تراجع منتج السلم ب7,2% مقارنة بسنة 2023، أما منتج المرابحة قد سجل ارتفاعا بقيمة 24,5% في حين منتج الاجارة نسبة نموه قدرت ب21,2% ، و في آخر الترتيب منتج الاستصناع بنسبة 5,59%.

وفي خصوص منتجات المشارك المنحصرة فقط في منتج المشاركة والمضاربة، فإن منتج المضاربة ارتفع نسبيا بعدل 63,8% سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، أما منتج المشاركة فله حضور جزئي ولاكن هو أيضا ارتفع بنسبة 26,6%وهو المنتج أقل تسويقا، أما المنتجات الخيرية المتمثلة في القرض الحسن نلاحظ الغياب الكلي أو الجزئي لها، وقد يعود هذا الى حداثة التشريع الخاص بالصيرفة والتسويق البنكي بطريقة إسلامية.

وكخلاصة للقول نجد أن الصيرفة الإسلامية اتبعت خطى البنوك الإسلامية العالمية في تغليب العمل بالمنتجات المداينات (المعاوضات) على حساب منتجات المشاركات والمنتجات الخيرية، ونرجع سبب هيمنة منتجات المعاوضة على المنتجات المشاركة ومنتجات الخيرية الى الأسباب التالية: [1]

- ✓ الأرباح في منتجات المعاوضات معلومة ومحددة عند التعاقد ولا علاقة له بالنتائج التي يحققها العميل من استعمال محل المنتج؛
- ✓ منتجات المعاوضة (المداينة) مبلغ التمويل وربحه دين مضمون في ذمة المتعامل لا يسقط الا بالأداء أو الابراء وللبنك الإسلامي حق أخذ الرهن والكفيل بهذا الدين؛
- ✓ تشابه عمل منتجات المعاوضات المرابحة للآمر بالشراء والاجارة المنتهية بالتمليك بطريقة عمل الإقراض والاقتراض الذي تمنحه البنوك التقليدية؛

[1] كريمة معطاء الله وعمر مونة، **التمويل الإسلامي القائم على المداينات ونماذج من صيغه المطبقة في المصارف الإسلامية**، مجلة التواصل، المجلد29، العدد 5، ديسمبر 2023، ص38.

المبحث الرابع: المنتجات المركبة المطبقة في المصارف الإسلامية

نظرا لتعدد المنتجات المالية الإسلامية وأهميتها، فمؤسسات الصيرفة الإسلامية استخدمت المال واستثمرته بالطرق المباحة شرعاً، فالبنوك الإسلامية هي بنوك شاملة غير البنوك التقليدية التي متخصصة فالتمويل قصير الاجل يكون في البنوك التجارية، وتصنف المنتجات المالية التي تقدمها مؤسسات الصيرفة الإسلامية الى عملائها وفقا لمعيار الزمن كتالي:

المطلب الأول: المنتجات المالية الإسلامية المركبة قصيرة الأجل

البنوك الإسلامية غالبا تعتمد على التمويل قصير الاجل وغالبا مدته محصورة ما بين سنة الى سنتين، وتتعامل فيه بالمنتجات التالية:

1. **منتج المرابحة للآمر الشراء:** هي منتج استثماري يعرف بصورته التي ظهر فيها في الوسط المالي، ولقد تطورت هذه الصيغة حتى أصبحت بديلاً شرعيا للقرض الربوي، مما جعلها تأخذ حصة كبيرة من أعمال البنوك ومن خلالها يتم تمويل الأصول الثابتة، كما أطلق عليها اسم المرابحة للأمر بالشراء أو المرابحة المصرفية أو المرابحة المركبة او الواعد بالشراء.

1.1. مفهوم المرابحة للآمر بالشراء

فالمرابحة للأمر بالشراء هي تقدم شخص طبيعي أو معنوي الى مؤسسة الصرفية الإسلامية طالبا منها شراء سلعة معينة بمواصفات مضبوطة، و تعد نوع من أنواع بيوع الأمانة التي تباع فيها على أساس (رأس المال) وهو ثمن اقتناء البضاعة أو السلعة مع إضافة هامش ربح له يحدد مسبقا، و في بيع المرابحة المصرفية يكون ثمن البيع كبير عن ثمن الشراء و تثبت المرابحة للآمر بالشراء دينا في ذمة المدين، وهذا المنتج قائم على تراضي المتعاقدين، المصرف الإسلامي والزبون، وتسجل في ميزانية البنك ضمن قائمة الموجودات والتعريف الشامل للمرابحة المصرفية هو أن يتقدم العميل للمصرف طالبا منه شراء سلعة معينة ويقوم البنك بدراسة طلبه وعند الايجاب بالقبول فإنه يتم الاتفاق على الثمن ونسبة الربح وعلى طريقة السداد وغالبا تكون وفق أقساط شهرية أو ربع سنوية، ولا يَشرع البنك الإسلامي في تطبيق بيع المرابحة الا بعد دخول السلعة او البضاعة في ملكيته، كما أنه يمكن للمؤسسة المصرفية أخذ هامش الجدية والعربون.

1.1. مثال تطبيق عن المرابحة للآمر بالشراء:

نورد(امتحان دكتواه2019) المثال الموالي لتوضيح كيفية احتساب اقتناء سيارة عن طريق المرابحة للآمر بالشراء، تقدم عميل الى بنك إسلامي لتمويل شراء سيارة بصيغة المرابحة للآمر بالشراء تكلفتها 60000دج، على أن يتم سدادها على مدى سنة واحدة على أقساط شهرية، ربح المرابحة للمصرف 2,75 %سنويا.

الحل:

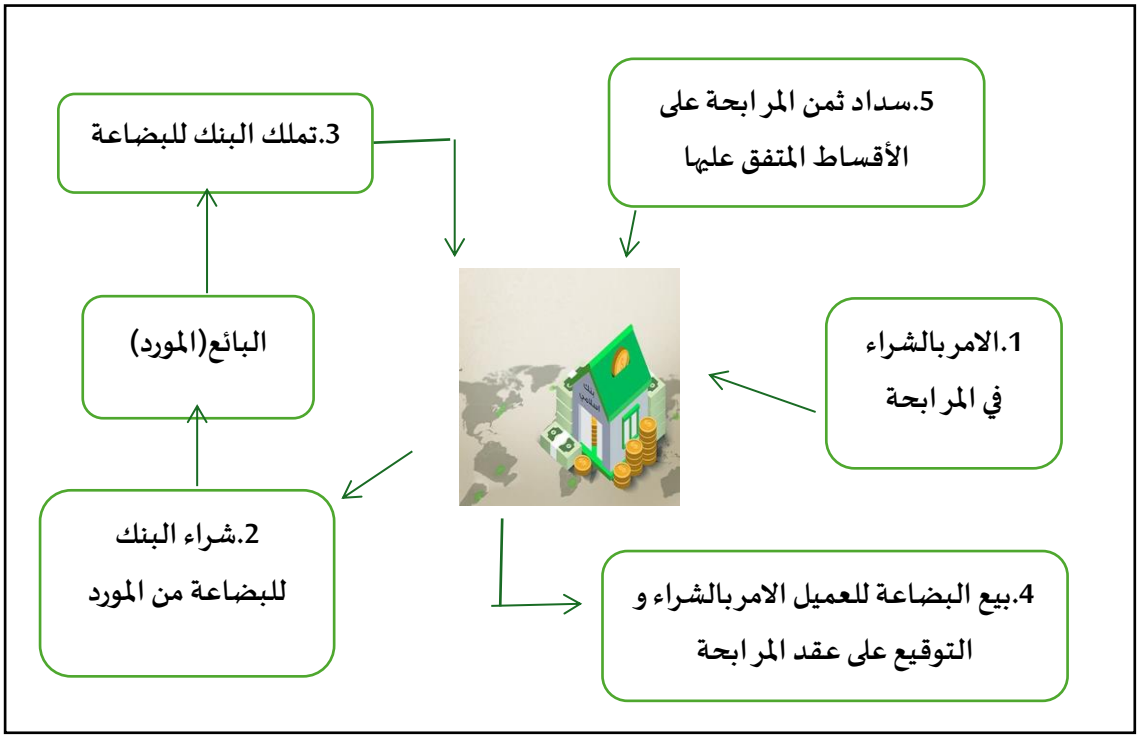
الجدول رقم :(05-02): تسديد قيمة السيارة بصيغة المرابحة للأمر بالشراء

(الوحدة دينار جزائري)

الأشهر	الدفعات	قيمة سداد الأصل	قيمة ربح المرابحة	قيمة التمويل الابتدائية	قيمة التمويل النهائية
1	5073,86	4938,06	135,80	60000,00	55061,94
2	5073,86	4949,24	124,92	55061,94	50112,25
3	5073,86	4960,44	113,42	50112,69	45152,25
4	5073,86	4971,67	102,19	45152,25	40180,58
5	5073,86	4982,92	90,94	40180,58	35197,66
6	5073,86	4994,20	79,66	35197,66	30203,46
7	5073,86	5005,50	57,03	30203,46	25197,96
8	5073,86	5016,83	45,68	25197,96	20181,13
9	5073,86	5028,19	45,68	20181,13	15152,94
10	5073,86	5039,57	34,30	15152,94	10113,38
11	5073,86	5050,97	22,89	10113,38	5062,40
12	5073,86	5062,40	11,46	5062,40	0.00

3.1. خطوات المرابحة للآمر بالشراء: طلب شراء سيارة (كما يجريه بنك البركة)

الشكل (02-02): المرابحة للامر بالشراء في بنك البركة الجزائري



Sours: https://www.albaraka-bank.dz/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d8%b1%d9%81%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a7%d8%a8%d8%ad%d8%a9/?lang=ar

2. **السلم الموازي: هو** من البيوع المستثناة لأنه من عقود الديون وقد تم اقترحه من قبل الدكتور سامي حمود كأداة تمويلية قصيرة الاجل لتكون بديل لأذونات الخزانة التي تتجاوز مدتها غالبا 90يوم[1]، وهو أحد بيوع الاجل (منتج مالي يتم فيه تعجيل ثمن سلعة نقدا للمبيع)

1.2. **مفهوم السلم الموازي**: البنوك الإسلامية تعمل بالسلم الموازي بسب طبيعة عمل المصرف هي الوساطة المالية لأن البنك الإسلامي هو الطرف الثالث في العملية فيبرم البنك صفقتين بعقدين منفصلين ففي الصفقة الأول يقوم البنك الإسلامي بشراء سلعة بثمن حال كامل في مجلس العقد، وفي الصفقة الثانية يبيع البنك السلعة الى طالبها شرط ان تكون السلعة في العقدين من نفس الجنس والمواصفات؛

3. **منتج القرض الحسن:** القرض الحسن الذي تجريه البنوك الإسلامية له نفس مفهوم القرض الحسن الذي أصدره الفقهاء، فالبنك الإسلامي يوفر مبلغ محدد لعميله كي يستفيد منه، وهذا

[1] ناصر سليمان، تطور صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية، مرجع سابق، ص129.

بشروط معينة يضمن من خلالها البنك سداد الدين دون تجمل العميل أي عمولات ولا رسومات، علما أن المصرف الإسلامي لا يطلب زيادة نظير اقراض المال بل يكتفي باسترداد الأصل فقط، لأن السبب الحقيقي للقرض الحسن هو التكافل الاجتماعي.

و بعد اصدار أنظمة تشريعية حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر، نجد النافذة الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري، تقدم منتج القرض الحسن الى الحجاج بغية إتمام الركن الخامس للإسلام، فطرحته بمسى **القرض الحسن حاجي** و اعدت النافذة الإسلامية جملة من الشروط (أن يكون ذو جنسية جزائرية ومقيما في الجزائر، أن تكون لديه الأهلية القانونية طبقا لأحكام القانون المدني الجزائري، أن يكون له راتبا أو دخلا ثابتا ومنتظما يعادل على الأقل مرة ونصف الراتب الأدنى الوطني المضمونSNMG)، كما قد قدر مبلغ القرض الحسن حاجي حوالي 300000دج، و القسط الشهري لا يتجاوز 30% من صافي الدخل الشهري للمقترض.

ومدة السداد التي يقترحها البنك قد تصل إلى 24 شهرًا كحد أقصى. يبدأ سيران المدة 03 أشهر بعد تاريخ الاستفادة من القرض.[1]

4. **التورق المصرفي:** بالرجوع الى تحليل المفهوم الفقهي للتورق نجد أن من احتاج الى النقود ولم يجد من يقرضه بدون فوائد، فيتجه الى شراء سلعة بأجل ويبيعها بالنقد للحصول على السيولة، وعرفه مجمع الفقه الإسلامي على أنه" قيام البنك الإسلامي بعمل نمطي يبيع فيه سلعة – غير الستة أصناف-من أسواق السلع العالمية أو غيرها على المستورق بثمن آجل، على أن يلتزم البنك بشرط مكتوب في العقد صراحة أو بحكم العرف و العادة بأن يتوكل عنه في بيعها الى مشتري آخر ثمن حاضر و تسليم ثمنها للمستورق "[2]، غالبا تستعمل البنوك الإسلامية التورق المصرفي في بيع السلع الدولية .

1.4. خطوات التورق المصرفي مع مثال توضيحي:[3]

✓ **الخطوة الأولى:** يتقدم العميل الى المصرف الإسلامي يطلب منه شراء سلعة معينة، مثل قطع غيار سيارات بمبلغ 10000,000,00دج، عن طريق صيغة المرابحة للآمر بالشراء، بشروط تالية:

- التسديد المؤجل، المدة 5 سنوات، المبلغ المسترد 14500,000,00دج، معدل ربح 7%، يوقع العميل على ضمانات اللازمة؛

✓ **الخطوة الثانية:** يوكل العميل المصرف الإسلامي ببيع قطع الغيار نقداً؛

---

[1] تاريخ الاطلاع 12-11-2025 توقيت 21:40 https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D9%8A

[2] فاطمة الزهراء عابدي، **الاثار الاقتصادية للتمويل بالتورق المصرفي** ، المؤتمر العالمي الأول حول التورق المصرفي و الحيل الربوية ، 18-19 أفريل 2012،الأردن ،ص7.

[3] كمال توفيق حطاب، **عمليات التوريق في البنوك الإسلامية العاملة في الكويت** ، مجلة الشريعة و الدراسات الإسلامية ، الكويت، العدد112،مارس 2019،ص399.

✓ **الخطوة الثالثة:** بيع المصرف قطع الغيار بقيمة 9700,000,00دج ، كما يقوم البنك بخصم التكاليف الإدارية المتعلقة بالتوكيل وتنفيذ الصفقة، فيصبح المبلغ الصافي 9500.000.00دج؛

✓ **الخطوة الرابعة:** حصول العميل على النقد بقيمة 9500.000.00دج و عليه دين بقيمة 14500,000,00دج يسدده بأقساط خلال خمسة سنوات؛

وفي هذا السياق، هناك استخدامات عديدة لتورق في المصارف الإسلامية من أهمها يوضحها الشكل التالي:[1]

✓ **استخدام التورق في سداد مديونية مشروعة متعثرة على العميل:** يدعى هذا الاستخدام بقلب الدين، عن ان يقوم المصرف الإسلامي بتنظيم تورق للعميل يكون مشروطا بسداد ما بذمته من دين ناتج عن عملية مشروعة كالمرابحة ليمكن المتعثر في سداده؛

✓ **استخدام التورق في جدولة دين بطاقة الائتمان عند استحقاقه:** تعتمد المصارف الإسلامية على هذه الطريقة لجذب أكبر عدد من العملاء، بالسماح للعميل بتأجيل سداد ما قد يتراكم عليهم من ديون شهرية ناتجة عن استعمال بطاقة الائتمان يصدرها البنك لهم؛

✓ **استخدام التورق في إصدار بطاقة الائتمان وانشائها:** تصدر المصارف الإسلامية بطاقات الائتمان مغطاة ومصدر الغطاء هو محصلة عملية التوريق يوفرها البنك الإسلامي للعميل، وتبدأ العملية من تاريخ منح البطاقة ويودع مبلغ في حساب استثماري كضمان للثمن المؤجل، ويجب على حامل البطاقة إيداع شهري؛

✓ **التورق العكسي:** لا يقوم المصرف الإسلامي بالتورق للعميل فقط بل لنفسه أيضا لتوفير السيولة؛

المطلب الثاني: المنتجات المالية الإسلامية المركبة متوسطة الاجل

وهو التمويل الذي غالبا مدته في البنوك الإسلامية ما بين سنتين الى ستة سنوات كحد أقصى، غالبا يطبقه البنك الإسلامي في التمويل الاستثماري، بالمنتجات التالية:

1. منتجات الاستصناع الموازي:[2]

وهي صيغة يقوم من خلالها المصرف بتوفير طلب المتعامل ببناء أو تهيئة عقار أو صنع شيء حسب المواصفات المحددة ضمن الطلب والمخططات المرفقة به، ويعتمد المصرف في تنفيذ هذه العملية على عقدي استصناع منفصلين يكون في أحدهما صانعا وفي الثاني مستصنعا، حيث ينعقد الاستصناع الأول بينه وبين المتعامل المستصنع فيكون صانعا بالنسبة إليه، ثم يعقد المصرف

[1] فاطمة الزهراء عابدي، **الاثار الاقتصادية للتمويل بالتورق المصرفي**، مرجع سابق،ص10.

[2] شوقي أحمد دنيا، **الجعالة والاستصناع تحليل فقهي و اقتصادي**،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط3، 2003، ص44، و انظر الى: موقع بنك السلام الجزائري
https://www.alsalamalgeria.com/%d8%b5%d9%8a%d8%ba%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d9%88/%d9%8a%d9%84

استصناعا موازيا مع مقاول من أجل إنجاز المشروع فيكون مستصنعاً في هذا العقد، على أن يكون كل من العقدين مستقلا عن الآخر.

يقوم البنك الإسلامي بتجميع وتعبئة الايداعات بصور مختلفة، ثم إعادة توظيفها بما يحقق له عائدا ملائما للمودعين بطبيعة الحال وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فيطبق منتج الاستصناع الموازي في القطاع الصناعي، وله ثلاثة اعتبارات:

- ✓ **باعتبار البنك الإسلامي صانعاً:** يكون البنك الإسلامي طالبا لمنتجات صناعية ذات مواصفات محددة، كما يزاول البنك هذا النشاط بصفته ممولا له بأمواله الخاصة أو من أموال المودعين الاستثمارية، أو بصفته وكيلا لطرف معين مقابل عمولة معينة وتدخل هذه المصنوعات في ملكية البنك، فيكون بهذا قد وفر للمستصنعين احتياجاتهم المطلوبة؛
- ✓ **باعتبار البنك الإسلامي مستصنعاً:** في هذا الاعتبار يمثل البنك الإسلامي الصانع أو العامل في عقد الاستصناع، فيتعاقد مع المصانع أو الشركات بحيث يوفر لهم التمويل المبكر، يضمن تسويق مصنوعاتهم، مما يساهم في تدفق السيولة المالية لجميع الأطراف المتدخلة فيه؛
- ✓ **باعتبار البنك الإسلامي صانعاً و مستصنعاً:** و هو ما تضمن النوعين السابقين،

2. **منتج البيع بالتقسيط:** هو نوع من أنواع البيوع المؤجلة، لاكن يدفع فيه الثمن على أقساط متفرقة متباعدة أو متقاربة في أوقات معلومة، وتكون فيه قيمة كل قسط معلومة فمجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة بجدة وضع مجموعة من القرارات (حكمه الشرعي، أنواع التوثيق المشروع، كيفية التسديد في حالة موت المدين أو افلاسه، وضابط الاعسار)، وتؤثر تسهيلات البيع بالتقسيط التي يمنحها البنك الإسلامي للعميل على حجم الطلب على الشراء بالتقسيط.

فمنتج التمويل بالتقسيط في البنوك الإسلامية يلعب دورا هاما في حل الكثير من مشاكل التمويل ويبعد المتعاملين من التمويلات الربوية، كما أن أداء الأنشطة المصرفية مع الرقابة الشرعية أدى إلى تجويد عمليات التمويل المصرفي، بالإضافة أنه يتخذ أشكالا متعددة من أشكال التمويل كالتمويل القائم على المرابحة والاجارة.[1]

سؤال لنقاش: ما الفرق بين القرض التقليدي (الفائدة الربوية) وبيع التقسيط؟ وهل يوجد لبيع التقسيط أشباهه من البيوع؟

نقسم الإجابة الى قسمين:

[1] Ahmad Muqorobin & Novan Fatchu Alafianta, **FINANCING BY INSTALMENT IN INDONESIAN ISLAMIC BANK: A MAQASIDIC ANALYTICAL STUDY,** Malaysian Journal of Syariah and Law,Vol11,N2,2023,p279.

القسم الأول: القرض التقليدي تصادم نص الحديث عن رسول الله ﷺ:"الذي يبين أن الاثمان من جنس واحد يحرم فيها التفاضل والتأجيل وهي السلع الستة، أما البيع بالتقسيط فهو بيع سلعة بثمن ويقدر ثمنها من طرف البائع ولا يتغير سعرها بتغير الزمن.

القسم الثاني: لبيع تقسيط أشابهه وهي بيع العينة وبيع التورق، فبيع التورق و بيع العينة كلهم من البيوع الآجلة ، و الفروق الجوهرية أن بيع التقسيط هو بيع حقيقي يكون بين البنك و العميل الذي لا يملك ثمن السلعة فيبيعها له البنك الإسلامي بعد تملكها له بأقساط مفرقة و في أجال متفق عليها و لا يحمل في طياته تحايل بغية الحصول على قرض ربوي، و بيع التوريق الذي يحدث في المصارف هو أن يتكفل البنك الإسلامي بتنظيم عملية حصول المستورق على المال ، فيبيعه سلعة بثمن آجل ، و بعد حصول البنك عليها يقوم ببيعها لشخص آخر بثمن أقل من الأول، و يسلم النقد الى المستورق و له صورة أخرى في البنك الإسلامي وهي التورق العكسي وهو ولا يوجد فيه تحايل على الربا، أما بيع العينة هو بيع السلعة بثمن مؤجل و إعادة شرائها مرة أخرى بثمن أقل من الثمن الأول و هو تحايل و بيع ربوي.

1.2. تطبيقات التقسيط في البنوك الإسلامية:

باطلاع الباحثة على موقع بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري والنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري، يتضح أن تطبيقهم للتمويل بالتقسيط على صور متعددة منها:

- ✓ **تطبيق التمويل بالتقسيط على صورة مرابحة:**

إن المرابحة في المصارف الإسلامية الجزائرية تطبق نظام التقسيط في ميدان البيع والشراء، فعند اقتناء منتج بصيغة المرابحة للآمر بالشراء على تسديد دين السلعة على أقساط متفق عليها؛

- ✓ **تطبيق التمويل بالتقسيط على صورة الاجارة المنتهية بالتمليك:**

ان الاجارة المنتهية بالتمليك في البنوك والنوافذ الإسلامية الجزائرية، يكون السداد فيها على أقساط إيجاريه محددة الزمن والمبلغ، الى غاية انتهاء أخر قسط من الاجارة بالتمليك فتنتقل ملكية الأصل الى العميل اما بعقد مستقل أو عقد هبة أو خيار الشراء عند انتهاء العقد؛

3. منتج الاجارة المنتهية بالتمليك: هو صورة من صور المنتجات المركبة في هذا المنتج يدفع العميل مبلغًا محددًا من المال مقسطاً، لقاء الانتفاع بمنتج ما لمدة محددة من الوقت، وبعد انتهاء الفترة المتفق عليها يكون للعميل الحق في إعادة المنتج، أو تملكه من خلال سداد قيمته في السوق عند نهاية مدة الإجارة، أو أن يحصل على المنتج على سبيل الهبة بالنظر إلى ما سدده من مبالغ خلال فترة الإجارة.

3.1. نموذج تطبيقي لمنتج الاجارة المنتهية بالتمليك كما يجريه بنك البركة الإسلامي (وكالة مستغانم):

تقدم عميل من وكالة البركة بمنتج الاجارة المنتهية بالتمليك، للحصول على سكن

المناقشة:

المرحلة الأولى: درست الوكالة طلب العميل (إضافة معلومات من قبل البنك)

المرحلة الثانية: الموافقة على طلب العميل، فكانت المعاملة الخاصة لتمويل هذا المنتج الإسلامي كمايلي :

جدول رقم (06-02) : بيانات مالية حول عملية تمويل سكن

البيان	المبلغ
التمويل الذاتي للعميل	1.100.000.00
هامش الربح	7.5٪
مدة الاجارة	20سنة
المبلغ الإجمالي للإيجارات	23.123.263.82
الدفعة الأولى	1.100.000.00
قيمة الأجرة مستحقة الدفع من العميل للبنك الاجمالية	11.461.037.50
عدد الدفعات	301

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على عقد الاجارة المنتهية بالتمليك في بنك البركة

الجدول رقم(07-02): جدول اهتلاك سكن ايجاري

الرقم	تاريخ الاستحقاق	الدفعة المستحقةHT	مبلغ الضريبة	الدفعة المستحقة TTC	مبلغ الأصل المتبقي
1	24/06/2025	1.100.000.00	0.00	1.100.000.00	9.900.000.00
2	30/07/2025	68.476.76	0.00	68.476.76	9.898.348.24
3	30/08/2025	68.476.76	0.00	68.476.76	9.885.549.69
4	30/09/2025	68.476.76	0.00	68.476.76	9.872.679.15
5	30/10/2025	68.476.76	0.00	68.476.76	9.859.736.21
6	30/11/2025	68.476.76	0.00	68.476.76	9.846.720.47
7	30/12/2025	68.476.76	0.00	68.476.76	9.833.631.31

8	30/13/2025	68.476.76	0.00	68.476.76	9.820.468.93
9					
300	30/05/2050	68.476.76	0.00	68.476.76	68.094.45
301	30/06/2050	68.477.48	0.00	68.477.48	0.00
الاجمالي		21.643.028.72	0.00	21.643.028.72	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك

من خلال قراءة الجدولين السابقين الخاصين بعملية تمويل سكن بواسطة منج الاجارة المنتهية بالتمليك، أن الزبون يدفع مبلغ مقسط الى أقساط شهرية بمبلغ 68.476.76 دج، و التكلفة الاجمالية لسكن بعد 20 سنة هي نسبة معتبرة.

المطلب الثالث: المنتجات المالية الإسلامية المركبة طويلة الاجل:

وهو التمويل الذي تكون مدتها أكثر من ستة سنوات مع إمكانية وصوله الى 20 سنة، يطبقه البنك الإسلامي في الاستثمارات الدائمة.

1. **منتج المضاربة المصرفية:** هي ابرام البنك الإسلامي عقدً امع عدد من أرباب المال أو المودعين، حيث يستقبل البنك الإسلامي أموالهم على أساس استثمارها مضاربة وتوضع الشروط وفق الضوابط التي تناسب مع الاستثمار، ثم يقوم البنك الإسلامي بعمليات المضاربة عن طريق إبرام عقود مضاربة أو مشاركة أو مرابحة أو غيرها من المنتجات المشروعة مع عدد من المستثمرين الذين بحاجة الأموال لاستثمارها في مختلف الأنشطة التجارية المتاحة التي يرجى منها تحصيل الارباح، مع ضمان البنوك التشاركية الاموال المستثمرة في حال التلف والخسارة إذا ثبت تقصيرها أو مخالفتها للشروط المتفق عليها.

1.1. المضاربة وتعبئة الموارد:[1]

- ✓ تستعملها البنوك الإسلامية لتعبئة مواردها المالية، كي تقوم بعدها الى توجيهها الى تمويل الأنشطة الاقتصادية، فالبنوك الجزائرية المقدمة للصيرفة الإسلامية تنفذ هذه الصيغة في الحسابات الاستثمارية التي تكون على أساس المضاربة المطلقة، باعتبار البنك الإسلامي هو المضارب، وبعد استخدام أموال حساب الاستثمار يصبح البنك هو رب المال والمتمول هو المضارب؛

[1] معبد على الجارحي وآخرون، **دليل المنتجات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص75، بتصرف.

✓ يتبين من استخدام البنك الإسلامي لصيغة المضاربة في حشد الموارد بهذا الأسلوب قد أثبت فاعليته بالرغم من أن حسابات الاستثمار الإسلامية لا تحظى بنفس الحماية التي تحظى بها الودائع الآجلة والادخارية في البنوك التقليدية، فحسابات الاستثمار الإسلامية تشارك في الربح والخسارة، أما الودائع الادخارية والآجلة هي قروض مضمونة الأصل والفوائد؛

✓ ويُستمد نجاح البنوك الإسلامية في حشد الموارد بصورة متزايدة على مدى قدرتها لتمويل الأنشطة المربحة، في ظل حسن إدارة المخاطر والسيولة، وقدرة البنك الإسلامي على خلق فرص الربح ذات الجدوى الاقتصادية؛

2. **منتج المشاركة المصرفية(المشاركة المنتهية بالتمليك)**[1] :المشاركة في البنوك الإسلامي هي اشتراك العميل مع البنك الإسلامي في مشروع معين بنسبة أموال متساوية أو متفاوتة، في هذا المنتج يسدد البنك الإسلامي حصته في رأس مال المشروع تدريجياً حتى يتملك العميل المشروع، و أثناء مدة الشراكة يتحصل البنك الإسلامي على نسبة من إيرادات المشروع تساوي نسبة مساهمته في التمويل، بالإضافة الى حصة في صافي ربح العميل متفق عليها لتكون مخصصة لتسديد مساهمة البنك في رأس مال المشروع، و تنتهي الشراكة في المشروع باسترجاع البنك لجميع مساهمته و حصته من نتائج الاعمال و تملك العميل المشروع.

بين المؤتمر المصرف الإسلامي الأول بدبي المقام عام 1979 بأن صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك لتكون المعاملة مشروعة يجب أن تتم بواحد من الصور التالية:[2]

✓ **الصورة 01:** هي اتفاق البنك الإسلامي والعميل (الشريك في المشروع) على تحديد حصة كلا منهما في رأس مال وشروط المشاركة... بعدها يبيع البنك حصته الى العميل بعد انتهاء المشاركة، بعقد مستقل تماما فيكون له حق بيعها للمتعامل شريكه أو طرف آخر، ونفس الامر بالنسبة للعميل مع البنك؛

✓ **الصورة 02:** اتفاق كلا من العميل والبنك على المشاركة في التمويل الكلي والجزئي في مشروع ذو دخل متوقع، وهذا على أساس اتفاق البنك والعميل الاخر على حصول البنك على حصة نسبية من صافي الدخل، مع حقه في الاحتفاظ بالجزء المتبقي من الايراد أو أي قدر منه يتفق عليه، ويكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما منحه البنك للعميل؛

✓ **الصورة 03:** تحدد حصة كل من البنك وشريكه في الشركة في صورة أسهم، و في هذه الصورة للشريك حق أن يقتني من هذه الأسهم عددا معيناً في السنة، فتكون الأسهم التي لدى البنك في تناقص الى أن يتملك الشريك كل الأسهم؛

---

[1] سامي مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل في المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق،ص246.

[2] ناصر سليمان، **تطور صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية**، مرجع سابق،ص105.

1.2مثال تطبيقي عن المشاركة المنتهية بالتمليك:

يتواجد مشروع ذو رأس مال قدره 3.000.000دج ساهم المصرف الإسلامي بقيمة 1.800.000دج وكانت مساهمة العميل بمقدار 1.200.000دج، اليك المعلومات التالية:

- ✓ في حالة الخسارة: يتحمل المصرف 60% من الخسائر، ويتحمل العميل 40% من الخسائر؛
- ✓ في حالة الربح: يتم توزيع الأرباح بالنصف 50% لكل طرف؛

اتفق العميل والمصرف بموجب وعد خارج عن العقد بدفع ¾ من أرباحه بغرض تسديد حصة المصرف بغية تملك المشروع

الجدول رقم(08-02): يوضح اليات توزيع أرباح المشروع

(المبالغ بالدينار الجزائري)

السنة	المصرف	العميل	الربح	حصة المصرف من الربح	حصة العميل من الربح	المبلغ المسترد
01	1800000	1200000	1600000	800000	800000	600000
02	1200000	1800000	800000	200000	200000	150000
03	1050000	1950000	640000	320000	320000	240000
04	810000	2190000	860000	430000	430000	322500
05	487500	2512500	1240000	620000	620000	465000
06	22500	2977500	600000	200000	200000	22500

يتبين لنا من خلال هذا النموذج التطبيقي للمشاركة المنتهية بالتمليك، أن البنك والعميل دخلا في شركة رأس المال بنسبة متفاوتة فنسبة البنك الإسلامي 60٪و الزبون 40٪في البداية تمت المشاركة الى أن تملك الزبون المشروع في الاخر بالصورة الأولى التي شرحنها في العنصر السابق، وقد استرد البنك الإسلامي جميع أمواله في السنة السادسة من التمويل، وابتداءً من السنة السابعة يكون العميل متملكا للمشروع لأن قيمة ¾من أرباح الشريك مقدرة ب 22500 دج وهي قيمة أعلى من قيمة المصرف.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل خاصة فيما يتعلق بالمنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية، نجد أنها منتجات تمتاز بالمرونة وتحقق إضافة حقيقية في الاقتصاد وهي منتجات تتميز بالكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية لأنها مشكلة بطريقة دقيقة، كما أنها منتجات مالية استثمارية تختص بصفة الابتكار التي توفره الهندسة المالية الإسلامية.

والمنتجات المالية الإسلامية بدأت بمنتجات فقهية منذ فجر الإسلام لتصبح اليوم منتجات مركبة تؤدي أدواراً عديدة والمتمثلة في الأداء الاقتصادي والاجتماعي ...، مما يجعلها تُكون علاقة بين البنك والزبون ذات رضا وثقة بعكس ما هو في البنوك التقليدية.

كما أن التطرق الى الجانب الشرعي من أدلة مستمدة من القرآن والسنة النبوية والاجماع يساهم في توضيح رسالة البنك الإسلامية والتي مفادها تصحيح مسار الاقتصاد وقد صنفنا هذه المنتجات الى معيارين رئيسيين المعيار الأول حسب المؤلفات الفقهية أي البسيطة بدون وساطة ،أما المعيار الثاني هو معيار تعتمده المؤسسات البنكية (المنتجات المركبة) والجزائر كالدول المستعمرة المتأثرة بالأنظمة المالية الربوية اتجهت نحو الصيرفة الإسلامية بمنتجات مركبة محدد حسب النظام 20-02 الذي حصرها في منتجات البيوع و الاجارة و المشاركة بأنواعها، رغم أنها بداية محتشمة في عالم المنتجات المالية الإسلامية الا أنها مشجعة على الاستمرار.


الفصل الثالث :
محددات الطلب في
البنوك الاسلامية

الفصل الثالث: محددات الطلب على المنتجات المالية البنكية الإسلامية

بعد أن ناقشنا في الفصل الأول المفاهيم العامة للتمويل الإسلامي ثم سلطنا الضوء في الفصل الثاني على المنتجات المالية الإسلامية، مما سيتوجب سير المسار الآن الى التدقيق في العوامل التي تسهل على البنك الإسلامي دراسة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.

يتمثل الهدف الأساسي للفصل الخاص بمحددات الطلب على المنتجات البنكية الإسلامية في تسهيل تحليل المعطيات للعميل و كذلك مساعدة المؤسسات المالية المصرفية الإسلامية في تقيم و ابتكار و سلامة النظام المالي الإسلامي و المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي ،فدراسة محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية ستكون من خلال محددات موضوعية (الأسعار ، التكنلوجيا المالية، التسهيلات و الموقع الجغرافي، المسؤولية الاجتماعية) و محددات ذاتية (العوامل الشرعية و القانونية، الجودة، الوعي الثقافي) ببصيرة مسنودة بالبيانات الرقمية .

ان اقتصار هذين البعدين بفروعهما أساسي لخدمت الدراسة، والسلوك الاقتصادي للعميل المصرفي يساعد على تحديد عوامل الطلب .لهذا في هذا الفصل سوف نعرج على السلوك الاقتصادي الذي يأتي من خلفه قرار الطلب وبعدها المحددات وفق الخطة التالية:

- **المبحث الأول: سلوك المستهلك والطلب على المنتجات المالية الإسلامية؛**
- **المبحث الثاني: المحددات الموضوعية؛**
- **المبحث الثالث: المحددات الذاتية؛**

المبحث الأول: سلوك المستهلك والطلب في النظام المالي الإسلامي

وفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي الإسلامي حول محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، فإن نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي لها أثر على الطلب على المنتجات المالية الإسلامية ،والمقصود منها دراسة الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات والعمليات التي يستخدمونها لاختيار المنتجات أو الخدمات أو الخبرات أو الأفكار وتأمينها واستخدامها والتخلص منها لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم، فسلوك المستهلك يعتبر مجالاً متعدد التخصصات يتضمن أجزاء من علم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد والتسويق لفهم كيفية اتخاذ المستهلكين للقرارات وتفاعلهم مع السوق

من خلال الطرح السابق، في هذا المبحث سنشير إلى مفهوم سلوك المستهلك الإسلامي وبعدها إلى الطلب في الاقتصاد الإسلامي والمحددات التي تؤثر في الطلب بصورة شاملة.

المطلب الأول: سلوك المستهلك الاسلامي

يعد العميل محور العملية المصرفية في النظام المالي الإسلامي، فتحقيق طلب العميل في وقت وجيز، وإتمام أعماله المصرفية بتوفير المنتجات التي تمتاز بجودة ومصداقية وكفاءة اقتصادية، يؤثر مباشرة بنجاح البنك الإسلامي.

أصبح نجاح البنك الإسلامي أيضا مرتبطاً بالدوافع والمحددات التي تؤدي بالعميل الى طلب المنتجات المالية الإسلامية، بمقصود تحليل سبب إدراج سلوك محدد في ظرف معين فهذه المؤشرات إن دلت، فإنها تدل على دراسة سلوك العميل(المستهلك) من قبل البنك الإسلامي، وبالرجوع الى الجذور التاريخية فأول النظريات التي تواجدت واهتمت بدراسة سلوك المستهلك، وحاولت تفسير سلوكه بطريقة علمية والوصل الى العوامل المؤثرة في قرار هذا الأخير على الطلب، هو الاقتصادي آدم سميث [1]، وقد عرف الاقتصاد السلوكي بأنه:

⇦ عرف عالم الاقتصاد السلوكي ريتشارد ثالر(**Richard H. Thaler**)،صاحب نظرية الاقتصاد السلوكي والحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، الاقتصاد السلوكي على أنه:" هو اقتصاد ممزوج فيه التحليل النفسي مع التحليل الاقتصادي، أو هو إعطاء العوامل النفسية حقها ووزنها عند دراسة المشكلة الاقتصادية"[2]

[1] محمود جاسم الصميدعي و ردينة عثمان يوسف ، **سلوك المستهلك**، دار المناهج، عمان ، الأردن، 2007،ط1، ص22.

[2] زياد محمد محمود عبيدات، **الاقتصاد السلوكي الإسلامي(دراسة في العقلانية المقيدة و الانحيازات)**،المجلة الدولية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 56،افريل2024،ص15.

⇦ وعرف الاقتصاد السلوكي على أنه:"هو العلم الذي يجمع بين علم الاقتصاد الذي يدعي العقلانية لتعزيز ربح الانسان، وعلم النفس الذي يهتم بالجوانب الخفية للإنسان والتي يمكن أن تغير تفكيره بغرض النظر عن الربح"[1]

⇦ والاقتصاد السلوكي بالنسبة للبنوك الإسلامية هو: "الأداة التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في فهم سلوك العملاء، وكيفية اتخاذهم للقرارات، وتعزيز المدخرات لديهم، وتسهيل الوصول الى المنتجات والخدمات المالية من خلال الرقمنة ضمن بيئات سليمة ومختلفة"[2]

يضيف الاقتصاد الإسلامي بعداً دينياً لسلوك المستهلكين، حيث يخضع هذا السلوك لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تسير حرية المال بما لا يتعارض مع الاحكام الشرعية، إذ يؤمن بأن السلوك الاقتصادي مرتبط بمسؤولية الدنيا والآخرة بالإضافة الى استفادة البنوك الإسلامية من توظيف مبادئ الاقتصاد السلوكي بغية فهم دوافع العملاء وتصميم منتجات تتوافق مع سلوكهم واحتياجاتهم كدراسة الانحيازات السلوكية التي تؤثر على تبني صيغ التمويل الإسلامي كالمرابحة[3].

من السلوك الاقتصادي نتجه نحو سلوك العميل البنكي الذي يشمل دراسة المنتجات البنكية التي يرغب العميل في طلبها، والكيفية التي تدفعه إلى طلب المنتج البنكي، ومدى تكرار طلب العميل لهذا المنتج، ويعبر هذا السلوك لطلب المنتج البنكي عن مجموعة من الاستعدادات والتصرفات السلوكية التي يمارسها العميل وهو في صدد شروعه لعملية اتخاذ قرار الطلب الفعلي لهذا المنتج، كالبحث عن المعلومات وجمعها، تقييم المنتجات البديلة المتاحة، ثم الطلب الفعلي المناسب الذي يتوقع أن يحقق له مستوى الإشباع المرغوب فيه لحاجاته المالية والائتمانية [4]،والأصل هو أن الاستهلاك هو أحد الركائز الأساسية في نمط حياة الإنسان، لذلك المستهلك المسلم تحفزه مجموعة من الدوافع المدروسة التي تشبع رغباته (المادية والروحية) فهو خاضع لقيم تربوية وأخلاقية واجتماعية واقتصادية [5].

المطلب الثاني: الطلب في الاقتصاد الإسلامي

انطلاقا من التعريف العام للطلب في الاقتصاد الوضعي الذي يعرف الطلب

⇦ الطلب هو: "عبارة عن الكميات التي يمكن شراؤها من طرف الافراد والمشروعات بأسعار معينة، وفي فترة زمنية معينة "[6]

---

[1] أحمد شحدة علي أبو سرحان وشيماء حسين محمد طبيلة، **الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 10، العدد2، السنة 2025، ص160.

[2] Diaz M and Armada P, Behavioral economics applied to the financial Sector Ey Parthenon : Building a better working word,2021.

[3] زايد نواف الدويري، **الاقتصاد السلوكي الإسلامي: مفهومة تطبيقاته دوره في تعزيز التمويل الإسلامي**، منتدى البركة الاقتصاد الإسلامي، أنظر الى https://forum.albaraka.site/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/

[4] ناجي معلا، أصول التسويق المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن، 1994، ط1،ص90.

[5] أحمد يوسف، **القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي**، دار الثقافة القاهرة، مصر، 1410 ه، ص57-97.

[6] عفاف عبد الجبار سعيد ومجيد علي حسن، مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي، دار وائل لطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط2، 2001، ص79.

⇦ الطلب هو" جدول يبين الكميات المختلفة التي يرغب ويمكن للمستهلكين شراؤها مقابل سعر محدد خلال فترة زمنية محددة"[1]

وبالتدقيق في التعريفين نجد أنهما يشيران أن الطلب يتكون من عنصرين: **الرغبة والقدرة**.

نقترح التعريف التالي للطلب:" هو الرغبة التي يصاحبها القدرة الشرائية على كميات معينة من منتوج خلال فترة زمنية معينة، شرط توفر عامل كل من الأسعار، والدخل، وتوقعات المستهلكين..."

في البنوك التقليدية يكون الطلب على القروض بأنواعها الثلاثة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى ، والطلب عليها يتأثر بعدة عوامل ، ففي عام 1930 تكلم الاقتصادي إرفينج فيشر عن موضوع الاقتراض، فيقول بأن مستوى الاستهلاك يؤثر بشكل كبير على قرار الاستدانة، بمعنى أنه كلما زاد الإنفاق الاستهلاكي مقارنة بالعوامل المؤثرة كلما زادت رغبة الأفراد و المشاريع في الاستهلاك ،وأهم عامل يؤثر على الطلب على المنتجات المالية في البنوك التقليدية هو سعر الفائدة، ثم تليه العوامل النفسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فالطلب الفعلي لعميل البنك التقليدي بعدة عوامل وبعض الأدبيات قامت بدراسة سلوك المستهلك تجاه القروض الاستهلاكية التي هي أكبر القروض طلباً في البنك التقليدي ،و بالنظر الى الدراسات التطبيقية المنشورة حول موضوع عوامل الطلب على القروض الاستهلاكية التي معظمها اعتمد على فرضية دورة الحياة (حسب نموذج موديلياني وبرومبرج 1955) و فرضية الدخل الدائم (حسب نموذج ملتون فريد مان 1957)، فأحدث بحث كان سنة 2023 والذي أجري على دولة قطر ،والذي بين أن منتج القروض الاستهلاكية يتأثر بمجموعة من العوامل كالدخل و الانفاق الاستهلاكي والثروة ، والعوامل الاجتماعية و المعلومات الديموغرافية و الموقف نحو المخاطر و الموقع الجغرافي ، هذه العوامل المؤثرة على طلب القروض الاستهلاكية في الدول المتقدمة عموما ،أما الدول النامية عموما و الدول العربية التي أغلبها لها قطاع بنكي مزدوج كدولة قطر فقط كانت العوامل متمثلة في المحددات الاقتصادية والديموغرافية والمستوى التعليمي والدخل لأنه كلما ارتفع دخل العميل يؤدي الى قرار الطلب الفعلي على القرض الاستهلاكي"[2]، ومنه يأتي سؤال: ما هو الطلب في الاقتصاد الإسلامي؟

إن الزبائن (سوءًا كانوا أفراداً أو منشآت أو حكومات) عنصر رئيسي في العمل المصرفي الإسلامي، بحيث يقوم العميل بطلب التمويل أو شراء سلعة مصرفية أو خدمات مصرفية مختلفة، مما يجعل هذا الأخير في وضع مخطط خاص به بغية ترتيب المنتجات الأساسية والكمالية التي يريدها والكميات التي يحتاج إليها، والطلب هو الوسيلة الوحيدة التي تعبر عن مدى رغبة الفرد في امتلاك الخدمة أو المنتج، إلا أنه قد يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأول ما يتبادر للذهن أن سبب تفضيل المنتجات المالية الإسلامية هو:

[1] محمد محمود النصر و عبد الله محمد شامية، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار الامل لنشر والتوزيع، الأردن ،2004 ،ص60.

[2] عبد الله محجوب عبيد الله وعبد الرحمن المري،ريان زايد، **محددات الطلب على القروض الاستهلاكية في قطر**، مجلة الاقتصاد و المالية ، المجلد9، العدد2، 2023، ص151-161.

التدين[1]،بل تتواجد عدة متغيرات تؤثر في قرار الفرد كي يتوجه نحو الطلب، والدراسات التي حاولت تفسير وإيجاد العوامل التي تدفع بالعملاء المسلمين وغير المسلمين إلى طلب المنتجات البنكية الاسلامية، قد أشارت نتائج الدراسات حول موضوع العوامل المؤثرة على الطلب على البنوك الإسلامية هي عامل التدين (العامل الشرعي)والوعي المصرفي والسمعة والمنتجات و الخدمات المبنية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وسياسة الرهن العقاري التي تؤثر على قبول العملاء للتمويل العقاري الإسلامي.[2]

المطلب الثالث: محددات الطلب على منتجات الصيرفة الإسلامية

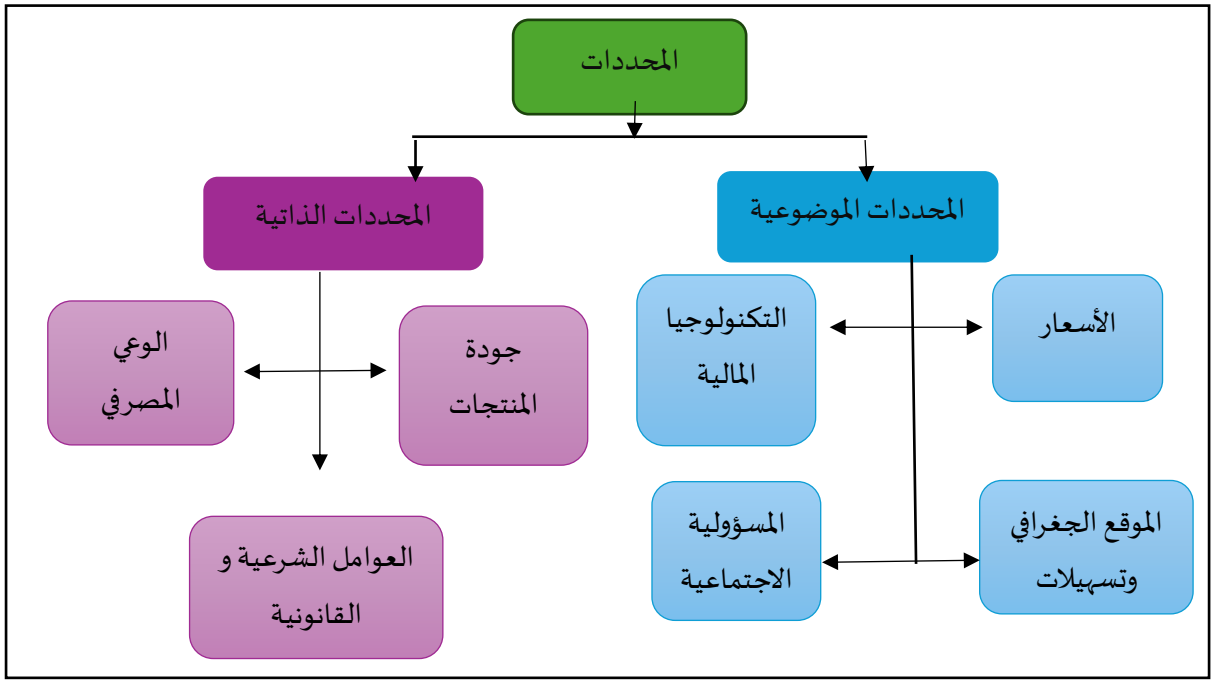
يتأثر عمل البنوك الإسلامية بالعرض و الطلب في السوق البنكي للمنتجات المالية الإسلامية والخدمات الموافقة لأحكام الشريعة، بحيث يتم مواجهة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية بعاملين وهما: العامل الكمي(المحددات الموضوعية) والعامل النوعي(المحددات ذاتية)،فهذه المحددات (العوامل)هي من تحدد مسار اتجاه مستقيمات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، فأي تغير في أحد هذه المحددات سوف يؤدي إلى تغير اتجاه منحنى دالة الطلب الإجمالي، فينتقل من جهة اليسار الى اليمين إن ارتفع الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، وينتقل إلى اليسار عند انخفاض الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.

المقصود بالمحددات المؤثرة في العوامل والمقاييس التي تؤثر في قرار العميل على طلبها حسب احتياجه، نقترح الشكل التالي لتوضيح محددات الطلب على البنوك الإسلامية

[1] رانية عدنان السطل، العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطلب على التمويل الإسلامي: دراسة حالة موظفي القطاع العام في المملكة الأردنية الهاشمية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد12، العدد2، 2025، ص157.

[2] رانية عدنان السطل، مرجع سابق، ص185.

الشكل رقم (01-03) محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

المبحث الثاني: المحددات الموضوعية

في هذا المبحث نقرأ بالتفصيل المحددات (العوامل)الموضوعية التي تملك قوة الأرقام، يتفرع منها كل من عامل الأسعار والتكنلوجيا المالية والتسهيلات والموقع الجغرافي والمسؤولية الاجتماعية، وهذه المحددات تقاس بالأرقام فهي المرآة العاكسة بشكل فعلي للطلب على المنتجات البنكية الإسلامية، فالمحددات الموضوعية هي في عمقها دوافع اقتصادية، وهدف البنك الإسلامي من المحددات الموضوعية هو تأكيد شفافية التمويل الإسلامي والأداء المالي للمنتجات البنكية الإسلامية كي يتم ارتفاع الطلب عليها.

المطلب الأول: أسعار المنتجات المالية الإسلامي

من المعلوم أن للمنتجات المالية الإسلامية خاصية مميزة ألا وهي الجمع بين التمويل وتوفير البضائع، وبناءً على قول ابن تيمية فيما يتعلق بأهمية المنتوج من حيث حاجة الناس إليه، فارتفاع الأسعار ليس مرتبطاً بندرة البضاعة أو زيادة الطلب عليها، بل هناك عوامل أخرى كالمضاربة على الأسعار عبر

الاحتكار[1]، وهذا يفرض على البنوك الإسلامية إعطاء أهمية كبيرة لقرارات الإدارة بشأن مسألة التسعير لمنتجاتها، لأنه من خلال التسعير الجيد تتعظم أرباح البنك ويرتفع الطلب فيتزايد حجم المبيعات.

1. **تعريف التسعير البنكي الإسلامي**

تتحدد الأسعار في الاقتصاد الرأسمالي في الأسواق وفقا لقانون العرض والطلب، وفي الاقتصاد الاشتراكي لا تخضع لقوة الطلب والعرض، إنما يتحدد السعر من قبل هيئة معينة وهي الدولة، والمقصود بالتسعير هو وضع أسعار مناسبة لتغطية التكاليف والحصول على الأرباح، وتكون جذابة للزبائن،[2] أو قيمة المنتج النقدية التي تعدل بالزيادة أو النقصان بالرجوع إلى المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحيط ببيئة البنك وتلاءم إمكانية العميل.[3]

جاء في معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء مقصود "تسعير الشيء "أن يجعل له سعر معلوم ينتهي اليه، أي: ثمن محدد لا يتجاوزه من السعر وهو: ما تقف عليه السلع من الأثمان فلا يزاد على مقداره.[*]

ويعرف **التسعير** في البنوك التقليدية بسعر الفائدة المفروض على الودائع والقروض الممنوحة، والرسوم و المصروفات التي يحصلها البنك جراء الخدمات المصرفية أو العمولات التي يتلقاها نظير الخدمات التي يقدمها للغير [4]، فالبنك التقليدي يبرر أسعار الفائدة التي يفرضها على القروض على أنها حلٌ لحماية نفسه من المخاطر التي يواجهها عند منح القرض، فتكلفة القرض هي الفرق بين معدل الفائدة المدينة والفائدة الدائنة والتكاليف الإدارية التي تشمل كل المصاريف المرافقة لعملية الإقراض من الأول الى آخر دفعة [5] ، وهذا التعريف لا يتناسب مع طبيعة أساس المصارف الإسلامية وهو عدم التعامل بمعدلات الفائدة أخذا و عطاءً وإنما العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية، فالبنك الاسلامي مؤسسة لا تمنح قروض وإنما مؤسسة تقدم تمويلات .

فمفهوم **السعر في البنوك الإسلامية** حسب الباحثين هناء محمد هلال الحنيطي وساري سليمان ملاحيم هو:" المقابل أو العمولة التي يتقاضاها المصرف الإسلامي، بعد حساب التكاليف الحقيقية للمنتج أو الخدمة، مع مراعاة العوامل التي تؤثر في تحديده كالمنافسة في الأسواق المصرفية، والخاطر المصرفية

---

[1] Mohd Azmir Omar, and Others ; **An Islamic Princing Benchmark** ; ISRA ; November.2010 ; p13.

[2] نبراس محمد عباس، **استعمال آلية منهج التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمة المصرفية-دراسة تطبيقية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد114،2018،ص286.

[3] عبيدات محمد، **أساسيات التسعير في التسويق المعاصر**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص 20.

[*] يوجد فرق بين الثمن والقيمة والسعر: الثمن هو ما ترضى عليه المتعاقدان، القيمة هي مقدار مالي يحسبه المقومين أهل الخبرة، السعر هو ما يطلبه البائع ثمنا لسلعته.

[4] ناجي معلاء، **أصول التسويق المصرفي**، **مطابع الصفوة**، عمان ، الأردن، 1995، ص 161.

[5] فطاير عماد العدلي، **أثر أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستر، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن ،2011، ص 15.

والتشريعات والقوانين، والعائد على الاستثمار حصيلة للمنتجات والخدمات المصرفية التي قدمها لزبائنه"[1]. كخلاصة لإبراز السعر المصرفي الإسلامي نعرفه على النحو التالي: **هو الترجمة التي من خلالها البنك الإسلامي يعبرعن قيمة المنتج، فالسعريشمل التكاليف والأعباء المصرفية التي يدفعها العميل من أجل امتلاك المنتج أو الحصول على الخدمة المرغوب فيها طبقاً لفقه الشريعة الإسلامية.**

البنك الإسلامي في مرحلة وضع سعر للمنتج (التسعير) يسعى لإرضاء العميل كما يسعى لتحقيق الأرباح من أجل البقاء في الساحة المصرفية بدون الوقوع في مخالفات شرعية، فالإسلام ينظر الى المال على أنه وسيلة من خلالها يتم إشباع الرغبات وليس سلعة كما يراه النظام الرأسمالي والاشتراكي، كما أنه العنصر الوحيد من عناصر المزيج التسويقي الذي يولد الإيرادات[2]، ويؤثر السعر في ربحية المصرف الإسلامي للأسباب التالية:[3]

- ✓ الأسعار التي يدفعها العميل نتيجة حصوله على المنتج البنكي الإسلامي هي المصدر الأساسي لدخل المصرف الإسلامي؛
- ✓ تؤثر أسعار المنتجات المالية الإسلامية في حجم أعمال المصرف، مما يرفع ربحية المصرف؛

2. المعايير المعتدة في البنك الإسلامية للتسعير

يتمحور التسعير في المصارف الإسلامية على عدة مرتكزات أخلاقية أبرزها: الصدق والأمانة، حرمة الغش والتحايل، وتحريم الربا، ومنع الاحتكار لغلاء الأسعار [4]، تختلف آليات تسعير المنتجات المالية الإسلامية عن التقليدية في أساليب التسعير لهذا اعتمدت المصارف الإسلامية والنوافذ التي تقدم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية على معايير وآليات معينة لتسعير منتجاتها، وتتمثل هذه الطرق في ما يلي:

1.2.التسعير استنادا على المعدل الموزون لتكلفة الأموال في البنوك الإسلامية

في هذه الطريقة يتم التسعير من المعدل الموزون لتكلفة الأموال في البنوك الإسلامية، تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق عائد معين من كل استثمار كما هو الوضع في البنوك التقليدية، كي يتم حساب تكلفة الأموال في البنوك الإسلامية يجب تحديد صافي الأموال التي يتوقع مالكوها الحصول على عوائد وضعها في البنك الإسلامي، أما مصادر الأموال فتحسب بتصنيف التكاليف الى تكاليف داخلية (كتكلفة الأسهم

[1] هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان ملاحيم، **أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن2000-2013**، المجلد12، العددل04، 2016، ص 05.

[2] السبيحاني صالح بن أحمد، **العوامل المؤثرفي قرارات التسعيردراسة تطبيقية على الشركات السعودية بمحافظة جدة**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز،1999،ص17.

[3] هشام جبر، **التسويق المصرفي**، جامعة النجاح الوطنية فلسطين،2007، ص110.

[4] نعيم حناك، **المعايير العامة لتسعير المنتجات في السوق الإسلامية**، المجلة الدولية لدراسات الإسلامية المتخصصة، المجلد1، العدد2، 2017، ص220.

العادية ...)و تكاليف خارجية (كتكلفة حسابات الاستثمار المشتركة)، بعد حساب التكلفتين يتم ضرب كل تكلفة في نسبة المصدر الى مجموع الأموال المتاحة للاستثمار؛[1]

2.2 التسعير استناداً على المؤشر الذي تحدده السياسة النقدية

البنك المركزي هو صاحب السياسة النقدية والتمويلية، حيث يستخدم الأدوات غير المباشرة لإدارة السيولة والتحكم في حجم التمويل المصرفي، وينظر البنك المركزي إلى سياسات الدولة الكلية وأوضاعها الاقتصادية، وهو يتيح للبنك الإسلامي فرصة المشاركة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والتمويلية، وهناك ثلاث طرق لتحديد سعر المنتجات المالية الإسلامية في السياسة النقدية وهي:

- ✓ **نظام السقف (Ceiling)**:في هذا يتم تحديد حد أعلى لأسعار المنتجات المالية الإسلامية بواسطة البنك المركزي، وبعدها يتم إلزام البنوك الإسلامية بعدم تجاوز هذه النسبة؛
- ✓ **نظام القاع (Floor)**: في هذا النظام يتم تحديد الحد الأدنى لأسعار المنتجات المالية الإسلامية، ويصبح واجباً على البنك الإسلامي عدم النزول الى أقل من ذلك؛
- ✓ **نظام النطاق (Span):** في هذا النظام يتم تحديد مدى أسعار المنتجات المالية الإسلامية، تتحرك فيه البنوك الإسلامية صعوداً وهبوطاً، ويعد هذا من أحسن الأنظمة لتحديد سعر المنتجات المالية الإسلامية إذا ما تم بعد دراسات لمعدلات التضخم المتوقعة.

ان الية التسعير استناداً على المؤشر الذي تضعه السياسة النقدية(البنك المركزي) أكثر طريقة مطبقة من قبل المصارف الإسلامية لأنها أكثر واقعية[2]؛

3.2. التسعير استناداً على نظام التكلفة حسب الأنشطة

في نظام التكلفة(الزمنية) حسب الأنشطة تؤمن معلومات عن تكلفة المنتجات، و يتم تحديد تكلفة وحدة النشاط المصرفي به ، بحيث لا يسعر البنك بأقل من تلك التكلفة، و كذلك قياس تكلفة كل منتج مالي أو خدمة يقدمها البنك الإسلامي، مع الزامية الرقابة على التكلفة عبر تحديد تكلفة الأقسام والخدمات بعدها المقارنة بين التكلفة الفعلية والقدرة، وهذه العملية تساهم في اتخاذ القرارات الإدارية الأساسية المرتبطة بمراجعة أسعار المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي لزبائنه وتقييمها[3]؛

4.2. **التسعير استناداً على نظام التكلفة المستهدفة [4]**

[1] حسين محمد سمحان، **دراسات في الإدارة المالية الإسلامية**، دار الفكر للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن،2011،ص138.

[2] هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان محمد ملاحيم، **تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية**، دار النفائس ، الأردن،2016،ص228_229.

[3] علا أسامه الشعراني، **أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المرابحة في المصارف الإسلامية -دراسة تطيقية-**، رسالة مقدمة لنيل رسالة ماجستر، دمشق،سوريا،2010،ص 104؛

[4] هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان محمد ملاحيم، **تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، 232.

يتم في هذه الطريقة البدء بتحديد السعر المستهدف الذي يقدر ويستطيع الزبون دفعه مقابل هذا المنتج، ثم يحدد الهامش الربحي الذي يهدف البنك الإسلامي لتحقيقه كي يتم تحديد التكلفة المستهدفة، ينطلق هذا النظام من السعر المستهدف ليصل الى التكلفة المستهدفة ونلخص هذا بالمعادلة التالية:

التكلفة المستهدفة= سعر البيع المستهدف –الربح المستهدف

المطلب الثاني: التكنلوجيا البنكية

في ظل المتغيرات العالمية ونتيجة لعولمة النشاط المصرفي، كون أن اتجاه العالم نحو التكنلوجيا، شاع مفهوم التكنلوجيا البنكية " التكنلوجيا المالية" التي أحدثت ضجة كبيرة وسط المصارف، فقد فرضت هذه المتغيرات على المصارف الإسلامية ادماج التكنلوجيا في جميع أعمالها.

سوف نتعرف في هذا المطلب الى مفهوم التكنلوجيا المالية في المصارف، ومن ثم التطرق تأثير التكنلوجيا المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية وفي الأخير نتطرق الى أهم الأدوات التكنلوجية التي تسهم في رفع الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.

1. تعريف التكنلوجيا المالية الإسلامية

نقترح التعريفات التالية للتكنولوجيا المالية "**Financial Technology**"وباختصار تسمى " Fintech":

⇦ **عرف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية:**" هي ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها من استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية "[1].

⇦ **كما عرفها معهد البحوث الرقمية على أنها:**" دليل على الاختراعات والابتكارات التكنولوجيا الحديثة في مجال القطاع المالي، وتضم هذه الاختراعات حزمة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من بينها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية كتبديل العملات والحسابات لنسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من المعاملات المصرفية"[2].

[1] بن عيشوبة رفيقة، صدقاوي صوريا، **التكنلوجيا المالية الإسلامية- الفرص والتحديات-**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد11، العدد4،جويلية 2021،ص121.

[2] محمد زياد سليمان النجداوي، **التكنلوجيا المالية في المصارف الإسلامية و اقع وتحديات**، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 43، مارس2023، ص162.

ونرجح التعريف التالي للتكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية Fintech :" الخدمات والمنتجات والتطبيقات المالية والمصرفية الإسلامية التي تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية "[1]

والتكنلوجيا المالية المعتمدة في البنوك الإسلامية هي استخدام التكنولوجيا من تطبيقات وتحليل بيانات مالية ومعلومات في تصميم واتاحة منتجات مالية إسلامية ذات تكلفة أقل وجودة، وقد بلغ متوسط حجم مبالغ التكنولوجيا المالية الإسلامية في السوق المالية خلال فترة 2023و 2024 في العالم ب 161مليار دولار أمريكي كما يتوقع أن يصل الى 306 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو % 13.6من حجم سوق التكنولوجيا المالية العالمية[2]، للاطلاع على واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية والدول التي تحصلت على الصدارة في عام 2023-2024، نقترح الجدول التالي:

الجدول رقم(01-03) : الستة الدول الرائدة في التكنولوجيا المالية الإسلامية لسنة 2023-2024

(الوحدة :مليار دولار أمريكي)

الترتيب	الدولة	المبلغ
1	المملكة العربية السعودية	65,4
2	إيران	29,8
3	ماليزيا	13,0
4	الامارات المتحدة العربية	9,3
5	اندونيسيا	8,5
6	تركيا	7,6

Sours : Global Islamic Fintech Report 2024-25.pdf**,p8.**

تحليل المبالغ المتواجدة في الجدول أعلاه:

نلاحظ أن المملكة العربية السعودية تتصدر المركز الأول في التكنولوجيا المالية الإسلامية بمبلغ 65,4مليار دولار أمريكي، وهذا راجع لعدة أسباب سياسية واقتصادية وجغرافية ثم تليها إيران بمبلغ مقدر 29,8مليار دولار امريكي، وهما المرتبتان الأوليتان بسبب حيازتهما أيضا على مصادر الطاقة الطبيعية، و بعدها ماليزيا ورغم أن ماليزيا تتصدر التمويل الإسلامي الا أنها في التكنولوجيا المالية تأخرت في الترتيب

[1] محمد زياد سليمان النجداوي، **التكنلوجيا المالية في المصارف الإسلامية و اقع وتحديات**، مرجع سابق،ص 166.

[2] Global Islamic FintechReport2024/25
Global Islamic Fintech Report 2024-25.pdf

بسبب قلة الموارد الطبيعية، كما نرى أن الدول الستة هي من قارة آسيا و جنوب شرق آسيا، وهي مزيج ما بين دول عربية وغير عربية.

لا تنحصر أهمية التكنولوجيا المالية الإسلامية في تحسين خدمة العملاء ورفع كفاءة تقديم الخدمات المالية وتخفيض تكاليف المنتجات المالية ووقت إنجازها، بل تساهم في تحقيق أهداف أوسع كتنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية لا ينحصر في تطوير وسيلة أخرى لتأمين الراحة لعملاء البنك، بل في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا ورفع فرص الحصول على تمويل [1].

2. تأثير التكنلوجيا المالية على البنوك الإسلامية

تساهم التكنولوجيا المالية البنكية في البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمكين جميع أفراد المجتمع من الوصول إلى المعلومات الخاصة بالمنتجات والخدمات الكترونيا على استغلالها للإجابة على تساؤلاتهم وتلبية حاجياتهم، ونحصر تأثير التكنولوجيا المالية على المؤسسات المالية عموما وتأثيرها على البنوك الإسلامية خصوصا في النقاط التالية:[2]

- ✓ تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بالمدفوعات الرقمية والتمويل الإسلامي الجماعي للأفراد؛
- ✓ تقوم التكنولوجيا المالية بتحسين الشفافية كتكنولوجيا المالية بتقنية البلوكشين التي توفر سجلات معاملات مالية غير قابلة للتزوير وتتبع المنتجات الخيرية كالتبرعات ومتابعة سيرها لتصل إلى المستفيدين والمساءلة التي تعزز الثقة؛
- ✓ تكنولوجيا المالية تقلل التكاليف المرتبطة بالمعاملات المالية كالتحويلات المالية الدولية، والعقود الذكية تمكن من إتمام ابرام الاتفاقية مما يقلل التكاليف الإدارية واعفاء العملاء من الرسوم؛
- ✓ يسهم دمج تطبيقات التكنولوجيا المالية في تحسين الكفاءة وأمان المعاملات المالية البنكية؛
- ✓ توفر التكنولوجيا المالية للبنك الإسلامي تحليلاً مالياً متقدماً والاستفادة من كمية البيانات الضخمة مما يمكن البنك الإسلامي من تصميم منتجات تتوافق وطلب العملاء؛
- ✓ توفر للبنوك العديد من البدائل التقنية التي تساعد على جذب الزبائن من مناطق جغرافية واسعة؛
- ✓ تساعد العميل على اختيار التقنية المناسبة لتنفيذ معاملاته بما يتناسب مع رغباته؛

---

[1] بن عيشوبة رفيقة، صدقاوي صورية، **التكنلوجيا المالية الإسلامية -الفرص وتحديات-**، مرجع سابق،ص 127.

[2] بثينة جمعة محمد الجطلاوي، **دور التكنلوجيا المالية (البلوكتشين) في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استكشافية على عينة من المصارف التجارية، مجلة وقائع مؤتمرات جامعة سبها**، المجلد 3، العدد 2، 2024،ص 62.، ونظر: عمايرية بختي،غنية مجاني، **دورتكنلوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي**، مجلة المدبر،المجلد7، العدد2، 2020،ص107.

✓ إن استخدام التكنولوجيا المالية ساعد في نمو الاقتصاد الرقمي ونمو التجارة الرقمية، وساهمت التكنولوجيا المالية في دعم إدماج الاقتصاد الموازي مع الاقتصاد الرسمي؛

✓ وضعت البنوك استراتيجيات لرفع درجة رضا الزبائن عن طريق نشر الخدمات والمنتجات والتقارير باستعمال التكنولوجيا المالية؛

بالإضافة الى ذلك تؤثر التكنولوجيا المالية الإسلامية على عمل البنوك الإسلامية في هذه النقاط:[1]

✓ أصبحت التكنولوجيا المالية الإسلامية عاملا تثقيفيا هاما للمجتمع عن طريق منصاتها، يتم نقل المعلومات المتعلقة بأسس الاقتصاد الإسلامي وفوائد المنتجات المالية الشرعية بشكل بسيط للفهم، باعتماد نهج شامل وتعليم مستمر، بحيث تساعد التكنولوجيا المالية في رفع مستوى فهم الناس لكيفية إدارة الأمور المالية وفقا للمنهج الإسلامي بهدف تحسين جودة قراراتهم المالية؛

✓ تقدم التكنولوجيا المالية الإسلامية فوائد مباشرة للأشخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال منصة التكنولوجيا المالية الإسلامية ، كي يتمكن من الوصول بسهولة أكبر الى تمويل متوافق مع الأحكام الإسلامية مثل تمويل رأس المال العامل والاستثمارات الإنتاجية، مما يساهم في النمو وتوسيع أعمالهم دون اللجوء إلى التمويل بالفوائد من البنوك التقليدية، بالنسبة للأشخاص توفر التكنولوجيا المالية الإسلامية وصولا سهلاً إلى منتجات التوفير والاستثمار الحلال، وبالتالي نقول إن التكنولوجيا المالية الإسلامية تؤثر مباشرة في رفاهية الأفراد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

✓ من مساهمات التكنولوجيا المالية الإسلامية استقرار النظام المالي بتوفير بدائل مستدامة وأكثر استقراراً في التمويل، مما يؤثر في تقليل الفجوة التقليدية وتقليل مخاطر الأزمات المالية المحتملة؛

✓ فتحت التكنولوجيا المالية الإسلامية الباب أمام المجتمع للاستثمار بسهولة كبيرة في المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

3. التقنيات المالية المتواجد في البنوك الإسلامية لزيادة طلب المنتجات المالية الاسلامية

تساهم التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية بتقديم خدمات ومنتجات مالية إسلامية مبتكرة تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقد وفرت للعميل والبنك الإسلامي الوقت والجهد وذات قبول وموافقة شرعية، لهذا سوف نتطرق الى أهم وأبرز التقنيات المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية لرفع الطلب على المنتجات المالية الإسلامية:

✓ **العقود الذكية:** هي تلاقي إرادة المتعاقدين من خلال برمجيات خاصة، على شكل أكواد مشفرة، تتضمن شروط المتعاقدين وحقوقهم والالتزامات المترتبة على كل منهم، يتم تنفيذها تلقائيا ضمن ضوابط محددة مقبولة شرعا[2]، و العقود الذكية اعتمدت تقنيات كثيرة و من أبرزها تقنية البلوكشين(سلسلة

[1] Sanuri Sanuri, تحليل مقاصد العامة لنمو التكنلوجيا المالية الإسلامية في إندونسيا, Jurnal Hukum Bisnis Islam , Vol 14 ,N1,Juni 2024,p89.

[2] سمية علي العمري، **العقود الذكية: حكمها وضوابطها الفقهية**، مجلة العلوم الإسلامية، المجلد5، العدد2، مارس2022، ص93.

الكتل) التي لاقت رواجا كبيراً في الساحة المصرفية، و جميع التقنيات المرتبط بالتكنلوجيا المالية الإسلامية Fintech Shriaهي من باب الوسائل التي لها حكم المقاصد، كما هو معلوم أن أحسن الوسائل الى أحسن المقاصد كما تتمثل مقاصد العقود الذكية في الشفافية ،و الوضوح ، و خفض التكلفة ، و الأمان، و تقليل المخاطر المالية، و كثير من العقود الذكية هي في حقيقة الامر مقاصد الشريعة الإسلامية كالوضوح و العدل[1]، وعليه نجد أن العقد الذكي وسيلة تدعم المصرفية الإسلامية في مجالات مختلفة على حد سواء أسواق رأس المال الإسلامية والخدمات المصرفية الاستثمارية (الصكوك ، البورصات الاسلامية)والبنك الإسلامي (الصناديق العقارية، التمويل الجماعي) ومؤسسات التكافل الإسلامي[2].

بالإضافة الى ذلك فقد صدر في تقرير Capgemini Consulting الجهات المستفيدة من العقود الذكية فور تطبيقها في الصناعة المالية هم ثلاثة أطراف، والشكل الموالي يوضح المستفيدين:

الشكل رقم (02-03): الجهات المستفيدة من العقود الذكية المطبقة في الصناعة المالية الإسلامية



المصدر: يونس صوالحي وعبد المجيد عبيد حسن صالح، مرجع سابق،ص496

[1] يونس صوالحي وعبد المجيد عبيد حسن صالح، **العقود الذكية و آفاق تطبيقها في المصارف الاجتماعية: رؤية فقهية مقاصدية**، مجلة الشريعة والقانون بماليزيا، المجلد 12، العدد2، 2024،ص507.

[2] محمد الأمين بودخيل ومصطفى بن شلاط ومبارك بن زاير، **العقود الذكية ومعاملات الاقتصاد الإسلامي**، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 35، العدد1، 2021،ص720.

✓ **تقنية البلوكشين**: Blockchain وترجمتها للغة العربية "سلسلة الكتل"هي قاعدة بيانات لامركزية أو دفتر أستاذ يخزن السجلات بطريقة آمنة عبر شبكة من أجهزة الكمبيوتر بصفة شفافة وغير قابلة للتغير، كما تحتوي كل كتلة على "بيانات" وترتبط في شكل "سلسلة" زمنية [1]، لهذا عرفت بسلسلة الكتل ويمكن استخدامها في جميع التطبيقات المصرفية، ومن مميزاتها أنها تجعل العملية المصرفية عملية آمنة وفعالة وذات شفافية مقارنة بالعمليات العادية.

من المؤكد أن تقنية البلوكشين في التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية تدفع المؤسسات المالية الإسلامية الى النجاح، وستساهم في الحد بشكل كبير في منع الغرر في التعاقد بين أطراف مجهولة تلتقي على الانترنت، عندما تتخذ المنتجات الإسلامية شكل عقود رقمية أو ذكية ذات تنفيذ" مشفرة الكترونيا" لن يتم تنفيذ الشروط التعاقدية الا إذا تم إستيفاء الشروط الموضوعة مسبقا، وهذا سيؤدي تلقائيا ًلى إكمال العملية التعاقدية بأكملها للمؤسسات المالية الإسلامية دون القلق من العمل، بل جعله بشكل أكثر انتاجية[2].

المطلب الثالث: التسهيلات البنكية والموقع الجغرافي

تمتاز المؤسسات المقدمة للمنتجات المصرفية الإسلامية بانتشارها الواسع بين المسلمين وغير المسلمين، ففي أي منطقة تتواجد فيها الكثافة السكانية فثمة وكالة أو فرع يقدم التمويل الإسلامي، اذ لا غنى للمجتمع ككل عن هذا النوع من المؤسسات في حياتهم اليومية، ولا بد أن تكون معاملات الحصول عليها جد بسيطة وسهلة بالنسبة لهم.

فالأسباب التي دفعت البنك إلى فتح فروع له في جميع مناطق أي دولة أو عبر أنحاء العالم كبيت التمويل ومجموعة دالة بركة نجدهم نفس الدوافع التي دفعت بالبنوك التقليدية إلى فتح نوافذ أو ما يعرف بشبابيك الصيرفة الإسلامية، نذكر منها: رغبة البنوك في تعظيم الأرباح و اكتساب رؤوس أموال إضافية، وتلبية الطلب المتصاعد على منتجات الصيرفة الإسلامية، والمحافظ على الزبائن الحاليين، وسهولة سيطرة البنك الرئيسي (الام)على الفرع، كما أن من أهم العوامل التي تجعل الزبون يقبل على المنتجات المالية الإسلامية هو التفرع و سهولة الحصول عليها، ومن أجل وضع المفاهيم الأساسية لهذا المطلب سوف نتطرق الى شرح المقصود بسهولة الحصول على التمويل الاسلامي ثم المرور إلى الموقع الجغرافي بذكر أهم المصطلحات المعبرة عنه البنك الام والفروع، والدوافع التي تجعل البنك الرئيسي يفتح فروعاً له داخليا وخارجيا.

[1] https://www.investopedia.com/terms/b/blockchain.asp تاريخ الزيارة 2025/10/10 الوقت 22:33

[2] Shehu Nasiru Muhammad & Kabiru Usman, Blockchain Technology for Islamic Finance :Use-Cases and Threats, Journal of Excellence,Vol05,N°01,2023,p26.

1. *التسهيلات البنكية:*

1.1. معنى التسهيلات لغة:[1]

جمع تسهيلات و تساهيلُ، اسم (مصدر : سهَلَ): أي سهلَ الشيء: بشره، مهده، جعله سهلاً.

التسهيلات ائتمانية: هي تيسيرات يمنحها المصرف لعملائه؛

2.1التعريف الاصطلاحي:

تتنوع تمويلات البنوك الإسلامية بين تمويلات طويلة المدى ومتوسطة وقصيرة حسب نوع التمويل والصيغة الإسلامية المرتبطة بها، ففي الاقتصاد الوضعي نعني بالتسهيلات البنكية (الائتمانية) بالعلاقة التعاقدية القائمة على أساس منح مبلغ نقدي للأفراد والمؤسسات والشركات بمعدل فائدة معلوم ولمدة معلومة بهدف تمويل المشاريع...، شرط قيام هذا الأخير بسداد هذه المبالغ مع الفائدة والعمولة المحتسبة، وغالبا تطلب البنوك ضمانات كافية لمنح التسهيلات.

وتعرف التسهيلات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية على أنها:" الحد الأعلى لمبلغ يعتمده البنك الإسلامي للزبون، فيحق له الاستفادة منه في عدد من التعاملات، قد يتقيد بنوع معين من المعاملات أو من السلع أو بمدة محددة "[2]

وتنقسم التسهيلات الائتمانية في البنوك الإسلامية إلى قسمين حسب المعيار الشرعي رقم 37 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: [3]

- ✓ **التسهيلات نقدية مباشرة:** ويقصد بها المعاملات التي تمنح فيها المؤسسة نقدا لتنفيذها، سواء أكان ذلك في شكل أموال كالقرض الحسن والمشاركة المتناقصة والدائمة، والاجارة التشغيلية والتمويلية، والاستصناع، والوكالة في الاستثمار وعمليات تمويلية أخرى والمضاربة؛
- ✓ **التسهيلات عرضية غير المباشرة:** يقصد بها العمليات التي يترتب عليها التزام عرضي على المؤسسة مثل الكفالات وخطابات الضمان؛

يرى مما سبق أن مفهوم الائتمان أشمل من التمويل ذلك كون التمويل لا يحدث الا في المنتجات التي يتأجل فيها أحد البدلين فعلا كالمرابحة للآمر بالشراء، وأما التسهيلات الائتمانية فليس بالضرورة أن يحدث فيها التمويل الذي يقدم فيه المصرف المال للعميل[4]، فالتسهيلات الائتمانية في البنوك التقليدية جزء من الأعمال المصرفية العريقة لأنها تساهم بطريقة مباشرة في خلق الفوائد الدائنة و العمولات، التي تأتي بأهم

[1] https://www.arabdict.com/ar/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84

[2] المعيار رقم 8،، كتاب المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010،ص 245.

[3] المعيار رقم 37، كتاب المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010،ص938.

[4] اياس بن إبراهيم الهزاع، **أحكام التسهيلات الائتمانية في الفقه الإسلامي** ، دار اليمان للنشر و التوزيع،الرياض، السعودية،1440ه، ص42.

إيراد للبنك ،إلا أن الجانب السلبي غير الربا المحرم شرعا هناك أيضاً تأثرها بالظروف الاقتصادية بدرجة كبيرة كالركود الاقتصادي و الازمات المالية، و عند عدم استعمال العميل القرض في الغرض الممنوح من أجله، وعدم قيام العميل بالسداد في المواعيد المحددة أما من الناحية الشرعية فالتسهيلات الائتمانية تمنح وفق صيغة شرعية مدروسة ولا تسلم نقدا لأن فلسفة التمويل الإسلامي تستند الى صيغتين وهما : صيغة الهامش المعلوم كالاستصناع، وصيغ المشاركة في الربح والخسارة، مما يجعلها تخضع للفتوى الشرعية الخاصة بالصيغة المرافقة لها، على سبيل المثال مشروعية التسهيلات الممنوحة في شراء سيارة بصيغة المرابحة للآمر بالشراء مشروعيتها من القرآن الكريم .

وبالرجوع الى آلية استخدام التسهيلات الائتمانية نجد أن العميل عند طلب المنتج المالي لا يقوم البنك الإسلامي بطلب عمولة تسهيلات من العميل بل يأخذ عمولة لدراسة الجدوى فقط.

بحسب أحدث بيانات تحصلنا عليها من بنك الجزائر حول حجم التمويلات الإسلامية لعام 2024قدرت بقيمة 532,2 مليار دينار جزائري بنسبة 16%، فالمصداقية والشفافية من أهم سمات البنوك الإسلامية لهذا تعتمد البنوك الإسلامية عند منح التسهيلات على مجموعة من المعايير والضمانات وما جرى في عرف العمل المصرفي عند منح التسهيلات طلب البنك الإسلامي من عملائه ضمانات لمنحهم التسهيل البنكي، نظرا للمخاطر التي تنطوي عليها هذه التسهيلات ومن بين الضمانات هامش الجدية الذي هو" مبلغ نقدي يؤخذ من الزبون الواعد بالشراء لتوثيق وعده إذا كان الوعد ملزماً للزبون بغرض التأكد من جديته في الطلب، والاطمئنان إلى إمكانية تغطية الضرر الفعلي الذي يلحق عند نكوله عن وعده الملزم، وغالبا يكون مبلغا من النقد ينسب الى الثمن المتوقع للبيع "[1]، كما أن هامش الجدية لدى البنك الإسلامي أمانة لديه، وقد جاء في معيار رقم 8 الخاص بالمرابحة في الفقرة (3 /5/2): أن المبلغ المقتطع لضمان جدية العميل يكون لدى البنك الإسلامي أمانة للحفظ فلا يجوز للبنك التصرف فيه، أو يكون أمانة للاستثمار بحيث يأذن الزبون للبنك باستثماره على أساس عقد المضاربة الشرعية بين الزبون و البنك.

ففي حالة نكول الزبون عن اقتناء المنتج هذا بعد بدء العميل في المعاملة، يقتطع البنك من هامش الجدية حق الضرر الذي حصل جراء النكول، ففي منتج المرابحة للآمر بالشراء يقوم البنك الإسلامي باقتطاع مبلغ الضرر الذي لحق به وفق المعادلة التالية:

الضرر الفعلي = تكلفة السلعة – ثمن بيعها لغير الامر بالشراء

يختلف التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي في عدة صور، فهل يختلف أيضا التعامل مع العميل في حالة عسره أم ميسره؟

[1] مساعد بن عبد الرحمن القحطاني، **هامش الجدية حقيقة و أحكامه الفقهية**، مجلة الآداب للدراسات و البحوث الإنسانية، العدد 25، ديسمبر2022،ص529.

البنك الإسلامي أحرص على الدراسة الائتمانية (منح التسهيلات) من المصارف التقليدية، لأن البنك التقليدي اذا لم يسدد العميل له مستحقاته تحتسب عليه فوائد ويحجز على ما قدمه من ضمانات، أما البنوك الإسلامية فليس لها حيلة، بل الإجراء الأول الذي تقوم به هو توقف التعامل مع هذا العميل فإن كان مليئاً تبدأ بمحاكمته ومطالبته وحمله على الوفاء بدينه، وإن كان معسرا فليس لديها حل تجاهه سوى انتظار يساره[1]، يجد البنك الإسلامي نفسه أكثر عرضة للمخاطر لأن المقصود بنظرية المخاطر في الاقتصاد الإسلامي حسب الدكتور عدنان عويضة هي أن استحقاق الربح في أي عملية استثمارية مصدره هو المخاطر القرينة بالمال أو العمل .

2. الموقع الجغرافي:

بعد استعراضنا في الفصل الأول ماهية البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية التي تفتحها البنوك التقليدية من أجل ممارسة الصيرفة الإسلامية وفق ضوابط شرعية ووفق تعليمة البنك المركزي، فإن البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية توجب علينا أن نتعرف على البنك الام الذي يفتح فروعه أو وكالات له في المناطق العمرانية.

1.2. مفهوم الموقع الجغرافي والمصطلحات ذات الصلة:

تمارس البنوك الإسلامية أنشطتها في مناطق جغرافية متعددة تتموقع فيها ان كانت داخل أو خارج الدولة، وفي دراسة قام بها Chong عام 1991 عن طريق متابعة الحدث(Event Study) بتوظيف قيم العائد على الاستثمار في الأسهم بالقطاع البنكي الأمريكي، فأكدت نتائج هذه الدراسة أن منح الترخيص للبنوك الامريكية بفتح فروع لها في مقاطعات أمريكية أخرى إضافة الى موقعها الرئيسي قد ساهم في ارتفاع أرباح تلك الأسهم [2]، و يفسر الانتشار الجغرافي للبنوك الإسلامية على أنه كلما كانت المسافة قليلة كلما كانت النتائج والعوائد والأرباح وعدد العملاء وحجم التمويلات أكبر، فالمنافسة الشرسة بينها وبين نظيرتها التقليدية دفعها الى اعتماد سياسة الانتشار والتفرع، لتعزيز النفاذ وسهولة الوصول الى المنتجات والخدمات البنكية الإسلامية لاستفادة عدد كبير من شرائح المجتمع عموما، والذين كانت أسباب رفضهم التعامل مع البنوك الإسلامية هو البعد الجغرافي.

كما يصعب أيضا التمييز بين منتجات المصارف الإسلامية لأنها متشابهة، والعميل سيعتمد في قراره على البنك الذي سيتعامل معه على القرب الجغرافي فاهتمام البنك الإسلامي بموقعه الجغرافي يساعده على

[1] سامر مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل في المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية**، شعاع للنشر والتوزيع، حلب، سوريا، 2010،ص 175.

[2] عبد الله محمد موسى العبيدان، **تأثير حجم والانتشار في كفاءة البنوك التجارية الكويتية وتحديات العولمة**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد114، سبتمبر 2002، ص 154.

إرساء هويته، والمنتجات المصرفية تحتاج إلى احتكاك بين مقدمها والمستفيد منها، يستوجب على البنك امتلاك شبكة متكاملة من الفروع تقدم منتجاتها إلى أكبر عدد ممكن من العملاء في مناطقهم.[1]

عند سماع مصطلح الموقع الجغرافي نجد أنفسنا أمام مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموقع الجغرافي، ومن بين هذه المفاهيم:

- ✓ **البنك الشامل الإسلامي:** هي الكيانات المصرفية التي تقوم دوماً بتنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر عدد ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح الحسابات وتمدّ التسهيلات المصرفية لكافة القطاعات، كما تسعى إلى تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك من استثمار وأعمال، تحت قوانين الشريعة الإسلامية؛
- ✓ **النافذة الإسلامية:** هي فرع من بنك تقليدي تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية بشروط تصدر من البنك المركزي والهيئات الشرعية، وقد فصلنا في أمرها في الفصل الأول؛

يعد موقع البنك ومكان تواجده والفروع التابعة عاملاً مهماً يمكن أن يؤثر على راحة الزبون وسرعة الوصول إلى المنتجات المصرفية، وهي من العوامل التي لها أثر على سلوك العميل بطريقة مباشرة خاصة بالنسبة للعملاء المتصلين بالبنك الإسلامي بشكل دوري، وأكدوا أن الموقع يعد من المحددات المهمة للعميل لأنه يحدد زيارات العميل للبنك بشكل دوري.[2]

2.2. مؤشر الانتشار المصرفي

وفي هذا الصدد نجد أنفسنا أمام مؤشر الانتشار المصرفي الذي يعبر عن مدى الانتشار الذي يحققه القطاع البنكي من حيث توزيع الوحدات البنكية على المناطق الجغرافية بمختلف مناطق الدولة أو العالم [3]،وقد وضع الباحثون في ميدان البنوك نماذج تتكلم عن آلية الانتشار، ومن بينهم نموذج كاميرون Cameronالذي وضع سنة 1967 ،وبُني هذا النموذج على عرف دولي ينص على أن لكل 10000 فرد فرع واحداً لبنك، ويتم قياس عدد الفروع ببساطة وفق الصيغة التالية:

$$\text{الكثافة المصرفية} = (\text{عدد الفروع} / \text{عدد السكان}) \times 10000$$

[1] مأمون حسن خليل راشد، تأثير المزيج التسويقي للمصارف الإسلامية في فلسطين على الصورة الذهنية عن جودة خدماتها لدى الزبائن، رسالة ماجستر ، جامعة القدس، فلسطين،2012، ص36

[2] شيماء أمين سليمان، **العوامل المؤثرة في اختيار البنك وفق وجهة نظر الزبون- دراسة حالة على عينة من الافراد في كلية الإدارة و الاقتصاد في جامعة زاخو**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد11، العدد4، 2023، ص966.

[3] محمد محمد أحمد باغه، **تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية**، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة،2021، ص437.

وتكون نتائج الصيغة الرياضية كالتالي:

- ✓ إذا كانت النتيجة تساوي 1 فهو العدد المثالي للتوزيع؛
- ✓ إذا كانت النتيجة أكبر من 1 فهذا انحراف موجب دليل على أنه هناك انتشار كبير للبنوك، قد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة اليها فيشكل عبئا كبيرا من ناحية التكلفة على البنوك؛
- ✓ إذا كانت النتيجة أقل من 1 فهذا الانحراف سلبي دليل على أنه حسب النموذج تواجد البنوك غير كافٍ، ومنه لا تصل الخدمة المصرفية إلى الأفراد الذين هم بحاجة إلى هذه الخدمة؛[1]

وللتعمق أكثر فيما يخص التوزيع الجغرافي للأصول المالية للبنوك الإسلامية، والتمركز الإقليمي لها نضع الأشكال التالية:

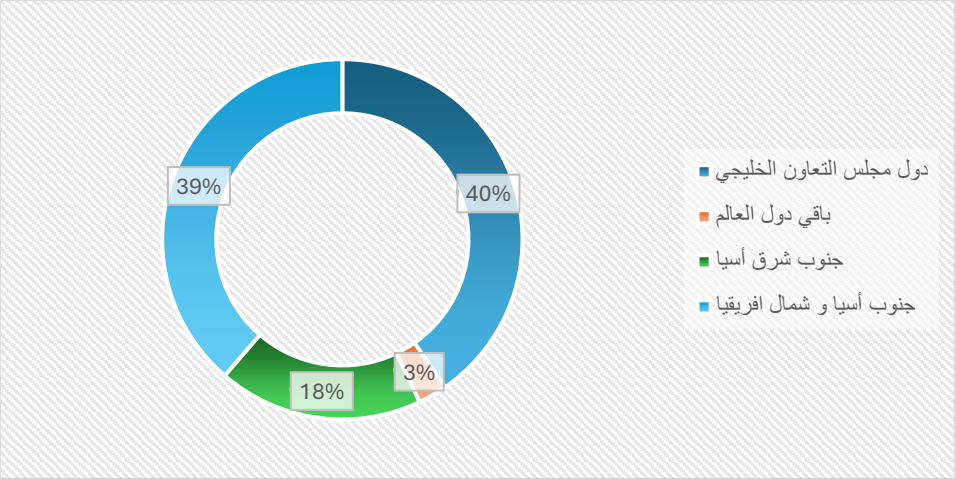
الجدول رقم (02-03): حصة البنوك الإسلامية من اجمالي الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2022

اجمالي أصول البنوك الإسلامية	النسبة المئوية	عدد البنوك الإسلامية
بليون دولار أمريكي3,244	72%	610

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

ICD-LSEG,op,cit,2023,p36, 37.

الشكل رقم(03-03) : دائرة نسبية لتوزع أصول البنوك الإسلامية في العالم حسب المناطق لسنة 2022

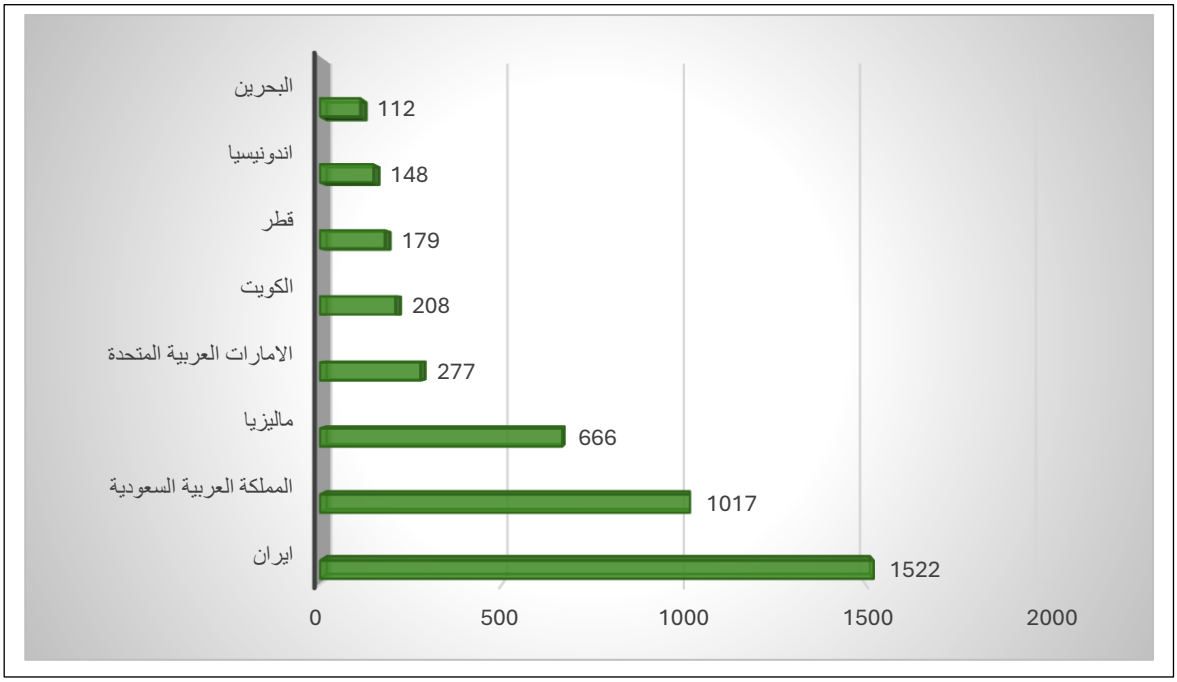


- **Source :** ICD-LSEG,op,cit,2023,p36, 37.

[1] عبد اللطيف مصيطفي و محمد بوزيان، **مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، مجلة دفترMECAS**، المجلد 2، العدد1، ص317،

الشكل رقم(04-03): الثمانية دول الرائدة في قطاع البنوك الإسلامية لسنة 2022

(الوحدة بلون دولار أمريكي)



Source : ICD-LSEG,op,cit,2023,p36, 37.

إن الشكلين والجدول في الأعلى يوضحان:

نسبة أصول البنوك الإسلامية من إجمالي الصناعة المالية الإسلامية التي قد بلغت 72% من المبلغ المالي 3244بليون دولار أمريكي حسب تقرير ICD-LESG، فالبنوك الإسلامية تتصدر ترتيب المؤسسات المالية الإسلامية لسنة 2022، بتعداد610 مؤسسات بنكية حول العالم فالبنوك المزاولة لصناعة المالية الإسلامية متواجدة في قارة آسيا بكثرة في كل من إيران ودول مجلس تعاون الخليجي حيث قدرة نسبة توزع البنوك الإسلامية في منطقة GCC بحوالي 40% .

أما دول شرق آسيا التي تحتوي على عدد كبير من المسلمين غير الناطقين بالعربية، فيتوزع في إقليمها البنوك الإسلامية بنسبة 18% وتنتشر في ماليزيا بالصدارة و تليها إندونيسيا ، أما دول شمال افريقيا وباقي الدول العربية في قارة آسيا فانتشار البنوك الإسلامية فيها متوسطة مقارنة بتواجد كثافة سكانية ومساحات كبرى فيها، إلا أن نسبة انتشار البنوك الإسلامية بها مقدرة بنسبة 39%،حيث تأخذ دولة إيران في هذه النسبة لوحدها نسبة أصول بنكية إسلامية 15.22%من إجمالي الأصول العالمية للبنوك الإسلامية بسبب أسلمة النظام المالي كله ،أما باقي الدول فهي ذات نظام مالي مزدوج.

أما باقي دول العالم المتمثلة في أوروبا وأمريكا وباقي دول آسيا فقد قدرت نسبة توزع البنوك الإسلامية فيها بـ3%، وبشكل عام نجد أن البنوك الإسلامية منتشرة أكثر في الدول المصدرة للنفط.

كمثال عن الموقع الجغرافي للبنك الإسلامي:

مجموعة دالة البركة، للمجموعة انتشار جغرافي واسع متمثل في وحدات بنكية تابعة ومكاتب تمثيل متواجدة في 13دولة، حيث تدير ما يقارب 600فرع، وللمجموعة حاليا تواجد في كل من الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب افريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان، سورية، العراق، ليبيا.

الجدول رقم (03-03): انتشار البركة في الجزائر بأربعة مناطق بمجموع 34 فرع وهي الشرق، الوسط، الغرب، الجنوب

المنطقة	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب
عدد الفروع	11	10	6	7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع بنك البركة https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar

المطلب الرابع: المسؤولية الاجتماعية

حسب تقرير IFDI لسنة 2022 قد بلغ متوسط المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التمويل الإسلامي 14 % بمبلغ 1.524مليون دولار[1]، وسعياً من الصيرفة الإسلامية لتقديم التميز المصرفي لعملائها والازدهار المادي للمساهمين لتعزيز الطلب على منتجاتها المالية الإسلامية والرفع من حصصها السوقية، أصبح تعزيز التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية واجباً لما تحققه من قيمة مضافة في التنمية الاقتصادية، كما أن المسؤولية الاجتماعية لم تفصل بين الدور الاقتصادي للبنك ودوره الاجتماعي، لأنها تُعد عنصرًا أصيلا في بيئة البنوك الإسلامية؛

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية المصرفية

اختلفت المنظمات المالية العالمية والمفكرون والباحثون في تسطير مفهوم موحد وشامل حول المسؤولية الاجتماعية لأنها متغيرة ودائمة التطور، فلن تتوسع الصناعة المصرفية الاسلامية ما لم تول اهتماماً كافيا بالمسؤولية الاجتماعية فهي مرتبطة بالتنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، وكمدخل للمسؤولية الاجتماعية عموماً نأخذ هذين التعريفين:

[1] ICD-LSEG,P9
https://api.zawya.atexcloud.io/file-delivery-service/version/c:NWI4OWQ5MjctNWQ3NS00:NWM3MjBmN2ItYjNjMS00/IFDI%202023%20Report%20-%20Nov%2030.pdf?utm_campaign=3002745_IslamicFinanceReportGatedLandingPage&elqCampaignId=23799&utm_source=Other&utm_medium=Native&utm_content=&utm_term=&referredBy=

⇦ **عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية** على أنها:" التزام أصحاب المؤسسات المالية والشركات بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وأُسرهم والمجتمع كله لتحسين مستوى معيشة الأفراد بأسلوب يخدم النشاط التجاري والتنمية في وقت واحد "[1].

⇦ **المسؤولية الاجتماعية** هي: " عبارة عن عمل تطوعي تقوم به المؤسسات، جراء دمج حزمة من المبادئ والمبادرات والبرامج الاجتماعية ضمن استراتيجية شاملة والعمليات التشغيلية الأساسية للمؤسسة بهدف تحقيق منافع مالية وغير مالية على الأمد البعيد من ناحية، ومساعدة الحكومة على تحقيق كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من الناحية الثانية".[2]

حسب مهج Carrollللمسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد تقاس بها: المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية القانونية والمسؤولية الخيرية والمسؤولية الأخلاقية، أما كمفهوم لها في البنوك الإسلامية تعد جزءا من مبادئ الاقتصاد الإسلامي وليست حديثة مثلما هي في النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي [3]، كون إن البنك الإسلامي مؤسسة مالية، فتعريف المسؤولية الاجتماعية فيها لا يختلف بينه وبين المؤسسات الاخر كثيرا، الا أن الصيرفة الإسلامية هي التي تطرقت الى ذلك منذ نشأتها.

⇦ **عرف عبد الحميد عبد الفتاح المغربي** المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية على أنها:" هي التزام البنك الإسلامي بالمشاركة في جزء من الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية للأطراف المرتبطة به والمتأثرة بنشاطه سواء بداخله وخارجه، بغاية رضا الله والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد، مع مراعاة التوازن وعدالة الاهتمام بمصالح كافة المجتمع" ،نلاحظ من هذا التعريف ربط المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية بالأنشطة الاجتماعية التي تقدمها البنوك الاسلامية لتلبية احتياجات المجتمع كله .

⇦ **عرفها محمد صالح علي عياش** على أنها:" التزام تعبدي أخلاقي يقوم جراءه القائمون على إدارة البنوك الإسلامية بالمساهمة في تأطير وتحسين وحماية رفاهية المجتمع كله ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده بصياغة الإجراءات وتفعيل الطرق والأساليب المتاحة لذلك، بهدف رضا الله سبحانه وتعالى والمساهمة في زرع التكافل والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي، وتحقيق التنمية الشاملة"[4] ، أشار هذا المفهوم الى أن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن التزام تعبدي أخلاقي، واعتبار الهدف منها تحقيق المصرف الإسلامي التزاماته اتجاه أصحاب المصلحة (المساهمين، العمال، الزبائن، أفراد المجتمع)

---

[1] Word Bank , The Word Bank Annual Report , 2005, https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/30359826-1907-549f-af47-14489f62f4a2

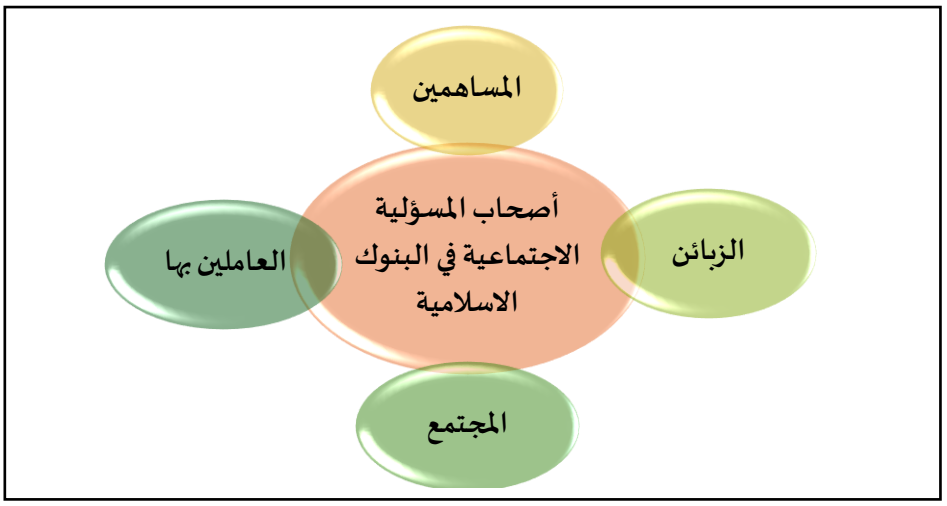
[2] S.Prakash Setih ,**Dimensions of Corporate Social Performance: An Analytical Framework**, California Management Review, Vol. 17 , 1975,P30.

[3] Benhalima Abdelkader Aziz et Elyas Salah**,"La Finance Islamique un modèle de Responsabilité Sociale",** Revue Algérienne d'Economie et de Management, N° 09, 01-2017, Université de Mascara, Algérie,p83.

[4] محمد صالح علي عياش، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية ...طبيعتها وأهميتها**، البنك الإسلامي للتنمية،جدة،ط1، 2010،ص 421-423

في مايلي شكل توضيحي يختصر لنا أصحاب المصلحة في المسؤولية الاجتماعية:

الشكل رقم (05-03)أصحاب المصلحة في المسؤولية الاجتماعية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المشار اليها

من التعريفين، نجد أنهما اتفقا على أن الغاية السامية من إدراج المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية هو رضا الله سبحانه وتعالى، وعليه نقترح التعريف الآتي: **المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية هي التزام تعبدي وأخلاقي مستمر بالمساهمة في بعض الأنشطة والعمليات الاجتماعية لعكس صورة ذهنية بمدى سعي البنوك الإسلامية لتلبية احتياجات ومتطلبات أصحاب المصلحة كلهم، بهدف تحقيق دور المال الذي هو مال الله وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية من عدالة اجتماعية.**

ويمكن تقسيم الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقها من منطلق تبني المسؤولية الاجتماعية إلى أربع مجموعات:

أ. مجموعة الأهداف المتعلقة بالمرجعية الدينية والقانونية والقيم من حيث:

- ✓ تحقيق رضا الله عز وجل عن العمل الذي يقدمه البنك الإسلامي؛
- ✓ الالتزام بقواعد الحوكمة من إفصاح وشفافية؛
- ✓ تحقيق الرفاهية للمجتمع وحماية البيئة، بجمع الأموال كأموال الزكاة وتوزيعها في مصارفها الشرعية ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[1]

ب. الأهداف المتعلقة بالتعامل من حيث:

- ✓ الوصول إلى أكبر عدد من العملاء وإشباع حاجات ومتطلبات الأفراد المالية؛

[1] سورة التوبة،الآية60.

- ✓ رعاية متطلبات المجتمع والحفاظ على الحصة السوقية للبنك في السوق؛

ت. مجموعة الأهداف المرتبطة بالأرباح من حيث:

- ✓ تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية نتيجة زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية منتجاتها وخدماتها، ومنه يرتفع حجم أرباحها بسبب تقليل نفقاتها؛
- ✓ تقليل تكاليف التسويق، فالمسؤولية الاجتماعية تمثل دعاية لهذه البنوك، أي يسوق لمنتجاتها وخدماتها بنفسها؛

2. مجالات ومؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

تظهر المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية البنكية الإسلامية بمسمى **التكاليف الاجتماعية "Social Costa"**، كما لها مجالات متعدد في البنوك الإسلامية، نوضحها في النقاط التالية:[1]

- ✓ جمع الزكاة وتوزيعها على المستحقين وفقا لمصارفها المحددة في القرآن الكريم؛
- ✓ إنشاء صناديق القروض الحسنة لمنحها للمستحقين من أبناء المجتمعات؛
- ✓ انشاء صندوق للغامرين والتأمين(صندوق مخاطر الاستثمار) ؛
- ✓ تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية لمستحقيها من صغار المزارعين والحرفيين والمهنيين؛
- ✓ نشر الوعي الديني بين أفراد المجتمع الإسلامي ،وخاصة فيما يتعلق منه بتطبيق فريضة الزكاة؛
- ✓ تطبيق المعاملات المالية الإسلامية التي تنفذها المصارف الإسلامية حسب المبادئ الصحيحة؛
- ✓ نشر الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع؛
- ✓ إثراء الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي من خلال نشر الكتب والدوريات وإصدارها وإقامة ندوات وعقد مؤتمرات؛

علما أنها جزء من سياسات البنك الإسلامي وليست شيء عرضياً، لهذا تُخصص نفقات معينة لتغطيتها، وقد وضعت مجموعة من المؤشرات التي يقاس بها الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية، تتمثل هذه المؤشرات في النقاط التالية :[2]

أ. مؤشر مساهمة البنك في القرض الحسن:

تعدّ القروض الحسنة أهم البنود الاجتماعية التي تعكس التزام البنك الإسلامي بالجانب الخيري والشرعي، ويعكس هذا المؤشر نسبة القروض الحسنة إلى حقوق الملكية، فكلما زادت هذه النسبة دلّ ذلك على زيادة مساهمته في الربحية الاجتماعية، ويحسب وفق العلاقة الآتية :

---

[1] منير سليمان الحكيم ، **المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية** ، مجلة البقاء للبحوث و الدراسات ، العدد17، 2014، ص34.

[2] وداد بوغاز، **تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية-دراسة مجموعة من البنوك-**،أطروحة دكتوراه،جامعة قالمة،2023-2024، ص97-80.

(القروض الحسنة الممنوحة ÷إجمالي حقوق الملكية) *100

ب. مؤشر التبرعات:

يقيس المؤشر نسبة التبرعات إلى حقوق الملكية عما تعلنه البنوك من تبرعات وصدقات، ويحسب وفق العلاقة التالية:

(أموال التبرعات و الصدقات ÷إجمالي حقوق الملكية) *100

ت. مؤشر الزكاة:

يعبر هذا المؤشر عن نسبة ما يستحق من الزكاة على البنوك الإسلامية، فهو يعكس الدور الذي تؤديه هذه البنوك في مجال حجم الزكاة المدفوعة، اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية لبيانات مقدار الزكاة المستحقة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

(الزكاة المستحقة ÷إجمالي حقوق الملكية) *100

ث. مؤشر الوقف:

يعكس المؤشر حجم المخصصات الموجهة نحو الوقف، وهو ما يعكس الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية في مجال إدارة أموال الوقف، ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

(الأموال المخصصة للوقف ÷إجمالي حقوق الملكية)*100

ج. مؤشر الإنفاق على الدور الاجتماعي:

يعبر هذا المؤشر عن مدى اهتمام البنوك الإسلامية بخدمة مجتمعاتها، من حيث الإنفاق على مختلف المجالات الاجتماعية لهذه البنوك بالنسبة لإجمالي تكاليفها، ويحسب وفق العلاقة التالية:

(إجمالي تكاليف الخدمات الاجتماعية ÷إجمالي حقوق الملكية)

المبحث الثالث: المحددات الذاتية

بعد دراسة المحددات الموضوعية، سنتطرق إلى البيانات الذاتية (العوامل الكيفية) التي تعكس الدوافع الشخصية لكل عميل، وتتمثل في العامل الشرعي والقانوني، وجودة المنتجات، والوعي المالي، فالمحددات الذاتية لها دور فعال في شرح المنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية مما يساهم مباشرة في رفع الطلب عليها.

مما سبق ذكره، في هذا المبحث سنقوم بإعطاء لمحة شاملة عن المحددات التي تؤثر في سلوكيات ذاتية للعميل من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: العوامل الشرعية والقانونية

جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيق المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها، وهي غنية بالحلول التي تستجيب للاحتياجات كلها وتحقق العدل بين المتعاملين[1]، للبنوك الإسلامية مكانة في الصناعة المالية فقد تعددت منتجات البنوك الإسلامية و تشعبت، و العُرف جرى على أن البنوك تخضع لقوانين تسنها السلطة النقدية إلا أن الأمر مختلف في البنوك الإسلامية فهي تسيرها قوانين وأنظمة البنك المركزي مضافاً اليها الجانب الشرعي (القرآن الكريم ، السنة النبوية، الاجماع، القياس)،يتوجب على كل دولة ترغب في العمل الصيرفة الإسلامية بسن تشريعات وقوانين منظمة لها، ووضع هيئات رقابية على المؤسسات المالية الإسلامية لكي تشجعها بتوفير بنية اقتصادية لها حتى تنجح، لأن البنوك الإسلامية عند انطلاقها كانت تخضع لقوانين البنوك التقليدية.

1. الجانب الشرعي:

لو نظرنا إلى واقع العامل الشرعي نجد أنه هو ما تلتزم به المؤسسات المالية الإسلامية بحسب نظامها الأساسي وما تقرره الهيئة الشرعية للبنك، فليس هناك تعدد لجهات إصدار القرار الشرعي[2]،وللرقابة الشرعية دور فعال في النهوض بالصناعة المالية الإسلامية، وتحقيق أسمى مبدأ للمؤسسات المالية الإسلامية ألا وهو الامتثال للشريعة الإسلامية.

1.1. هيئة الرقابة الشرعية ومهامها

وقبل الشروع في ماهية الهيئة الشرعية لا بد من الوقوف على مفهوم الرقابة الشرعية، تعددت تعاريف الباحثين حول الرقابة الشرعية نقترح منها التعاريف الثلاثة الآتية:

⇦ يُقصد بها:" مراجعة النشاطات المصرفية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، للتحقق من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، ومتابعة العمليات المصرفية، واظهار المخالفات إن وجدت،

[1] سامي بن إبراهيم السويلم، **المرابحة بربح متغير**، ورقة مقدم للملتقى الثاني للهيئات الشرعية، السعودية، الرياض، ديسمبر 2009، ص42.

[2] د.عبد الستار أبو غدة، **بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية**،ط1،مجموعة البركة المصرفية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص66.

واقتراح الحلول المناسبة لتصويبها، ومراجعة العقود التي تعقدها هذه المؤسسات مع زبائنها، وصياغة العقود الملائمة التي تتطابق وأحكام الشريعة الإسلامية".[1]

⇦ الرقابة الشرعية: "هي حق شرعي يُخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بذاتها وبواسطة أجهزتها المساعدة بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية."[2]

⇦ ربط مفهوم الرقابة الشرعية بهيئة الرقابة الشرعية في ندوة مجمع الفقه الإسلامي الدولي في القرار الأول، وقصد بها " عملية إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية المتعلقة بنشاط المؤسسة المالية ومتابعة تنفيذها، وسلامة تطبيقها"[3].

تُلاحظ المستعرضة من التعاريف السابقة أنها اشتركت في نقطة مقصد الرقابة وهو كيفية انسجام عمل المؤسسات المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن التعريف الأول كان ضيق المفهوم لحصره دور الرقابة الشرعية في عملية المراجعة بالتأكد من مدى مطابقة عمل المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية، بمعنى أن عمل الرقابة الشرعية يلي عمل المؤسسة المالية الإسلامية أما التعريف الثاني فكان أكثر شمولية لدور الرقابة الشرعية، ولم يخصص العملية والمرحلة التي تتم فيها الرقابة الشرعية بالمؤسسة المالية الإسلامية.

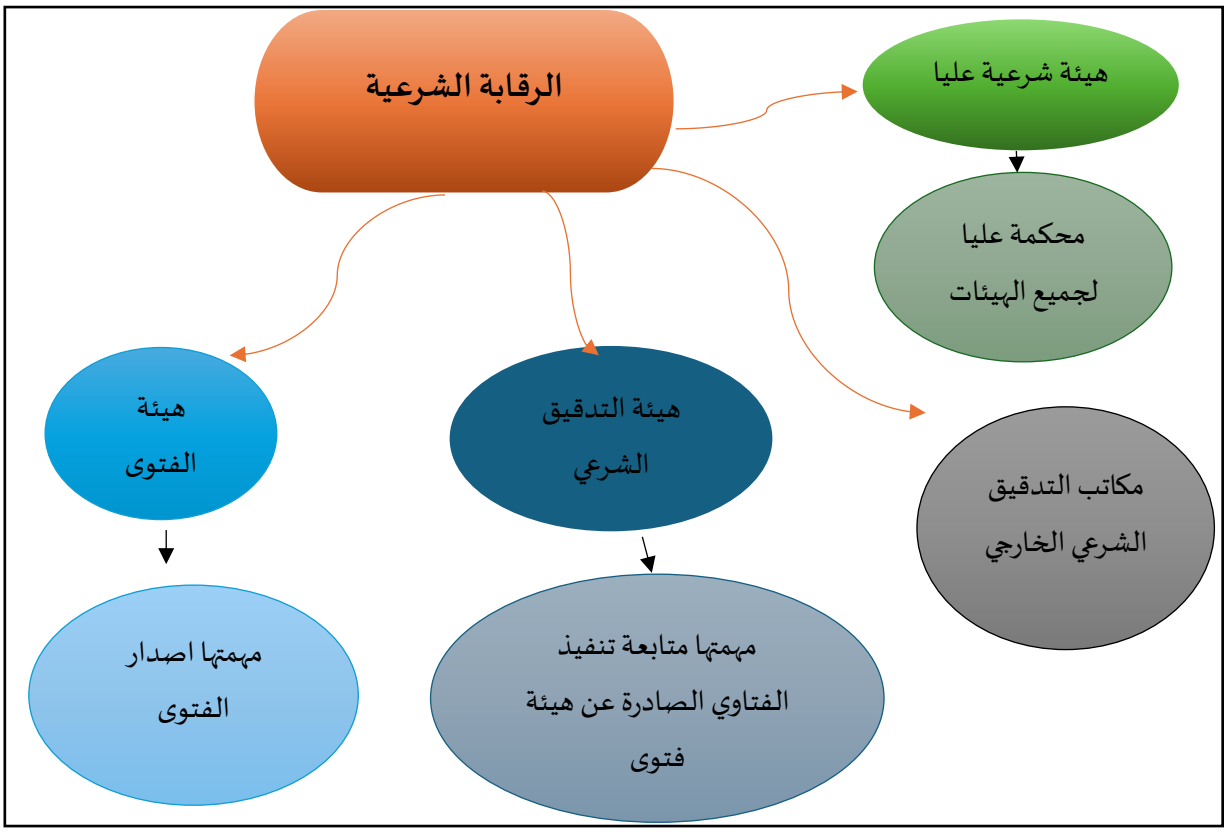
قد ذكرنا في المبحث السابق كلاً من التسعير وجودة المنتجات والمسؤولية الاجتماعية، كلها تشرف عليها الرقابة الشرعية بأجهزتها، ولتوضيح مكونات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بشكل عام نقترح الشكل التالي:

[1] عبد الحميد صلاحين، **هيئات الفتوى و الرقابة الشرعية ودورها في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي السنوي الرابع عشر منظم من كلية الشريعة و القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، 15_17 ماي2005،ص248.

[2] عبد الحميد بعلي، **الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية**، ص31.

[33] قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن طريق منظمة التعاون الإسلامي، الدورات 6-64 والقرارات 1-237، ط 2، المملكة العربية السعودية، الإصدار الرابع،2022،ص595.

الشكل رقم (06-03): مكونات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على، نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، عالم الكتب الحديث،2016 ،ص397.

الآن نتطرق إلى هيئة الرقابة الشرعية التي تعددت المسميات المشيرة إلى الهيئة التي تزاول الرقابة الشرعية فنراها بمسمى: المستشار الشرعي، أو لجنة الرقابة الشرعية، أو المراقب الشرعي، أو الهيئة الشرعية أو لجنة الإفتاء أو اللجنة الدينية، أو هيئة الرقابة الشرعية[1]، هذا المصطلح " هيئة الرقابة الشرعية " جُل الباحثين المعاصرين قد اعتمدوه كما اعتمدته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فأصدرت أول معيار للحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم1، الذي يتكلم عن كيفية تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها.

⇦ عرفت هيئة الرقابة الشرعية في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها:" جهاز مستقل من الفقهاء المختصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المختصين في ميدان المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويُعهد لهيئة الرقابة الشرعية

[1] د.عبد الحق حميش، **تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة،ص8.

توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من مدى التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة".[1]

⇦ **عَرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي هيئة الرقابة الشرعية على أنها:**"مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي وبخاصة فقه المعاملات لا يقل عددهم عن ثلاثة، ممن تتحقق فيهم الأهلية العلمية والدراية بالواقع العملي، تقوم بإصدار الفتاوى والمراجعة للتأكد من أن جميع معاملات المؤسسة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة، وتكون قراراتها ملزمة"[2]

⇦ **عُرفت هيئة الرقابة الشرعية على أنها:**" مجموعة من المختصين لبيان الحكم الشرعي في معاملات البنك، والاشراف على التزام البنك به".[3]

تُعد هيئة الرقابة الشرعية صمام الأمان في البنوك الإسلامية ،ومن التعاريف السابقة يتضح لنا أنه يقع على عاتقها الجانب النظري للرقابة الشرعية المتمثل في اصدار الفتاوى، والتأصيل الشرعي لآليات العمل المصرفي، والبحث عن البدائل الشرعية والحلول العملية لمشكلات البنوك الاسلامية[4]،كما تتأتى أهميتها في عملها بمتابعة جميع المنتجات التمويلية و الاستثمارية ومختلف المعاملات لتتحقق من مشروعيتها، ويعتمد عمل البنوك الإسلامية على مدى توفر الثقة الشرعية لدى المتعاملين معها لأن دوافع أغلب المتعاملين مع البنوك الإسلامية تتمثل في الدوافع الشرعية[5]،في أغلب أنظمة وقوانين المصارف الإسلامية يتم تشكيل هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للمساهمين [6]، مما يجعلها مستقلة عن إدارة البنك الإسلامي، وفي نفس الوقت تمارس مهامها الرقابية بشمولية واسعة وتتمثل مهامها في مايلي :[7]

- ✓ العمل على نشر ثقافة العمل المصرفي الإسلامي؛
- ✓ التحقق من توافق عقود المعاملات والنماذج والخدمات مع أحكام الشريعة الإسلامية واعتمادها للتطبيق في البنوك الإسلامية؛

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية**، معيار رقم 1، البحرين،ص1046.

[2] القرار رقم 177(19/3)،المتعلق بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية -أهميتها، شروطها، طريقة عملها-، الدور التاسعة عشرة، الشارقة(الامارات العربية المتحدة)،26-30 آفريل2009.

[3] أحمد بن عبد الله ابن حميد، **دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية**، الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة 26-30 آفريل2009،ص3.

[4] عليا بنت حمود السيابية، **محمد سعيد بن خليل المجاهد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ،مفهومها ومكوناتها و موقعها في الهيكل التنظيمي المصرفي الإسلامي والنماذج التطبيقية لها في سلطة عمان**، مجلة البحوث و الدراسات الشرعية ، العدد139، صفر1444ه،ص14.

[5] عبد الله محمد البدارين، **تفعيل الرقابة الشرعية اللاحقة في المصارف الأردنية**، مجلة اسراء الدولية للمالية الإسلامية، المجلد13، العدد1،جوان2022،ص44.

[6] سليمان بن ناصر، **قراءة عامة في التنظيمات المتعلقة في الصيرفة الإسلامية في الجزائر، كتاب جماعي: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري**، مرجع سابق،ص14.

[7] عبد الله محي الدين البدراني ،**تفعيل الرقابة الشرعية اللاحقة في المصارف الإسلامية الأردنية**، مرجع سابق،ص46.

✓ بيان مدى التزام البنك الإسلامي بفتاوى وقرارات الرقابة الشرعية من خلال اعداد تقرير يوضح الأداء الشرعي للبنك الإسلامي؛

✓ تشرف على: الإجابة عن الأسئلة الشرعية الموجهة لها وتدريب العاملين بالإضافة على اشرافها بتحديد مقدار الزكاة وأوجه صرفه؛

✓ تساهم في حل المنازعات التي قد تحدث بين البنك وأي طرف آخر، خاصة إذا كانت المنازعات متعلقة بالجوانب الشرعية؛

✓ الاشراف على التدقيق الشرعي بواسطة متابعة العمل المصرفي وتقييم تقرير التدقيق الشرعي وتوجيه أعماله؛

1.1. *مراحل معاينة المنتج من قبل هيئة المراقبة الشرعية في البنك*

تسير هيئة الرقابة الشرعية بالبنوك الإسلامية اتجاه بلوغ أهدافها المرسوم، وتمر المنتجات والخدمات المالية التي تقوم بها البنوك الإسلامية على هيئة الرقابة الشرعية فتقوم بمعاينتها وفق ثلاثة مراحل أساسية:[1]

✓ **مرحلة ما قبل التنفيذ:** أول خطوة لمهام الرقابة الشرعية منذ بداية العمل المصرفي، فأول عمل رقابي تقوم به الهيئة هو الرقابة السابقة أو الرقابة الوقائية بحيث تتمثل في دراسة المنتجات والخدمات التي تعزم إدارة البنك تنفيذها فتجمع أمانة السر كل ما يتعلق بها من بيانات ومعطيات تعرضها على هيئة الفتوى لتقول فيها رأيها قبل إقرار البنك على تنفيذها، وإذا ما تبين مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية يتم الغائها أو تعديلها بما يتناسب مع أحكام الشريعة؛

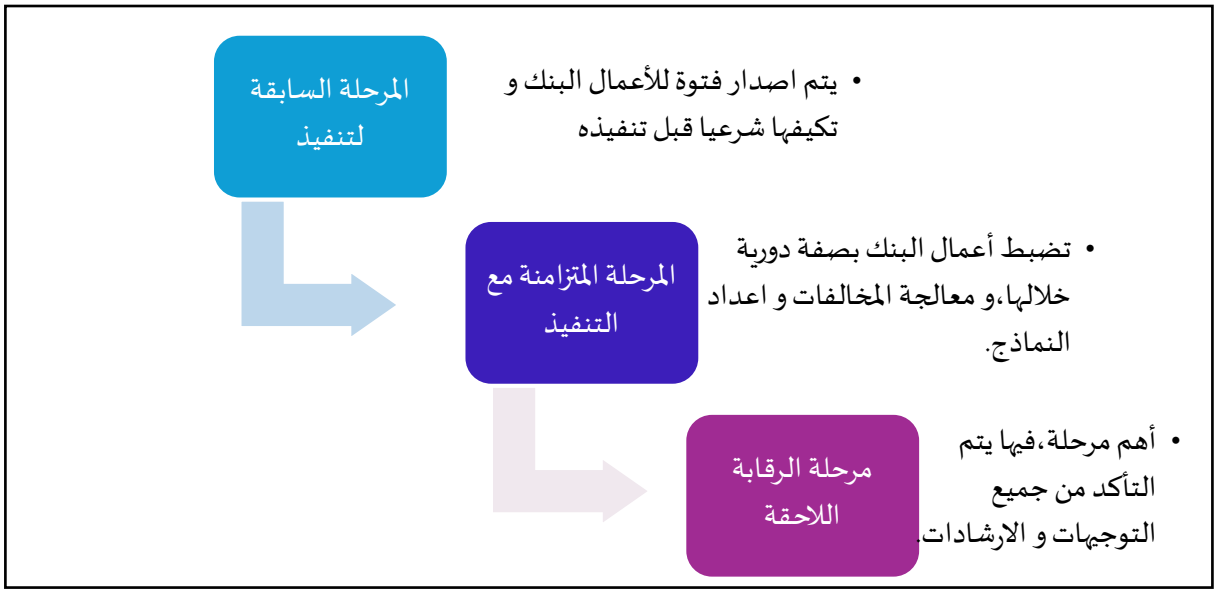
✓ **مرحلة التنفيذ:** أو ما يدعى بالرقابة المتزامنة، تتابع الهيئة أعمال البنك أولا بأول وفي مراحل التنفيذ المختلفة لتتحقق من التزام البنك بالتطبيق الكامل للفتوى الصادرة، وفي نفس الوقت تقوم بالتوجيه والتقييم لأي خطأ في الفهم يؤثر على التنفيذ ويجعله منحرفا عن أهدافه وغاياته، فتعالج الهيئة المنتج أو الخدمة حتى يكون نموذجا يحتذى في الاعمال التالية فيما بعد؛

✓ **مرحلة ما بعد التنفيذ:** الرقابة الشرعية اللاحقة، هو أهم أعمال الرقابة الشرعية وتكون للأعمال العادية والمتكررة سواءً أكانت خدمية أم استثمارية، وتتولى هيئة الرقابة الشرعية فحصها ومراجعتها لتتأكد من أنها نفذت طبقا للإرشادات والتوجيهات الصادرة عن الهيئة؛

وبغية توضيح مراحل تطبيق واجبات الرقابة الشرعية نقترح النموذج التالي:

[1] عبد الستار أبوغدة، **بحوث في المعاملات و الأساليب المصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص189-190.

الشكل رقم (07-03): نموذج مراحل تطبيق واجبات الرقابة الشرعية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع السابق

2. العوامل القانونية

يعد الإطار التشريعي أحد أهم العوامل لتطور الصيرفة الإسلامية و تحررها من قيود قوانين المالية التقليدية و لقد حرصت الحكومة على انشاء تشريعات وقوانين مصرفية خاصة بالبنوك و النوافذ الإسلامية كي تتخطى العقبة التي تقف في طريقها كي يصبح للصيرفة الإسلامية الحرية الكاملة للعمل و استقطاب الكتلة المالية المتواجد خارج الدائرة المالية، و من أجل إتمام ما جاءت به الشريعة الإسلامية (مكافحة الاكتناز، الاحتكار، خلافة في الأرض...)، فقد حذت جميع الدول الإسلامية خطوت ادراج أنظمة و تشريعات منظمة للصيرفة الإسلامية لتتمكن من إيجاد بيئة مناسبة .

لقد قفز الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه الى اقتصاد السوق، مما فرض على الحكومة موجة إصلاحات هيكلية وتعديلات في السياسة النقدية كي يندمج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي، فمر النظام المصرفي الجزائري بعدة تعديلات منذ الاستقلال الى غاية صدور أول نظام تشريعي للصيرفة الإسلامية، ولتوضيح كل المراحل، نقترح الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (08-03): شكل توضيحي لأهم مراحل النظام المصرفي قبل انشاء نظام مصرفي إسلامي

[1] فيصل فارس، **التقنيات البنكية محاضرات وتقنيات**، الجزء الأول ، مطبعة أموساك رشيد، 2013، ص51_69، بتصرف.

مرحلة التأسيس 1962-1970	• 1962-1964 مرحلة إنشاء المؤسسات المصرفية الوطنية • 1965-1970 مرحلة التأميم
مرحلة الجهاز البنكي بعد الاصلاح المالي و إعادته1971 1985	• 1970 الاصلاح المالي و المصرفي • 1971-1985 مرحلة اعادة هيكلة المصارف
الجهاز البنكي الجزائري خلال 1986-1989	• 1986 اصدر قانون القرض و بالبنك رقم 12/86 • 1988 قانون استقلالية البنوك (الاصلاح المالي لسنة 1988)
قانون النقد و القرض	• 1990تم اصدار قانون النقد و القرض رقم 10/90
تعديلات قانون النقد و القرض	• 2001 تعديلات بالامر رقم01-01 • 2003تعديلات قانون النقد و القرض بالامر 03-11 • 2009 تعديلات قانون النقد و القرض • 2010 تعديلات قانون النقد و القرض بالامر رقم 10-04 • 2017 تعديلات قانون النقد و القرض بالامر رقم17-10

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجريدة الرسمية

لم يمكن قانون النقد والقرض 90-10 والامر 03-11المتعلق بالنقد والقرض مناسبا لعمل الصيرفة الإسلامية، خاصةً بعد قيام البنوك التقليدية بفتح شبابيك تقدم الخدمات والمنتجات المالية المطابقة للشريعة الإسلامية.

ويمكن القول أن بنك الجزائر قد أصدر أول نظام يسير بيه الصيرفة الإسلامية رقم 18-02بتاريخ 4نوفمبر 2018، فتم اعتماد مصطلح " **الصيرفة التشاركية**" للعمليات التي لا يترتب عليها تحصيل فوائد، و من خلال هذا النظام تم صياغة و تفعيل مجموعة من التشريعات لتنظيم عمليات الصيرفة التشاركية من أهم ما جاء في النظام 18-02:

جاء في مضمون النظام أن المنتجات المالية التي تقدمها الصيرفة التشاركية هي: " المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في الحسابات الاستثمارية"

وقد ورد في نفس النظام من المادة 03 الى غاية المادة 7 0الشروط الأساسية التي يجب على البنوك الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية لتقديم منتجات مالية إسلامية في المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية، مايلي :[1]

✓ **موافقة بنك الجزائر:** يتوجب على كل مؤسسة مالية ترغب في تقديم المنتجات التشاركية أن تتحصل على ترخيص مسبق من بنك الجزائر ذلك من خلال تقديم المعلومات تالية:

- بطاقة وصفية للمنتج؛
- رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية؛
- تبين الإجراءات الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للشباك عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية؛

✓ **مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية:** بعد الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر، يتوجب على البنك أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية، من قبل هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانونيا؛

نرى أن النظام 18-02 قد أشار الى أخذ التصريح من بنك الجزائر أولا ثم الحصول على شهادة المطابقة من قبل هيئة وطنية، لم يعين هذه الهيئة ولم يحدد طبيعتها، تركيبتها، تبعيتها لأي جهة، كما أشار الى ضرورة الفصل المالي والمحاسبي لأعمال النافذة الإسلامي عن باقي أعمال البنك بما في ذلك إعداد ميزانية تظهر فيها أصول وخصوم شباك المالية التشاركية وبيان المداخيل والنفقات، وقد ورد فيه أيضا الزامية اعلام الزبائن بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليها [2].

بالرجوع الى ما تقدم حول النظام18-02 نجد أنه هو أول نظام صريح يقوم بتنظيم العمليات المصرفية منذ استقلال، والهدف الأول و الأساسي منه توسيع عمل الصيرفة الإسلامية بفتح شبابيك إسلامية مرافقة للبنوك الإسلامية (بنك البركة، و بنك السلام)،شريطة أن يحصل بعد هذا الانفتاح و التوسع استرجاع الأموال المتداولة في السوق الموازية من أجل ضمان سيولة دائمة في البنوك بالأخص البنوك التي ستعمل في تمويل الخزانة العمومية[3] .

من خلال هذه القراءة نستخلص أن هذا النظام فيه سلبيات لا ترقى بقيمة العمل المصرفي الإسلامي، نلخص هذه السلبيات في النقاط التالية:

---

[1] المواد من 3 الى 7 من النظام رقم 18_02 المؤرخ في 11/04 /2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادر في 2018/12/09

[2] سليمان بن ناصر، **قراءة عامة في التنظيمات المتعلقة في الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، كتاب جماعي: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري،2020،ص11-12 بتصرف.

[3] سويدي ناصر و بوراس محمد، **الصيرفة الإسلامية في التشريع الجزائري**، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 7، العدد 1، 2022،ص 667.

حصر النظام 18-02 عمليات الصيرفة التشاركية في سبعة منتجات فقط، رغم تواجد قطاع فلاحي في الجزائر وتواجد منتجات مالية إسلامية تنظم التمويل الزراعي كالمغارسة والمزارعة والمساقات، ومنتجات أخرى كالإجارة و التورق... الخ

لم يصدر في النظام 18-02 ضرورة تواجد هيئة رقابة شرعية، لأن نشاط هيئة الرقابة الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية المتواجد في شبابيك الصيرفة الإسلامية والبنوك الإسلامية عملية الرقابة التي تؤديها متواصلة ولا تقتصر على المطابقة الشرعية للمنتج أو الخدمة قبل تقديمها، بل تتواصل الى غاية بعد تقديمها؛

لقد رأى خبراء الصيرفة الإسلامية في الجزائر أن مضمون النظام 18-02 لا يسع العمل المصرفي الإسلامي مما توجب على السياسة النقدية وضع نظام جديد أكثر توسعا منه، فتم الغاء هذا النظام بصدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ورد في مضمون النظام 20-02 مايلي:

- ✓ في المادة 3 من النظام يشترط على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي تريد تقديم المنتجات المالية الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية؛
- ✓ في المادة 4 أورد المشرع المنتجات المالية الإسلامية في ثمانية منتجات:" المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، حسابات الودائع، ودائع في حسابات الاستثمار"؛
- ✓ قد أوجب النظام في المادة 14 على ضرورة الحصول على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وفي المادة الموالية فرض على كل بنك أو مؤسسة مالية تقدم المنتجات المالية الإسلامية تواجد هيئة رقابة شرعية تتكون من 03 أشخاص على الأقل يتم تعينهم من طرف الجمعية العامة؛

مما سبق لنا من النظام 18-02 والنظام 20-02 المتعلقين بالصيرفة الإسلامية أنهما اشتركا في بعض النقاط كتعريف العمليات المصرفية بأنها تلك العمليات التي لا يترتب عنها تحصيل او تسديد فوائد والحصول على ترخيص من طرف بنك الجزائر كما اشتركا في مضمون النظام المحاسبي والمالي للشباك المالي الإسلامي ...

المطلب الثاني: جودة المنتجات البنكية

تقدم البنوك والنوافذ الإسلامية حزمة مُتشعِبة من المنتجات المالية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية التي تتمتع بالكفاءة التمويلية والمصداقية الشرعية والملموسية والأمان، فضلا عن ذلك تسعى البنوك الإسلامية جودة منتجاتها وتوسيعها على المستوى الدولي لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية.

باعتبار الجودة محورا أساسيا في أعمال البنوك الإسلامية، وفي ظل تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية توجب على البنوك الإسلامية تقديم منتجات شرعية ذات جودة عالية لتلبية رغبات المتعاملين مع البنوك الإسلامية بأنواعهم.

1. مفهوم جودة المنتجات المالية الإسلامية

نستعرض تعريفين للجودة عموما، قبل اللجوء الى مفهوم الجودة من المنظور الإسلامي والى مفهوم جودة المنتجات المالية في البنوك الإسلامية:

⇦ الجودة من منظور Crosby " مدى المطابقة مع المتطلبات فكلما كانت مواصفات المنتوج مطابقة لمتطلبات العميل كلما كان هذا المنتج ذا نوعية جيدة، ويشترط فيها: الوفاء بالمتطلبات، وانعدام العيوب، وتنفيذ العمل بصورة صحيحة من أول مرة وكل مرة"[1]

⇦ الجودة عبارة عن حالة ديناميكية متعلقة بالمنتجات والخدمات والأشخاص والعمليات والبيئات، فهي تمثل تلك المواصفات التي يمكن إضافتها للمنتجات أو الخدمات بحيث تكون قادرة على التميز والملائمة، وذلك بالاعتماد على حزمة من المعايير(الأداء، السعر المقبول، الأمان، التوافق، الموثوقية، الاعتمادية، القابلية للاستعمال)في تلبية المتطلبات الحالية والمستقبلية للزبائن.[2]

⇦ أما من زاوية الاقتصاد الإسلامي، فإن مفهوم الجودة منهج رباني ورد في القرآن الكريم بأسمى مشتقاته كالإحسان والاتقان والإيفاء، والآيات التالية توضح ذلك:[3]

✓ قال الله تعالى: ﴿**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**﴾[4]والاحسان من أعلى مستويات الجودة فيصل المنتج المالي البنكي الإسلامي الى درجة الاحسان عندما يَحملُ مزايا تفوق ما يتوقعه الزبون زيادة على المواصفات الاصلية؛

---

[1] بشتة حنان و بوعموشة نعيم، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية: دراسة تحليلية**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 1، العدد3، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019، ص 43.

[2] وحيد بن عدة، **المعايير الإسلامية لجودة الإدارة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر،2022-2023، ص9.

[3] الهام حامد سلامه الشريف، **التأصيل الإسلامي لمبادئ إدارة الجودة الشاملة من المنظور الإسلامي**، مجلة الفنون و الأدب وعلوم الانسانيات و الاجتماع، العدد 155، 2024،ص24.

[4] سورة القصص، آية 77.

✓ قال الله تعالى:﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ۚ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ۚ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾[1] الاتقان في اللغة هو الإحكام وهو أقل درجة من الاحسان، ويقصد بالإتقان(الإحسان)أن يكون المنتج المالي البنكي مطابقا لما طلبه الزبون بشكل محكم؛

✓ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [2]الإيفاء وهو آخر درجات الجودة في القرآن الكريم، ويقصد به تقديم المنتج المالي للزبون طبقا للمواصفات العادية المتفق عليها تامة بدون زيادة أو نقصان.

في المقابل، ضمن عناصر المزيج التسويقي يصنف المنتج هو الأول، وكما هو معلوم فإن المصارف الإسلامية تقدم منتجات في شكل سلعة أو خدمة، ويغلب على تعريف المنتجات المصرفية خصائص المفاهيم التي يمتاز بها قطاع الخدمات، فوضعت صورة شاملة تعرف المنتج المصرفي على أنه نشاط أو مجموعة الأنشطة التي يقوم بتقديمها المصرف لزبونه من أجل اشباع رغباته وحاجاته [3]

وهذه بعض مرادفات الجودة ومعانيها التي نص عليها القرآن الكريم، فالجودة في الاقتصاد الوضعي مشابهة للجودة في الاقتصاد الإسلامي نسبياً، إلا أنها في الاقتصاد الإسلامي تعد من تعاليم الدين الإسلامي الذي يحث على الاتقان و الاجتهاد في العمل، مما يفرض على الصيرفة الإسلامية المحافظة على اصالة جودة منتجاتها المالية، وفيما يلي نضع تعريفا لجودة المنتجات المالية في البنوك الإسلامية: **هي مجموعة الخصائص والمميزات التي تجعل منتجات البنوك الإسلامية مطابقة لقواعد الشريعة الإسلامية وتحقق طلب وأهداف ورغبات الزبائن باستمرار ،وتخدم مصلحة المجتمع كله "**

ان التفوق و التميز في جودة المنتجات المصرفية الإسلامية يضمن سلامة رأس مال البنك من المخاطر و تحقق الجودة و السمات المطلوبة ،كما أنها ترفع حجم المبيعات أي يرتفع الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، و وفقا لوكالة التصنيف الإسلامي IIRB *فإن الجودة الشرعية تفرض تواجد عناصر موضوعية تمنح المؤسسة أو المنتج المالي الإسلامي القدرة على التقيد بمتطلبات الشريعة الإسلامية في التطبيق المستقبلي، كما تعبر سياسة الجودة الشرعية عن تدبير امر دوام مطابقة العمل بالفتوى المعتبرة للمنتجات المالية الإسلامية ، كما تنظر و كالة IIRB إلى تقييم المنتجات و شفافية الإعلان عنها(المنتجات و الخدمات) التي تقدمها، ثم يخضع التقييم الى نظام التقييم بالنقاط[4]، فيبدأ التصنيف من AAA(SQR)الذي يدل ان

[1] سورة النمل، آية 88.

[2] سورة الفتح ،آية 10.

[3] مأمون حسن خليل راشد، **تأثير المزيج التسويقي للمصارف الإسلامية في فلسطين على الصورة الذهنية عن جودة خدماتها لدى الزبائن**، رسالة ماجستر، جامعة القدس، فلسطين،2012،ص34.

* الوكالة الإسلامية الدولية لتصنيف : ليس من مهامها بيان الحكم الشرعي للمنتج .

[4] حمو محمد، **تصنيف المؤسسات المالية وفقا للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية لتصنيف**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد17، 2017، ص300.

المؤسسة المالية أو المنتجات المالية الإسلامية تلتزم بمستوى ممتاز جدا بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقا للمنهجية المعتمدة من مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة، وأخر تصنيف هو B(SQR)الذي يشير الى المستوى المقبول من الالتزام بمعايير و متطلبات التصنيف الشرعي بالوكالة.[1]

2. مؤشرات قياس جودة المنتجات المالية الإسلامية:

فالمنتج المالي الإسلامي المتواجد في البنوك الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية تقاس جودته بعدة عوامل منها: [2]

- ✓ **عامل استقلالية الهيئة الشرعية:** أي منتج مالي يجب أن تصادق عليه هيئة الرقابة الشرعية (انظر الى المطلب الأول)، لأن المنتجات تكون ذات جودة ان وضعت الهيئة بعد دراستها للمنتج ختمها عليه؛
- ✓ **السياسات والإجراءات:** هي المراحل التي تكون عند طلب المنتج المالي إلى غاية سداد قيمته وتملك العميل له كلياً؛
- ✓ **التسجيل المحاسبي**: تستوجب خصوصية العمل المصرفي الإسلامي اتباع معايير مطابقة لهذا النوع من المعاملات، والمعايير المحاسبية الدولية ملائمة للأحكام الشرعية؛

وقد أشار العديد من الباحثين الى ترابط بين جودة المنتج ورضا الزبائن، فالمقصود بمفهوم رضا الزبائن بأنه عملية التقييم التي يقوم بها الزبائن بهدف التأكد فيما إذا كان المنتج المالي المقدم قد حقق حاجاتهم ورغباتهم المتوقع منهم، مع الإشارة على أن الفشل في تحقيق هذه التوقعات سوف يؤدي إلى عدم رضا الزبائن، ومما يجعل العميل يتحول إلى طلب منتجات مالية من بنك آخر.[3]

المطلب الثالث: الوعي المالي والمصرفي

يعد المال وسيلة لتبادل المنتجات والخدمات في المجتمع، ولكن في ظل التحولات الرقمية التي شملت الساحة المصرفية، توجب التخلي عن التعاملات التقليدية والتوجه نحو المعاملات الرقمية فالبنوك الإسلامية ضخت خدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة، فأصبح نشر الثقافة المالية المصرفية ضرورة حتمية بسبب أهميتها للمجتمع ككل.

1. مفهوم الوعي المصرفي:

إن الثقافة المالية ليست متغيرا جديدا في مجال المالية، لقد بدأ استخدامها منذ 1900م[4]،وقد تعددت مرادفات والتعاريف للوعي المالي، ومن أجل إعطاء تعريف واضح نقف على التعاريف التي تحوي

[1] https://iirating.com/

[2] عبد الرحيم شنيني وأحمد علماوي، **تصنيف الجودة الشرعية للبنوك الإسلامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد12، 2011، ص385

[3] محمد حمودة فهد بشير، **محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الافراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت -دراسة ميدانية** ، مرجع سابق،ص28.

[4] Douar Brahim, Kalbaza Amal, **L'analyse du comportement financier des individus Algériens à travers la culture financière**, Revue les Cahiers du poidex,Vol 10,N2,2021,P382.

مرادفات الوعي المالي ، ولقد أطلق رجل الأعمال روبرت تي كيوساكي عليها مصطلح التعلم المالي والثقافة المالية في كتابه الأب الغني والأب الفقير، والمعرفة المالية ومحو الامية المالية والقدرة المالية، فالتعاريف المناسبة لدراستنا على النحو التالي:

- ⇦ الثقافة المالية تعني القدرة المالية وهي:" القدرة على معالجة المعلومات الاقتصادية واتخاذ قرارات رشيدة بخصوص التخطيط المالي، وتكوين الثروة، وإدارة الديون والتقاعد"[1]
- ⇦ الثقافة المالية ويقصد بها محو الامية المالية عرفت: "محو الامية المالية ومستوى المهارات، حيث يكون الافراد قادرين ومستعدين لفهم المعلومة المالية"
- ⇦ الثقافة المالية نعني بها المعرفة المالية على أنها: " الاستطاعة على اصدار أحكام مستنيرة واجراء قرارات فعالة فيما يتعلق بالاستخدام الحالي والمستقبلي للأموال وادارتها "[2]
- ⇦ الثقافة المالية عرفت من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): " العملية التي يقوم عن طريقها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية، وذلك من خلال المعلومات والارشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة لتحسين أوضاعهم المالية." [3]

نلاحظ أن تعاريف الثقافة المالية بمرادفتها تركز على مدى كفاءة المستهلك في إدارة أمواله، وتمكنه من تحليل البيانات المالية المتاحة والبحث عن بدائل لحل المشكلة المالية وتقليل المخاطر التي سوف تصيبه من القرار الذي سوف يتخذه بشأن استثمار موارده المالية، بحيث يلبي حاجاته اليومية ويستثمر جزءا منها.

و في السياق نفسه ،يقول المفكر مالك بن في شأن الثقافة على أنها:" مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر على الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه"[4]نلاحظ أنه لم يعتبر الثقافة مجرد أفكار أو معارف فحسب، بل أكثر من ذلك هي نظرية في السلوك، كما أكد على المقومات الأساسية للثقافة و هي :مقوم الاخلاق لتكوين الصلات الاجتماعية ، و الجمال لتكوين الذوق العام، والمنطق العملي لرسم أشكال النشاط العام ،ومقوم إضافي للتقنية أو الصناعة حسب تعبير ابن خلدون[5].

والثقافة بشأن منتجات البنوك الإسلامية تعززت بعد الازمة العالمية عام 2008، فهي من اسقطت الغطاء عن أهمية اكتساب الثقافة المالية(المعرفة المالية، محو الامية المالية)من جرائها يستطيع طالب

---

[1] الحربي علي بن حمود، **العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في مستوى الثقافة المالية وفقا لنتائج الدراسة الدولية PIS2022دراسة مقارنة : السعودية ، الامارات ، بلجيكا ، هولندا**، المجلة السعودية للعلوم التربوية ، العدد19، 2025،الرياض،ص75.

[2] Harsha Vijaykumar Jariwala, **To study the level of financial literacy and its impact on investment decision -an in- depth analysis of investors in Gujarat state**, Doctor of philosophe in management ,Ganpat University,Gujarat,India,2013,p15.

[3] مروة فتحي السيد البغدادي، **دور الثقافة المالية في تحقيق التمكين الاقتصادي للخدمات المالية**، مجلة مصر المعاصرة، ص112.

[4] مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، دار الفكر، دمشق، سوريا ،2000،ص 74.

[5] ارفيس علي، **مفهوم الثقافة من منظور مالك بن نبي**، مجلة آفاق فكرية،المجلد11، العدد1، 2023،ص284.

المنفعة تحليل البيانات المالية والتطلع للفتاوى الشرعية بخصوص المنتج المالي البنكي الإسلامي، فالبيئة الثقافية والاجتماعية للعملاء طالبي المنتجات المصرفية تشكل مواقفهم نحو هذا النوع من المنتجات من البيئة التي يعيشون فيها، فالبيئة الثقافية هي المحرك الرئيسي لهم الرئيسي لهم، فضلاً عن قيام المصرف بدور المرشد لتعريف عملائه بتطور وتنوع منتجاته المصرفية واشعارهم بأهمية ذلك في تحقيق المنافع لهم[1].

ومن ناحية الرؤية الاسلامية لتعريف الثقافة المالية، فإن الحرص على الثقافة المالية في وسط المجتمعات الاسلامية يعتبر أمراً واجبا أخلاقيا أصيلاً، فهي ليست دخيلة على النظام المالي الاسلامي استنادا لمقولة عمر بن الخطاب" لا يبع في سوقنا إلا من تفقّه في الدين"، وجاء تعريف للثقافة المالية الإسلامية:

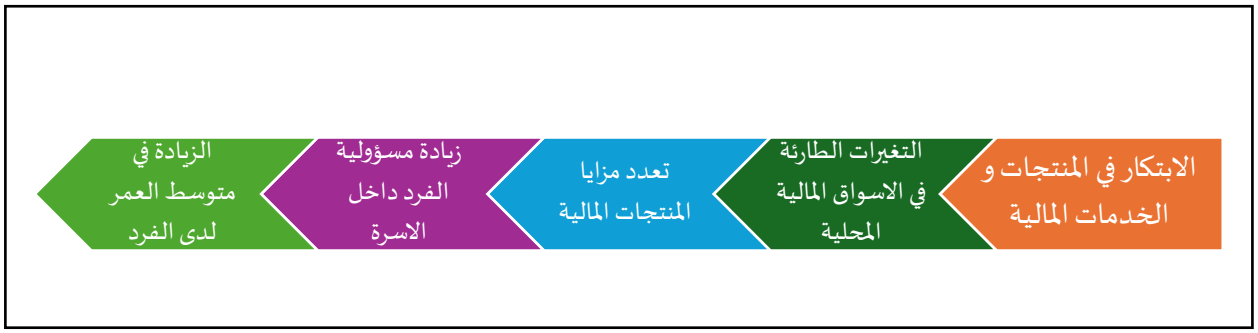
⇦ عرفت الثقافة المالية الإسلامية على أنها: "ما يمتلكه الفرد من معرفة وكفاءة تمكنه من فهم وتحليل المعلومات المتعلقة بالعقود المالية الإسلامية"[2]

⇦ تعرف الثقافة المالية الاسلامية:" درجة توفر المعرفة والوعي والمهارات لدى الشخص، لكي يتمكن من فهم المبادئ الاساسية للمعلومات المتعلقة بالخدمات المالية الاسلامية "[3]

هي "المعرفة العميقة للمنتجات المالية الإسلامية، وتحليل المعلومات المالية والاطلاع على وثيقة شرعية المنتج، واكتساب المهارات والسلوكيات لاتخاذ قرارطلب منتجات البنوك الإسلامية باقتناع"

ويرتبط الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية بصورة إيجابية بانتشار الوعي المصرفي، كما أن العكس يؤدي إلى الاكتناز، ومن بين التداعيات التي وضعت التثقيف المالي بالمنتجات المصرفية ضرورياً ويتزايداً، ما يلي:

الشكل رقم (09-03): تداعيات التثقيف المالي



Sours : Harsha Vijaykumar Jariwala,op.cit,p23, p25

[1] صلاح الدين عبد الرحمن مصطفى الطالب، اتجاهات إدارات البنوك التجارية نحو تأجيل العلاقة مع العميل (دراسة تحليلية ميدانية)، بحث مقدم الى الملتقى الأول التسويق في الوطن العربي الواقع و افاق التطوير ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة،2002،ص20.

[2] Nameer Alsaegh and Jasim Alsayigh and Zainab musaab Al-Hayali, **Islamic Financial Literacy, Concepts, and Indicators** , Asian Journal of Economics Business and Accounting, 22(21),2022,p11

[3] (Sue L.T. Mcgregor and Amani Hamdan, **Measuring Islamic Financial Literacy,** Financial Planning Research Journal, 10(1),p11.

2. مؤشرات الوعي المصرفي:

وقد صدر في المجلة لمؤشر تطور الصناعة المالية IFDI الثقافة المالية بمرادفها الوعي والمعرفة ،وأطلق مؤشر للمعرفة Knowledge Indicatorو عرف على أنه " المؤشر المرجح للتعليم والأبحاث اللذين يشكلان أساس أي صناعة قائمة على المعرفة"، أما مؤشر الوعي Awareness Indicatorفهو "مؤشر مرجح للوعي بالسوق المالية الإسلامية، ويتضح بعنصرين: الاحداث والاخبار"[1]

وهذه بعض الأرقام لتطور مؤشر المعرفة والوعي بالصناعة المالية حسب التقارير الصادرة عن مجلة مؤشر تطور المالية الإسلامية IFDIخلال الفترة من 2019الى غاية 2023

جدول رقم(03-03): تطورأبعاد المعرفة والوعي بالصناعة المالية الإسلامية في الفترة 2019 الى غاية 2023

السنوات	التعليم	التدريب	الأبحاث	المجلات العلمية	الملتقيات و المؤتمرات	تقنيات تحاضر عن بعد	الاخبار
2019	972	379	2566	1742	463	----------	12181
2020	1008	383	2878	2291	756	93%	11856
2021	808	471	3504	124	228	825	13216
2022	882	488	3831	129	195	698	14652
2023	1007	508	5162	347	531	387	12534

Sours:

- https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFDI%20Report%2020201607502893_2100.pdf
- https://icd-ps.org/uploads/files/ICD%20Refinitiv%20ifdi-report-20221669878247_1582.pdf
- https://icd-ps.org/uploads/files/ICD_LSEG_IFDI_REPORT_20231715587354_1336.pdf
- https://static.zawya.com/pdf/Islamic%20Finance%20Development%20Reports/2021%20IFDI%20Report.pdf
- https://icd-ps.org/uploads/files/Islamic%20Finance%20Development%20Report%2020241746698945_8205.pdf

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مؤشر المعرفة بأبعاده (التعليم، الشهادات، الأبحاث والأوراق العلمية، مجلات المالية الاسلامية) قد بدأ بوتيرة جيدة، ثم انخفض بُعد التعليم في سنتي 2021و 2022 بسبب المتحور "دالتا" من فيروس كورونا الذي غزا، العالم فأغلقت جميع المعاهد والجامعات والمخابر .... ثم ارتفع بمعدل 12.4% ،أما بُعد التدريب والأبحاث والوعي والمتمثل في أبعاده:(الملتقيات و المؤتمرات الحضورية و

[1]ICD- Refinitiv, Islamic Finance Development Report2024,P19,p23.from https://icd-ps.org/uploads/files/ICD_LSEG_IFDI_REPORT_20231715587354_1336.pdf

الافتراضية والاخبار) فأرقامه في تصاعد لأن أغلب الأفراد اعتمدوا على الأنترنت و الاخبار السمعية البصرية ، وتوفير البنوك الإسلامية خدمة البنك الرقمي والمواقع الالكترونية، كما ورد في تقارير مجلة IFDI ترتيب الدول التي تتصدر الأدوات المساهمة في محو الأمية المصرفية، وقد تصدرت دولة إندونيسيا ثم ماليزيا وبعض دول مجلس التعاون الخليجي GCC على صدارتهم المملكة العربية السعودية، فهم يمتلكون أكبر عدد من الكليات والمعاهد والمخابر والهيئات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي.

3. أهمية نشر ثقافة العمل المصرفي الإسلامي:

وعي العملاء المصرفي بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية يدفع المصارف إلى النجاح في مهمتها، ويقودنا هذا إلى أن كل متعامل (شخصية اعتبارية أو طبيعية) مع البنك الإسلامي، يجب أن يكون مطلعاً ومحاطاً بالمعلومات الأساسية التي تؤثر على تعامله، فالوعي المصرفي (الثقافة المالية) يساهم في بناء وهيكلة العلاقة بين المصرف الاسلامي والعملاء بالشكل المناسب مما يحقق التغذية العكسية Feedback، فمقدمو المنتجات المالية الإسلامية(البنوك الإسلامية و نوافذ الإسلامية)يستندون إلى وضع طرق واستراتيجيات مدروسة وهادفة بغية تحقيق البعد المعرفي للنظام المصرفي الإسلامي ،وتوجد عدة طرق يعمل بها لنشر الوعي بالعمل المصرفي الإسلامي منها:[1]

- ✓ التركيز على الجانب العلمي وإعطاء اهتمام أكبر لدراسة الصيرفة الإسلامية؛
- ✓ إقامة المؤتمرات الدولية والورش والندوات والدورات للتعريف بالصيرفة الإسلامية ومنتجاتها؛
- ✓ صياغة استراتيجيات تسويقية لنشر الثقافة المالية الإسلامية؛
- ✓ توحيد الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية لتضييق الفجوة بين الخلافات الفقهية حول إجازة المعاملات المبتكرة؛
- ✓ التوجه الى الإعلام الجاد في نشر ثقافة وأهمية العمل المصرفي الإسلامي داخل الدول الإسلامية والأوساط العالمية الاقتصادية؛

[1] هيام سامي الزعبي ، **دور الاعلام في تنمية الوعي المصرفي الإسلامي لدى أفراد المجتمع**، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد4، 3-12-2022، ص370-371.

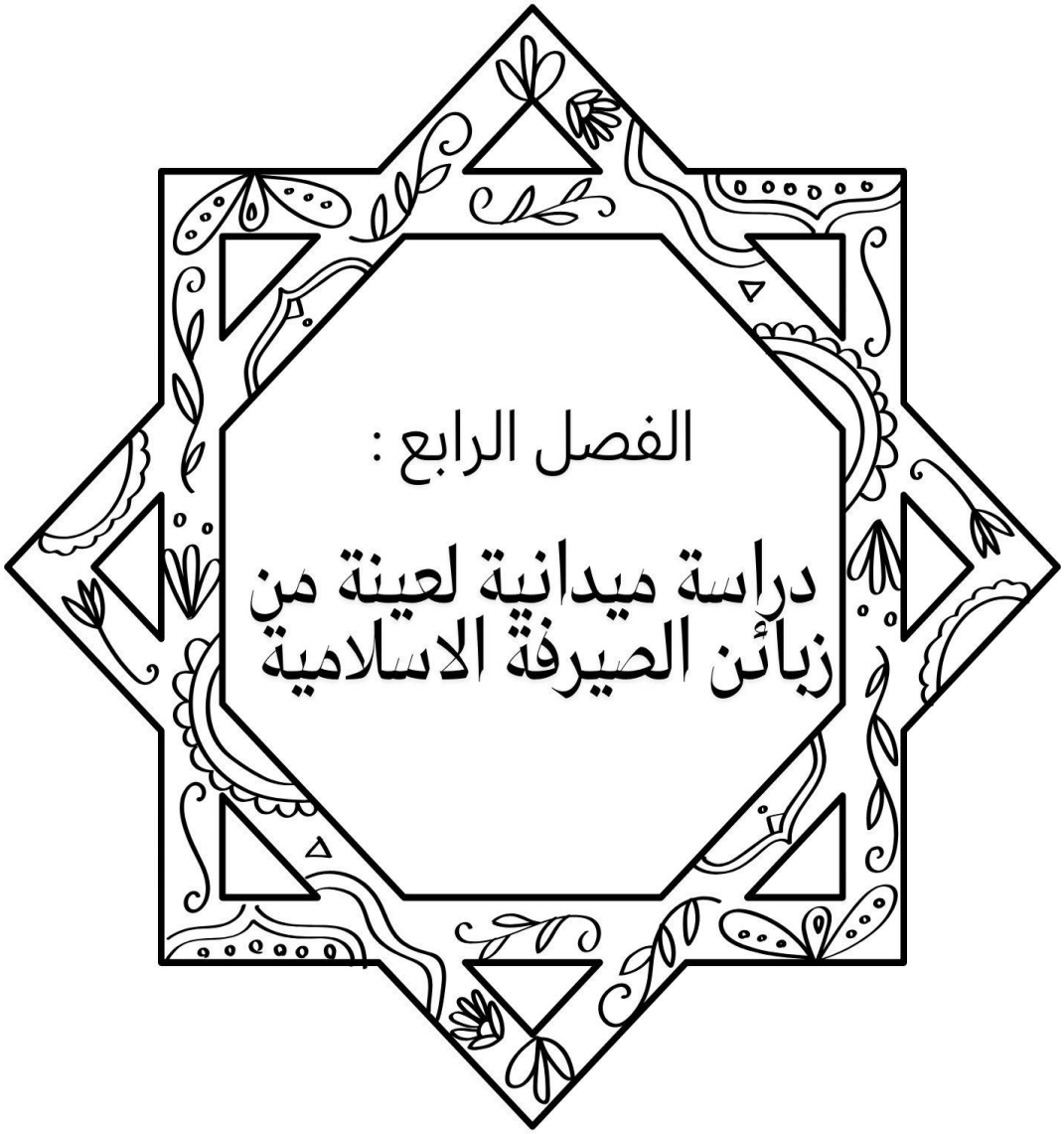
خلاصة الفصل

لتحديد محددات الطلب على ما تقدم البنوك الإسلامية من منتجات مالية لعملائها، فقد حددنا بالاعتماد على الدراسات السابقة وعلى تقارير الصناعة المالية الاسلامية المحددات الى محددات موضوعية (كمية) ومحددات ذاتية (كيفية)، وثم تفكيك كلا المحددين الى مجموعة عوامل فرعية لتوضيح هذه الفروع:

⇦ **المحددات الموضوعية:** المتمثلة في الأسعار التي تعد عاملاً رئيساً للعميل وللبنك الإسلامي فهي المترجم لقيمة المنتج، وعامل الموقع الجغرافي والتسهيلات والمسؤولية الاجتماعية المطبقة من قبل البنوك الإسلامية.

⇦ **المحددات الذاتية:** هي العوامل التي لها أثر على سلوك العميل، وتتمثل في هيئة الرقابة الشرعية والجانب القانوني اللذين يعززان مكان البنك الإسلامي ويمدانه بالقوة لإضافة منتجات جديدة في الساحة المصرفية، وعامل الجودة الذي يميز كل بنك إسلامي عن منافسه وغيرها من المميزات، وفي الأخير عامل الثقافة المالية المصرفية ففي الاحصائيات المدروسة بالأبعاد المعرفة والوعي ظهرت بالأرقام جيدة.

في الفصل التطبيقي نحاول جاهدين اظهار أثر هذه الفروع على الطلب لدولة الجزائر، بدراسة ميدانية للبنوك المتعاملة بالمنتجات المالية الإسلامية.


الفصل الرابع :
دراسة ميدانية لعينة من
زبائن الصيرفة الاسلامية

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لعينة من زبائن الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بعد الانتهاء من عرض الأدبيات النظرية للدراسة من خلال عرض المفاهيم الخاصة بكل من المحددات والطلب على المنتجات المالية الاسلامية في الجانب النظري، نأتي الآن الى اسقاط ما تم تجميعه على زبائن البنوك الإسلامية الجزائرية بإعطاء لمحة شاملة عن الصيرفة الإسلامية الجزائر، ومعالجة الاستبانة احصائيا باستخدام برامج Smartpls4 و برنامج SPSS V26، للتعرف على المحددات التي تؤدي الى طلب المنتجات المتواجدة في البنوك الجزائرية الإسلامية، من خلال ثلاثة مباحث:

- **المبحث الاول: السياق العام للدراسة الميدانية؛**
- **المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة؛**
- **المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج؛**

المبحث الاول: السياق العام للدراسة الميدانية

إن وضع صورة واضحة عن تطور تطبيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر يعد خطوة رئيسية لفهم واقع الصيرفة الإسلامية بها، ولكي يُسهل الطريق لتحديد العوامل الدافعة بالعملاء الى ترك المنتجات البنكية التقليدية والتوجه نحو المنتجات المالية الإسلامية، قمنا بدراسة هذه المحددات من خلال هذا البحث.

المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

للجزائر أهمية كبرى في قارة افريقيا لأنها أكبر دولة مساحةً و الرابعة اقتصاديا بناتج اجمالي محلي قدره 269.32مليار دولار أمريكي حسب مجموعة البنك الدولي [1]،و على مستوى الدول العربية تملك أحد أكبر احتياطات العالم في النفط و الغاز و هي دولة ذات اقتصاد ريعي، كما هو معلوم أن القطاع البنكي تتم فيه جميع المعاملات الفردية و الدولية محليا وعالمياً فالجزائر مثل دول شرق آسيا و دول مجلس التعاون الخليج ، قد انتهجت التمويل الاسلامي ودمجته في السوق المالية و اهتمت بالصيرفة الاسلامية لما لها حصة كبيرة في القطاع المالي و أثر على الاقتصاد، وأنها تمثل أكثر من ثلثي الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر .

ومن هذا الصدد، سنقوم بتحليل الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر ووضع صورة شاملة لها.

1. *الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتطورها*

نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر كأول فكرة عندما اقترحها الصحفي إبراهيم أبو اليقظان، إلا أنه بعد 29 سنة من تأسيس أو بنك اسلامي في الجزائر(بنك البركة الاسلامي الجزائري سنة 1991) في جانفي 2020، و بعد إصدار النظام 20-02 الذي ألغى النظام 18-02، فقد فتحت عدة بنوك تقليدية نوافذ اسلامية بعد هذا التاريخ و بلوغ عددها 6 في البنوك العمومية و 4 في البنوك الخاصة و بنكين إسلاميين في آخر إحصائيات للبنك الجزائر ، و قد بلغ إجمالي أصول الصيرفة الاسلامية في الجزائر حوالي 3.4 مليار دولار أمريكي ،و قد أخذت الرتبة 10 في ترتيب الدول العربية حسب حجم أصول الصيرفة الإسلامية لعام2020[2].

فقد ملأت الصيرفة الاسلامية في الجزائر الفجوة بين العملاء الراغبين في استثمار أموالهم على اساس الربح دون الاقتراب من الربا و بين اصحاب الفوائض المالية و أصحاب المبادرات الراغبين في تلبية متطلباتهم التمويلية، و بهذا تكون الصيرفة الاسلامية قد ساهمت في تعزيز الاقتصاد الجزائري بالمصادر التي خارج الحلقة الاقتصادية(الاموال الخاملة)بسبب تجنب الفوائد الربوية ،و بالإضافة الى ما سبق فإنه من خلال ابتكارها منتجات مالية جديدة رغم انحصارها في (المرابحة، الاستصناع، السلم ، الاجارة ،

[1] قاعدة بيانات بيانات مجموعة بنك الجزائر،2024
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2024&locations=DZ&most_recent_year_desc=false&start=1960&view=chart
[2] تاريخ الاطلاع 26-11-2025 على 23:30
https://gfmag.com/banking/islamic-finance-just-muslim-majority-nations/

المشاركة، المضاربة، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)،فقد زادت من عمق و تنوع القطاع و حققت الصيرفة الإسلامية نموا إيجابيا في التمويل مقدراً بنسبة 16 % لعام 2024.

2. الانتشار الجغرافي للبنوك المقدمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر

تقدم المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر عبر بنوك إسلامية بحتة وعبر شبابيك متواجدة في البنوك التقليدية، وقدّر عدد البنوك والنوافذ المقدمة للصيرفة الإسلامية في ربوع الوطن، حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2024، 12 مؤسسة مصرفية مقدم للمنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، من أصل 20 بنك متواجد ضمن النظام المصرفي الإسلامي.

الجدول رقم (01-04): هيكل النظام المصرفي الاسلامي في الجزائر حسب نوع القطاع 2020-2024

البيان	2021	2022	2023	2024
البنوك العمومية	2	10	18	23
حصة المنتجات الخاصة للمصارف العمومية %	0.5	1.6	4.7	8.6
البنوك الخاصة	59	65	71	79
حصة المنتجات للمصارف الخاصة %	99.5	98.4	95.3	91.4

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2024

تشير بيانات الجدول أن عدد الوكالات التابعة للبنوك الخاصة التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية لا يزال يفوق عدد الوكالات التابعة للبنوك العمومية. كما تستحوذ البنوك الخاصة على الحصة الأكبر من إجمالي التمويلات الإسلامية، حيث بلغت **91.4%**سنة 2024. ورغم هذه الهيمنة، فقد تراجعت حصتها مقارنة بالسنوات السابقة، بعد أن بلغت **99.5%**في بداية الفترة محل الدراسة، وهو ما يعكس تزايد مساهمة البنوك العمومية في هذا النشاط.

في المقابل، ارتفعت حصة البنوك العمومية من إجمالي التمويلات الإسلامية من **0.5%**إلى **8.6%** خلال الفترة نفسها، وهو ما يشير إلى توسع تدريجي في نشاط الصيرفة الإسلامية داخل القطاع المصرفي العمومي. ورغم أن هذه النسبة لا تزال محدودة مقارنة بحصة البنوك الخاصة، فإنها تعكس الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ ووكالات متخصصة، بما يسهم في تعزيز حضور هذا النشاط داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، نفسر هذا الارتفاع في مساهمة البنوك العمومية بعدة عوامل، من بينها التطورات التشريعية والتنظيمية التي شجعت على إدراج المنتجات المالية الإسلامية ضمن خدمات البنوك العمومية.

ولتوضيح انتشار الصيرفة الاسلامية في الجزائر نقترح الجدولين التاليين التاليين:

الجدول رقم(02-04) : احصاء شبابيك الصيرفة الاسلامية في الجزائر لعام 2025

البيان		الشبابيك الصيرفة الاسلامية
نوافذ الصيرفة الاسلامية العمومية	بنك BEA	93
	بنك BDL	169
	بنك BNA	108
	بنك BADR	340
	بنك CPA	110
	بنك CNEP	146
نوافذ الصيرفة الاسلامية الخاصة	بنك AGB	63
	Trust Bank	40
	Housing Bank	----------
	ABC المجموعة العربية المصرفية	15

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مواقع البنوك الماشر اليها

- https://www.bna.dz/fr/bna-en-chiffres/
- https://www.bank-abc.com/ar/ShareholderRelations/Annual%20Reports/Algeria-Annual-Report-2023.pdf

الجدول رقم (03-04) : احصاء فروع بنك السلام و بنك البركة في الجزائر لعام 2025

البنك	عدد الفروع
مصرف السلام	26
بنك البركة	34

Sours :

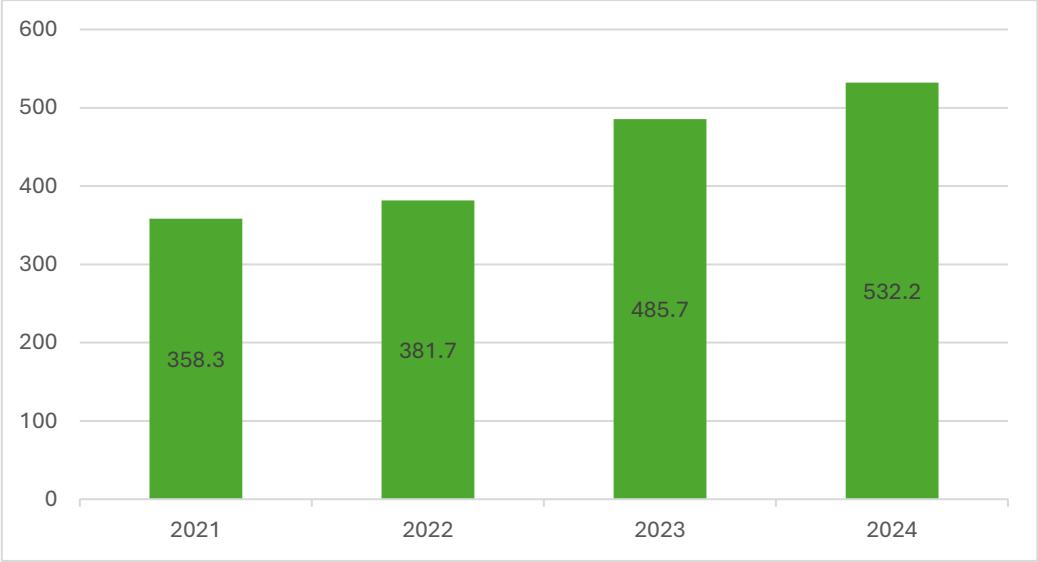
- https://www.alsalamalgeria.com/%d9%86%d8%a8%d8%b0%d8%a9-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83/
- https://www.albaraka-bank.dz/%d9%81%d8%b1%d9%88%d8%b9%d9%86%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83%d9%8a%d8%a9-%d9%88-gab/?lang=ar

3. أداء الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالأرقام

حققت موجودات البنوك الإسلامية نسبة نمو جيدة مقدرة بـ16% مقارنة بنظيرتها البنوك التقليدية التي حققت نسبة 5.26%، و في عام 2024 بلغ حجم الودائع 793.5 مليار دينار جزائري منقسمة الى قسمين: حسابات الودائع التي قدرت بملغ 521.7 مليار دينار و الودائع في حسابات الاستثمار بمبلغ 271.8مليار دينار جزائري، وسجل سنة 2023 إجمالي حجم الودائع 554 مليار دينار جزائري بين السنتين نسبة نمو 17%.

الشكل رقم (01-04): نمو التمويل في البنوك الإسلامية في الجزائر 2021-2024

(الوحدة مليار دينار جزائري)



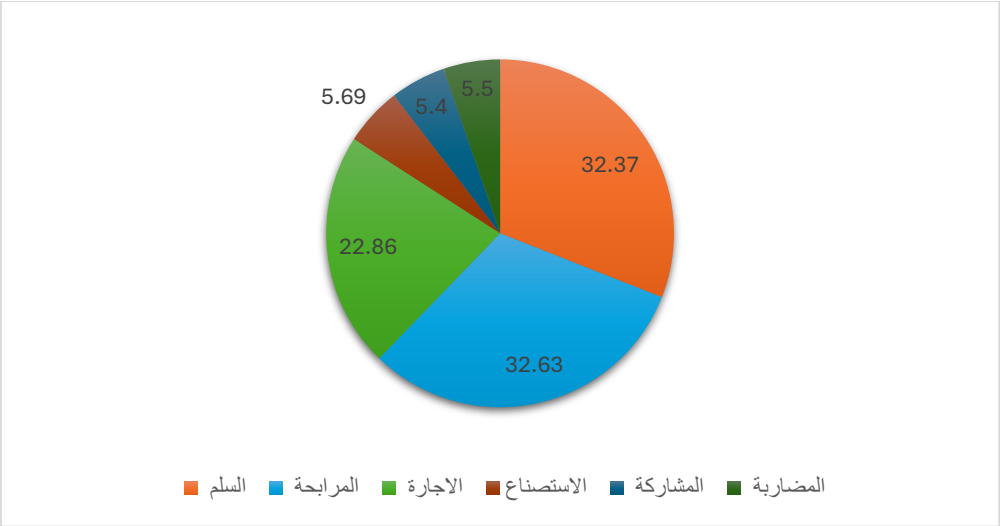
المصدر: تقارير بنك الجزائر 2024

نلاحظ من الشكل أعلاه أن إجمالي التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية الجزائرية لعام 2024، قد بلغ نسبة 16% مقارنة بعام 2023، كما بلغ معدل إجمالي نمو التمويل الإسلامي للصيرفة الإسلامية الجزائرية خلال أربع سنوات 2021- 2024نسبة14.35%، فالتمويل الاسلامي في دولة الجزائر يشهد وتيرة نمو جيدة خلال الأربع سنوات المدروسة، وهذا دليل على نجاحه في البيئة التي سطرتها له الحكومة من إطار تنظيمي ورقابي خاص بالصيرفة الاسلامية وإعداد نصوص تنظيمية فيها جميع اللوائح التنظيمية.

كما يجب الإشارة الى أن البنوك المختصة في المالية الإسلامية تستحوذ على 77.3% من إجمالي قائم التمويل الإسلامي، والبنوك العامة تملك حصة مقدرة بنسبة 8.6% من اجمالي قائم التمويل في النظام المصرفي وهي حصة صغيرة؛

وقد أشرنا في الفصل الثاني الى الأرقام الممثلة للمنتجات المالية التي تطبق في البنوك الإسلامية في الجزائر، ولتوضيح الصورة أكثر نقترح الرسم البياني التالي للمنتجات المالية الإسلامية لعام2024 في البنوك الإسلامية.

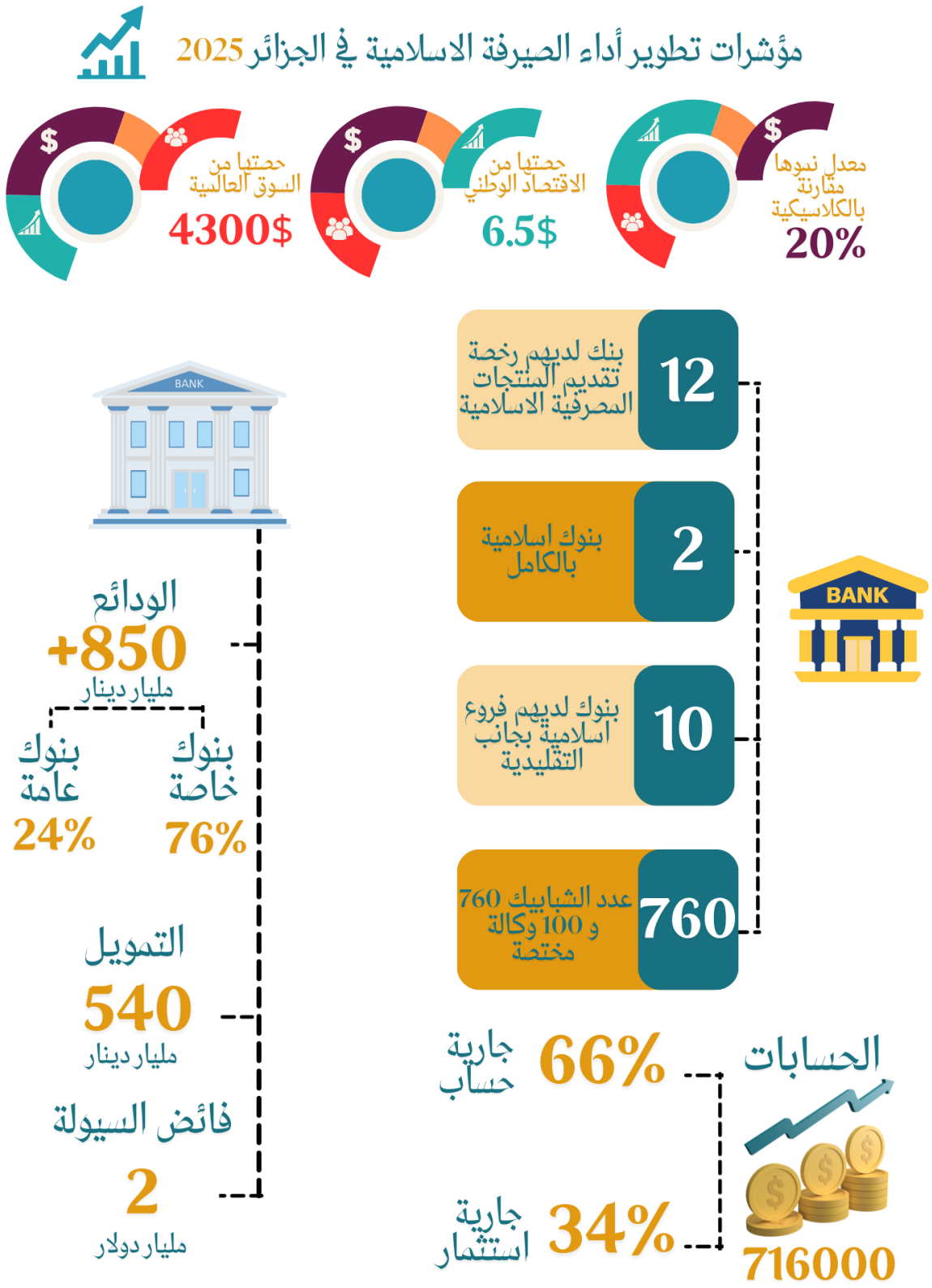
الشكل رقم (02-04): هيكل قائمة المنتجات الماليةالاسلامية في البنوك الجزائرية لعام 2024



المصدر: تقرير بنك الجزائر 2024

من الشكل أعلاه نجد أن ما يقارب ثلثي المنتجات تمثلت في منتجات المعاوضات(البيوع) ، قد احتل منتج السلم المرتبة الأولى من حيث حجم التمويلات بنسبة 32.73%، ثم المرابحة بنسبة 32.63%، وهو ترتيب معاكس لما في البنوك الإسلامية في معظم الدول تكون المرابحة في المرتبة الأولى عادة، تليهما منتج الإجارة بنسبة 22.86%.

الشكل رقم (03-04): مؤشرات أداء الصيرفة الإسلامية في السوق الجزائرية



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الصفحة الرسمية للأستاذ صالح صوالحي

https://www.facebook.com/PrSalahSalhi

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المنهجية لدراسة

نهدف من خلال هذا المبحث إلى إبراز الجانب التنظيمي للدراسة، حيث سنتطرق لكيفية تخطيط وتصميم أداة الدراسة، وهذا بإبراز نوع الأداة المستخدمة لجمع البيانات، وكذا المحاور التي تغطيها، لننتقل بعدها إلى مجتمع وعينة الدراسة، وقد تم تفريغ البيانات وتحليلها من خلال البرنامج الإحصائي **SPSS**26 وبرنامج **SMART PLS4**

1. مجتمع ونموذج الدراسة:

1.1. مجتمع الدراسة:

بما أن موضوع دراستنا محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية المتواجدة في الجزائر والتي فصلنا في أمرها في المبحث الأول، من هذا المنطلق فمجتمع الدراسة يشمل جميع أفراد متعاملي البنوك والنوافذ الإسلامية الناشطة التي تتوزع على أنحاء الوطن.

بسبب كبر حجم المجتمع المدروس والتوزع الجغرافي للبنوك والوكالات والفروع البنكية الإسلامية وصعوبة الحصول على المعلومة من مصادر والوكالات، تم الاستعانة بطريقة المعاينة غير الاحتمالية وغير الطبقية: بحيث أنه يكون للعميل المختار من المجتمع المدروس الحظ أن يختار، فهذا النوع من المعاينة يسهل علينا تجميع المعلومات.

1.2. نموذج الدراسة

لتفسير علاقة وأثر المتغير المستقل(المتمثل في المحددات الموضوعية والذاتية)على المتغير التابع (المتمثل في الطلب على المنتجات المالية الإسلامية)، واستنادا إلى نماذج الأدبيات النظرية، وعلى أغلب الدراسات السابقة التي استعملت المتغيرين الرئيسيين لهذه الدراسة. وقد تمثلت هذه المتغيرات في:

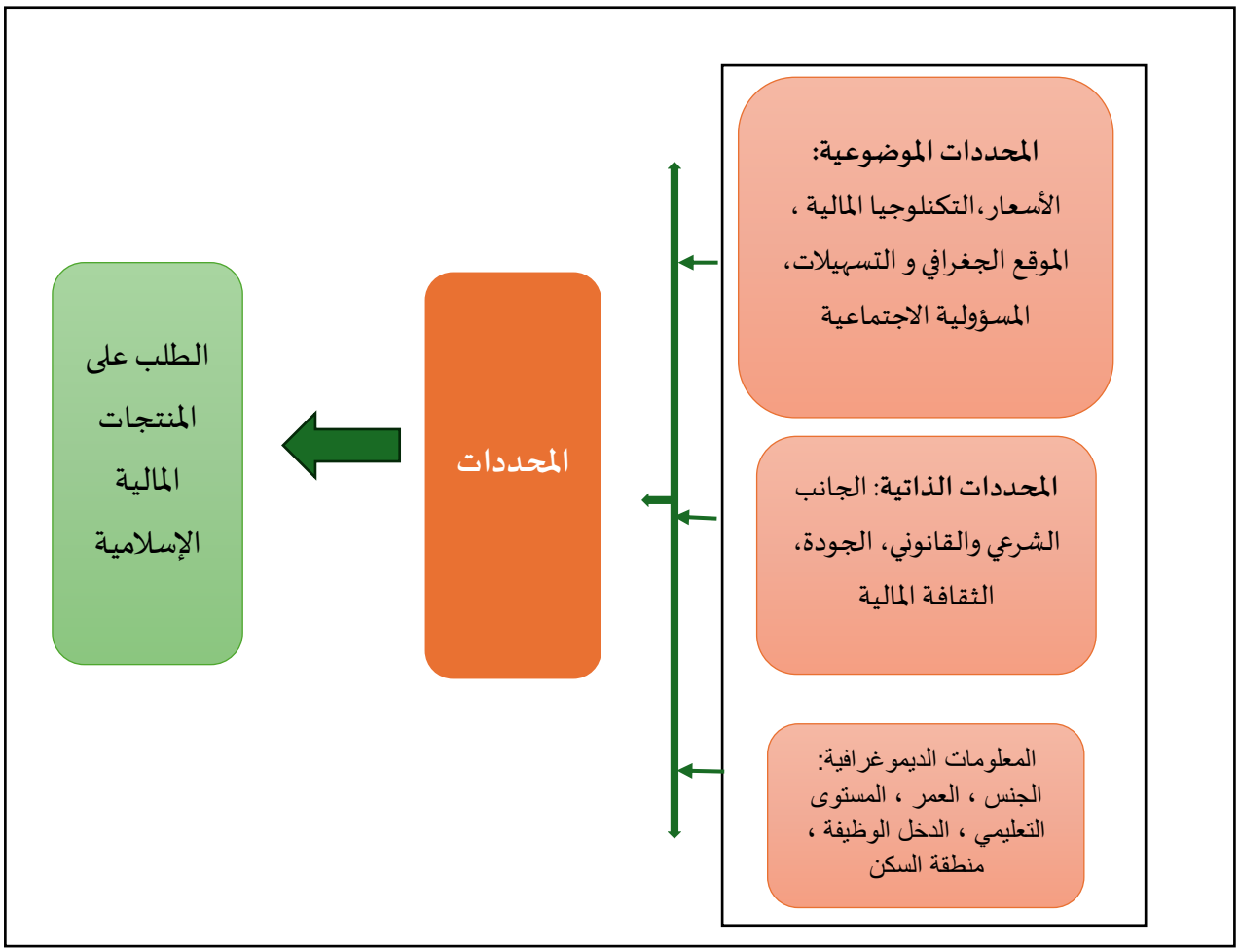
⇦ **المتغير التابع:** والمتمثل في الطلب على المنتجات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية؛

⇦ **المتغير المستقل:**

- **المحددات الموضوعية:** الأسعار، التكنلوجيا المالية، الموقع والتسهيلات، المسؤولية الاجتماعية؛
- **المحددات الذاتية:** الجانب القانوني والشرعي، الجودة، الثقافة المالية؛
- **البيانات الديموغرافية:** الجنس، العمر، الدخل، المستوى الدراسي، السكن؛

فيظهر لنا نموذج الدراسة، في الشكل التالي:

الشكل رقم(04-04) : نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

2. هيكل أداة الدراسة:

من خلال الدراسة تم تصميم استبانة للدراسة، والتي قسمت الى قسمين كالتالي:

⇦ **الجزء الأول**: يحتوي على الخصائص الديمغرافية والوظيفية ومنطقة السكن لزبائن البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في الجزائر، وشملت: (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الوظيفة، منطقة السكن)

- **الجزء الثاني:** اشتمل هذا الجزء العبارات التي استخدمت لقياس متغير الدراسة المستقل المحددات لأبعاده[أسعار المنتجات المالية الإسلامية يشمل العبارات التي أرقامها (01-04)، التكنلوجيا المالية يشمل العبارات التي أرقامها (05-08)، موقع البنك التسهيلات البنكية يشمل العبارات التي أرقامها (09-12)، المسؤولية الاجتماعية يشمل العبارات من(13 إلى 16)، الجانب الشرعي والقانوني يشمل العبارات من (01 إلى 04)، جودة المنتجات المالية الإسلامية يشمل العبارات من (05 الى 08)، الثقافة المالية يشمل

العبارات من (09 الى 13)]، إضافة الى العبارات التي تقيس المتغير التابع الطلب على المنتجات المالية (من 1 الى 5)؛

3. مصادر جمع البيانات وصدق الدراسة:

تم جمع بيانات البنوك الإسلامية والنوافذ من تقرير بنك الجزائر ومن روابط البنوك المعنية، فكانت الاستمارات موجهة لعملاء الصيرفة الإسلامية بمنح العملاء استمارة الكترونية، ومن استطعنا الوصول إليهم باستمارة ورقية.

3.1. تجميع الاستبانة:

جمعت الاستبانة من أفراد العينة المدروسة، والجدول التالي يوضح كيفية توزيع وجمع الاستبانة.

الجدول رقم(04 -04): توزيع الاستبيانات

	الاستبانة الموزعة	الاستبانة المسترجعة	الاستبانة المعتمدة	الاستبانة الملغات
الاستبيانات الورقية	70	50	20	30
الاستبيانات الالكترونية	180	168	168	12

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج استرجاع الاستبيان

يتمثل مجتمع الدراسة في زبائن البنوك الإسلامية والنوافذ الجزائرية، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة مقدرة بـ 250 متعاملاً، تم استرجاع 218 استبانة قابلة للمعالجة الإحصائية أي ما نسبته 87 %، من إجمالي الاستبانات الموزعة، حيث وزعت 70 استبانة ورقية وتم استرجاع 50 من الموزعة ،أي ما نسبة **71%** من الاستبيانات الموزعة وبعد معالجة الاستبانات الورقية تم قبول 20 استبانة صالحة، وتم استلام 180 استبانة الكترونية وبعد المعاينة تم قبول 168 استبيان أي ما نسبته **93%** من الموزعة، وتم رفض 12 استمارة غير صالحة.

2.3. صدق أداة الدراسة:

إن صدق الاستبانة أمر ضروري يجب تواجده في الاستبانة، والهدف من صدق الاستبانة هو التأكد وبيان قدرة العبارات التي يحتوي عليها الاستبيان من أجل قياس الظاهرة التي أعدّت لغرض دراستها، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها لإكمال الدراسة.

فالصدق الظاهري للاستبانة مرتبط بالمحكمين، حيث يوضع الاستبيان بعد اعداده في يد مجموعة من الأساتذة، لتقدير قوة العبارات ومدى ملاءمتها ولقياس ظاهرة العينة، علماً أن التحكيم عملية نسبية تخلف من محكم الى محكم، لأن قرارات المحكمين متفاوتة لنفس الاستبانة.

في دراستنا بعد تصميم الاستبيان، تم الاستعانة بأربعة أساتذة مختصين في مجال الإحصاء والصيرفة الإسلامية.

المطلب الثالث: مقياس أداة الدراسة والأساليب الاحصائية المستخدمة

1. مقياس أداة الدراسة

لقياس متغيرات الدراسة المتمثلة في محددات الطلب، والتي تحتوي على المحددات الموضوعية المتمثلة في (أسعار المنتجات المالية، التكنولوجيا المالية، موقع البنك والتسهيلات البنكية، المسؤولية الاجتماعية) والمحددات الذاتية المتمثلة في (الجانب الشرعي والقانوني، جودة المنتجات المالية الإسلامية، الثقافة المالية) والمتغير التابع الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، تم وضع عبارات مقترحة وفق نموذج "ليكرث" الخماسي(Likert Scale)، الذي يتضمن خمسة خيارات للإجابة

الجدول رقم (05-04): سلم ليكارث الخماسي

السلم	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

وتم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرث الخماسي من خلال المدى بين درجات المقياس (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4=0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (06-04): مجالات المتوسط الحسابي لتحديد الاتجاهات العامة للعبارات

طول الخلية	درجة الموافقة
من 1 إلى 1.80	**غير موافق بشدة**
من 1.81 إلى 2.60	**غير موافق**
من 2.61 إلى 3.40	**محايد**

من 3.41 إلى 4.20	**موافق**
من 4.21 إلى 5	**موافق بشدة**

المصدر: بالاعتماد على نموذج ليكارث الخماسي

2.الأساليب الإحصائية المطبقة في تحليل البيانات:

لمعالجة البيانات التي تم استرجاعها من المستجوبين عن طريق حزمة من الأساليب الإحصائية المناسبة، كالتكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات والخصائص الشخصية لعينة الدراسة، المتوسط الحسابي لمعرفة درجة موافقة العينة على كل عبارة من عبارات الاستبيان، الانحراف المعياري لبيان مدى تركز أو تشتت إجابات مفردات العينة عن المتوسط الحسابي، واختبار العلاقة بين الطلب والمحددات (الموضوعية و الذاتية) باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM-PLS)، علماً أنه تتوفر هذه بالبرامج الإحصائية المتخصصة، و تتمثل في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V) و برنامج (Smart PLS4)بالإضافة الى برنامج الجداول الالكترونية Microsoft Excel

3. اختبار التوزيع الطبيعي(ملائمة البيانات)

بمأن حجم العينة المدرسة هو 188، قمنا بالاعتماد على اختبارKolmogorov-Smirnov لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هو موضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (07-04): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

	Kolmogorov-Smirnov			**shapiro-willk**		
	Stat	**df**	**Sig.**	**Stat**	**df**	**Sig.**
الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	0,211	188	0,000	0,810	188	0,000
المحددات	0,072	188	0,018	0,962	188	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS26

تشير النتائج الموضحة في الجدول بشأن اختبار التوزيع الطبيعي إلى أن القيم الاحتمالية (Sig) أقل من مستوى الدلالة المعتمد) 0.05)، مما يدل على أن البيانات المتعلقة بالدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي ، وبناءً على هذا الطرح، يتأكد لنا أنه من المنطقي تطبيق نمذجة المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية SEM Pls لتحليل البيانات، والاعتماد على الاختبارات اللا معلميه في اختبار فرضيات الفروق؛

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة

في هذا المبحث سنتطرق الى التحليل الإحصائي الوصفي لمخرجات الاستبيان، بتحليل المحور الأول الذي يحتوي على المعلومات الشخصية للمستجيبين، وتحليل إجاباتهم على العوامل التي تدفعهم لطلب المنتجات المالية الإسلامية لمعرفة مدى التشتت عن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

المطلب الأول: تحليل الخصائص الوصفية للدراسة

بعد تفريغ محتويات الاستبيان، سنقوم بوصف المحور الأول والمتمثل في الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، وهذا من خلال العناصر التالية: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الوظيفة، منطقة السكن، معتمدين على برنامجSPSS V 26 في وصف ذلك:

1. توزيع أفراد العينة الدراسة حسب متغير الجنس:

من مجموع 188 استمارة تم معالجتها، استخرنا الجدول و الشكل التاليين :

الجدول رقم (04-08): توزيع مجتمع الدراسة الجنس

الجنس	االتكرار	نسبة
ذكر	99	52,7
انثى	89	47,3
المجموع	188	100,0

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSSv26

الشكل رقم (04-05) : تكرارات أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

تشير نتائج الجدول رقم (04-08) والشكل المرافق له إلى وجود تقارب واضح في توزيع أفراد العينة حسب الجنس، حيث بلغ عدد الذكور 99 مفردة بنسبة 52.7%، مقابل 89 مفردة من الإناث بنسبة 47.3%، من أصل 188 مفردة.

وتعكس هذه النتائج توازناً نسبياً في تمثيل الجنسين داخل العينة، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً من الناحية المنهجية، إذ يحد من احتمالات التحيز الناتج عن هيمنة أحد الجنسين على الآخر، ويسمح بالحصول على نتائج أكثر موضوعية تعبر عن مختلف فئات المجتمع محل الدراسة.

كما تشير هذه النسب إلى أن الاهتمام بالمنتجات المالية الإسلامية لا يقتصر على جنس دون آخر، وإنما يمتد ليشمل الذكور والإناث على حد سواء، وهو ما يعكس اتساع قاعدة المتعاملين مع هذه المنتجات في البيئة المصرفية الجزائرية. ويمكن إرجاع هذا التقارب إلى التطور الذي شهدته الخدمات المالية الإسلامية، وازدياد الوعي المجتمعي بها، مما جعلها محل اهتمام مختلف الشرائح الاجتماعية بغض النظر عن الاختلاف في الجنس.

وعليه، فإن التوزيع المتوازن لأفراد العينة حسب الجنس يعزز من القدرة التفسيرية للدراسة، ويسهم في رفع درجة الثقة في النتائج المستخلصة، لكونها تعكس آراء وتمثيلاً متقارباً لكل من الذكور والإناث ضمن مجتمع الدراسة.

2. توزيع أفراد العينة الدراسة حسب متغير العمر:

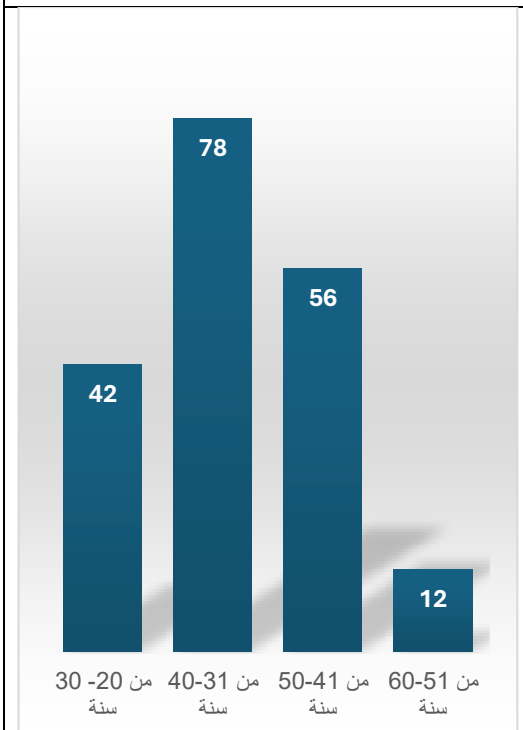
من مجموع 188 استمارة تم معالجتها، استخرنا الجدول و الشكل التاليين :

الجدول رقم (09-04): توزيع مجتمع الدراسة العمر

العمر (سنة)	التكرار	النسبة
من 20- 30 سنة	42	22,3
من 31-40 سنة	78	41,5
من 41-50 سنة	56	29,8
من 51-60 سنة	12	6,4
Total	188	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجSPSSv

الشكل رقم (06-04) : تكرارات أفراد العينة حسب العمر



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق، أن غالبية إفراد العينة تتراوح أعمارهم من 31 الى 40، سنة وتمثل نسبتهم 41.5%و البالغ عددهم 78 ، وتليها فئة الأفراد الذين تتراوح اعمارهم من 41 الى 50 سنة

حيث بلغت نسبتهم 29.8% من مجتمع الدراسة، وبلغت نسبة الافراد الذين تتراوح أعمارهم من 20 إلى 30 سنة 22.3% والبالغ عددهم 42 فراد، وسجلت النسبة الاقل لدى فئة الافراد الذين تتراوح اعمارهم من 51 الى 60 سنة ،حيث بلغت 6.4%وهم يمثلون 12 فردًا.

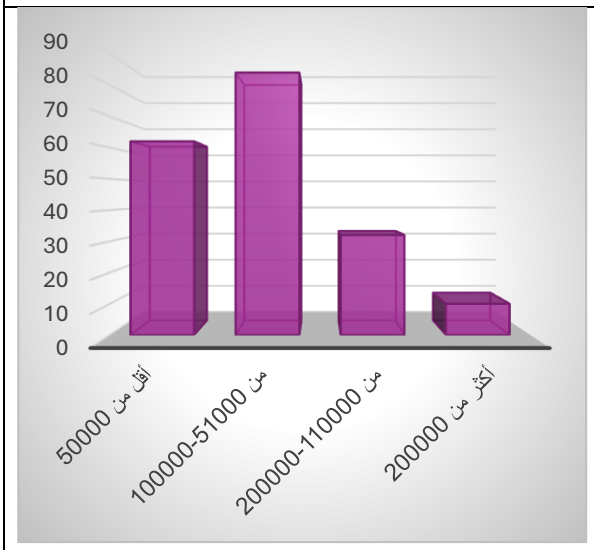
3. توزيع أفراد العينة الدراسة حسب متغير الدخل

الجدول رقم (10-04): توزيع مجتمع الدراسة الدخل

العمر (سنة)	التكرار	النسبة
أقل من 50000	62	33,0
من 51000- 100000	84	44,7
من 110000- 200000	32	17,0
أكثر من 200000	10	5,3
Total	188	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSSv 26

الشكل رقم (07-04) : تكرارات أفراد العينة حسب الدخل



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من الشكل والجدول أعلاه، نلاحظ أن 44.7% من أفراد العينة مداخيلهم محصورة بين 51000و 100000 دج والبالغ عددهم 84 فردًا، وتليهم فئة الأفراد الذين مداخيلهم تقل عن 50000دج والبالغ عددهم 62 فردًا وهم يمثلون 33% وبلغ عدد الأفراد الذين تتراوح مداخيلهم من 100001دج الى 200000دج 32 فردًا ويمثلون 17% ، ويليها فئة الافراد الذين تفوق مداخيلهم عن 200000دج والبالغ عددهم 10 أفراد وهم يمثلون 5,3% ، ويتبين من خلال النتائج السابقة ان الفئة الأكثر تعاملا مع البنك هم ذوو المداخيل المتوسطة، فصيغ التمويل الإسلامي (المرابحة والاجارة، والمشاركة) تعد مناسبة وجذابة لهذا النوع من فئات المجتمع .

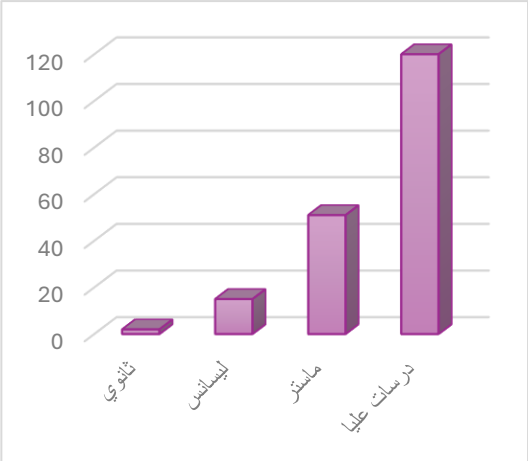
4. توزيع أفراد العينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

الجدول رقم (11-04): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الدخل

	التكرار	النسبة
ثانوي	2	1,1
ليسانس	15	8,0
ماستر	51	27,1
دراسات عليا	120	63,8
المجموع	188	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSSv 26

الشكل رقم (08-04) : تكرارات أفراد العينة حسب متغير الدخل



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

يتضح من نتائج الجدول رقم (04-11) والشكل رقم (04-08) أن أفراد العينة يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع، حيث استحوذت فئة حاملي شهادات الدراسات العليا على المرتبة الأولى بنسبة 63.8%، بما يعادل 120 مفردة من أصل 188 مفردة، تليها فئة حاملي شهادة الماستر بنسبة 27.1%، أي 51 مفردة، ثم فئة الليسانس بنسبة 8.0%، بما يعادل 15 مفردة، في حين سجلت فئة الثانوي أدنى نسبة بلغت 1.1%، أي مفردتين فقط.

وتعكس هذه النتائج ارتفاع المستوى العلمي للمبحوثين، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً على جودة البيانات المتحصل عليها، بالنظر إلى أن الأفراد ذوي المستويات التعليمية العليا يكونون أكثر قدرة على استيعاب مفاهيم الدراسة والإجابة بدقة وموضوعية عن بنود الاستبيان، لاسيما في الدراسات التي تتناول موضوعات متخصصة كالمنتجات المالية الإسلامية.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة بطبيعة مجتمع الدراسة، الذي يضم شريحة واسعة من المتعاملين ذوي التأهيل العلمي المرتفع، الأمر الذي يجعلهم أكثر وعياً بالخصائص الاقتصادية والشرعية للمنتجات المالية الإسلامية وأكثر قدرة على التمييز بينها وبين المنتجات التقليدية. وعليه، فإن ارتفاع المستوى التعليمي

لأفراد العينة يعزز من موثوقية النتائج، ويمنح الدراسة أساساً علمياً أكثر قوة في تفسير محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية

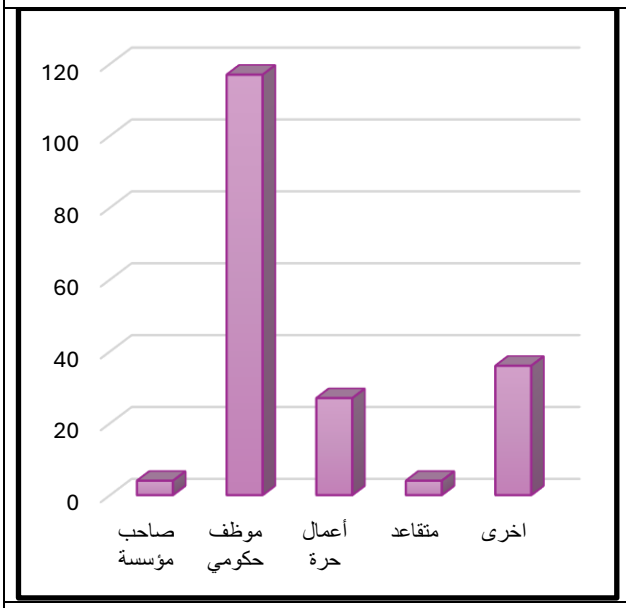
5. توزيع أفراد العينة الدراسة حسب متغير المهنة:

الجدول رقم (12-04): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المهنة

الفئة	التكرار	النسبة
صاحب مؤسسة	4	2,1
موظف حكومي	117	62,2
أعمال حرة	27	14,4
متقاعد	4	2,1
أخرى	36	19,1
Total	188	100,0

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجSPSSv26

الشكل رقم (09-04) : تكرارات أفراد العينة حسب متغير المهنة



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

يتضح من نتائج الجدول رقم (04-12) والشكل رقم (04-09) أن أفراد عينة الدراسة يتوزعون على فئات مهنية متعددة، وهو ما يعكس تنوع الخصائص المهنية للمبحوثين، الأمر الذي يعزز من قدرة الدراسة على استيعاب وجهات نظر شرائح مختلفة من المجتمع تجاه المنتجات المالية الإسلامية.

وتشير النتائج إلى أن فئة الموظفين الحكوميين جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغ عددهم 117 مفردة، أي ما يعادل 62.2% من إجمالي أفراد العينة، وهو ما يدل على أن هذه الفئة تمثل الشريحة الأكثر إقبالاً على المشاركة في الدراسة. ويمكن تفسير ذلك بكون الموظفين الحكوميين يتميزون باستقرار نسبي في الدخل،

الأمر الذي يجعلهم أكثر تعاملاً مع المؤسسات المصرفية، وأكثر احتكاكاً بمختلف الخدمات والمنتجات المالية، بما فيها المنتجات المالية الإسلامية.

وجاءت فئة المهن الأخرى في المرتبة الثانية بنسبة 19.1%، بما يعادل 36 مفردة، تليها فئة أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 14.4%، أي 27 مفردة، وهو ما يعكس حضوراً مقبولاً لهاتين الفئتين داخل العينة، ويسمح بإبراز تصورات فئات مهنية تختلف في طبيعة نشاطها ومستوى تعاملها مع المؤسسات المالية.

في المقابل، سجلت فئتا أصحاب المؤسسات والمتقاعدين أدنى نسب تمثيل، إذ بلغ عدد أفراد كل منهما 4 مفردات فقط، بما يمثل 2.1% من إجمالي العينة. ويمكن إرجاع ضعف تمثيل هاتين الفئتين إلى محدودية حجم المجتمع المستهدف المنتمي إليهما أو إلى انخفاض معدل الاستجابة أثناء عملية جمع البيانات.

وبصفة عامة، فإن هيمنة الموظفين الحكوميين على هيكل العينة تتماشى مع طبيعة المجتمع محل الدراسة، ولا سيما إذا كان الاستقصاء قد شمل عملاء البنوك، باعتبار أن هذه الفئة تمثل الشريحة الأكثر انتظاماً في التعامل مع المؤسسات المصرفية نتيجة انتظام دخولها واعتمادها على الخدمات البنكية في تسيير معاملاتها المالية. كما أن التنوع المهني المسجل، رغم تفاوت نسبه، يسهم في تعزيز موثوقية النتائج ويمنح الدراسة قدرة أكبر على تفسير سلوك الطلب على المنتجات المالية الإسلامية من زوايا مهنية مختلفة، وهو ما ينعكس إيجاباً على إمكانية تعميم النتائج في حدود مجتمع الدراسة.

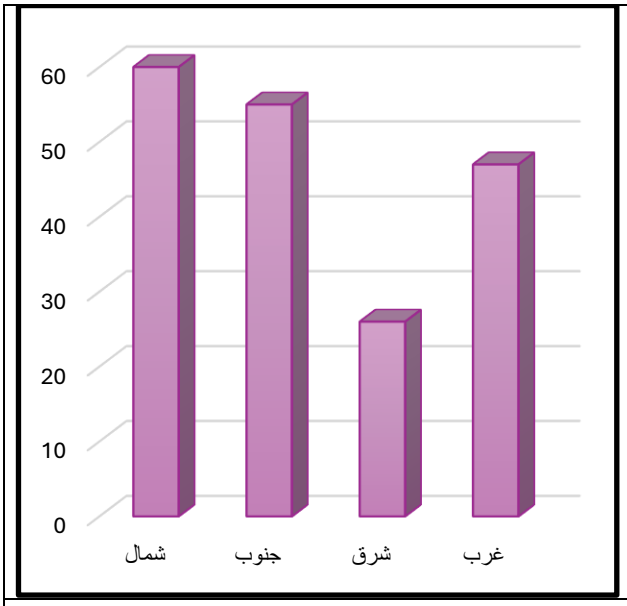
6. توزيع أفراد العينة الدراسة حسب متغير السكن.

من مجموع 188 استمارة تم معالجتها، استخرنا الجدول و الشكل التالي :

الجدول رقم (13-04): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير السكن	**الشكل رقم (10-04) : تكرارات أفراد العينة حسب متغير السكن**

الفئة	التكرار	النسبة
شمال	60	31,9
جنوب	55	29,3
شرق	26	13,8
غرب	47	25,0
Total	188	100,0

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجSPSSv26



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من الشكل أعلاه، نجد أن الفئة الغالبة لأفراد العينة الإحصائية من المناطق الشمالية إذ تمثل نسبتهم 31.9 %من مجموع الأفراد والبالغ عددهم 60 فردًا، وبلغ عدد أفراد ساكني المناطق الجنوبية 55 فردًا وهم يمثلون 29,3% وتمثل نسبتهم سكان مناطق الغرب 25% من مجموع أفردًا العينة والبالغ عددهم 47 وبلغ عدد سكان المناطق الشرق 26 إذ تمثل نسبتهم 13,8 من مجموع أفراد العينة.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للمحور الثاني للاستبيان

يتكون المحور الثاني من الاستبيان من ثلاثة أبعاد أساسية: يمثل البعد الأول المتغير التابع (الطلب)، ويمثل البعد الثاني المتغير المستقل الأول (المحددات الموضوعية)، بينما يمثل البعد الثالث المتغير المستقل الثاني (المحددات الذاتية). توضح الجداول التالية التحليل الوصفي لهذه الأبعاد.

1. التحليل الوصفي لعبارات الطلب على المنتجات المالية الاسلامية:

الجدول رقم (14-04) اتجاه إجابات الافراد حول عبارات الطلب على المنتجات المالية الاسلامية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
01	لديا استعداد لطلب المنتجات المالية الإسلامية	4,26	1,137	موافق بشدة	02
02	تتميز المنتجات والخدمات المالية الإسلامية بالكفاءة والجودة هذا يدفعني لطلبها	3,82	1,254	موافق	05
03	توفر التكنلوجيا يعزز من الاقبال على المنتجات المالية الإسلامية.	4,26	1,105	موافق بشدة	01
04	استخدام معاير مدروسة كالتكاليف وشرعية المنتج يدفعني لطلب منتجات البنوك الإسلامية.	4,21	1,121	موافق	03
05	ثقتي في البنك أو النافذة الإسلامية هي السبب الرئيسي في اختياري له.	3,99	1,217	موافق	04
الطلب على المنتجات المالية الإسلامية		4,10	,9630	موافق	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss v26

من الجدول أعلاه يتضح أن متوسط عبارات الطلب بلغ 4.10 والذي يتجه إلى درجة موافق، وبلغ الانحراف المعياري 0.963، وكانت قيم متوسطات العبارات محصورة بين (3.82 و4.26) وهي تتجه الى درجة الموافقة وموافق بشدة، وتراوحت قيم الانحراف المعياري بين (1.105 و1.254)، وكانت العبارة رقم 03 والتي تنص على:" **توفر التكنلوجيا يعزز من الاقبال على المنتجات المالية الإسلامية**." في المرتبة الأولى بمتوسط 4.26 والذي يتجه الى درجة الموافقة بشدة وبلغت قيمة الانحراف المعياري 1.105 ونجد العبارة رقم 01 والتي تنص على:" **لديا استعداد لطلب المنتجات المالية الإسلامية** " في المرتبة الثانية بمتوسط 4.26 والتي تتجه الى درجة الموافقة بشدة وبلغت قيمة الانحراف المعياري 1.137، وتراوحت قيم المتوسط الحسابي لباقي العبارات بين (4.21 و 3.82) وحلت العبارة رقم 02 والتي تندرج في المرتبة الأخيرة والتي تنص على: " **تتميز المنتجات والخدمات المالية الإسلامية بالكفاءة والجودة هذا يدفعني لطلبها** " بمتوسط 3.82 وانحراف المعياري 1.254؛

2. التحليل الوصفي لعبارات المحددات الموضوعية:

الجدول رقم (15-04) اتجاه إجابات الافراد حول عبارات المحددات الموضوعية.

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
أسعار المنتجات المالية الإسلامية					
01	تعتبر التكاليف المتعلقة بالحصول على المنتجات المالية الإسلامية مقبولة وتتماشى مع دخل الفرد	3,22	1,373	محايد	04

02	جذبني سعر المنتجات المالية الإسلامية المقدمة من قبل البنك أو النافذة الإسلامية	3,81	1,306	موافق	02
03	يأخذ البنك الإسلامي أو النافذة الإسلامية مني عمولات أقل من سعر الفائدة	3,92	1,352	موافق	01
04	أتلقى عوائد معقولة من خلال استثمار أموالي لدى البنك أو النافذة الإسلامية	3,29	1,396	محايد	03
	أسعار المنتجات المالية الإسلامية	3,55	1,072	موافق	
	التكنلوجيا المالية				
05	تحقق التكنلوجيا المالية سهولة وصول الزبائن الى المنتجات المالية الإسلامية	4,25	1,117	موافق	01
06	تمتلك البنوك الإسلامية الأجهزة والمعدات اللازمة لتطبيق التكنلوجيا المالية بشكل المناسب	3,81	1,252	موافق	03
07	استخدام التكنلوجيا المالية وتطبيقات يسهل من عملية تتبع طلبي للمنتج	3,66	1,313	موافق	04
08	التكنلوجيا المالية تقلل من التكاليف وتحسن من امان وشفافية العمليات المالية	4,14	1,100	موافق	02
	التكنلوجيا المالية	3,96	0,997	موافق	
	موقع البنك التسهيلات البنكية				
09	تعتبر مراحل الحصول على التمويل الإسلامي بسيطة وفي متناول جميع الزبائن.	3,44	1,292	موافق	03
10	عملية نقل ملكية المنتجات المالية الإسلامية تكون بخطوات منتظمة وسهلة.	3,59	1,253	موافق	02
11	للبنك الإسلامي الذي أتعامل فروع داخل وخارج الوطن .	3,32	1,409	محايد	04
12	تتواجد البنوك الإسلامية وفروعها في مناطق عمرانية مما يقلل المشقة على العملاء.	3,72	1,372	موافق	01
	موقع البنك التسهيلات البنكية	3,51	1,056	موافق	
	المسؤولية الاجتماعية				
13	يقوم البنك أو النافذة الإسلامية بمعالجة وحل شكاوى المتعاملين في أقصر وقت ممكن مع أخذ آرائهم	3,38	1,207	موافق	04
14	يسعى البنك أو النافذة الإسلامية الى دعم كل الأنشطة التي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة	3,46	1,289	موافق	03

15	أجد في البنوك والنوافذ الإسلامية أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الاجتماعي)	3,84	1,195	موافق	01
16	يقضي الموظفون الوقت الكافي لشرح المنتجات المالية الإسلامية للعملاء	3,59	1,335	موافق	02
المسؤولية الاجتماعية		3,56	1,046	موافق	
المحددات الموضوعية		**3,65**	**0,908**	**مو افق**	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss v26

من الجدول أعلاه يتضح أن متوسط عبارات المحددات الموضوعية بلغ 3.65 والذي يتجه إلى درجة موافق وبلغ الانحراف المعياري 0.908، وكانت قيم متوسطات العبارات محصورة بين (3.22 و4.25) وهي تتجه الى درجة الموافقة و محايد وتراوحت قيم الانحراف المعياري بين (1.100 و 1.409)، وكانت العبارة رقم 05 والتي تندرج ضمن التكنولوجيا المالية من بعد المحددات الموضوعية والتي تنص على" **حقق التكنلوجيا المالية سهولة وصول الزبائن الى المنتجات المالية الإسلامية**" في المرتبة الاولى بمتوسط 4.25 والذي يتجه الى درجة الموافقة بشدة وبلغت قيمة الانحراف المعياري 1.117 ونجد العبارة رقم 08 من نفس البعد (التكنولوجيا المالية) والتي تنص على:" **التكنلوجيا المالية تقلل من التكاليف وتحسن من امان وشفافية العمليات المالية**." في المرتبة الثانية بمتوسط 4.14 والتي تتجه الى درجة الموافقة وبلغت قيمة الانحراف المعياري 1.100، وتراوحت قيم المتوسط الحسابي لباقي العبارات بين (3.81 و3.22) وحلت العبارة رقم 01 والتي تندرج ضمن بعد اسعار المنتجات المالية في المرتبة الاخيرة والتي تنص على: " **تعتبر التكاليف المتعلقة بالحصول على المنتجات المالية الإسلامية مقبولة وتتماشى مع دخل الفرد**" بمتوسط 3.22 وانحراف المعياري 1.373؛

3. التحليل الوصفي لعبارات المحددات الذاتية:

الجدول رقم (16-04) اتجاه إجابات الافراد حول عبارات المحددات الذاتية.

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
الجانب الشرعي والقانوني					
01	عدم تعامل البنوك والنوافذ الإسلامية بالربا	4,27	1,139	**مو افق بشدة**	01

02	تحترم البنوك والنوافذ الإسلامية مبدئ الشريعة الإسلامية	3,86	1,265	موافق	03
03	تواجد هيئة شرعية في البنك أو النافذة تشرف على المنتجات المالية الإسلامية يرفع من ثقة تعاملي	4,10	1,161	موافق بشدة	02
04	تواجد نظام خاص بالصيرفة الإسلامية يشجعني على طلب منتجات البنوك الإسلامية	3,83	1,293	موافق بشدة	04
	الجانب الشرعي والقانوني	4,01	1,044	موافق	
	جودة المنتجات المالية الإسلامية				
01	جذبني تنوع وجودة المنتجات المقدمة من البنوك والنوافذ الإسلامية	3,62	1,284	موافق	03
02	أجد حسن المعاملة والكفاءة لدى موظفي البنوك والنوافذ الإسلامية	3,60	1,213	موافق	02
03	البنوك والنوافذ الإسلامية تمتاز بالسرعة والفعالية في تنفيذ المعاملات	3,48	1,243	موافق	04
04	يسعى البنك أو النافذة الإسلامية الى كسب ثقتي من خلال المنتجات والخدمات التي يقدمها	3,80	1,223	موافق	01
	جودة المنتجات المالية الإسلامية	3,62	1,061	موافق	
	الثقافة المالية				
01	هناك فرق بين الربح والفائدة	4,24	1,015	موافق بشدة	01
02	لديا رصيد معرفي كافي حول التمويل الإسلامي	4,01	1,080	موافق	02
03	المضاربة التي تجريها البنوك الإسلامية لها نفس مفهوم القرض التقليدي	3,27	1,381	محايد	05
04	يبيع البنك الإسلامي السيارات تحت مسمى منتج الاستصناع	3,38	1,407	محايد	04
05	حساب الاستثمار في البنوك الإسلامية يسير وفق صيغة المشاركة	3,65	1,293	موافق	03

الثقافة المالية	3,71	0,875	مو افق
المحددات الذاتية	3,77	0,822	مو افق

المصدر: من اعداد الباحثة بلاعتماد على مخرجات برنامجSPSS v26

من الجدول أعلاه يتضح أن متوسط عبارات المحددات الذاتية من متغير الطلب بلغ 3.77 ،والذي يتجه الى درجة موافق وبلغ الانحراف المعياري 0.822، وكانت قيم متوسطات العبارات محصورة بين (3.27 و4.27) وهي تتجه الى درجة الموافقة ومحايد، وتراوحت قيم الانحراف المعياري بين (1.015 و 1.407)، وكانت العبارة رقم 01 والتي تندرج ضمن بعد الجانب الشرعي والقانوني والتي تنص على" عدم تعامل البنوك والنوافذ الإسلامية بالربا " في المرتبة الأولى بمتوسط 4.27 والذي يتجه إلى درجة موافقة بشدة وبلغت قيمة الانحراف المعياري 1.015 ونجد العبارة رقم 01 من بُعد **الثقافة المالية** والتي تنص على" هناك فرق بين الربح والفائدة "في المرتبة الثانية بمتوسط 4.24 والتي تتجه الى درجة الموافقة وبلغت قيمة الانحراف المعياري 1.015، وتراوحت قيم المتوسط الحسابي لباقي العبارات بين (3.80 و 3.27) وحلت العبارة رقم 03 والتي تندرج ضمن بعد **الثقافة المالية** في المرتبة الاخيرة والتي تنص على :"المضاربة التي تجريها البنوك الإسلامية لها نفس مفهوم القرض التقليدي " بمتوسط 3.65 وانحراف معياري 1.239؛

4. ملخص التحليل الوصفي لمحاور الاستبيان:

نتناول في هذا العنصر التحليل الوصفي لجميع عبارات المحور (الطلب، المحددات الموضوعية، المحددات الذاتية)

الجدول رقم(17-04): التحليل الوصفي لجميع عبارات المحور

محاور الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الطلب	4,10	0,963	موافق
المحددات الموضوعية	3,65	0,908	موافق
المحددات الذاتية	3,77	0,822	موافق

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علىSPSS v26

يُظهر الجدول أعلاه ارتفاعاً في متوسط استجابات أفراد العينة على محاور الاستبيان؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لمحور "الطلب" (4.10) بانحراف معياري قدره (0.963)، مما يشير إلى اتجاه عام نحو الموافقة. كما تقاربت المتوسطات الحسابية لمحوري "المحددات الموضوعية" و"المحددات الذاتية" (3.65 و3.77) بانحرافات معيارية بلغت (0.908 و0.822) على التوالي؛

المبحث الثالث: نمذجة المعادلات الهيكلية

بما أن هدف الدراسة هو تبيان العوامل التي تدفع بالزبائن الى طلب المنتجات المالية الإسلامية، فإنه يتوجب علينا الان تحليل استجابة الزبائن عبر برنامج احصائي يتناسب مع طبيعة البيانات، وفي هذا المبحث سوف نقوم باستعراض شامل لنموذج الدراسة الذي كان بنمذجة المعادلات الهيكلية في المطلبين.

المطلب الأول: الخلفية المعرفية لنمذجة المعادلات البنائية:[1]

هي النمذجة الأقرب إلى النمذجة الرياضية القائمة على التحليل الإحصائي للبيانات، تمكن من اختبار نماذج القياس، وهي أيضا إطار تحليلي عام لأنماط من النماذج كنموذج تحليل المسار وتحليل الانحدار المتعدد، والتي تعد امتدادا للنموذج الخطي العام الذي يتيح تحميل مجموعة من معادلات الانحدار بصورة

[1] محمد غوتي، **النمذجة بالمعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEMباستخدام Smartpls4**، دار الكتاب المعاصر، الجزائر، ط1، ص13-24.

متزامنة ومتكاملة، كي تحدد العلاقة بين متغيرات الدراسة باختبار الفروض الموضوعية لتفسير العلاقات بين المتغيرات الكامنة.

والنمذجة بالمعادلات الهيكلية لا تقتصر على الاختبار الكمي للعلاقات، بل تتعداه الى رسم نماذج تفسيرية قادرة على التنبؤ وفهم الظواهر بعمق، وتضم نوعين وهما:

- ✓ المعادلات الهيكلية القائمة على التغاير المشترك (SEM-CB)؛
- ✓ المعادلات الهيكلية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية (SEM-PLS)؛

2. الفرق الفرق بين النمذجة القائمة على التغاير المشترك والنمذجة القائمة على المربعات الصغرى

الجدول رقم(18-04) الفرق بين CB-SEM وPLS-SEM

البيان	CB-SEM نمذجة المعادلات الهيكلية بناء على التباين	PLS-SEM نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية
الهدف	اتجاه معلمي	اتجاه تنبئي
المقاربة	قائمة على التغير	قائمه على التباين
الافتراضات	التوزيع طبيعي متعدد المتغيرات والملاحظات معلمية	مواصفات المؤشرات غير معنية
تقديرات المعلمات	متناسقة	متناسقة كلما زاد عدد مؤشرات وحجم العينة
نتائج المتغير الكامن	غير محددة	تقدر بشكل واضح
العلاقة المعرفية بين المتغير الكامل ومؤشراته.	تتم نمذجتها عاده بمؤشرات انعكاسيه فقط.	يمكن نمذجتها بمؤشرات انعكاسية او تكوينية.
اثارها	الامثل لدقه المعلمة	الامثل لدقة التنبؤ
تعقيد النموذج	تعقيد متوسط اقل من 100 مؤشر	تعقيد كبير 100 متغير كامل والف مؤشر
حجم العينة	الحد الادنى الموصى به 200 الى 800	الحد الادنى الموصى به من 30 إلى 100

Sours: Wynne Chin, Peter Newsted, Structural Equation Modeling Analysis with Small Samples Using Partial Least Square, Statistical Strategies for Small Sample Research, Sage publication, Thousand Oaks London New Delhi, 1999, p314

وقد عُرِّفت نمذجة المسار (PLS) والتي طُوِّرت في الأساس من قبل "Wold" أعوام (1966، 1982، 1985) و "Lohmöller"عام 1989، وأطلق عليها "Wold" عام 1982 مسمى النمذجة الناعمة، وهي بديل (SEM-CB)في الحالات التي يصعب الوفاء بالمتطلبات (SEM-CB) مثل التوزيع الطبيعي للبيانات، فتطبق (SEM-PLS)تحليل انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) بهدف تقليل الخطأ في المتغيرات الهدف (التابعة).[1]

3.أسببا اختيار SmartPls4:

أول خطوة تم القيام بها هي اختبار توزيع البيانات التي أظهرت أن توزيع البينات غير طبيعي، وعليه اخترنا تقنية نمذجة المعادلات الهيكلية(SEM) بأسلوب المربعات الصغرى الجزئية (PLS)، باختيار برنامج إحصائي Smart Pls4 ، للتأكد من النموذج القياسي ومدى تطابق النموذج النظري مع البيانات الميدانية.

المطلب الثاني: اختبار النموذج القياسي

لقياس مدى صلاحية وجودة النموذج القياسي في الدراسة وموثوقيته في تفسير المحددات المفترضة التي تؤدي إلى طلب المنتجات المالية الإسلامية المتواجدة في البنوك الإسلامية الجزائرية، لهذا نحتاج إلى مجموعة مؤشرات لإثبات جودته كما يلي:

1. الصدق التقاربي Convergent Validity:

يعد أحد أهم المعايير الأساسية لتقييم جودة النموذج القياسي، لأنه يشير الى درجة الاتساق والتقارب بين عناصر الاستبيان، ويتحقق منه بثلاثة معاملات رئيسية: [2]

[1] الهاشمي بعاج و عبد السلام الشيباني،**الحدود المنهجية للنمذجة البيانية في العلوم التسويقية-دراسة حالة شركة الهاتف النقال أوريدو**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد15، العدد1، 2024،ص21-22.

[2] Walczak Damian and Grazyna Voss, New Possibilities of Supporting Polish SMEs within the Jeremie Initiative Managed by BGK, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing Rome-Italy, Vol4,N3,2013, p797.

1.1.معامل التحميل أو التشبع Factor Loading(FL)

يفسر معامل التشبع درجة توافق والانسجام بين العبارات في النموذج القياسي، وتنص القاعدة العامة على أن قيمة معامل التشبع أكبر من 70٪

والجداول أدناه تمثل مخرجات برنامج Smart Pls4، حول معامل التشبع لجميع عبارات نموذج القياس:

⇦ **معامل التحميل للمحددات الموضوعية:**

الجدول رقم (19-04): معامل التحميل لبعد المحددات الموضوعية

رقم العبارة	العبارة	رمز العبارة	FLمؤشر	القرار
بعد اسعار المنتجات المالية الإسلامية				
01	تعتبر التكاليف المتعلقة بالحصول على المنتجات المالية الإسلامية مقبولة وتتماشى مع دخل الفرد	B1	0,777	مقبولة
02	جذبني سعر المنتجات المالية الإسلامية المقدمة من قبل البنك أو النافذة الإسلامية	B2	0,846	مقبولة
03	يأخذ البنك الإسلامي أو النافذة الإسلامية مني عمولات أقل من سعر الفائدة	B3	0,755	مقبولة
04	أتلقى عوائد معقولة من خلال استثمار أموالي لدى البنك أو النافذة الإسلامية	B4	0,783	مقبولة
بعد التكنلوجيا المالية				
01	تحقق التكنلوجيا المالية سهولة وصول الزبائن الى المنتجات المالية الإسلامية	B5	0,821	مقبولة
02	تمتلك البنوك الإسلامية الأجهزة والمعدات اللازمة لتطبيق التكنلوجيا المالية بشكل المناسب	B6	0,829	مقبولة
03	استخدام التكنلوجيا المالية وتطبيقات يسهل من عملية تتبع طلبي للمنتج	B7	0,850	مقبولة
04	التكنلوجيا المالية تقلل من التكاليف وتحسن من امان وشفافية العمليات المالية	B8	0,834	مقبولة
بعد موقع البنك التسهيلات البنكية				
01	تعتبر مراحل الحصول على التمويل الإسلامي بسيطة وفي متناول جميع الزبائن	B9	0,827	مقبولة

02	عملية نقل ملكية المنتجات المالية الإسلامية تكون بخطوات منتظمة وسهلة	B10	0,816	مقبولة
03	للبنك الإسلامي الذي أتعامل فروع داخل وخارج الوطن	B11	0,726	مقبولة
04	تتواجد البنوك الإسلامية وفروعها في مناطق عمرانية مما يقلل المشقة على العملاء	B12	0,805	مقبولة
بعد المسؤولية الاجتماعية				
01	يقوم البنك أو النافذة الإسلامية بمعالجة وحل شكاوى المتعاملين في أقصر وقت ممكن مع أخذ آرائهم	B13	0,809	مقبولة
02	يسعى البنك أو النافذة الإسلامية الى دعم كل الأنشطة التي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة	B14	0,863	مقبولة
03	أجد في البنوك والنوافذ الإسلامية أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الاجتماعي)	B15	0,812	مقبولة
04	يقضي الموظفون الوقت الكافي لشرح المنتجات المالية الإسلامية للعملاء	B16	0,843	مقبولة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPLS4

تُشير نتائج التحليل العاملي للمحددات الموضوعية إلى جودة الخصائص السيكو مترية لأداة القياس؛ حيث كشف تحليل معاملات التشبع (Factor Loadings) عن تميز بنيوي واضح للفقرات، إذ تشبّعت كل مجموعة منها بشكل أحادي ومميز على بُعدها الخاص، مع تسجيل ارتباط داخلي قوي بالبُعد الذي تنتمي إليه، وخلوّها التام من التشعبات المتقاطعة مع الأبعاد الأخرى، مما يؤكد متانة البناء العاملي للمقياس.

وبالوقوف على المؤشرات الرقمية، يُلاحظ أن معاملات التشبع لفقرات بُعد الأسعار [B1-B4] تراوحت بين (0.777 و0.84)، وهي قيم مرتفعة تؤكد الاتساق الداخلي لبنية هذا البُعد. وفي السياق ذاته، تراوحت معاملات تشبع بُعد التكنولوجيا المالية [B5-B6] بين (0.821 و0.850)، مما يترجم تجانس فقراته إحصائياً. أما بُعدا موقع البنك والتسهيلات والمسؤولية الاجتماعية اللذان ضمّا الفقرات[B9-B16] ، فقد سجّلت معاملات تشبعهما قيماً تراوحت بين (0.726 و0.863)، مما يعكس تماسكاً بنيوياً عالياً لهذين البُعدين.

⇦ **معامل التشبع للمحددات الذاتية:**

الجدول رقم (20-04): معامل التشبع لبعد المحددات الذاتية

رقم العبارة	العبارة	رمز العبارة	مؤشر FL	القرار
الجانب الشرعي والقانوني				
01	عدم تعامل البنوك والنوافذ الإسلامية بالربا	**C1**	**0,865**	**مقبولة**
02	تحترم البنوك والنوافذ الإسلامية مبدئ الشريعة الإسلامية	**C2**	**0,863**	**مقبولة**
03	تواجد هيئة شرعية في البنك أو النافذة تشرف على المنتجات المالية الإسلامية يرفع من ثقة تعاملي	**C3**	**0,866**	**مقبولة**
04	تواجد نظام خاص بالصيرفة الإسلامية يشجعني على طلب منتجات البنوك الإسلامية	**C4**	**0,846**	**مقبولة**
بعد جودة المنتجات المالية الإسلامية				
01	جذبني تنوع وجودة المنتجات المقدمة من البنوك والنوافذ الإسلامية	**C5**	**0,870**	**مقبولة**
02	أجد حسن المعاملة والكفاءة لدى موظفي البنوك والنوافذ الإسلامية	**C6**	**0,881**	**مقبولة**
03	البنوك والنوافذ الإسلامية تمتاز بالسرعة والفعالية في تنفيذ المعاملات	**C7**	**0,807**	**مقبولة**
04	يسعى البنك أو النافذة الإسلامية الى كسب ثقتي من خلال المنتجات والخدمات التي يقدمها	**C8**	**0,864**	**مقبولة**
الثقافة المالية				
01	هناك فرق بين الربح والفائدة	**C9**	**0,707**	**مقبولة**
02	لديا رصيد معرفي كافي حول التمويل الإسلامي	**C10**	**0,713**	**مقبولة**
03	المضاربة التي تجريها البنوك الإسلامية لها نفس مفهوم القرض التقليدي	**C11**	**0,654**	**مقبولة**
04	يبيع البنك الإسلامي السيارات تحت مسمى منتج" الاستصناع"	**C12**	**0,676**	**مقبولة**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPLS4

أظهر تحليل معاملات التشبع الخاصة بالمحددات الذاتية أن جميع مجموعات العبارات قد حققت تشبعًا واضحًا ومميزًا ضمن الأبعاد التي تنتمي إليها، مع وجود ارتباطات داخلية قوية بكل بعد، ودون تسجيل أي تداخل يُذكر مع العبارات التابعة للأبعاد الأخرى، مما يعكس متانة البناء العاملي للمقياس.

ففي بعد **الجانب الشرعي والقانوني**، والمتمثل في العبارات(C1–C4) ، تراوحت معاملات التشبع بين (0.864–0.865)، وهي قيم مرتفعة تدل على درجة عالية من الاتساق الداخلي بين عبارات هذا البعد، و بعد **جودة المنتجات المالية الإسلامية**، الذي يضم العبارات(C5–C8) ، فقد تراوحت معاملات التشبع بين (0.807–0.881)، وهي أيضًا قيم مرتفعة تؤكد وجود توافق قوي بين العبارات وقدرتها على قياس البعد المستهدف ،وبعد **الثقافة المالية** المكون من العبارات(C9–C13)، فقد تراوحت معاملات التشبع بين (0.654–0.703). ورغم أن معاملات التشبع الخاصة بالعبارتين **C11**و **C12** جاءت أقل من (0.70)، فقد تم الإبقاء عليهما بتحفظ، نظرًا لأن مؤشري **متوسط التباين المستخرج (AVE) والموثوقية المركبة (CR)** حققا مستويات مقبولة وفقًا للمعايير المنهجية المعتمدة، مما يدعم استمرار إدراجهما ضمن هذا البعد.

وبناءً على هذه النتائج، فإن عبارات المقياس صُممت بصورة مقبولة، وأظهرت مستويات جيدة من الصدق البنائي، كما تأكد تحقق الصدق التمييزي بين الأبعاد المختلفة لأداة القياس، بما يعزز من صلاحيتها للاستخدام في الدراسة.

⇦ معامل التشبع لبعد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية

الجدول رقم (21-04): معامل التشبع لمحور الطلب على المنتجات المالية الإسلامية

رقم العبارة	العبارة	رمز العبارة	مؤشر FL	القرار
بعد اسعار المنتجات المالية الإسلامية				
01	لديا استعداد لطلب المنتجات المالية الإسلامية	A1	0,862	**مقبولة**
02	تتميز المنتجات والخدمات المالية الإسلامية بالكفاءة والجودة هذا يدفعني لطلبها	A2	0,790	**مقبولة**
03	توفر التكنلوجيا يعزز من الاقبال على المنتجات المالية الإسلامية	A3	0,820	**مقبولة**
04	استخدام معاير مدروسة كالتكاليف وشرعية المنتج يدفعني لطلب منتجات البنوك الإسلامية	A4	0,829	**مقبولة**
05	ثقتي في البنك أو النافذة الإسلامية هي السبب الرئيسي في اختياري له	A5	0,834	**مقبولة**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPLS4

يشير تحليل معاملات التشبع الخاصة بالطلب على المنتجات المالية الإسلامية إلى أن كل مجموعة من العبارات قد تم إشباعها بشكل واضح ومميز، وهي ذات تشبع داخلي مع البعد الذي تنضم إليه، دون أي تداخل مع العبارات الأخرى، مما يدل على قوة البناء العاملي للمقياس، فقد كانت معاملات التشبع لعبارات

[A5-A1] التي تخص المتغير التابع المتمثل في الطلب ما بين (0.790 الى 0.862) و جميعها فوق العتبة المقدرة بـ 0.70 ، مما يشير إلى أنها مقبولة.

2.1. معامل متوسط التباين المستخرج Average Variance Extracted (AVE)

يقيس معامل القيم المتوسطة لحزم المربعات للمؤشرات المتعلقة بالنموذج، وقد طبقنا معامل AVE لتقيم صدق التقارب، وحسب الادبيات النظرية فإنه يتوجب أن تكون قيمه أكبر من 0.50 لكي يتميز النموذج بصدق التقارب بشكل جيد.

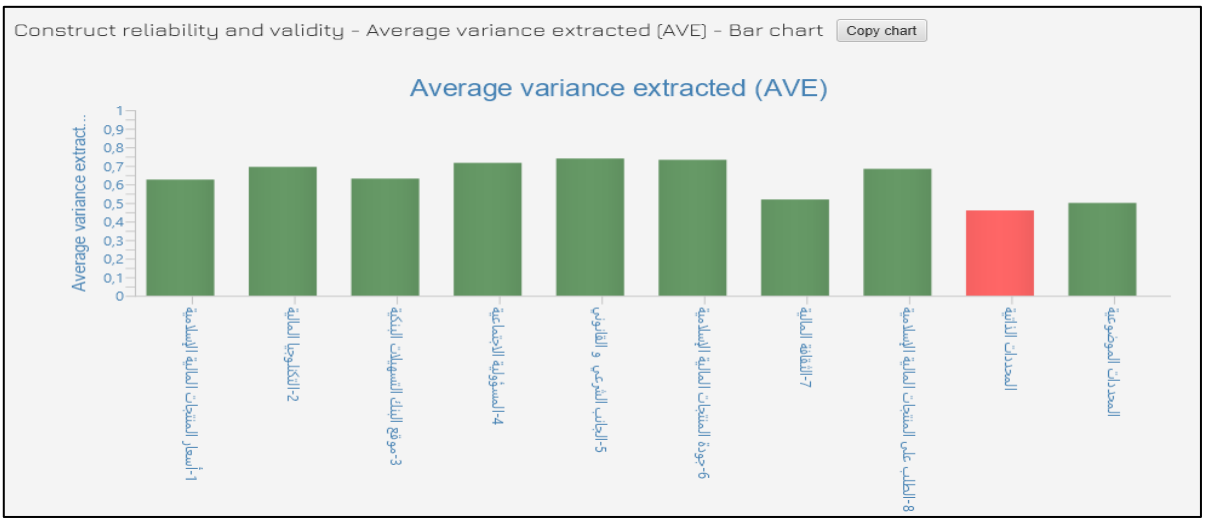
والجدول الموالي يوضح معامل متوسط التباين المستخرج

الجدول رقم (22-04): نتائج متوسط التباين المستخرج AVE

المتغير	AVE	المتغير	AVE
أسعار المنتجات المالية الإسلامية	0,626	الجانب الشرعي والقانوني	0,740
التكنلوجيا المالية	0,695	جودة المنتجات المالية الإسلامية	0,733
موقع البنك التسهيلات البنكية	0,631	الثقافة المالية	0,519
المسؤولية الاجتماعية	0,716	الطلب على المنتجات المالية	0,684

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

الشكل رقم (11-04) نتائج متوسط التباين المستخرج AVE



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

ويبين الجدول السابق أن قيم المتوسط المستخرج AVE كانت محصورة بين (0.519 و0.740) حيث بلغت قيم بعد المحددات الموضوعية (أسعار المنتجات المالية الإسلامية 0.626 و التكنولوجيا المالية 0.695 و موقع البنك التسهيلات المالية 0.631 و المسؤولية الاجتماعية 0.716)وبعد المحددات الذاتية (الجانب الشرعي والقانوني 0.740 و جودة المنتجات المالية الاسلامية 0.733 الثقافة المالية 0.519 اما المحور الثاني و الذي يتكون من الطلب على المنتجات المالية الإسلامية 0.684 ،وهي قيم أكبر من 50% ،مما يشير إلى أن هناك صلاحية متقاربة كافية لشرح تباين المؤشرات بالشكل المطلوب؛

2. موثوقية الاتساق الداخلي:

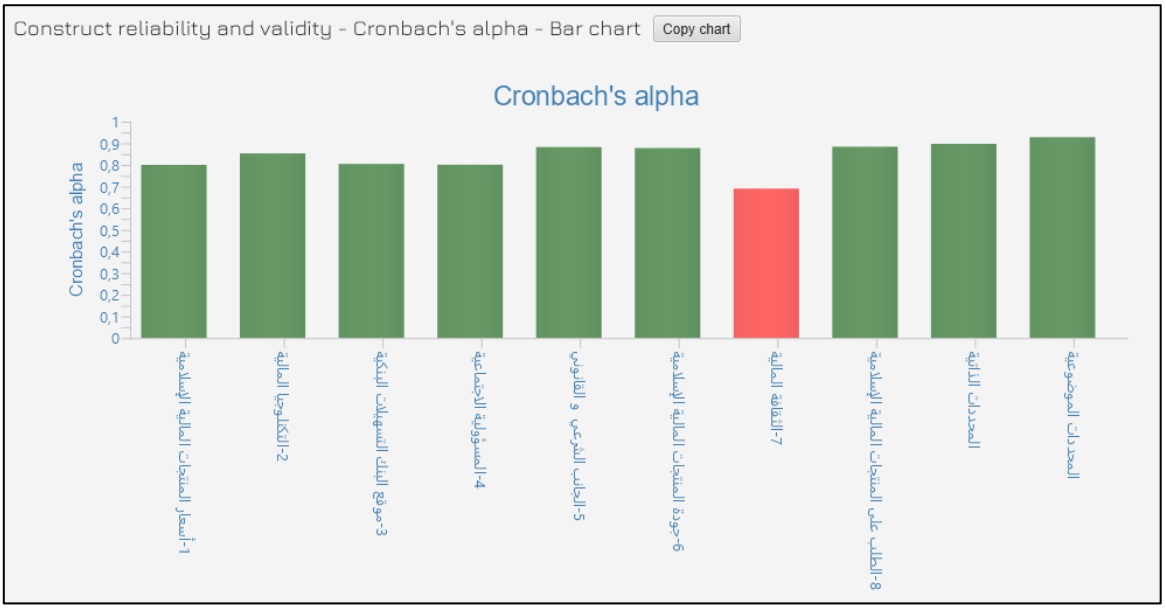
1.2. معامل ألفا كرومباخ Cronbach's Alpha

الجدول رقم (23-04): اختبار الفا كرمباخ

المتغير	الفا كرومباخ	المتغير	الفا كرومباخ
أسعار المنتجات المالية الإسلامية	**0,800**	الجانب الشرعي والقانوني	**0,883**
التكنلوجيا المالية	**0,853**	جودة المنتجات المالية الإسلامية	**0,878**
موقع البنك التسهيلات البنكية	**0,805**	الثقافة المالية	**0,691**
المسؤولية الاجتماعية	**0,801**	الطلب على المنتجات المالية	**0,884**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

الشكل رقم (12-04) معامل الفاكرومباغ



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SmartPls4

ومن خلال الجدول الخاص بقيم ألفا كرومباخ نلاحظ أنها محصورة بين (0.691 و 0.883) و هي قيم مقبولة ،حيث بلغت قيم البعد الأول المتمثل في المحددات الموضوعية والتي تضم أسعار المنتجات المالية الإسلامية 0.800 والتكنولوجيا المالية 0.853 وموقع البنك التسهيلات المالية 0.805 والمسؤولية الاجتماعية 0.801 ،ومنه معيار ألفا كرونباخ لهذا البعد جيد، أما قيم بعد المحددات الذاتية والمتمثلة في الجانب الشرعي والقانوني 0.883 والثقافة المالية 0.691 ،نلاحظ أنا قيم ألفا كرونباخ لبعد المحددات الذاتية أكبر أو تساوي 0.70، اما المحور الثاني والذي يتكون من الطلب على المنتجات المالية الإسلامية 0.884 وهي قيمة ممتازة، وبناء على ما سبق يتبين ان قيم ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد أكبر من الحد الأدنى 70 % ،هذا يدل على ان أداة الدراسة تتميز بثبات عالٍ وتقيس لما وضعت لأجله.

2.1.الموثوقية المركبة Composite Reliability (CR)

هي أكثر شمولا من معامل التشبع، بحيث أنها تقيس البعد ككل وليس العبارات كلاً على حدة، ويشترط أن تكون القيم أكثر من 0.70، كي يكون هناك اتساق بين العبارات والبعد أو المحور، وهي مشابهة لمعامل ألفا كرونباخ ولكنها مستحدثة

الجدول التالي يوضح قيم معامل الموثوقية المركبة، كمايلي :

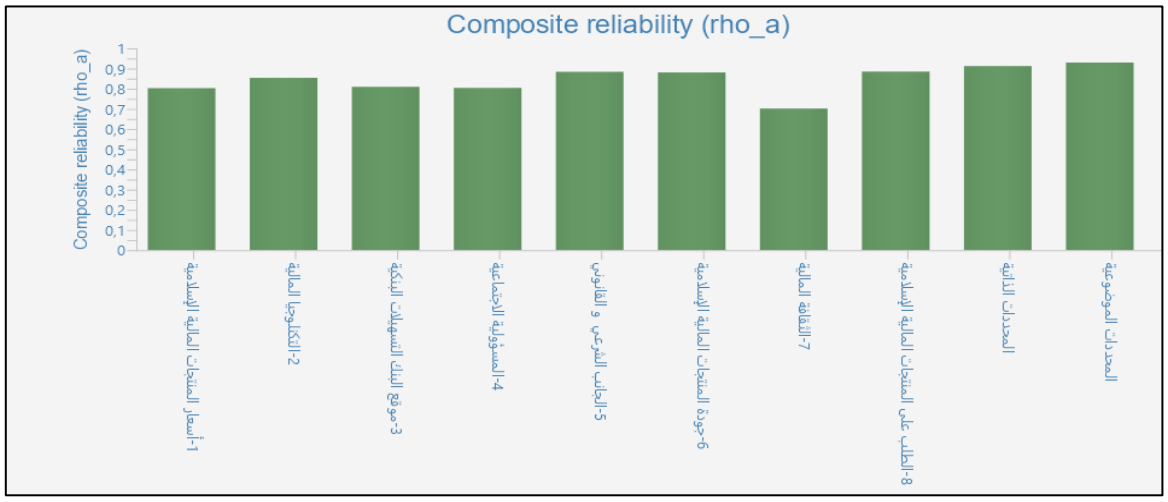
الجدول رقم (24-04): اختبار الموثوقية المركبة

المتغير	الموثوقية المركبة	المتغير	الموثوقية المركبة
أسعار المنتجات المالية الإسلامية	**0,803**	الجانب الشرعي والقانوني	**0,884**
التكنلوجيا المالية	**0,854**	جودة المنتجات المالية الإسلامية	**0,881**
موقع البنك التسهيلات البنكية	**0,810**	الثقافة المالية	**0,702**
المسؤولية الاجتماعية	**0,804**	الطلب على المنتجات المالية	**0,885**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

ولتوضح الامر أكثر نقترح الشكل الموالي :

الشكل رقم (13-04) نتائج الموثوقية المركبة



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

يبين كل من الجدول والشكل قيم الموثوقية المركبة لأبعاد المحددات والتي تحتوي على المحددات الموضوعية والمتمثلة في (أسعار المنتجات المالية، التكنولوجيا المالية، موقع البنك التسهيلات البنكية، المسؤولية الاجتماعية)، والمحددات الذاتية والمتمثلة في(الجانب الشرعي والقانوني، جودة المنتجات المالية والإسلامية، الثقافة المالية)، والمتغير التابع الطلب على المنتجات المالية الاسلامية كانت محصورة بين

(0.702و 0.885) وهي قيم أكبر من 70%،مما يدل على أن أداة الدراسة تتميز بثبات عالٍ وتقيس ما وضعت لأجله؛

3. الصدق التمييزي Discriminant Validity

يشير معامل الصدق التمييزي إلى المدى الذي تكون فيه العبارات متميزة ولا تمثل العوامل الأخرى، مما يضمن أن كل متغير يحتفظ بهويته الخاصة ولا يتداخل مع بقية المتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج. ولتحقيق صحة التمييز اعتمدت الدراسة على المعايير الثلاثة التالية:

3.1.معيار التباين بين الأسئلة Cross Loading:

يطبق هذا المعيار للتحقق من صحة التمايز من خلال قياس مدى ارتباط كل عبارة مع العبارات التي بعدها في النموذج القياسي، والجدول التالي يوضح التباين بين أسئلة الدراسة:

الجدول رقم (25-04): نتائج معيار التباين بين الأسئلة Cross loading

	أسعار المنتجات المالية الإسلامية	التكنولوجيا المالية	موقع البنك التسهيلات البنكية	المسؤولية الاجتماعية	الجانب الشرعي والقانوني	جودة المنتجات المالية الإسلامية	الثقافة المالية	الطلب على المنتجات المالية
B1	0,777	0,480	0,477	0,532	0,394	0,505	0,329	0,437
B2	0,846	0,599	0,553	0,563	0,527	0,580	0,384	0,598
B3	0,755	0,590	0,489	0,505	0,569	0,529	0,469	0,574
B4	0,783	0,551	0,570	0,515	0,461	0,567	0,371	0,467
B5	0,546	0,821	0,522	0,525	0,489	0,546	0,447	0,713
B6	0,569	0,829	0,563	0,620	0,518	0,639	0,428	0,574
B7	0,609	0,850	0,536	0,596	0,549	0,555	0,420	0,608
B8	0,618	0,834	0,529	0,584	0,596	0,533	0,425	0,696
B9	0,582	0,584	0,827	0,563	0,469	0,598	0,325	0,542
B10	0,509	0,532	0,816	0,543	0,502	0,548	0,321	0,591
B11	0,521	0,466	0,726	0,431	0,373	0,468	0,348	0,397
B12	0,487	0,457	0,805	0,516	0,456	0,540	0,349	0,433
B13	0,529	0,633	0,595	0,847	0,548	0,621	0,446	0,537
B14	0,585	0,605	0,564	0,886	0,521	0,616	0,380	0,485
B15	0,586	0,531	0,484	0,804	0,531	0,560	0,386	0,513
C1	0,507	0,566	0,485	0,525	0,866	0,512	0,458	0,644
C2	0,572	0,616	0,541	0,566	0,863	0,656	0,521	0,586

0,620	0,410	0,542	0,866	0,543	0,463	0,516	0,521	C3
0,512	0,466	0,557	0,845	0,528	0,460	0,520	0,521	C4
0,533	0,424	0,870	0,590	0,605	0,580	0,551	0,586	C5
0,476	0,451	0,881	0,555	0,566	0,547	0,558	0,576	C6
0,481	0,417	0,808	0,509	0,652	0,608	0,569	0,499	C7
0,556	0,548	0,864	0,606	0,608	0,597	0,655	0,692	C8
0,399	0,767	0,456	0,486	0,393	0,369	0,430	0,438	C9
0,329	0,766	0,372	0,469	0,317	0,375	0,374	0,375	C10
0,171	0,606	0,347	0,265	0,303	0,183	0,337	0,237	C12
0,267	0,730	0,372	0,301	0,360	0,256	0,336	0,338	C13
0,329	0,766	0,372	0,469	0,317	0,375	0,374	0,375	C10
0,862	0,405	0,493	0,632	0,506	0,502	0,673	0,548	A1
0,790	0,361	0,538	0,512	0,471	0,553	0,634	0,569	A2
0,820	0,232	0,473	0,475	0,463	0,449	0,662	0,483	A3
0,829	0,383	0,499	0,583	0,540	0,530	0,594	0,538	A4
0,834	0,330	0,470	0,625	0,514	0,533	0,646	0,578	A5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27-04) أن قيم مؤشر التوافق لعبارة أسعار المنتجات المالية الإسلامية ترتبط مع محورها بقيم أكبر من ارتباطها مع المحاور الأخرى، حيث بلغ ارتباط المؤشرات (B1، B2، B3، B4) مع المحور الذي تنتمي إليه (0.777، 0.846، 0.755، 0.783) وهي أكبر مقارنة مع المحاور الأخرى حيث كانت قيم الارتباط مع الأبعاد الأخرى محصورة بين (0.329 و0.599)، ومن خلال القيم المظللة في الجدول يمكن القول أن جميع العبارات ترتبط مع محاورها مقارنة مع الأبعاد الأخرى.

3.2.معيار تداخل الابعاد مع لعضها البعض Variable correlation

الجدول رقم (26-04): نتائج معيار تداخل الابعاد مع بعضها البعض.

	أسعار المنتجات المالية الإسلامية	التكنلوجيا المالية	الثقافة المالية	الجانب الشرعي و القانوني	الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	المسؤولية الاجتماعية	جودة المنتجات المالية الإسلامية	موقع البنك التسهيلات البنكية
أسعار المنتجات المالية الإسلامية	0,790							
التكنلوجيا المالية	0,706	0,833						
الثقافة المالية	0,488	0,503	0,687					
الجانب الشرعي و القانوني	0,622	0,644	0,542	0,860				
الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	0,665	0,784	0,416	0,691	0,827			
المسؤولية الاجتماعية	0,669	0,694	0,484	0,630	0,606	0,846		
جودة المنتجات المالية الإسلامية	0,691	0,679	0,533	0,657	0,598	0,710	0,856	
موقع البنك التسهيلات البنكية	0,657	0,644	0,428	0,569	0,628	0,650	0,681	0,794

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28-04) ان قيم متغيرات نموذج الدراسة والمتمثلة في أسعار المنتجات المالية والتكنولوجيا المالية، الثقافة المالية، الجانب الشرعي والقانوني، الطلب على المنتجات المالية، جودة

المنتجات المالية الإسلامية، موقع البنك التسهيلات البنكية ترتبط مع نفسها بقيم أكبر من ارتباطها مع المتغيرات الأخرى.

3.3.معيار الصدق التمييزي HTMT (Ratio Heterotrait-Monotrait)

للتأكد من استقلالية المتغيرات عن بعضها البعض تم الاعتماد على معيار السمة الاحادية للارتباط HTMT وهو عبارة مقايس يهدف الى اظهار جودة التمايز بين المتغيرات الكامنة في النموذج، بشرط أن تكون قيمة HTMT أقل من 0.9 حتى تصح مصداقية التمايز بين المتغيرات الكامنة، والجدول التالي يوضح قيم HTMT الخاصة بدراستنا:

الجدول رقم (27-04): اختبار الصدق التمايزي حسب معيار سمة الأحادية للارتباط HTMT

	أسعار المنتجات المالية الإسلامية	التكنلوجيا المالية	موقع البنك التسهيلات البنكية	المسؤولية الاجتماعية	الجانب الشرعي و القانوني	جودة المنتجات المالية الإسلامية	الثقافة المالية	الطلب على المنتجات المالية الإسلامية
أسعار المنتجات المالية الإسلامية								
التكنلوجيا المالية	0,849							
موقع البنك التسهيلات البنكية	0,822	0,775						
المسؤولية الاجتماعية	0,837	0,842	0,804					
الجانب الشرعي و القانوني	0,732	0,742	0,670	0,749				

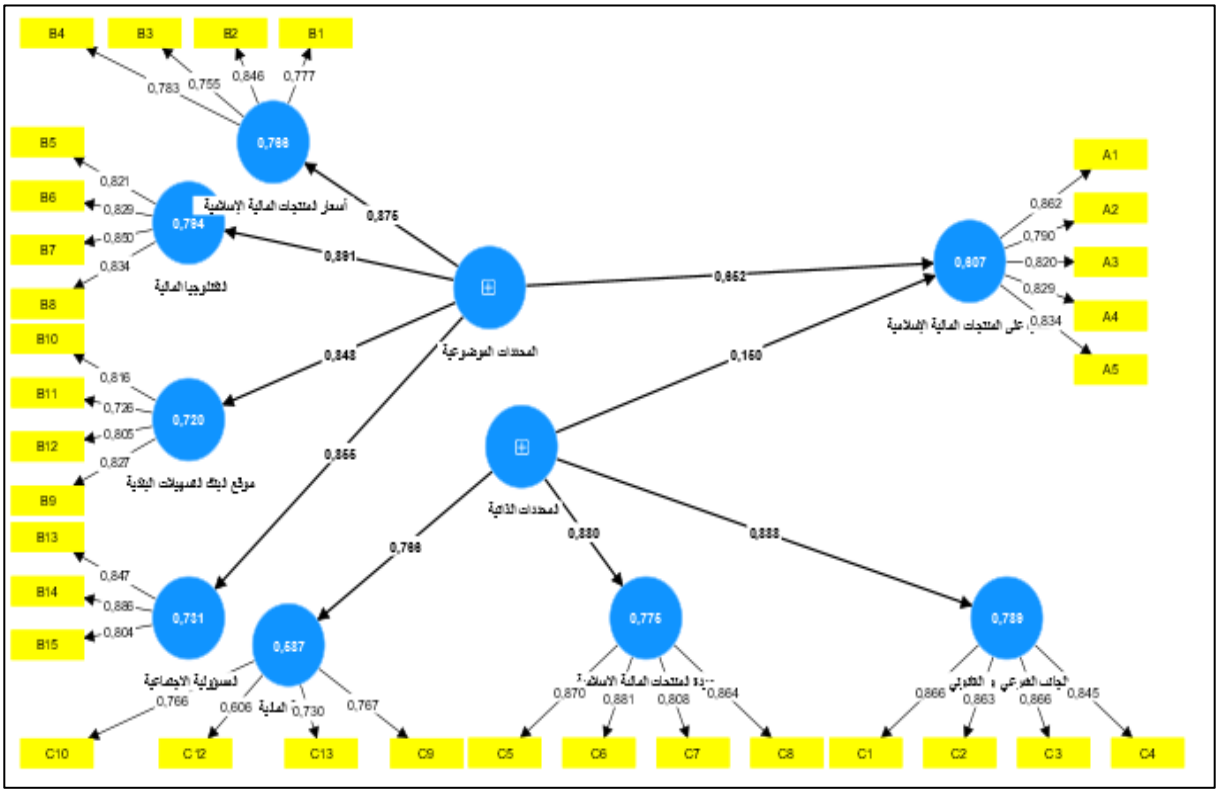
جودة المنتجات المالية الإسلامية	0,819	0,787	0,808	0,847	0,747			
الثقافة المالية	0,649	0,668	0,554	0,640	0,674	0,687		
الطلب على المنتجات المالية	0,779	0,895	0,731	0,718	0,775	0,678	0,516	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن كل قيم HTMT لأبعاد الدراسة كانت ما بين مقبولة وجيدة.

بناءً على ما سلف ذكره نجد أن شروط صدق التمييز قد تحققت، وأن نموذج الدراسة يتصف بصدق التمييز، ومنه يمكننا أن نقر نموذج الدراسة بعد تقيم النموذج، وهي كالتالي:

الشكل رقم (14-04) نموذج الدراسة بعد توظيف ادلة الصدق التقارب و التمايزي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

المطلب الثالث: تقيم النموذج الهيكلي *Evaluation Of Structural Model*

1. التداخل الخطي بين المتغيرات VIF

يقيس مؤشر معامل تضخيم التباين مدى تداخل بين متغيرات الدراسة أي مقدار زيادة تباين معامل الانحدار وإذ كانت قيمة VIF تساوي او اقل من 3 فان المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض ويوضح الجدول التالي قيم معامل تضخيم التباين:

الجدول رقم (28-04) نتائج معامل تضخيم VIF

المتغير	القيمة
المحددات الذاتية -> الجانب الشرعي والقانوني	1,000
المحددات الذاتية -> الطلب المنتجات المالية الإسلامية	1,000
المحددات الذاتية -> الثقافة المالية	1,000
المحددات الموضوعية -> أسعار المنتجات المالية الإسلامية	1,000
المحددات الموضوعية -> التكنلوجيا المالية	1,000
المحددات الموضوعية -> موقع البنك التسهيلات البنكية	1,000
المحددات الموضوعية -> المسؤولية الاجتماعية	1,000
محددات الطلب -> الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	1,000
محددات الطلب -> المحددات الذاتية	1,000
محددات الطلب -> المحددات الموضوعية	1,000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

نلاحظ من خلال الجدول ان قيم معامل التضخيم للمتغيرات المحددات والطلب على المنتجات المالية الإسلامية تساوي 1 أي ان المتغيرات مستقلة عن بعضها.

2. معامل التحديد R^2

القيمة التربيعية لمعامل التحديد، تسعى الى قياس قدرة النموذج في تفسير المتغير المستقل للتباينات في المتغير التابع ، وكانت نتائجه في دراستنا كما يلي :

الجدول رقم(29-04): نتائج اختبار معامل التحديد R^2

	Rsquare *R*	Rsquare Adjusted R^2	القرار حسب Chin,1988
الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	0.603	0.607	*اذا كانت قيم* R^2 - $R^2 \geq$ 67٪ عالية - 67٪ > $R^2 \geq$ 19٪ متوسطة

			- R^2 <٪19 منخفضة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

تشير نتائج معامل التحديد المبينة في الجدول أعلاه للمتغير التابع "الطلب على المنتجات المالية الإسلامية" المقدرة بـ0.607، التي تقع ضمن مجال المتوسط أي القبول حسب Chin، هذا دليل على أن المتغير المستقل(المحددات الموضوعية، المحددات الذاتية)لها أثر مهم مقدر بقيمة 60.7٪ في تفسير المتغير التابع (الطلب)،و له القدرة على توضيحها بشكل كافٍ؛

3 .تقيم حجم التأثير F^2

يشرح مؤشر حجم التأثير قدرة كل متغير مستقل بشكل فردي على تفسير المتغير التابع، وتقدر نسبه كما يلي :[1]

- إذا كان أكبر من 0.35 فإن حجم التأثير عالي؛
- إذا كان ما بين 0.35 الى 0.15 فإن حجم التأثير متوسط؛
- إذا كان ما بين 0.15 الى 0.02 فإن حجم التأثير صغير؛
- إذا كان أقل من 0.02 فإن حجم التأثير ضعيف؛

الجدول رقم(30-04): نتائج اختبار قوة التأثير F^2

	F^2	حجم التأثير
المحددات الموضوعية	0.383	عالي
المحددات الذاتية	0.019	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

استنادا الى الجدول الموضح لنتائج قيمة قوة التأثير F^2 لبعد المحددات الموضوعية المحتوي على (أسعار المنتجات المالية، التكنولوجيا المالية، موقع البنك التسهيلات البنكية، المسؤولية الاجتماعية) بلغت 0.383 وهي تقع في الفئة الأولى أي أن حجم التأثير عالٍ، والبعد الثاني المحددات الذاتية المتمثلة في (الجانب الشرعي والقانوني، جودة المنتجات المالية والإسلامية، الثقافة المالية) قد بلغ 0.019 وهي أقل من 0.02،أي لا يوجد أثر للمحددات الذاتية على المنتجات المالية الإسلامية؛

[1] Tuan Hung Vu and others, Relationship between supply chain activities in Vietnamese retail business enterprises, Uncertain Supply Chain Management, Canada, Vol 8, N 2, 2020, P 324.

4 .معايير جودة النموذج: [1]

4.1. مؤشر القدرة التنبؤية Q^2

يوضح مؤشر القدرة التنبؤية مدى جودة إعادة تجميع البيانات التي جمعت تجريبيا عن طريق النموذج، إذا كانت أكبر من 0 فإن للنموذج قدرة تنبؤية ،و اذا كانت أقل من 0 فإن النموذج يفتقر للقدرة التنبؤية، والجدول الموالي يمثل قيم القدرة التنبؤية لدراستنا:

الجدول رقم(31-04): نتائج اختبار القدرة التبؤية.

Q^2	SSE	SSO	المتغير
0,517	454,223	940,000	الطلب على المنتجات المالية الإسلامية
0,373	1532,316	2444,000	المحددات الذاتية
0,420	1635,981	2820,000	المحددات الموضوعية

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Smart PLS4

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمQ2 لمحاور الدراسة المتمثلة في محددات الطلب وأبعاده (أسعار المنتجات المالية، التكنولوجيا المالية، موقع البنك التسهيلات البنكية، المسؤولية الاجتماعية، الجانب الشرعي والقانوني، جودة المنتجات المالية والإسلامية، الثقافة المالية) والمتغير التابع المتمثل في الطلب على المنتجات المالية الإسلامية أكبر من الصفر، وهذا يدل على ان النموذج له قدرة تنبؤية جيدة.

4.2. مؤشر جودة المطابقة GOF

إن الهدف من هذا المؤشر هو قياس صحة نموذج الدراسة عن طريق دمج الأسئلة وكل الأبعاد للحصول على نتيجة اعتمادية النموذج، إذا كانت القيم على النحو التالي:

ويمكن حساب المؤشر كما يلي:

[1] Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M, A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM), Third Edition,2022,chapter 6: https://smartpls.com/documentation/must-reads/pls-sem-book

$$\overline{AVE} = \frac{0,626 + 0,695 + 0,631 + 0,716 + 0,740 + 0,733 + 0.519 + 0.684}{8}$$

$$\overline{AVE} = 0,668$$

$$GOF = \sqrt{(R^2 \times \overline{AVE})}$$

$$GOF = \sqrt{(0.607 \times 0,668)}$$

$$GOF = 0,636$$

جدول رقم(32-04): مؤشر جودة المطابقة GOF

	AVE	R^2	GOF	القرار حسب Chin,1988
الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	0.668	0.607	0.636	أقل من 0.1 غير مقبول؛ ما بين 0.25 و0.1 ضعيف؛ ما بين 0.25 و0.36 متوسط؛ أكبر من 0.36 عالي؛

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

من خلال الجدول (32-04) نجد قيمة مؤشر جودة المطابقة مقدرة ب0.636 و هي ضمن قيمة عالية، و منه جودة الدراسة جيدة.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

بعد التأكد من صلاحية النموذج القياسي والتقييم الاولي للنموذج الهيكلي، نأتي الآن إلى اختبار فرضيات الدراسة وبعدها الإجابة على تساؤلات الدراسة، سنحاول في هذا المبحث اتباع تقنية **Bootsrapping** التي يوفرها برنامج **smartpls** المعتمد في دراستنا، والإجابة على الإشكالية الرئيسة مع اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: المسارات واختبار الفرضيات

قيم معاملات المسار Path Coefficients هي التي تعكس قوة واتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الكامنة في النموذج الهيكلي، وبما أن نموذج دراستنا لا يوجد به عبارات مشوشة وهو مقبول حسب النموذج القياسي، يمكننا الآن التوجه إلى الحصول على نتائج معاملات المسارات المكونة لنموذج بين متغيرات الدراسة، لنتحصل على الجدول التالي :

الجدول رقم(33-04) : معاملات المسار بين المتغيرات

المسارات	Original sample (O)	Sample mean (M)	T statistics	P-Value	النتيجة
محدد ات الطلب-> المنتجات المالية الإسلامية	0,770	0,770	20,937	0,000	**مقبولة**
محدد ات الذاتية-> المنتجات المالية الإسلامية	0,147	0,153	1,447	0,148	**مرفوضة**
محدد ات الموضوعية-> المنتجات المالية الاسلامية	0,654	0,648	6,667	0,000	**مقبولة**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SmartPls 4

يوضح الجدول رقم 33-04 نتائج اختبار معاملات المسارات للنموذج الهيكلي، والتي تسمح بالحكم على طبيعة العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، ومدى صحة الفرضيات المقترحة. ويتضح من النتائج أن معامل المسار بين محددات الطلب والمنتجات المالية الإسلامية بلغ (0.770)، وهي قيمة تعكس قوة العلاقة الإيجابية بين المتغيرين، كما أن قيمة إحصائية (T = 20.937) جاءت مرتفعة، في حين بلغت قيمة الاحتمال(P = 0.000) ، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وعليه، فإن هذه النتيجة تؤكد وجود أثر إيجابي ومعنوي لمحددات الطلب في تنامي الإقبال على المنتجات المالية الإسلامية، الأمر الذي يبرز أهمية تحسين مختلف العوامل المؤثرة في قرار العميل من أجل تعزيز انتشار هذه المنتجات داخل السوق المصرفية الجزائرية.

وفيما يتعلق بالمحددات الذاتية، فقد سجل معامل المسار قيمة (0.147)، وهي قيمة موجبة لكنها محدودة، كما أن قيمة (T = 1.447) لم تبلغ الحد الأدنى اللازم لإثبات المعنوية الإحصائية، وهو ما أكدته قيمة الاحتمال .(P = 0.148) وبالتالي، لا يمكن الجزم بوجود تأثير حقيقي للمحددات الذاتية في الطلب على المنتجات المالية الإسلامية ضمن عينة الدراسة المقدر بـ 188 فردا، مما يقود إلى رفض الفرضية الخاصة بها. ويمكن تفسير ذلك بأن قرار التعامل مع المنتجات المالية الإسلامية لم يعد مرتبطاً فقط بخصائص الأفراد أو دوافعهم الشخصية، وإنما أصبح يتأثر بدرجة أكبر بالخصائص الفعلية للمنتج المصرفي وما يقدمه من مزايا تنافسية.

أما المحددات الموضوعية، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي على المنتجات المالية الإسلامية، حيث بلغ معامل المسار (0.654)، مع قيمة(T = 6.667) ، ومستوى دلالة إحصائية = P) .(0.000وتعكس هذه النتيجة الأهمية المتزايدة للعوامل المرتبطة بالمنتج ذاته، كجودته، وملاءمته لاحتياجات العملاء، ودرجة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومستوى الخدمات المصرفية المقدمة، باعتبارها من أبرز العوامل التي تفسر توجه العملاء نحو المنتجات المالية الإسلامية.

وبصفة عامة، تؤكد نتائج النموذج أن العوامل الموضوعية تمثل المحدد الأكثر تأثيراً في تشكيل الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، في حين لم تثبت المحددات الذاتية أثراً معنوياً. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن العميل المصرفي أصبح أكثر عقلانية في سلوكه، حيث يعتمد في قراره على المنافع الفعلية التي تحققها المنتجات المالية الإسلامية أكثر من اعتماده على الاعتبارات الذاتية وحدها. وتنسجم هذه النتيجة مع التحولات التي يشهدها القطاع المصرفي الإسلامي، والتي تجعل من تطوير المنتجات، والارتقاء بجودة الخدمات، وتعزيز الامتثال الشرعي، ركائز أساسية لزيادة القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية واستقطاب شريحة أوسع من المتعاملين.

المطلب الثاني: عرض مناقشة النتائج

بعد تقيم معاملات المسار للعلاقة المفترضة بين متغيرات الدراسة في النموذج الهيكلي بواسطة تقنية Bootstrapping، التي مهدت لنا الطريق باختبار الفرضيات المتعلقة بمعاملات المسار وتحديد العلاقة بين المتغيرات واحتمالية الخطأ من خلال قيم(Value-P)التي يجب أن تكون أكبر من العتبة 1.96، وتحديد قوة ونوع الأثر بواسطة قيم معامل المسار التي تتراوح بين 1±؛

وفرضيات الدراسة كانت على النحو التالي :

1. **الفرضية الرئيسية:**

⇦ وجود علاقة معنوية بين الطلب على المنتجات المالية كمتغير تابع والمحددات كمتغير مستقل؛

H_0: لا يوجد أثر لمحددات على الطلب المنتجات المالية الإسلامية ؛

H_1: يوجد أثر لمحددات على الطلب المنتجات المالية الإسلامية ؛

يتبين أن قيمة معامل مسار تأثير المحددات على الطلب على المنتجات المالية الإسلامية بلغت (0.770)، وهو تأثير دال إحصائيًا، حيث إن قيمة الاحتمالية (P-value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05) وتساوي (0.000). كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (20.937)، وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.96)، مما يؤكد وجود أثر معنوي للمحددات على الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.

كما بلغ معامل الارتباط بين المحددات والطلب على المنتجات المالية الإسلامية (0.607)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بينهما، أي أنه كلما ارتفع مستوى المحددات زاد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية. كما تشير النتائج إلى أن المحددات تفسر ما نسبته (60.3%) من التغير في الطلب على المنتجات المالية الإسلامية. وبناءً على ذلك، يمكن القول بوجود أثر واضح للمحددات على الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.

وتشير هذه النتائج إلى أن المحددات تلعب دورًا مهمًا في توجيه الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، حيث يُلاحظ أن السعر يمثل عاملًا رئيسيًا في قرارات العملاء، إذ يميلون إلى اختيار المنتجات ذات التكلفة الأقل. كما يُعد سهولة الوصول إلى الخدمة من خلال موقع البنك ومدى اندماج الخدمات في التكنولوجيا المالية من العوامل المؤثرة في تعزيز الإقبال على الخدمات المالية الإسلامية. كذلك يسهم التزام البنوك بمبادئ المسؤولية الاجتماعية في جذب العملاء وتعزيز ثقتهم بالخدمات المقدمة.

إضافة إلى ذلك، قد تؤثر المحددات الذاتية في الطلب على المنتجات المالية الإسلامية من خلال تبني المبادئ الدينية والقانونية في المعاملات المالية، والاعتماد على معايير الجودة في تقديم الخدمة، إلى جانب مستوى وعي العملاء ومعرفتهم بالمنتجات المالية الإسلامية.

2. الفرضيات الفرعية:

⇦ تؤثر العوامل الموضوعية في قرار الزبون عند طلب المنتجات المالية الإسلامية؛

H_0: لا يوجد أثر للعوامل الموضوعية في قرار الزبون عند طلب المنتجات المالية الإسلامية؛

H_1: يوجد أثر للعوامل الموضوعية في قرار الزبون عند طلب المنتجات المالية الإسلامية؛

يتبين أن قيمة معامل مسار تأثير المحددات الموضوعية (البعد الأول من محددات الطلب) على الطلب على المنتجات المالية الإسلامية بلغت (0.654)، وهو تأثير دال إحصائيًا، حيث إن قيمة الاحتمالية (P-value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05) وتساوي (0.000). كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (6.667)، وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.96)، مما يؤكد وجود أثر معنوي للمحددات الموضوعية على الطلب على المنتجات المالية الإسلامية. كما أظهر معامل حجم الأثر (F^2) قيمة بلغت (0.363)، مما يدل على وجود تأثير قوي للمحددات الموضوعية على الطلب.

وتُعد أسعار المنتجات المالية الإسلامية من أهم العوامل المؤثرة في الطلب عليها، إذ يزداد الإقبال على هذه المنتجات كلما انخفض هامش الربح في صيغ التمويل مثل المرابحة، مما يعكس أهمية عامل السعر في توجيه قرارات العملاء. كما يسهم تبني البنوك للخدمات الرقمية وأتمتة العمليات البنكية في تعزيز الإقبال على الخدمات المالية الإسلامية، من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمة وتقليل الحاجة إلى زيارة الفروع، إضافة إلى تعزيز الشفافية عبر التتبع الرقمي للعمليات البنكية.

كما تساهم التكنولوجيا المالية في تخفيف الأعباء المرتبطة بالسداد وتحسين تجربة العملاء. كذلك تُعد الإجراءات المصرفية الخاصة بالحصول على التمويل من العوامل المؤثرة في توجه العملاء، حيث يزداد الإقبال كلما كانت هذه الإجراءات أكثر بساطة وأقل تعقيدًا.

إضافة إلى ذلك، يلعب الانتشار الجغرافي للبنوك الإسلامية وفروعها، سواء داخل الوطن أو خارجه، دورًا مهمًا في تسهيل وصول العملاء إلى الخدمات وتقليل عناء التنقل، خاصة عند تمركزها في المناطق العمرانية ذات الكثافة السكانية. كما يسهم التزام البنوك بالمسؤولية الاجتماعية في تعزيز ثقة العملاء وزيادة الإقبال على خدماتها، من خلال الاهتمام بانشغالاتهم وتقديم حلول عادلة وشاملة، إلى جانب توفير منتجات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وصياغة عقود واضحة وشفافة.

⇦ **للعوامل الذاتية تأثير نفسي على قرار الزبون في طلب المنتجات المالية الإسلامية؛**

H_0: لا يوجد للعوامل الذاتية تأثير نفسي على قرار الزبون في طلب المنتجات المالية الإسلامية؛

H_1: يوجد للعوامل الذاتية تأثير نفسي على قرار الزبون في طلب المنتجات المالية الإسلامية؛

يتبين أن معامل الانحدار للمحددات الذاتية (البعد الثاني من محددات الطلب) على الطلب على المنتجات المالية الإسلامية بلغ (0.147)، وهو ذو دلالة إحصائية، حيث إن قيمة الاحتمالية (P-value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05) وتساوي (0.000). كما بلغت قيمة (T) المحسوبة

(1.447)، وهي أقل من القيمة الجدولية (1.96)، مما يشير إلى عدم معنوية هذا المعامل إحصائيًا وفق معيار اختبار (T) وبناءً على ذلك يمكن القول إنه لا يوجد أثر معنوي للمحددات الذاتية على الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.

كما يتبين من خلال معامل الارتباط الذي بلغ (0.77) وجود علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين المحددات الذاتية والطلب على المنتجات المالية الإسلامية. في حين بلغ معامل حجم الأثر (F^2) (0.019)، مما يدل على أن تأثير المحددات الذاتية على الطلب يعد ضعيفًا.

وتُعد المحددات الذاتية من العوامل الداخلية المتعلقة بالعميل، والتي تتشكل بناءً على خلفيته الثقافية وقناعاته الشخصية تجاه التعامل مع المنتجات المالية الإسلامية. ويُعد الجانب الشرعي أحد أبرز هذه العوامل، إذ يعكس مدى توافق المعاملات البنكية مع مبادئ الشريعة الإسلامية. كما تُعد جودة المنتجات المالية الإسلامية من المحددات الذاتية، لكونها تختلف من فرد لآخر، حيث تعبر عن مدى توافق مستوى المنتجات المقدمة مع توقعات العملاء، وقد تشكل عاملًا مؤثرًا في توجههم نحو المصارف الإسلامية. كذلك تمثل معارف(ثقافة) العملاء حول المنتجات المالية الإسلامية عنصرًا مهمًا في تعزيز هذا التوجه.

وعلى الرغم من أهمية المحددات الذاتية في تفسير سلوك الطلب، إلا أن نتائج الدراسة بينت عدم وجود أثر معنوي لها على الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، مما يشير إلى أن الطلب يتأثر بدرجة أكبر بالمحددات الموضوعية مثل السعر والعوائد والدخل، إضافة إلى مستوى دمج الخدمات المالية الإسلامية ضمن التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية، حيث تتشكل تفضيلات العملاء غالبًا على أساس العوائد، السعر، والابتكار التكنولوجي أكثر من المحددات الذاتية.

للمعلومات الديموغرافية أهمية كبيرفي تحديد الفئة التي ترغب في طلب المنتجات المالية الإسلامية؛

H_0: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية في إجابات افراد العينة حول المحددات الموضوعية و الذاتية تعزى (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الوظيفة ، منطقة السكن) ؛

H_1: توجد فروقات ذات دلالة احصائية في إجابات افراد العينة حول المحددات الموضوعية و الذاتية تعزى (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الوظيفة ، منطقة السكن) ؛

1. **بالنسبة للجنس:**

الجدول رقم(34-04) نتائج اختبار المعلومات الديموغرافية في تحديد الفئة التي ترغب في الطلب

	الجنس	Mean Rank	Mann-Whitney	SIG
اسعار المنتجات المالية الاسلامية	ذكر	91,37	4096,000	0.404
	انثى	97,98		
التكنلوجيا المالية	ذكر	94,33	4389,000	0.964
	انثى	94,69		
مو قع البنك التسهيلات البنكية	ذكر	89,62	3922,500	0.193
	انثى	99,93		
المسؤولية الاجتماعية	ذكر	89,78	3938,000	0.207
	انثى	99,75		
الجانب الشرعي والقانوني	ذكر	90,26	3985,500	0.254
	انثى	99,22		
جودة المنتجات المالية	ذكر	93,34	4291,000	0.757
	انثى	95,79		
الثقافة المالية	ذكر	92,69	4226,500	0.630
	انثى	96,51		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS v26

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (35-04) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تُعزى لمتغير الجنس بالنسبة لأبعاد المحددات الذاتية والمحددات الموضوعية، والمتمثلة في: أسعار المنتجات المالية الإسلامية، والتكنولوجيا المالية، وموقع البنك، والتسهيلات البنكية، والمسؤولية الاجتماعية، والجانب الشرعي والقانوني، وجودة المنتجات المالية، والثقافة المالية. وقد بلغت القيم الاحتمالية (0.404، 0.964، 0.193، 0.207، 0.254، 0.757، 0.630)، وهي جميعها أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس.

2. **بالنسبة للعمر:**

الجدول رقم(35-04) نتائج اختبار المعلومات الديموغرافية في تحديد الفئة التي ترغب في الطلب

	العمر	Mean Rank	Kruskal-Wallis	SIG
اسعار المنتجات المالية الاسلامية	من 20- 30 سنة	108,26	5,292	0.152
	من 31-40 سنة	91,99		
	من 41-50 سنة	84,94		
	من 51-60 سنة	107,29		
التكنلوجيا المالية	من 20- 30 سنة	106,49	4,810	0.186
	من 31-40 سنة	86,08		
	من 41-50 سنة	94,24		
	من 51-60 سنة	108,46		
مو قع البنك التسهيلات البنكية	من 20- 30 سنة	109,19	11,020	0.012
	من 31-40 سنة	80,67		
	من 41-50 سنة	97,25		
	من 51-60 سنة	120,17		
المسؤولية الاجتماعية	من 20- 30 سنة	112,17	7,230	0.065
	من 31-40 سنة	88,42		
	من 41-50 سنة	86,95		
	من 51-60 سنة	107,46		
الجانب الشرعي و القانوني	من 20- 30 سنة	104,77	2,483	0.478
	من 31-40 سنة	89,12		
	من 41-50 سنة	93,10		
	من 51-60 سنة	100,04		
جودة المنتجات المالية	من 20- 30 سنة	104,10	3,425	0.331
	من 31-40 سنة	90,44		
	من 41-50 سنة	89,38		
	من 51-60 سنة	111,25		
الثقافة المالية	من 20- 30 سنة	99,73	1,055	0.788
	من 31-40 سنة	91,15		
	من 41-50 سنة	93,29		
	من 51-60 سنة	103,63		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجSPSS v26

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (36-04) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تُعزى لمتغير العمر بالنسبة لمعظم أبعاد المحددات الذاتية والمحددات الموضوعية، والمتمثلة في: أسعار المنتجات المالية الإسلامية، والتكنولوجيا المالية، والتسهيلات البنكية، والمسؤولية الاجتماعية، والجانب الشرعي والقانوني، وجودة المنتجات المالية، والثقافة المالية، حيث بلغت القيم الاحتمالية (0.152، 0.186، 0.065، 0.478، 0.331، 0.788)، وهي جميعها أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية. في المقابل، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة نحو بُعد **موقع البنك**، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.012)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير العمر.

3. بالنسبة للمستوى التعليمي :

الجدول رقم(36-04): نتائج اختبار المعلومات الديموغرافية في تحديد الفئة التي ترغب في الطلب

	المستوى التعليمي	Mean Rank	Kruskal-Wallis	SIG
اسعار المنتجات المالية الاسلامية	ثانوي	127,00	2,171	0.538
	ليسانس	103,17		
	ماستر	99,69		
	ثانوي	90,67		
التكنلوجيا المالية	ثانوي	114,75	0.596	0.955
	ليسانس	92,77		
	ماستر	93,40		
	ثانوي	94,85		
مو قع البنك التسهيلات البنكية	ثانوي	173,50	9,442	0.024
	ليسانس	113,17		
	ماستر	102,98		
	ثانوي	87,25		
المسؤولية الاجتماعية	ثانوي	130,25	1,357	0.716
	ليسانس	95,47		
	ماستر	98,33		
	ثانوي	92,15		
	ثانوي	148,75	7,477	0.058

الجانب الشرعي و القانوني	ليسانس	119,00		
	ماستر	100,31		
	ثانوي	88,06		
جودة المنتجات المالية	ثانوي	83,50	,5970	0.897
	ليسانس	98,80		
	ماستر	98,33		
	ثانوي	92,52		
الثقافة المالية	ثانوي	44,50	2,013	0.570
	ليسانس	101,50		
	ماستر	96,08		
	ثانوي	93,79		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجSPSS v26

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (37-04) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لأبعاد المحددات الذاتية والمحددات الموضوعية والمتمثلة في أسعار المنتجات المالية والإسلامية، التكنولوجيا المالية المسؤولية الاجتماعية، الجانب الشرعي والقانوني، جودة المنتجات المالية الثقافة المالية تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت القيم الاحتمالية (0.538، 0.955، 0.716، 0.058، 0.897، 0.570) على التوالي، وهي قيم جميعها أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

في المقابل، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة نحو بُعدي موقع البنك والتسهيلات البنكية، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.024)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير المستوى التعليمي.

4. بالنسبة للدخل:

الجدول رقم(37-04) :نتائج اختبار المعلومات الديموغرافية في تحديد الفئة التي ترغب في الطلب

	الدخل	Mean Rank	Kruskal-Wallis	SIG
اسعار المنتجات المالية الاسلامية	أقل من 50000	112,38	**15,019**	**0.002**
	من 51000- 100000	92,13		
	من 110000- 200000	67,33		
	أكثر من 200000	90,55		
التكنلوجيا المالية	أقل من 50000	108,44	**15,085**	**0.002**
	من 51000- 100000	97,70		
	من 110000- 200000	66,52		
	أكثر من 200000	70,75		
موقع البنك التسهيلات البنكية	أقل من 50000	103,98	**8,593**	**0.035**
	من 51000- 100000	97,89		
	من 110000- 200000	71,72		
	أكثر من 200000	80,15		
المسؤولية الاجتماعية	أقل من 50000	109,48	**16,520**	**0.001**
	من 51000- 100000	97,29		
	من 110000- 200000	63,30		
	أكثر من 200000	78,00		
الجانب الشرعي والقانوني	أقل من 50000	106,39	**11,572**	0.009
	من 51000- 100000	97,59		

	من 110000- 200000	72,00		
	أكثر من 200000	66,85		
جودة المنتجات المالية	أقل من 50000	107,44	**9,423**	0.024
	من 51000- 100000	94,96		
	من 110000- 200000	75,84		
	أكثر من 200000	70,10		
الثقافة المالية	أقل من 50000	100,63	**4,352**	0.226
	من 51000- 100000	97,51		
	من 110000- 200000	78,30		
	أكثر من 200000	83,05		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجSPSS v26

يتبين من خلال الجدول رقم (38-04) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لأبعاد المحددات الذاتية والمحددات الموضوعية والمتمثلة في أسعار المنتجات المالية والإسلامية، التكنولوجيا المالية، موقع البنك التسهيلات البنكية، المسؤولية الاجتماعية، الجانب الشرعي والقانوني، جودة المنتجات المالية تعزى لمتغير الدخل، حيث بلغت القيم الاحتمالية (0.002، 0.035، 0.001، 0.009، 0.024، 0.226)، وهي جميعها أقل من مستوى الدلالة(0.05) أي دالة احصائيا. باستثناء إجابات الافراد نحو متغير الثقافة المالية التي كانت قيمتها الاحتمالية أكبر من (0.05) والتي تساوي 0.226 مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة نحو متغير الثقافة المالية تُعزى لمتغير الدخل.

5. بالنسبة للوظيفة:

الجدول رقم(38-04) نتائج اختبار المعلومات الديموغرافية في تحديد الفئة التي ترغب في الطلب

	الوظيفة	Mean Rank	Kruskal-Wallis	SIG
اسعار المنتجات المالية الاسلامية	صاحب مؤسسة	127,25	18,079	0.001
	موظف حكومي	81,49		
	أعمال حرة	114,39		
	متقاعد	118,00		
	أخرى	115,63		
التكنلوجيا المالية	صاحب مؤسسة	81,88	10,762	0.029
	موظف حكومي	86,83		
	أعمال حرة	93,78		
	متقاعد	124,88		
	أخرى	118,00		
مو قع البنك التسهيلات البنكية	صاحب مؤسسة	123,38	8,167	0.086
	موظف حكومي	86,24		
	أعمال حرة	101,72		
	متقاعد	120,88		
	أخرى	109,81		
المسؤولية الاجتماعية	صاحب مؤسسة	99,00	7,221	0.125
	موظف حكومي	86,44		
	أعمال حرة	104,30		
	متقاعد	111,63		
	أخرى	110,94		
الجانب الشرعي و القانوني	صاحب مؤسسة	60,25	7,708	0.103
	موظف حكومي	89,12		
	أعمال حرة	96,07		
	متقاعد	127,63		
	أخرى	110,93		
جودة المنتجات المالية	صاحب مؤسسة	117,50	12,159	0.016
	موظف حكومي	84,88		
	أعمال حرة	98,39		
	متقاعد	106,00		
	أخرى	119,00		
الثقافة المالية	صاحب مؤسسة	28,50	16,528	0.002

	موظف حكومي	87,25		
	أعمال حرة	99,04		
	متقاعد	117,00		
	أخرى	119,49		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجSPSS v26

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (39-04) بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لأبعاد المحددات الذاتية والمحددات الموضوعية والمتمثلة في أسعار المنتجات المالية والإسلامية، التكنولوجيا المالية، جودة المنتجات المالية، الثقافة المالية تعزى لمتغير المهنة، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة الإحصائية (Sig)لكل منها (0.001، 0.029، 0.016، 0.002) على التوالي، وهي قيم أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، دليل على اختلاف تقييم أفراد العينة لهذه الابعاد باختلاف المهنة.

في المقابل، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو متغير موقع البنك التسهيلات البنكية، المسؤولية الاجتماعية، الجانب الشرعي والقانوني، إذ بلغت القيم الاحتمالية (0.086، 0.125، 0.103) على التوالي، وهي أكبر من 0.05 أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الافراد نحو متغير موقع البنك، التسهيلات البنكية، المسؤولية الاجتماعية، الجانب الشرعي والقانوني تعزى متغير المهنة.

6. بالنسبة للمنطقة:

الجدول رقم(39-04): نتائج اختبار المعلومات الديموغرافية في تحديد الفئة التي ترغب في الطلب

	بالنسبة للمنطقة	Mean Rank	Kruskal-Wallis	SIG
اسعار المنتجات المالية الاسلامية	شمال	89,74	1,754	0.625
	جنوب	91,15		
	شرق	102,83		
	غرب	99,89		
التكنلوجيا المالية	شمال	96,74	2,625	0.453
	جنوب	91,50		
	شرق	81,96		
	غرب	102,09		
مو قع البنك التسهيلات البنكية	شمال	100,40	1,126	0.771
	جنوب	90,91		
	شرق	94,40		
	غرب	91,22		
المسؤولية الاجتماعية	شمال	94,93	0,580	0.901
	جنوب	91,18		
	شرق	92,35		
	غرب	99,03		
الجانب الشرعي و القانوني	شمال	94,26	1,231	0.746
	جنوب	89,15		
	شرق	94,63		
	غرب	100,99		
جودة المنتجات المالية	شمال	90,28	0,655	0.884
	جنوب	94,73		
	شرق	96,79		
	غرب	98,36		
الثقافة المالية	شمال	92,87	6,041	0.110
	جنوب	83,37		
	شرق	94,40		
	غرب	109,66		

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **SPSS**

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (39-04) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تُعزى لمتغير المنطقة بالنسبة لأبعاد المحددات الموضوعية والمحددات الذاتية، والمتمثلة في: أسعار المنتجات المالية الإسلامية، والتكنولوجيا المالية، وموقع البنك، والتسهيلات البنكية، والمسؤولية الاجتماعية، والجانب الشرعي والقانوني، وجودة المنتجات المالية، والثقافة المالية. وقد بلغت القيم الاحتمالية (0.625، 0.453، 0.771، 0.901، 0.746، 0.884، 0.110)، وهي جميعها أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير المنطقة.

وبالاعتماد على نتائج اختبار **Mann–Whitney** لمتغير الجنس، واختبار **Kruskal–Wallis** لبقية المتغيرات الديموغرافية (العمر، والدخل، والمستوى التعليمي، والمهنة، والمنطقة)، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول المحددات الذاتية والمحددات الموضوعية تُعزى لمتغيرات الجنس، والعمر، والدخل، والمنطقة. في المقابل، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لكل من المستوى التعليمي والمهنة.

وتشير هذه النتائج إلى أن آراء أفراد العينة حول محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية كانت متجانسة ومتقاربة باختلاف الجنس والعمر والدخل والمنطقة، بينما اختلفت باختلاف المستوى التعليمي والمهنة. ويعكس ذلك أن المستوى التعليمي والمهنة يعدان من العوامل المؤثرة في تشكيل تصورات الأفراد تجاه محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، في حين لا يبدو أن الجنس أو العمر أو الدخل أو المنطقة يؤثر تأثيرًا معنويًا في هذه التصورات.

2- بالنسبة لمتغير الطلب على المنتجات المالية الإسلامية:

⇦ ***هل توجد فروقات ذات دلالة احصائية في إجابات افراد العينة حول الطلب على المنتجات المالية الاسلامية تعزى (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الوظيفة، منطقة السكن، التعامل مع بنك اونافذة اسلامية).***

للإجابة على السؤال السابق يمكن صياغة الفرضيات الاحصائية التالية:

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية في إجابات افراد العينة حول الطلب على المنتجات المالية الاسلامية تعزى (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الوظيفة ، منطقة السكن)؛

H1: توجد فروقات ذات دلالة احصائية في إجابات افراد العينة حول الطلب على المنتجات المالية الإسلامية تعزى (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الوظيفة ، منطقة السكن)؛

الجدول رقم(40-04) نتائج اختبار الفروق بالنسبة لمحور الطلب على المنتجات المالية الاسلامية

		Mean Rank	Mann-Whitney U	SIG
الجنس	**ذكر**	94,06	***4361,500***	***0.905***
	انثى	94,99		
العمر	**من 20- 30 سنة**	107,94	***4,908***	***0.179***
	من 31-40 سنة	85,53		
	من 41-50 سنة	95,72		
	من 51-60 سنة	100,08		
الدخل	أقل من 50000	104,90	***10,757***	***0.013***
	من 51000-100000	98,30		
	من 110000-200000	68,38		
	أكثر من 200000	81,70		
المستوى التعليمي	ثانوي	23,50	***0.935***	***0.621***
	ليسانس	37,30		
	ماستر	34,11		
المهنة	صاحب مؤسسة	84,25	***6,000***	***0.199***
	موظف حكومي	83,83		
	أعمال حرة	102,43		
	متقاعد	133,75		
	أخرى	120,01		

المنطقة	شمال	94,77	***0.709***	***0.871***
	جنوب	89,75		
	شرق	98,19		
	غرب	97,67		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجSPSS v26

يتبين من خلال الجدول رقم (40-04) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول الطلب على المنتجات المالية الإسلامية تُعزى لمتغيرات الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والوظيفة، ومنطقة السكن، حيث بلغت القيم الاحتمالية (0.905، 0.179، 0.621، 0.199، 0.871)، وهي جميعها أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المتغيرات. في المقابل، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الدخل، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.013)، وهي أقل من (0.05)

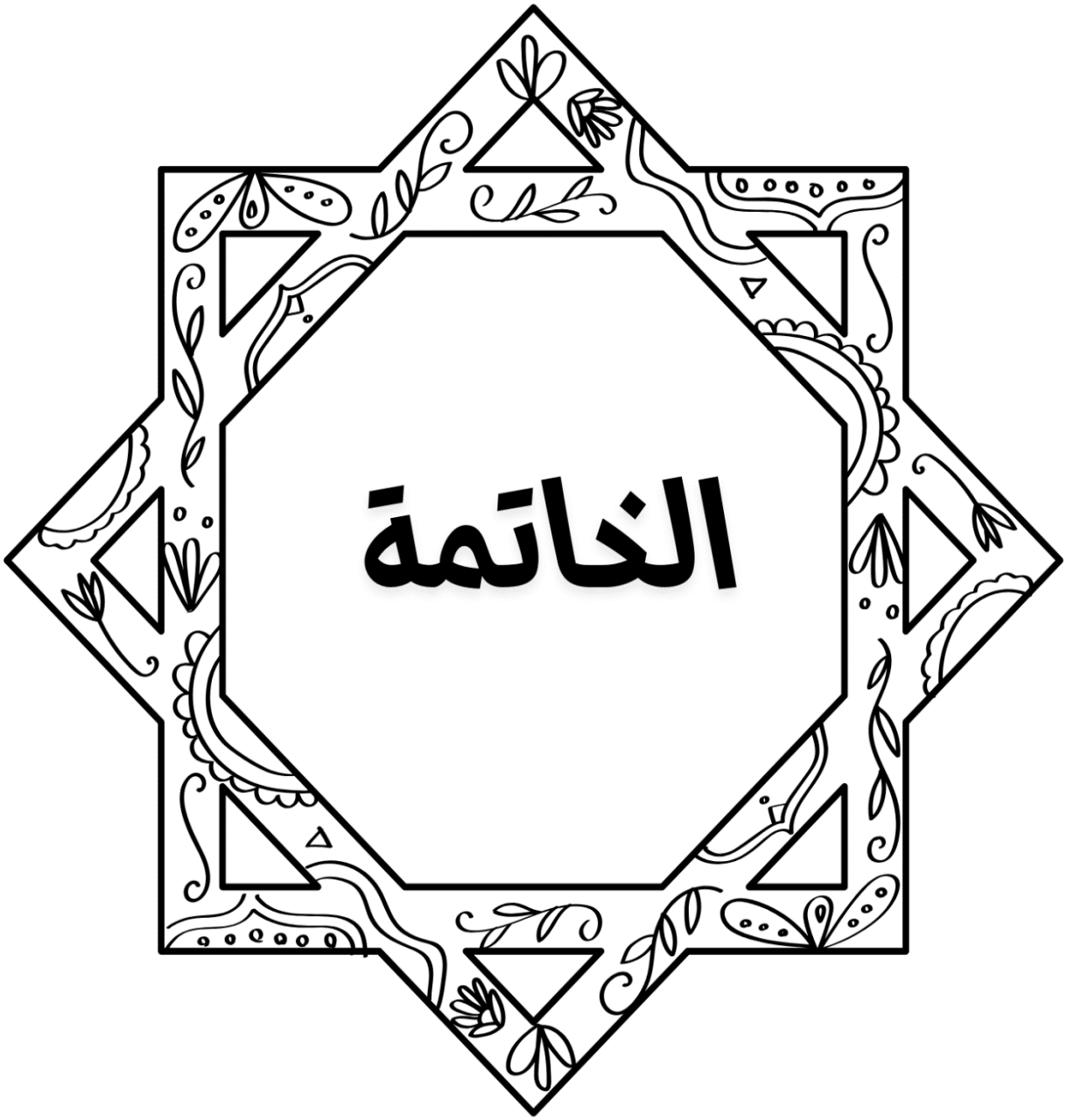
وبناءً على نتائج اختبار الفروق للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة، يتضح أن استجابات أفراد العينة حول الطلب على المنتجات المالية الإسلامية كانت متجانسة ومتقاربة باختلاف متغيرات الجنس، والعمر، والدخل، والوظيفة، ومنطقة السكن، بينما اختلفت باختلاف المستوى التعليمي. ويشير ذلك إلى أن المستوى التعليمي يُعد العامل الوحيد المؤثر في اختلاف الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، في حين لا تؤثر باقي المتغيرات الديموغرافية تأثيرًا معنويًا.

خلاصة الفصل

أول بنك إسلامي في الجزائر كان 1991، يعمل في ظل نظام بنكي كلاسيكي إلى غاية صدور الأنظمة التي تسيّر الصيرفة الإسلامية، وحاليا قد تجاوز حجمها 4300 مليار دولار من الحجم الإجمالي للصناعة المالية الإسلامية عالميا لعام 2025، وتم استقصاء آراء عينة من زبائن البنوك الإسلامية الجزائرية لتوضيح أي من المحددات التي ترفع من الطلب على المنتجات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الجزائرية.

ولتحقيق هدف الدراسة من خلال دراسة العلاقة بين متغير الطلب والمتغيرات المستقلة: المحددات الموضوعية والذاتية والمعلومات الديموغرافية ببرنامج Spps v26 و برنامج Smartpls4 ، قد أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن لتكنولوجيا المالية وعدم تعامل البنك بالفوائد أثر على ارتفاع الطلب للمنتجات المالية الإسلامية من وجهة نظر ممثلي مجتمع الدراسة .

أما نتائج التحليل الكمي لفرضيات الدراسة بواسطة معاملات المسار عبر اختبار T-test واختبار Kruskal-Wallis H واختبار Mann-Whitney U ، فقد توصلنا إلى أن المحددات الموضوعية لها حجم تأثير مقدر ب0.363 ، أما المحددات الذاتية فلا تؤثر على الطلب لأن مؤشر حجم التأثير كان 0.018، والمتغيرات الديموغرافية لا تأثر أيضا هي على الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.


الخاتمة

الخـاتمة:

عقب أزمة الرهن العقاري وآخر أزمة صحية(جائحة كورونا 19)اهتز الاقتصاد العالمي عموماً، وقد أثبتت المالية الإسلامية صمودها، فسجلت أصولها نمواً ملحوظاً خلال المدة الممتدة من 2017 إلى 2023 بمعدل76.77%، ومن المتوقع أن يصل حجم مبلغ الأصول عام 2028 بـ7.528 مليار دولار أمريكي، ويعبر هذا النمو عن مكونات الصناعة المالية الإسلامية بمؤسساتها: البنوك الإسلامية والتأمين التكافلي والصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار وغيرها من المؤسسات التي تخضع في تعاملها لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويحتل القطاع المصرفي الإسلامي المرتبة الأولى في ترتيب الصناعة المالية الإسلامية نظرًا لدوره في الحياة اليومية لشتى الأنشطة المالية الحقيقية، والقطاع المصرفي الجزائري يفوق فيه عدد البنوك التجارية تعداد البنوك الإسلامية، وبالعودة إلى الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية وصدور الأنظمة التشريعية وتواجد مجلس إسلامي يتابع المالية الإسلامية، تم فتح النوافذ الإسلامية لكي تساعد البنكين الإسلاميين ، وحسب إحصائيات بنك الجزائر قد وصل عام 2024 عدد الوكالات المصرفية الإسلامية 102 وكالة، كما أن التمويل الإسلامي بجميع منتجاته يواصل منحناه التصاعدي منذ صدور أول تشريع نهاية عام2020 بحوالي 532.2 مليار دينار بمعدل نمو 16%، وتستحوذ الصيرفة الإسلامية على حصة معتبرة من السوق المصرفي بفضل الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المطابقة لديننا الحنيف، وقد تميزت البنوك الخاصة في الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية بحصولها على حصة كبيرة من إجمالي قائم التمويل مقارنة بالبنوك العمومية التي حصتها مقدرة بـ 8.6%من إجمالي قائم التمويل في النظام المصرفي.

ونظرًا لتميز الصيرفة الإسلامية ولهوية الفرد الجزائري فإن الدوافع أو العوامل أو المحددات المؤثرة في الطلب على المنتجات المالية الإسلامية تختلف من فرد الى آخر بسبب السلوكيات الاقتصادية لكل فرد، فطالب المنتجات المالية الإسلامية يقرر زيادة استهلاكه الحالي ويرغب في تلبية طلباته ورغباته عن دخله الحالي بهذه المنتجات لعدة أسباب، وهي : المصداقية الشرعية كونه مسلماً والإسلام أمر بمحاربة الربا، وأن البنك الإسلامي يطلب بقيمة الأصل عن طريق أقساط والتي عموما تكون ثابتة، وتختلف آلية تملك الأصل حسب الصيغة التي طلب بها، وغيرها من الأسباب كحالة المدين المعسر وتعامل البنك معه والجانب الاجتماعي ...

بما أن المنتجات المالية الإسلامية تشكل جانب العرض في الصيرفة، وتشكل الرغبات والحاجات جانب الطلب فيها، وبما أننا درسنا جانب الطلب، بتسليط الضوء على المحددات التي تدفع بالعملاء الى اقتناء المنتجات المالية الإسلامية في ظل نظام بنكي مزدوج وتجعل عملاء البنوك

التقليدية ينتقلون الى الصيرفة الإسلامية، فالمحددات المتحكمة في الطلب على المنتجات المالية الإسلامية هي محددات موضوعية ومحددات ذاتية.

نتائج الدراسة:

بعد تحليلنا للموضوع من خلال معالجته في أربعة فصول توصلنا الى مجموعة من النتائج لعل أهمها ما يلي:

1. **على المستوى النظري:**

- ⇦ بَين الاقتصاد الإسلامي مرونته وكفاءته في مواجهة الازمات الاقتصادية وآخرها أزمة الرهن العقاري لعام 2008و أزمة جائحة كورونا، فقد كان تأثير الازمة محدوداً للمؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية؛
- ⇦ ارتفع معدل نمو التمويل الإسلامي حسب الاحصائيات والمؤشرات، وقد أخذت البنوك الإسلامية الحصة الأكبر من اجمالي الصناعة المالية الإسلامية، وأن لها منتجات مالية مرنة ولا تأثر سلباً على الاقتصاد لا تقوم بأداء فعلي يولد انتاج حقيقياً، وأنها تمتاز بالشرعية والكفاءة، بالرغم من اعتماد البنوك الإسلامية على منتجات المديونية (المعاوضات) على حساب منتجات الاشتراك وهذا الاعتماد يقلل من دائرة استثمار البنوك الإسلامية ويجعل أرباحها قليلة، فلو قامت باستغلال جميع المنتجات لكانت أرباحها أكثر؛
- ⇦ إن المنتجات المالية الإسلامية متعددة ومتنوعة، بحيث يمكن تطبيقها في الآجال الطويلة والمتوسطة والقصيرة، مما يجعل الطلب عليها يتأثر بعوامل متنوعة منقسمة الى عوامل موضوعية وعوامل ذاتية، ويختلف التأثير من فرد الى فرد لأن نظريات الاقتصاد الإسلامي جعلت للاستهلاك مجال [الإسراف – التقتير] بمعنى أن الفرد المسلم يتقدم الى طلب المنتجات البنكية الإسلامية لتلبية رغباته دون اسراف أو تبذير؛
- ⇦ أصبحت المنتجات المالية الإسلامية قوة ضاربة في العمل المصرفي ومنافساً قوياً للقروض الربوية، فالمنتجات المالية الإسلامية تأسست على هدى الشريعة الإسلامية لتشجع على الاستثمار والتنمية المستدامة، وتحقق التوازن بين الربح والمسؤولية الاجتماعية والعدالة بين أفراد المجتمع؛

2. **على المستوى التطبيقي:**

بالرجوع الى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية من خلال دراسات ميدانية عن طريق الاستبانة، تطرقنا في الفصل الرابع الى دراسة ميدانية لدراسة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في البنوك الإسلامية في الجزائر بالاعتماد على النمذجة الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى بواسطة برنامج Smartpls4 ، المقدرة

ب188 استبانة خلال الفترة 2024-2025، و لتقدير أثر المحددات على الطلب المنتجات المالية الإسلامية من خلال نموذج المربعات الصغرى قمنا باختيار المتغيرات المفسرة للمحددات التي قسمتها الى قسمين: المحددات الموضوعية متمثلة في أسعار المنتجات المالية الإسلامية و التكنلوجيا المالية و الموقع الجغرافي و التسهيلات البنكية و المسؤولية الاجتماعية، ومحددات ذاتية متمثلة في الجانب الشرعي و القانوني و جودة المنتجات المالية و الثقافة المالية أو ما يدعى بالوعي المالي ، و عليه نلخص نتائج الدراسة التطبيقية كالتالي:

- ⇦ توصلت الدراسة الى وجود علاقة بين الطلب على المنتجات المالية الإسلامية والمحددات الموضوعية متمثلة في أبعادها (أسعار المنتجات المالية الإسلامية، التكنلوجيا المالية الإسلامية، الموقع الجغرافي والتسهيلات البنكية، المسؤولية الاجتماعية) حيث كان التأثير على طلب المنتجات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية، بالترتيب التالي: التكنلوجيا المالية، أسعار المنتجات المالية الإسلامية، الموقع الجغرافي للبنك والتسهيلات البنكية، المسؤولية الاجتماعية؛
- ⇦ بينت نتائج الدراسة على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الطلب على المنتجات المالية الإسلامية والمحددات الذاتية متمثلة في أبعادها (الجانب الشرعي والقانوني، جودة المنتجات المالية الإسلامية، الثقافة المالية) و عليه ،فإن هذا الأبعاد لا تؤثر تأثيرا معنوياً في الطلب على المنتجات المالية الإسلامية في المصارف الجزائرية ،و يشير ذلك إلى أن الدافع الديني للأفراد لم يكن متغيراً ذا تأثير معنوي و ذلك خلاف لما كان هو متوقع ،مما يدل على أن طلب الافراد للمنتجات المالية الإسلامية لا يرتبط مباشرة بالعامل الديني و الجودة و مستوى الثقافة المالية .
- ⇦ أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في إجابات افراد العينة حول الطلب على المنتجات المالية الاسلامية تعزى الى متغيرات :الجنس، العمر،الوظيفة،المستوى التعليمي، المنطقة الجغرافية ،في المقابل تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية في اجابات الافراد تعزى متغير الدخل في طلب المنتجات المالية البنكية المتواجد في المصارف الجزائرية؛

وقد جاءت مجمل النتائج فيما يتعلق بتفسير النتائج للعلاقات الفردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع التي تؤثر بشكل كبير والتي لها تأثير نسبي، كالتالي:

- ⇦ حسب نتائج الدراسة نجد ان العملاء يفضلون التكنلوجيا المالية لأن الدولة قدمت عروض عديدة عند اجراء المعاملات التجارية اليومية رقميا، بالإضافة الى سهولتها، لهذا يتوجب على البنوك الإسلامية تطوير الجانب التكنلوجي في عملها كي تحقق أهدافها على المدى البعيد؛

توصيات الدراسة:

بعد قيامنا بإنجاز هذا البحث والغوص في مضامينه، وجدنا التوصيات التالية:

- ✓ من خلال ما توصلنا اليه من تفاوت بين محددات موضوعية ومحددات ذاتية، يمكن أن يدرس كل منهما على انفراد بأبعاده وخاصة المحددات الموضوعية لأنه حسب الدراسة هي من كانت لها التأثير الأكثر؛
- ✓ طبقة هذه الدراسة على الأشخاص طبيعيون (افراد)مما يجعها بحاجة الى التعمق لأن عملاء البنوك الإسلامية هم اشخاص طبيعيون واشخاص معنويين، فتطبق على المؤسسات التي هي جزء من العمليات البنكية بدراسة سلاسل الزمنية لها عند حصولها على التمويل قصير الاجل كتمويل بغية تسديد أجور العملاء؛
- ✓ تطبيق الدراسة على المؤسسات غير المصرفية كمؤسسات التأمين التكافلي لما له من دور في المجتمع؛

الآفاق البحثية:

- ✓ على الجزائر الاستعانة بالتجارب الرائدة في جميع مجالات الصناعة المالية الإسلامية وخاصةً مجال الصيرفة الإسلامية كونها وضعت قوانين وتشريعات تنظم العمل المصرفي الإسلامي، ومجال التأمين التكافلي، ومجال الصكوك الإسلامية لأنها قد أصدرت قرار عام 2025 تحدد فيه كيفيات اصدار الصكوك السيادية من قبل الخزينة العمومية؛
- ✓ عقد دراسات وندوات علمية تضم الباحثين في الاقتصاد الإسلامي والمستثمرين وإطارات في الدولة والبنوك والفقهاء تبحث عن الدوافع التي تجعل الفرد والمشاريع بأحجامها تقبل على طلب المنتجات المالية الإسلامية، ومقاربة البنوك الإسلامية والبنك المركزي لصناعة المالية الإسلامية، للاستفادة أكثر؛
- ✓ تشجيع التوجه نحو استخدام التكنلوجيا المالية واستخدام الثقافة المالية، لزيادة انتشار المعاملات المالية في البنوك الإسلامية، وتحليل وإدراك احتياجات الزبائن، وخفض الرسوم والتكاليف على المنتجات، بما يسهم في نجعتها؛
- ✓ ضرورة عقد شركات بحثية علمية وعلاقات تعاونية بين المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية وغير المصرفية والمؤسسات البحث العلمي العالي، لنقل الخبرات البحثية والاستفادة منها وتطبيقها على أرض الواقع؛

- ✓ تشجيع النظام الى مواصلة التحول من التحول الجزئي الى التحول الكلي، واستعانة الحكومة بالأدوات المالية الإسلامية لمعالجة كل الأمور الاقتصادية، كما يجب على الهيئة الشرعية في البنوك الإسلامية توعية أفراد المجتمع بشرعية المنتجات المالية الإسلامية؛
- ✓ ضرورة توعية المجتمع بفوائد التمويل الإسلامي لزيادة الطلب على المنتجات المالية البنكية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ ابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة تمكن الصيرفة الإسلامية من استقطاب رؤوس أموال جديدة وتوسع من منطقتها الجغرافية الاستثمارية، ويجعلها تطرح في الأسواق منتجات ذات جودة عالية ومساهمة في المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ يجب على المؤسسات المصرفية الإسلامية أن تهتم بجميع العوامل التي تجعل العميل يتجه الى طلب منتجاتها خاصة مجال الجودة وأن تنشر الثقافة المالية من خلال حملات توعوية وفتح المجال للطلبة بإجراء تربصات وغيرها من الطرق؛

مصادر و مراجع

قائمة المصادروالمراجع:

القرآن الكريم

❖ **الكتب باللغة العربية:**

1. اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة،1977.

2. أحمد يوسف، **القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي** ، دار الثقافة القاهرة، مصر، 1410 هـ.

3. حسين محمد سمحان، دراسات في الإدارة المالية الإسلامية، دار الفكر للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن،2011.

4. حميد محمد عثمان إسماعيل، **اساسيات التمويل الإداري و اتخاذ قرارات الاستثمار**، دار النهضة، القاهرة، ط1، 1983.

5. حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية و النقدية في الميزان -مقارنة اسلامية-**، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر،1986.

6. د.عبد الستار أبو غدة، بحوث في المعاملات و الأساليب المصرفية الإسلامية،ط1،مجموعة البركة المصرفية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009.

7. سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية شعاع للنشر والتوزيع، حلب، سوريا، 2010.

8. سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل الى أصول التمويل الإسلامي**، نماء للبحوث و الدراسات،لبنان،2021.

9. سليمان بن ناصر، قراءة عامة في التنظيمات المتعلقة في الصيرفة الإسلامية في الجزائر، كتاب جماعي: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري،2020.

10. سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2015،ط1.

11. شوقي أحمد دنيا، **تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي – دراسة مقارنة-**،مؤسسة الرسالة،1984،ط1.

12. صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

13. عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية**، منشأة مصارف الإسكندرية، مصر، 2003.

14. عبد الحميد بعلي، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية.
15. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية ،ط1،بحث رقم 66،السعودية،2004.
16. عبيدات محمد، **أساسيات التسعير في التسويق المعاصر**، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن،ط1، 2004.
17. عفاف عبد الجبار سعيد ومجيد علي حسن، مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي، دار وائل لطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط2، 2001.
18. فيصل فارس، التقنيات البنكية محاضرات و تقنيات، الجزء الأول ، مطبعة أموساك رشيد، 2013.
19. مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، سوريا ،2000.
20. محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية ...طبيعتها و أهميتها، البنك الإسلامي للتنمية،جدة،ط1، 2010.
21. محمد محمود النصر و عبد الله محمد شامية، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل لنشر والتوزيع، الأردن ،2004.
22. محمود الانصاري و آخرون ،البنوك الإسلامية، سلسلة كتب الاهرام، الكتاب الثامن، مصر 1988.
23. محمود جاسم الصميدعي و ردينة عثمان يوسف ، سلوك المستهلك، دار المناهج، عمان ، الأردن، 2007،ط1.
24. معبد علي الجارحي، عبد العظيم أبو زيد، عدنان عويضة، دليل المنتجات المالية الإسلامية، جامعة ASBU، أنقرة ، تركيا، 2020.
25. مليكاوي مولود، إستراتيجيات التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 2019.
26. منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA، ماليزيا،2011.
27. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية،1425هـ.
28. ناجي معلا، أصول التسويق المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن، 1994، ط1.
29. ناجي معلاء، أصول التسويق المصرفي، مطابع الصفوة، عمان، الأردن، 1995.
30. هشام جبر، التسويق المصرفي، جامعة النجاح الوطنية فلسطين، ط2.،2007.
31. هناء محمد هلال الحنيطي وساري سليمان محمد ملاحيم، تسعير **المرابحة في المصارف الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، ط1، 2017.

32. الياس بن إبراهيم الهزاع، أحكام التسهيلات الائتمانية غي الفقه الإسلامي، دار اليمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية،1440هـ.

33. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي، المرحلة الأولى، البنك الإسلامي لتنمية، المملكة العربية السعودية، جدة،2008.

34. علي محي الدين القرة داغي، مدى قدرة المنتجات المالية الإسلامية في الاستجابة لمتطلبات السوق والتحديات المستقبلية أما التطوير والابتكار، دراسة فقهية اقتصادية، المجلس الأوروبي للإفتاء و البحوث، ديسمبر2020.

35. عبد الله بن راضي المعيد، أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي، دار كنوز اشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية،2018.

36. جعفر بن عيد الرحمن قصاص، بيع المرابحة للآمر بالشراء-دراسة فقهية-، مكتبة نور الالكترونية، 1432هـ.

37. محمد غوتي، النمذجة بالمعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية -PLS SEMباستخدام Smartpls4، دار الكتاب المعاصر، الجزائر، ط1، 2025.

38. وهبة الزحيلي، موسوعة الفقه الإسلامي والقضايا المعاصرة، الجزء الرابع، دار الفكر، دمشق، ط3، 2012.

الزرقا مصطفى أحمد، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية،1420هـ.

39. سامي سويلم، **الصناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي**، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشور للتدريب، الكويت، أفريل2004.

40. عبد الكريم قندوز، الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الامارات ،2019.

41. نايف بن نهار، **مقدمة في الصيرفة الإسلامية، سلسلة مقدمات العلوم**، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر،2020.

42. نزيه حماد، **العقود المركبة في الفقه الإسلامي دراسة تأصيلية للمنظومات العقدية المستحدثة**، دار القلم، دمشق، ط 2005.

43. ارشدي محمود عبد الكريم، **المدخل الشامل الى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس لنشر والتوزيع، ط1.

❖ **المقالات العلمية باللغة العربية :**

المراجع

1. أحمد جابر بدران، مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، العدد 156 ،2015/09/28، لبنان.

2. محمد عبد الله الشيخ عبد الرزاق، **منتجات المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والحيل الصورية**، مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، العدد3، جوان2022.

3. أحمد شحدة علي أبو سرحان و شيماء حسين محمد طبيلة، **الاقتصاد السلوكي و تطبيقاته في المصارف الإسلامية**، مجلة العلوم الإسلامية و الحضارة، المجلد 10، العدد2،السنة 2025.

4. أحمد محمد لطفي،**نشأة المصارف الإسلامية – التطور و الصعوبات**-،المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية و التربوية، العدد 34،فيفري2021.

5. ارفيس علي، **مفهوم الثقافة من منظور مالك بن نبي**، مجلة آفاق فكرية،المجلد11، العدد1، 2023.

6. بثينة جمعة محمد الجطلاوي، **دور التكنلوجيا المالية)البلوكتشين(في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استكشافية على عينة من المصارف التجارية**، مجلة وقائع مؤتمرات جامعة سبها، المجلد 3، العدد 2.

7. بشتة حنان و بوعموشة نعيم، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية: دراسة تحليلية**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 1، العدد3، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019.

8. بن عيشوبة رفيقة ، صدقاوي صوريا، **التكنلوجيا المالية الإسلامية- الفرص و التحديات**-،مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد11، العدد4،جويلية 2021.

9. بوداش سهام و بو حرب حكيم، **صناديق الاستثمار الإسلامية كآلية لدعم النشاط المصرفي الإسلامي -صناديق بنك الراجحي نموذجا-**، مجلة الامتياز للبحوث و الإدارة، المجلد5، العدد1، 2021.

10. حبيبة مداس و جودي ليلى، **النوافذ الإسلامية منهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية- دراسة تجربة النافذة الإسلامية في بنك الإسكان لتجارة و التمويل-الجزائر**، مجلة مصرف السلام للاقتصاد الإسلامي، العدد4، جوان 2023.

11. الحربي علي بن حمود، **العوامل الاجتماعية و الاقتصادية المؤثرة في مستوى الثقافة المالية وفقا لنتائج الدراسة الدولية PIS2022دراسة مقارنة : السعودية ، الامارات ، بلجيكا ، هولندا**، المجلة السعودية للعلوم التربوية ، العدد19، 2025،الرياض.

12. حسين حسن شحاته، **منهج مقترح لتفعيل الرقابة الشرعية والمالية على صناديق الاستثمار الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد245، جامعة الازهر، مصر،2009.

13. حمو محمد، **تصنيف المؤسسات المالية وفقا للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية لتصنيف**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد17، 2017.

14. رانية عدنان السطل، **العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطلب على التمويل الإسلامي: دراسة حالة موظفي القطاع العام في المملكة الأردنية الهاشمية**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد12، العدد2، 2025.

15. رائد نصري أبو مؤنس و آخرون، **التمويل الإسلامي الماهية والخصائص المعيارية دراسة تحليلية**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد9، العدد1، مارس 2019.

16. زكريا شعباني، **البنوك الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الازمات المالية (الازمة المالية العالمية 2008 كمثال)**، مجلة الجزائر لتنمية الاقتصادية،العدد2، المجلد2، 2015.

17. زياد محمد محمود عبيدات، **الاقتصاد السلوكي الإسلامي(دراسة في العقلانية المقيدة و الانحيازات)**،المجلة الدولية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 56،افريل2024.

18. سمية علي العمري، **العقود الذكية :حكمها وضوابطها الفقهية**، مجلة العلوم الإسلامية،المجلد5،العدد2.مارس 2022.

19. سهى مفيد أبو حفيظة و أحمد سفيان تشي عبد الله ، **انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بفلسطين-الفرص و التحديات-**،مجلة بيت المشور،العدد11، أكتوبر2019.

20. سويدي ناصر و بوراس محمد، **الصيرفة الإسلامية في التشريع الجزائري**، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 7، العدد 1، 2022.

21. شيماء أمين سليمان، **العوامل المؤثرفي اختيارالبنك وفق وجهة نظرالزبون- دراسة حالة على عينة من الافراد في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة زاخو**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجل د11، العدد4، 2023.

22. عبد الصمد مزاري، **البنوك الإسلامية -قراءة في تاريخ النشأة و التجربة-،مجلة كلية العلوم الإسلامية**، العدد11،الجزائر، جويلية2005.

23. عبد اللطيف مصيطفي و محمد بوزيان، **مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري**، مجلة دفتر MECAS، المجلد 2، العدد1.

24. عبد الله محجوب عبيد الله وعبد الرحمن المري،ريان زايد، **محددات الطلب على القروض الاستهلاكية في قطر**، مجلة الاقتصاد و المالية ، المجلد9، العدد2، 2023.

25. عبد الله محمد البدارين، تفعيل الرقابة الشرعية اللاحقة في المصارف الأردنية، مجلة اسراء الدولية للمالية الإسلامية،المجلد13، العدد1،جوان2022.

26. عبد الله محمد موسى العبيدان، تأثير حجم و الانتشار في كفاءة البنوك التجارية الكويتية و تحديات العولمة، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية ، العدد114،سبتمبر 2002.

27. عليا بنت حمود السيابية، محمد سعيد بن خليل المجاهد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ،مفهومها و مكوناتها و موقعها في الهيكل التنظيمي المصرفي الإسلامي و النماذج التطبيقية لها في سلطة عمان، مجلة البحوث و الدراسات الشرعية ، العدد139، صفر1444هـ.

28. عمايرية بختي،غنية مجاني، دور تكنلوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي، مجلة المدبر،المجلد7، العدد2، 2020.

29. عمر علي أبو بكر، صناديق الاستثمار الإسلامية مفهومها، أنواعها، وخصائصها دراسة تأصيلية، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 26، 2015.

30. فارس جعفري ومحمد أكرم لال الدين، التجربة الماليزيا في اصدار الصكوك الإسلامية، مجلة اسراء الدولية للمالية الإسلامية، المجلد10، العدد1، 2019.

31. فارس جعفري ومحمد أكرم لال الدين، التجربة الماليزية في التأمين التكافلي: دراسة تحليلية، مجلة التجديد، المجلد 26، العدد 52، ماليزيا.

32. فؤاد بن حدو ، دور الشيخ إبراهيم اليقظان الجزائري-رحمه الله-في نشأة البنوك الإسلامية و تطورها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،العدد91،ديسمبر 2019.

33. لهام حامد سلامه الشريف، التأصيل الإسلامي لمبادئ إدارة الجودة الشاملة من المنظور الإسلامي، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات و الاجتماع، العدد 155، 2024.

34. المادة 23 من الرسوم التنفيذي رقم 81-21 مؤرخ في 23 فبراير 2021، المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، الجريدة الرسمية العدد14.

35. محمد الأمين بودخيل و مصطفى بن شلاط ومبارك بن زاير، العقود الذكية و معاملات الاقتصاد الإسلامي، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 35، العدد1، 2021.

36. محمد بوجلال،مقاربة إسلامية للازمات المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6.

37. محمد زياد سليمان النجداوي، التكنلوجيا المالية في المصارف الإسلامية واقع و تحديات، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 43، مارس2023.

38. محمد محمد أحمد باغه، تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة،2021.

39. مروة فتحي السيد البغدادي، دور الثقافة المالية في تحقيق التمكين الاقتصادي للخدمات المالية، مجلة مصر المعاصرة.

40. مساعد بن عبد الرحمن القحطاني، هامش الجدية حقيقة و أحكامه الفقهية، مجلة الآداب للدراسات و البحوث الإنسانية، العدد 25، ديسمبر2022.

41. منير سليمان الحكيم ، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية ، مجلة البقاء للبحوث و الدراسات ، العدد17، 2014، ص34.

42. المواد من 3 الى 7 من النظام رقم 18_02 المؤرخ في 11/04 /2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادر في 2018/12/09.

43. ميس مجدي الأحمد، التمويل الإسلامي في الصفر وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد3 ،2020.

44. نبراس محمد عباس، استعمال آلية منهج التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمة المصرفية-دراسة تطبيقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد2018،114.

45. نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني ،2013/10/6.

46. نعيم حناك، المعايير العامة لتسعير المنتجات في السوق الإسلامية، المجلة الدولية لدراسات الإسلامية المتخصصة، المجلد1، العدد2، 2017.

47. هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان ملاحيم، أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن2000-2013، المجلد12، العددل04، 2016.

48. هيام سامي الزعبي ، دور الاعلام في تنمية الوعي المصرفي الإسلامي لدى أفراد المجتمع، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد4، 3-12-2022.

49. يونس صوالحي و عبد المجيد عبيد حسن صالح، العقود الذكية وآفاق تطبيقها في المصارف الاجتماعية : رؤية فقهية مقاصدية، مجلة الشريعة و القانون بماليزيا، المجلد 12، العدد2، 2024.

50. يونس صوالحي وغالية بوهدة، إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني: رؤية فقهية نقدية، مجلة التجديد، المجلد 17، العدد34، 2013.

51. عبد الحليم غربي، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد9، 2009.

52. ابو بكر بن سالم وحبيبة عامر، الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية بنك البركة أنموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد6، أكتوبر2017.

53. فوزي محيريق، نجاعة الزكاة كمدخل الانتقال الأموال وتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،العدد،4 ،2011.

54. عائشة عبد السلام، دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة دراسات في الاقتصاد ز التجارة، المجلدان 33-34، 2014-2015.

55. أشرف دوابة،المعايير الحاكمة للهندسة المالية الإسلامية، مجلة الجنان العلمية المحكمة،العدد14، 2021.

56. علي محمد أحمد أبو العز، ابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية،2016.

57. هولي رشيد، منتجات الهندسة المالية الإسلامية واليات تطويرها ضمن التحديات الحديثة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد7، العدد2، 2021.

58. كريمة معطاء الله وعمر مونة، التمويل الإسلامي القائم على المداينات ونماذج من صيغه المطبقة في المصارف الإسلامية، مجلة التواصل، المجلد29، العدد 5، ديسمبر 2023.

❖ **بحوث المؤتمرات والندوات العلمية :**

1. امينة زغلول ومحمد فرحي، إشكالات إدارة عقود التأمين التكافلي -دراسة مقارنة بين نموذج التبرع لصندوق التأمين ونموذج التبرع لصندوق الوقف التكافليين، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 9، العدد2، 2022.

2. خالد أبو النور حسين إبراهيم، ايمن محمد الفيتوري الاجنف، مدى امتثال النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للمصارف التجارية الليبية لأحكام الصيرفة الإسلامية (دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية)، المؤتمر العلمي السنوي الثاني الإصلاح الوطني في ليبيا الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن ، الجامعة الاسمرية الإسلامية.

3. سامي بن إبراهيم السويلم، المرابحة بربح متغير، ورقة مقدم للملتقى الثاني للهيئات الشرعية، السعودية، الرياض، ديسمبر 2009.

4. صالح صالحي، عبد الحليم غربي، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الازمات والتقلبات الدورية، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-النظام المالي الإسلامي نموذجا-"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة الجزائر، يومي6-5ماي،2009.

5. صلاح الدين عبد الرحمن مصطفى الطالب، اتجاهات إدارات البنوك التجارية نحو تأجيل العلاقة مع العميل (دراسة تحليلية ميدانية)، بحث مقدم الى الملتقى الأول التسويق في الوطن العربي الواقع و افاق التطوير ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة،2002.

6. عبد الحميد صلاحين، هيئات الفتوى و الرقابة الشرعية ودورها في المصارف الإسلامية ، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي السنوي الرابع عشر منظم من كلية الشريعة و القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، 15_17 ماي2005.

7. عبد الستار أبو غدة، صناديق الاستثمار الإسلامية -دراسة تأصيلية موسعة-، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر،" المؤسسات المالية الاسلامية-معالم الواقع و آفاق المستقبل"، غرفة التجارة و الصناعة ، دبي ، الامارات ، 17-15 ماي 2005.

8. محمد فرحي، أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية، مداخلة مقدمة لليوم الدراسي الذي نظمه مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسير بالتنسيق مع كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرو العلوم التجارية حول (التمويل الإسلامي: واقع و تحديات)، جامعة الاغواط ، الجزائر، 9ديسمبر2010.

9. منيرة بباس و نبيلة فالي، واقع صناعة المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر و آفاق تطورها ،كتاب اعمال الملتقى الوطني الأول حول الصيرفة الإسلامية بين التنظير و التطبيق، المدرسة العليا للتجارة، القليعة ، الجزائر،2020.

10. سعيد بوهراوة، **مقاربات هندسة المنتجات المالية الإسلامية -دراسة تحليلية نقدية-** ،بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول " منتجات وتطبيقات الابتكار و الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية و الصناعة المالية الإسلامية ، يومي 5و6، 2014.

11. هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الازمات المالية،بحث مقدم الى مؤتمر العلمي الدولي بعنوان" الازمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، عمان، الأردن،1-2 ديسمبر 2010.

12. هاجر السعدي و لامية لعلام، **دورالهندسة المالية الإسلامية في ابتكارمنتجات مالية إسلامية – العقود المالية المركبة نموذجا-**، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية ، يومي 5-6 ماي الموافق ل 2014م.

❖ **الرسائل و المطبعات الجامعية :**

1. بلقيس دنيا زاد عياش، دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من اثار الازمات المالية: دراسة مقارنة بين السوق المالي الاماراتي و الماليزي ،أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف1، الجزائر،2017-2018.

2. بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2001/2009.

3. بوشلاغم مور الدين ، دراسة مقارنة بين صناديق الاستثمار التقليدية و الإسلامية، أرطروحة ماجستر، جامعة وهران 2،الجزائر، 2012-2013.

4. حمزة شودار، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف1، الجزائر،2016-2017.

5. دراعو عزالدين، نحو تطبيق نظام مالي إسلامي: المعوقات و الحلول-دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2019-2020.

6. السبيحاني صالح بن أحمد، العوامل المؤثر في قرارات التسعير دراسة تطبيقية على الشركات السعودية بمحافظة جدة، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز،1999.

7. عبد الله لبسط، **أدوات السياسة النقدية في إطار آليات النظام الاقتصادي الإسلامي مع الإشارة الى حالة بعض الدول الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمار ثليجي- الاغواط، 2017-2018.

8. علا أسامه الشعراني، أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المرابحة في المصارف الإسلامية -دراسة تطيقية-، رسالة مقدمة لنيل رسالة ماجستر، دمشق،سوريا،2010.

9. علي فلاق، طرق تمويل الاستثمار من منظوراسلامي-مع الإشارة لتطبيقات بعض المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2009-2010.

10. فطاير عماد العدلي، أثر أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستر، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان ، الأردن ،2011.

11. لعقاب يسرى أسية، العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي والنمو الاقتصادي -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، جامعة بلحاج بوشعيب، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2024-2025.

12. مأمون حسن خليل راشد، تأثير المزيج التسويقي للمصارف الإسلامية في فلسطين على الصورة الذهنية عن جودة خدماتها لدى الزبائن، رسالة ماجستر ، جامعة القدس، فلسطين،2012.

13. مهدي ميلود، تحليل فعالية وحدود التمويل الإسلامي في تفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة تطبيقية عن بنك البركة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران2، 2014-2015-.

14. ناصر سليمان، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2005.

15. وحيد بن عدة، المعايير الإسلامية لجودة الإدارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر،2022-2023.

16. وداد بوغاز، تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية-دراسة مجموعة من البنوك-،أطروحة دكتوراه،جامعة قالمة،2023-2024.

❖ **التقاريرو الموسوعات باللغة العربية :**

1. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2025/09/Rapport-2024-AR.pdf

2. أحمد بن عبد الله ابن حميد، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية، الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة 26-30 آفريل2009،

3. د.عبد الحق حميش، تفعيل دور هيئات الفتوى و الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، موسوعة الاقتصاد و التمويل الإسلامي، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة.

4. عز الدين خوجة، النظام المصرفي الإسلامي ، موسوعة المعاملات المالية الإسلامية،دار المالكية، تونس،ط1، 2017.

5. القرار 178(4 /19) المتعلق بصكوك الاسلامية(التوريق)و تطبيقاتها المعاصرة و تداولها ، مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، الدورة التاسعة عشرة، إمارات الشارقة (دولة الامارات العربية المتحدة)،-5 1 جمادى الأولى 1430هـ الموافق ل 26-30أفريل 2009.

6. القرار رقم 177)19/3(،المتعلق بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية – أهميتها، شروطها، طريقة عملها-،الدور التاسعة عشرة، الشارقة)الامارات العربية المتحدة(،26-30 آفريل2009.

7. قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن طريق منظمة التعاون الإسلامي، الدورات 6-64 و القرارات 1-237، ط 2، المملكة العربية السعودية، الإصدار الرابع،2022.

8. مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، المبادئ الارشادية لضوابط التأمين التكافلي، ماليزيا،ديسمبر2009.

9. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الرقابة على سلوكيات العمل في مؤسسات التكافل، المعيار رقم 29، 2023.

10. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، متطلبات رأس المال للصكوك و التصكيك و الاستثمارات العقارية، ماليزيا،2009.

11. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل، ديسمبر2007.

12. المعيار رقم 17، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، صكوك الاستثمار، البحرين، 2017.

13. المعيار رقم 37، كتاب المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010.

14. المعيار رقم 8،، كتاب المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010.

15. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعاير الشرعية، المعيار الشرعي 26، التأمين الإسلامي.

16. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية ، معيار رقم 1،البحرين.

المراجع

❖ **بحوث المؤتمرات والندوات العلمية بلغة اجنبية:**

1. Ouendi bouyahiaoui et Lynda Nasser, Les fonds d'investissement islamique : Un modèle réussi de l'innovation de financement , colloque internationale intitulé :les produits et les Applications de l'innovation, l'ingénierie financière entre la finance conventionnelle et islamique, Université Abbas Farhat Sétif1, le 5 et 6 Mai2014.

❖ **المقالات العلمية باللغة الانجليزية:**

1. Benhalima Abdelkader Aziz et Elyas Salah**,"La Finance Islamique un modèle de Responsabilité Sociale",** Revue Algérienne d'Economie et de Management, N° 09, 01-2017, Université de Mascara, Algérie.
2. Diaz M and Armada P, Behavioral economics applied to the financial Sector Ey Parthenon : Building a better working word,2021.
3. Douar Brahim, Kalbaza Amal, L'analyse du comportement financier des individus Algériens à travers la culture financière, Revue les Cahiers du poidex,Vol 10,N2,2021.
4. HANK Naim, **خصائص في منتجات التمويل بالمشاركات تجعلها حلا ناجعا للازمات الاقتصادية العالمية**, Journal of Islamic Civilization, Vol 8, January-June2022.
5. Mohd Azmir Omar, and Others ; An Islamic Princing Benchmark ; ISRA ; November.2010
6. S.Prakash Setih ,Dimensions of Corporate Social Performance: An Analytical Framework, California Management Review, Vol. 17 , 1975.
7. Sanuri Sanuri, تحليل مقاصد العامة لنمو التكنلوجيا المالية الإسلامية في إندونسيا, Jurnal Hukum Bisnis Islam , Vol 14 ,N1,Juni 2024.
8. Shehu Nasiru Muhammad & Kabiru Usman, Blockchain Technology for Islamic Finance :Use-Cases and Threats, Journal of Excellence,Vol05,N°01,2023.
9. Muhammad Nejatullah Siddiqi, **Banking Without Interest**, The Islamic Foundation, Leicester,vol1,N2, 1983.
10. Walczak Damian and Grazyna Voss, New Possibilities of Supporting Polish SMEs within the Jeremie Initiative Managed by BGK, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing Rome-Italy, Vol4,N3,2013.
11. Tuan Hung Vu and others, Relationship between supply chain activities in Vietnamese retail business enterprises, Uncertain Supply Chain Management, Canada, Vol 8, N 2, 2020, P 324.

12. Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M, A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM), Third Edition,2022,chapter 6: https://smartpls.com/documentation/must-reads/pls-sem-book

❖ **التقارير باللغة الانجليزية:**

1. **Global Islamic Fintech Report 2024-25.pdf**
2. https://api.zawya.atexcloud.io/file-delivery-service/version/c:NWI4OWQ5MjctNWQ3NS00:NWM3MjBmN2ItYjNjMS00/IFDI%202023%20Report%20-%20Nov%2030.pdf?utm_campaign=3002745_IslamicFinanceReportGatedLandingPage&elqCampaignId=23799&utm_source=Other&utm_medium=Native&utm_content=&utm_term=&referredBy=
3. https://forum.albaraka.site/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/
4. https://icd-ps.org/uploads/files/ICD%20Refinitiv%20ifdi-report-20221669878247_1582.pdf
    i. https://icd-ps.org/uploads/files/ICD_LSEG_IFDI_REPORT_20231715587354_1336.pdf
5. https://icd-ps.org/uploads/files/ICD_LSEG_IFDI_REPORT_20231715587354_1336.pdf
6. https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFDI%20Report%2020201607502893_2100.pdf
7. https://icd-ps.org/uploads/files/Islamic%20Finance%20Development%20Report%2020241746698945_8205.pdf
8. https://icd-ps.org/uploads/files/Islamic%20Finance%20Development%20Report%2020241746698945_8205.pdf
9. https://icd-ps.org/uploads/files/Islamic%20Finance%20Development%20Report%2020241746698945_8205.pdf
10. https://icd-ps.org/uploads/files/Islamic%20Finance%20Development%20Report%2020241746698945_8205.pdf
11. https://iirating.com/
12. https://static.zawya.com/pdf/Islamic%20Finance%20Development%20Reports/2021%20IFDI%20Report.pdf
13. https://www.arabdict.com/ar/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84

14. https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sores100410a

15. https://www.investopedia.com/terms/b/blockchain.asp

16. ICD- Refinitiv, Islamic Finance Development Report2024,P19,p23.from

17. Word Bank , The Word Bank Annual Report , 2005, https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/30359826-1907-549f-af47-14489f62f4a2

18. Word Banks Group (WBG) ,**A catalyst for Sard Prosperity word Bank Washington** ,DC ,2020**.**

19. T.C. Efrata, W.E.D. Radianto, The impact of innovation,competitive advantage, and market orientation on a firm's marketing performance in the garment industry in indonesia, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 100, International Conference of Organizational Innovation (ICOI 2019).

❖ **الرسائل و المطبعات الجامعية بلغة اجنبية:**

1. Harsha Vijaykumar Jariwala, **To study the level of financial literacy and its impact on investment decision -an in- depth analysis of investors in Gujarat state**, Doctor of philosophe in management ,Ganpat University,Gujarat,India,2013**.**

❖ **قوانين وتشريعات:**

1. النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1144 الموافق لـ 15 مارس سنة 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.؛
2. المرسوم التنفيذي رقم 21- 81 المؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق لـ 23 فبراير سنة 2021،يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي؛

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

استبيان (استمارة)

إلى السيد(ة) المحترم (ة):

تحية طيبة وبعد في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه تخصص **مالية وبنوك إسلامية** بعنوان: **محددات الطلب على المنتجات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية**، نلتمس من سيادتكم اسداء ملاحظاتكم و تصويباتكم حول مضمون و شكل الاستبانة ، شاكرين لكم و مقدرين جهودكم .

استبيان (استمارة)

يرجى وضع علامة (X) على الإجابة التي تختارها:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. السن: من 20-30 سنة ☐ من 31-40 سنة ☐ من 41-50 سنة ☐ من 51-60 سنة ☐
3. المستوى التعليمي : ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا ☐ غير ذلك ☐
4. الدخل : أقل من 50000 ☐ من 51000- 100000 ☐ من 110000 – 200000 ☐
5. الوظيفة: طالب ☐ موظف حكومي ☐ أعمال حرة ☐ متقاعد ☐ غير ذلك ☐
6. منطقة السكن: شمال ☐ جنوب ☐ شرق ☐ غرب ☐

الطلب على المنتجات المالية الإسلامية						
A1	لديا استعداد لطلب المنتجات المالية الإسلامية					
A2	تتميز المنتجات والخدمات المالية الإسلامية بالكفاءة والجودة هذا يدفعني لطلبها					
A3	توفر التكنلوجيا يعزز من الاقبال على المنتجات المالية الإسلامية					
A4	استخدام معاير مدروسة كالتكاليف وشرعية المنتج يدفعني لطلب منتجات البنوك الإسلامية					
المحددات الموضوعية						
أولا: أسعار المنتجات المالية الإسلامية						

الملاحق

B1	تعتبر التكاليف المتعلقة بالحصول على المنتجات المالية الإسلامية مقبولة و تتماشى مع دخل الفرد					
B2	جذبني سعر المنتجات المالية الإسلامية المقدمة من قبل البنك أو النافذة الإسلامية					
B3	يأخذ البنك الإسلامي أو النافذة الإسلامية مني عمولات أقل من سعر الفائدة					
B4	أتلقى عوائد معقولة من خلال استثمار أموالي لدى البنك أو النافذة الإسلامية					
ثانيا: التكنلوجيا المالية						
B5	تحقق التكنلوجيا المالية سهولة وصول الزبائن الى المنتجات المالية الإسلامية					
B6	تمتلك البنوك الإسلامية الأجهزة والمعدات اللازمة لتطبيق التكنلوجيا المالية بشكل المناسب					
B7	استخدام التكنلوجيا المالية وتطبيقات يسهل من عملية تتبع طلبي للمنتج					
B8	التكنلوجيا المالية تقلل من التكاليف وتحسن من امان وشفافية العمليات المالية					
ثالثا: موقع البنك التسهيلات البنكية						
B9	تعتبر مراحل الحصول على التمويل الإسلامي بسيطة وفي متناول جميع الزبائن					
B10	عملية نقل ملكية المنتجات المالية الإسلامية تكون بخطوات منتظمة و سهلة					
B11	للبنك الإسلامي الذي أتعامل فروع داخل وخارج الوطن					
B12	تتواجد البنوك الإسلامية وفروعها في مناطق عمرانية مما يقلل المشقة على العملاء					
رابعا: المسؤولية الاجتماعية						
B13	يقوم البنك أو النافذة الإسلامية بمعالجة وحل شكاوى المتعاملين في أقصر وقت ممكن مع أخذ آرائهم					
B14	يسعى البنك أو النافذة الإسلامية الى دعم كل الأنشطة التي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة					
B15	أجد في البنوك والنوافذ الإسلامية أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الاجتماعي)					
B16	يقضي الموظفون الوقت الكافي لشرح المنتجات المالية الإسلامية للعملاء					
المحددات الذاتية						
أولا:الجانب الشرعي و القانوني						
C1	عدم تعامل البنوك والنوافذ الإسلامية بالربا					
C2	تحترم البنوك والنوافذ الإسلامية مبدئ الشريعة الإسلامية					
C3	تواجد هيئة شرعية في البنك أو النافذة تشرف على المنتجات المالية الإسلامية يرفع من ثقة تعاملي					
C4	تواجد نظام خاص بالصيرفة الإسلامية يشجعني على طلب منتجات البنوك الإسلامية					
ثانيا: جودة المنتجات المالية الإسلامية						
C5	جذبني تنوع وجودة المنتجات المقدمة من البنوك والنوافذ الإسلامية					

الملاحق

C6	أجد حسن المعاملة والكفاءة لدى موظفي البنوك والنوافذ الإسلامية					
C7	البنوك والنوافذ الإسلامية تمتاز بالسرعة والفعالية في تنفيذ المعاملات					
C8	يسعى البنك أو النافذة الإسلامية الى كسب ثقتي من خلال المنتجات والخدمات التي يقدمها					
ثالثا: الثقافة المالية						
C9	هناك فرق بين الربح والفائدة					
C10	لديا رصيد معرفي كافي حول التمويل الإسلامي					
C11	المضاربة التي تجريها البنوك الإسلامية لها نفس مفهوم القرض التقليدي					
C12	يبيع البنك الإسلامي السيارات تحت مسمى منتج" الاستصناع"					
C13	حساب الاستثمار في البنوك الإسلامية يسير وفق صيغة المشاركة					

تقبلوا مني فائق عبارات الاحترام و

التقدير

الملحق رقم 02

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	99	52,7	52,7	52,7
	انثى	89	47,3	47,3	100,0
	Total	188	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 20- 30 سنة	42	22,3	22,3	22,3
	من 31-40 سنة	78	41,5	41,5	63,8
	من 41-50 سنة	56	29,8	29,8	93,6
	من 51-60 سنة	12	6,4	6,4	100,0
	Total	188	100,0	100,0	

الدخل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 50000	62	33,0	33,0	33,0

	من 51000-100000	84	44,7	44,7	77,7
	من 110000-200000	32	17,0	17,0	94,7
	أكثر من 200000	10	5,3	5,3	100,0
	Total	188	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	2	1,1	1,1	1,1
	ليسانس	15	8,0	8,0	9,0
	ماستر	51	27,1	27,1	36,2
	درسات عليا	120	63,8	63,8	100,0
	Total	188	100,0	100,0	

الوظيفية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	صاحب مؤسسة	4	2,1	2,1	2,1
	موظف حكومي	117	62,2	62,2	64,4
	أعمال حرة	27	14,4	14,4	78,7
	متقاعد	4	2,1	2,1	80,9
	اخرى	36	19,1	19,1	100,0
	Total	188	100,0	100,0	

منطقة السكن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	شمال	60	31,9	31,9	31,9
	جنوب	55	29,3	29,3	61,2
	شرق	26	13,8	13,8	75,0
	غرب	47	25,0	25,0	100,0
	Total	188	100,0	100,0	

الملحق رقم 03 اتجاه اجابات الافراد

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	188	1	5	4,26	1,137

A2	188	1	5	3,82	1,254
A3	188	1	5	4,26	1,105
A4	188	1	5	4,21	1,121
A5	179	1	5	3,98	1,247
Valid N (listwise)	179				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	188	1	5	3,22	1,373
B2	188	1	5	3,81	1,306
B3	188	1	5	3,92	1,352
B4	188	1	5	3,29	1,396
B5	188	1	5	4,25	1,117
B6	188	1	5	3,81	1,252
B7	188	1	5	3,66	1,313
B8	188	1	5	4,14	1,100
B9	188	1	5	3,44	1,292
B10	188	1	5	3,59	1,253
B11	188	1	5	3,32	1,409
B12	188	1	5	3,72	1,372
B13	188	1	5	3,38	1,207
B14	188	1	5	3,46	1,289
B15	188	1	5	3,84	1,195
B16	188	1	5	3,59	1,335
Valid N (listwise)	188				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	188	1	5	4,27	1,139
C2	188	1	5	3,86	1,265
C3	188	1	5	4,10	1,161
C4	188	1	5	3,83	1,293
C5	188	1	5	3,62	1,284

C6	188	1	5	3,60	1,213
C7	188	1	5	3,48	1,243
C8	188	1	5	3,80	1,223
C9	188	1	5	4,24	1,015
C10	188	1	5	4,01	1,080
C11	188	1	5	3,27	1,381
C12	188	1	5	3,38	1,407
C13	188	1	5	3,65	1,293
Valid N (listwise)	188				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
TREND(A5)	188	1,0	5,0	3,994	1,2179
A1	188	1	5	4,26	1,137
A2	188	1	5	3,82	1,254
A3	188	1	5	4,26	1,105
A4	188	1	5	4,21	1,121
Valid N (listwise)	188				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	188	1,00	5,00	4,1073	,96382
BB11	188	1,00	5,00	3,5598	1,07229
التكنلوجيا المالية	188	1,00	5,00	3,9641	,99718
موقع البنك التسهيلات البنكية	188	1,00	5,00	3,5186	1,05639
موقع البنك التسهيلات البنكية	188	1,00	5,00	3,5678	1,04657
المحددات الموضوعية	188	1,00	5,00	3,6526	,90813
الجانب الشرعي و القانوني	188	1,00	5,00	4,0120	1,04424
جودة المنتجات المالية الإسلامية	188	1,00	5,00	3,6237	1,06176
الثقافة المالية	188	1,40	5,00	3,7117	,87586
المحددات الذاتية	188	1,31	5,00	3,7770	,82234
Valid N (listwise)	188				

الملحق رقم 05 الصدق الداخلي

Construct reliability and validity - Overview Zoom (100%) Copy to Excel Copy to R

	Cronbach's alpha	Composite reliability (rho_a)	Composite reliability (rho_c)	Average variance extracted (AVE)
1-أسعار المنتجات المالية الإسلامية	0,800	0,803	0,870	0,626
2-التكنلوجيا المالية	0,853	0,854	0,901	0,695
3-موقع البنك التسهيلات البنكية	0,805	0,810	0,872	0,631
4-المسؤولية الاجتماعية	0,801	0,804	0,883	0,716
5-الجانب الشرعي و القانوني	0,883	0,884	0,919	0,740
6-جودة المنتجات المالية الإسلامية	0,878	0,881	0,916	0,733
7-الثقافة المالية	0,691	0,702	0,811	0,519
8-الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	0,884	0,885	0,915	0,684
المحددات الذاتية	0,898	0,912	0,914	0,460
المحددات الموضوعية	0,928	0,930	0,937	0,500

الملحق رقم 06 صدق التمايز

1- معيار التباين بين الاسئلة

Discriminant validity - Cross loadings Zoom (62%) Copy to Excel Copy to R

	1-أسعار المنتجات المالية الإسلامية	2-التكنلوجيا المالية	3-موقع البنك التسهيلات البنكية	4-المسؤولية الاجتماعية	5-الجانب الشرعي و القانوني	6-جودة المنتجات المالية الإسلامية	7-الثقافة المالية	8-الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	المحددات الذاتية	المحددات الموضوعية
A1	0,548	0,673	0,502	0,506	0,632	0,493	0,405	0,862	0,607	0,650
A2	0,569	0,634	0,553	0,471	0,512	0,538	0,361	0,790	0,564	0,649
A3	0,483	0,662	0,449	0,463	0,475	0,473	0,232	0,820	0,483	0,602
A4	0,538	0,594	0,530	0,540	0,583	0,499	0,383	0,829	0,584	0,637
A5	0,578	0,646	0,533	0,514	0,625	0,470	0,330	0,834	0,578	0,660
B1	0,777	0,480	0,477	0,532	0,394	0,505	0,329	0,437	0,492	0,650
B1	0,777	0,480	0,477	0,532	0,394	0,505	0,329	0,437	0,492	0,650
B10	0,509	0,532	0,816	0,543	0,502	0,548	0,321	0,591	0,552	0,690
B10	0,509	0,532	0,816	0,543	0,502	0,548	0,321	0,591	0,552	0,690
B11	0,521	0,466	0,726	0,431	0,373	0,468	0,348	0,397	0,471	0,616
B11	0,521	0,466	0,726	0,431	0,373	0,468	0,348	0,397	0,471	0,616
B12	0,487	0,457	0,805	0,516	0,456	0,540	0,349	0,433	0,540	0,647
B12	0,487	0,457	0,805	0,516	0,456	0,540	0,349	0,433	0,540	0,647
B13	0,529	0,633	0,595	0,847	0,548	0,621	0,446	0,537	0,645	0,740
B13	0,529	0,633	0,595	0,847	0,548	0,621	0,446	0,537	0,645	0,740
B14	0,585	0,605	0,564	0,886	0,521	0,616	0,380	0,485	0,611	0,747
B14	0,585	0,605	0,564	0,886	0,521	0,616	0,380	0,485	0,611	0,747
B15	0,596	0,531	0,484	0,804	0,531	0,560	0,386	0,513	0,591	0,681
B15	0,596	0,531	0,484	0,804	0,531	0,560	0,386	0,513	0,591	0,681
B2	0,846	0,599	0,553	0,563	0,527	0,580	0,384	0,598	0,592	0,740
B2	0,846	0,599	0,553	0,563	0,527	0,580	0,384	0,598	0,592	0,740
B3	0,755	0,590	0,489	0,505	0,569	0,529	0,469	0,574	0,609	0,679
B3	0,755	0,590	0,489	0,505	0,569	0,529	0,469	0,574	0,609	0,679
B4	0,783	0,551	0,570	0,515	0,461	0,567	0,371	0,467	0,557	0,697
B4	0,783	0,551	0,570	0,515	0,461	0,567	0,371	0,467	0,557	0,697
B5	0,546	0,821	0,522	0,525	0,489	0,546	0,447	0,713	0,580	0,709
B5	0,546	0,821	0,522	0,525	0,489	0,546	0,447	0,713	0,580	0,709
B6	0,569	0,829	0,563	0,620	0,518	0,639	0,428	0,574	0,632	0,751
B6	0,569	0,829	0,563	0,620	0,518	0,639	0,428	0,574	0,632	0,751
B7	0,609	0,850	0,536	0,596	0,549	0,555	0,420	0,608	0,604	0,757
B7	0,609	0,850	0,536	0,596	0,549	0,555	0,420	0,608	0,604	0,757

Discriminant validity - Cross loadings Zoom (62%) Copy to Excel Copy to R

	1-أسعار المنتجات المالية الإسلامية	2-التكنلوجيا المالية	3-موقع البنك التسهيلات البنكية	4-المسؤولية الاجتماعية	5-الجانب الشرعي و القانوني	6-جودة المنتجات المالية الإسلامية	7-الثقافة المالية	8-الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	المحددات الذاتية	المحددات الموضوعية
B5	0,546	0,821	0,522	0,525	0,489	0,546	0,447	0,713	0,580	0,709
B6	0,569	0,829	0,563	0,620	0,518	0,639	0,428	0,574	0,632	0,751
B6	0,569	0,829	0,563	0,620	0,518	0,639	0,428	0,574	0,632	0,751
B7	0,609	0,850	0,536	0,596	0,549	0,555	0,420	0,608	0,604	0,757
B7	0,609	0,850	0,536	0,596	0,549	0,555	0,420	0,608	0,604	0,757
B8	0,618	0,834	0,529	0,584	0,596	0,533	0,425	0,696	0,612	0,751
B8	0,618	0,834	0,529	0,584	0,596	0,533	0,425	0,696	0,612	0,751
B9	0,582	0,584	0,827	0,563	0,469	0,598	0,325	0,542	0,563	0,735
B9	0,582	0,584	0,827	0,563	0,469	0,598	0,325	0,542	0,563	0,735
C1	0,507	0,566	0,485	0,525	0,866	0,512	0,458	0,644	0,737	0,602
C1	0,507	0,566	0,485	0,525	0,866	0,512	0,458	0,644	0,737	0,602
C10	0,375	0,374	0,375	0,317	0,469	0,372	0,766	0,329	0,587	0,417
C10	0,375	0,374	0,375	0,317	0,469	0,372	0,766	0,329	0,587	0,417
C11	0,178	0,199	0,231	0,287	0,262	0,246	0,488	0,161	0,408	0,253
C12	0,237	0,337	0,183	0,303	0,265	0,347	0,606	0,171	0,460	0,306
C12	0,237	0,337	0,183	0,303	0,265	0,347	0,606	0,171	0,460	0,306

الملاحق

2- معيار الصدق التمايزي

Discriminant validity - Fornell-Larcker criterion Zoom (77%) Copy to Excel Copy to R

	أسعار المنتجات المالية الإسلامية	التكنولوجيا المالية	الثقافة المالية	الجانب الشرعي و القانوني	الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	المسؤولية الاجتماعية	جودة المنتجات المالية الإسلامية	موقع البنك التسهيلات البنكية
أسعار المنتجات المالية الإسلامية	0,790							
التكنولوجيا المالية	0,706	0,833						
الثقافة المالية	0,488	0,503	0,687					
الجانب الشرعي و القانوني	0,622	0,644	0,542	0,860				
الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	0,665	0,784	0,416	0,691	0,827			
المسؤولية الاجتماعية	0,669	0,694	0,484	0,630	0,606	0,846		
جودة المنتجات المالية الإسلامية	0,691	0,679	0,533	0,657	0,598	0,710	0,856	
موقع البنك التسهيلات البنكية	0,657	0,644	0,428	0,569	0,628	0,650	0,681	0,794

3- معيار HTMT

Discriminant validity - Heterotrait-monotrait ratio (HTMT) - Matrix Zoom (72%) Copy to Excel Copy to R

	أسعار المنتجات المالية الإسلامية	التكنولوجيا المالية	الثقافة المالية	الجانب الشرعي و القانوني	الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	المسؤولية الاجتماعية	جودة المنتجات المالية الإسلامية	موقع البنك التسهيلات البنكية
أسعار المنتجات المالية الإسلامية								
التكنولوجيا المالية	0,849							
الثقافة المالية	0,581	0,601						
الجانب الشرعي و القانوني	0,732	0,742	0,627					
الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	0,779	0,895	0,465	0,775				
المسؤولية الاجتماعية	0,837	0,842	0,614	0,749	0,718			
جودة المنتجات المالية الإسلامية	0,819	0,787	0,631	0,747	0,678	0,847		
موقع البنك التسهيلات البنكية	0,822	0,775	0,525	0,670	0,731	0,804	0,808	

الملحق رقم 07 النموذج الهيكلي

1-معامل الارتباط

R-square - Overview

	R-square	R-square adjusted
1-أسعار المنتجات المالية الإسلامية	0,766	0,765
2-التكنولوجيا المالية	0,794	0,792
3-موقع البنك التسهيلات البنكية	0,720	0,718
4-المسؤولية الاجتماعية	0,731	0,729
5-الجانب الشرعي و القانوني	0,789	0,788
6-جودة المنتجات المالية الإسلامية	0,775	0,774
7-الثقافة المالية	0,587	0,585
8-الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	0,607	0,603

2- معامل قوة التأثير

f-square - Matrice Zoom (67%) Copy to Excel Copy to R

	1-أسعار المنتجات المالية الإسلامية	2-التكنولوجيا المالية	3-موقع البنك التسهيلات البنكية	4-المسؤولية الاجتماعية	5-الجانب الشرعي و القانوني	6-جودة المنتجات المالية الإسلامية	7-الثقافة المالية	8-الطلب على المنتجات المالية الإسلامية
1-أسعار المنتجات المالية الإسلامية								
2-التكنولوجيا المالية								
3-موقع البنك التسهيلات البنكية								
4-المسؤولية الاجتماعية								
5-الجانب الشرعي و القانوني								
6-جودة المنتجات المالية الإسلامية								
7-الثقافة المالية								
8-الطلب على المنتجات المالية الإسلامية					3,738	3,446	1,420	0,019
المحددات الذاتية	3,275	3,844	2,567	2,714				0,359
المحددات الموضوعية								

3-مؤشر القدرة التنبؤية Q2

Construct cross-validated communality - Total

Zoom

	SSO	SSE	Q² (= 1-SSE/BSP)
أسعار المنتجات المالية الإسلامية	752,000	470,318	0,375
التكنلوجيا المالية	752,000	389,456	0,482
الثقافة المالية	940,000	723,815	0,230
الجانب الشرعي و القانوني	752,000	341,093	0,546
الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	940,000	454,223	0,517
المحددات الذاتية	2.444,000	1.532,316	0,373
المحددات الموضوعية	2.820,000	1.635,981	0,420
المسؤولية الاجتماعية	564,000	327,312	0,420
جودة المنتجات المالية الإسلامية	752,000	345,425	0,541
موقع البنك التسهيلات البنكية	752,000	464,241	0,383

4- نتائج فرضيات الدراسة

1- الفرضية الرئيسية

Path coefficients - Mean, STDEV, T values, p values

Zoom (92%) Copy to Excel Copy to R

	Original sample (O)	Sample mean (M)	Standard deviation (STDEV)	T statistics (|O/STDEV|)	P values
المحددات الذاتية -> 5-الجانب الشرعي و القانوني	0,883	0,884	0,019	47,171	0,000
المحددات الذاتية -> 6-جودة المنتجات المالية الإسلامية	0,884	0,885	0,017	51,691	0,000
المحددات الذاتية -> 7-الثقافة المالية	0,767	0,768	0,043	17,989	0,000
المحددات الموضوعية -> 1-أسعار المنتجات المالية الإسلامية	0,876	0,876	0,018	48,289	0,000
المحددات الموضوعية -> 2-التكنلوجيا المالية	0,889	0,889	0,018	50,588	0,000
المحددات الموضوعية -> 3-موقع البنك التسهيلات البنكية	0,849	0,850	0,025	33,389	0,000
المحددات الموضوعية -> 4-المسؤولية الاجتماعية	0,856	0,857	0,023	36,781	0,000
محددات الطلب -> 8-الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	0,770	0,770	0,037	20,937	0,000
محددات الطلب -> المحددات الذاتية	0,818	0,819	0,032	25,815	0,000
محددات الطلب -> المحددات الموضوعية	0,998	0,998	0,000	3.447,719	0,000

2- الفرضيات الفرعية

Path coefficients - Mean, STDEV, T values, p values

Zoom (92%) Copy to Excel Copy to R

	Original sample (O)	Sample mean (M)	Standard deviation (STDEV)	T statistics (|O/STDEV|)	P values
المحددات الذاتية -> الثقافة المالية	0,761	0,763	0,046	16,644	0,000
المحددات الذاتية -> الجانب الشرعي و القانوني	0,887	0,888	0,018	49,917	0,000
المحددات الذاتية -> الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	0,147	0,153	0,102	1,447	0,148
المحددات الذاتية -> جودة المنتجات المالية الإسلامية	0,880	0,881	0,018	47,699	0,000
المحددات الموضوعية -> أسعار المنتجات المالية الإسلامية	0,875	0,876	0,018	48,409	0,000
المحددات الموضوعية -> التكنلوجيا المالية	0,891	0,891	0,017	52,037	0,000
المحددات الموضوعية -> الطلب على المنتجات المالية الإسلامية	0,654	0,648	0,098	6,667	0,000
المحددات الموضوعية -> المسؤولية الاجتماعية	0,855	0,856	0,024	36,105	0,000
المحددات الموضوعية -> موقع البنك التسهيلات البنكية	0,848	0,849	0,026	32,960	0,000

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1,000	,218		4,596	,000
	المحددات الموضوعية	,698	,083	,658	8,364	,000
	المحددات الذاتية	,148	,092	,126	1,602	,111

a. Dependent Variable: الطلب على المنتجات المالية الإسلامية

الملحق رقم 08 اختبار الفروق

Ranks

	الجنس	N	Mean Rank	Sum of Ranks
المحددات الموضوعية	ذكر	99	91,37	9046,00
	انثى	89	97,98	8720,00
	Total	188		
التكنلوجيا المالية	ذكر	99	94,33	9339,00
	انثى	89	94,69	8427,00
	Total	188		
موقع البنك التسهيلات البنكية	ذكر	99	89,62	8872,50
	انثى	89	99,93	8893,50
	Total	188		
المسؤولية الاجتماعية	ذكر	99	89,78	8888,00
	انثى	89	99,75	8878,00
	Total	188		
الجانب الشرعي و القانوني	ذكر	99	90,26	8935,50
	انثى	89	99,22	8830,50
	Total	188		
جودة المنتجات المالية الإسلامية	ذكر	99	93,34	9241,00
	انثى	89	95,79	8525,00
	Total	188		
الثقافة المالية	ذكر	99	92,69	9176,50
	انثى	89	96,51	8589,50
	Total	188		

Test Statistics[a]

	المحددات الموضوعية	التكنلوجيا المالية	موقع البنك التسهيلات البنكية	المسؤولية الاجتماعية	الجانب الشرعي و القانوني	جودة المنتجات المالية الإسلامية	الثقافة المالية
Mann-Whitney U	4096,000	4389,000	3922,500	3938,000	3985,500	4291,000	4226,500
Wilcoxon W	9046,000	9339,000	8872,500	8888,000	8935,500	9241,000	9176,500
Z	-,835	-,045	-1,303	-1,261	-1,142	-,310	-,482
Asymp. Sig. (2-tailed)	,404	,964	,193	,207	,254	,757	,630

a. Grouping Variable: الجنس

Ranks

	العمر	N	Mean Rank
المحددات الموضوعية	من 20- 30 سنة	42	108,26
	من 31-40 سنة	78	91,99
	من 41-50 سنة	56	84,94
	من 51-60 سنة	12	107,29
	Total	188	
التكنلوجيا المالية	من 20- 30 سنة	42	106,49
	من 31-40 سنة	78	86,08
	من 41-50 سنة	56	94,24
	من 51-60 سنة	12	108,46
	Total	188	
موقع البنك التسهيلات البنكية	من 20- 30 سنة	42	109,19
	من 31-40 سنة	78	80,67
	من 41-50 سنة	56	97,25
	من 51-60 سنة	12	120,17
	Total	188	
المسؤولية الاجتماعية	من 20- 30 سنة	42	112,17
	من 31-40 سنة	78	88,42
	من 41-50 سنة	56	86,95
	من 51-60 سنة	12	107,46
	Total	188	
الجانب الشرعي و القانوني	من 20- 30 سنة	42	104,77
	من 31-40 سنة	78	89,12
	من 41-50 سنة	56	93,10
	من 51-60 سنة	12	100,04
	Total	188	
جودة المنتجات المالية الإسلامية	من 20- 30 سنة	42	104,10
	من 31-40 سنة	78	90,44
	من 41-50 سنة	56	89,38
	من 51-60 سنة	12	111,25

	Total	188	
الثقافة المالية	من 20- 30 سنة	42	99,73
	من 31-40 سنة	78	91,15
	من 41-50 سنة	56	93,29
	من 51-60 سنة	12	103,63
	Total	188	

Test Statistics[a,b]

	المحددات الموضوعية	التكنلوجيا المالية	موقع البنك التسهيلات البنكية	المسؤولية الاجتماعية	الجانب الشرعي و القانوني	جودة المنتجات المالية الإسلامية	الثقافة المالية
Kruskal-Wallis H	5,292	4,810	11,020	7,230	2,483	3,425	1,055
df	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	,152	,186	,012	,065	,478	,331	,788

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: العمر

Ranks

	الدخل	N	Mean Rank
المحددات الموضوعية	أقل من 50000	62	112,38
	من 51000-100000	84	92,13
	من 110000-200000	32	67,33
	أكثر من 200000	10	90,55
	Total	188	
التكنلوجيا المالية	أقل من 50000	62	108,44
	من 51000-100000	84	97,70
	من 110000-200000	32	66,52
	أكثر من 200000	10	70,75
	Total	188	
موقع البنك التسهيلات البنكية	أقل من 50000	62	103,98
	من 51000-100000	84	97,89
	من 110000-200000	32	71,72
	أكثر من 200000	10	80,15
	Total	188	
المسؤولية الاجتماعية	أقل من 50000	62	109,48
	من 51000-100000	84	97,29
	من 110000-200000	32	63,30
	أكثر من 200000	10	78,00
	Total	188	
الجانب الشرعي و القانوني	أقل من 50000	62	106,39

	من 51000-100000	84	97,59
	من 110000-200000	32	72,00
	أكثر من 200000	10	66,85
	Total	188	
جودة المنتجات المالية الإسلامية	أقل من 50000	62	107,44
	من 51000-100000	84	94,96
	من 110000-200000	32	75,84
	أكثر من 200000	10	70,10
	Total	188	
الثقافة المالية	أقل من 50000	62	100,63
	من 51000-100000	84	97,51
	من 110000-200000	32	78,30
	أكثر من 200000	10	83,05
	Total	188	

Test Statistics[a,b]

	المحددات الموضوعية	التكنلوجيا المالية	موقع البنك التسهيلات البنكية	المسؤولية الاجتماعية	الجانب الشرعي و القانوني	جودة المنتجات المالية الإسلامية	الثقافة المالية
Kruskal-Wallis H	15,019	15,085	8,593	16,520	11,572	9,423	4,352
df	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	,002	,002	,035	,001	,009	,024	,226

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الدخل

Ranks

	المستوى التعليمي	N	Mean Rank
المحددات الموضوعية	ثانوي	2	127,00
	ليسانس	15	103,17
	ماستر	51	99,69
	دراسات عليا	120	90,67
	Total	188	
التكنلوجيا المالية	ثانوي	2	114,75
	ليسانس	15	92,77
	ماستر	51	93,40
	دراسات عليا	120	94,85
	Total	188	
موقع البنك التسهيلات البنكية	ثانوي	2	173,50
	ليسانس	15	113,17
	ماستر	51	102,98
	دراسات عليا	120	87,25

	Total	188	
المسؤولية الاجتماعية	ثانوي	2	130,25
	ليسانس	15	95,47
	ماستر	51	98,33
	درسات عليا	120	92,15
	Total	188	
الجانب الشرعي و القانوني	ثانوي	2	148,75
	ليسانس	15	119,00
	ماستر	51	100,31
	درسات عليا	120	88,06
	Total	188	
جودة المنتجات المالية الإسلامية	ثانوي	2	83,50
	ليسانس	15	98,80
	ماستر	51	98,33
	درسات عليا	120	92,52
	Total	188	
الثقافة المالية	ثانوي	2	44,50
	ليسانس	15	101,50
	ماستر	51	96,08
	درسات عليا	120	93,79
	Total	188	

Test Statistics[a,b]

	المحددات الموضوعية	التكنلوجيا المالية	موقع البنك التسهيلات البنكية	المسؤولية الاجتماعية	الجانب الشرعي و القانوني	جودة المنتجات المالية الإسلامية	الثقافة المالية
Kruskal-Wallis H	2,171	,326	9,442	1,357	7,477	,597	2,013
df	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	,538	,955	,024	,716	,058	,897	,570

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المستوى التعليمي

Ranks

	الوظيفية	N	Mean Rank
المحددات الموضوعية	صاحب مؤسسة	4	127,25
	موظف حكومي	117	81,49
	أعمال حرة	27	114,39
	متقاعد	4	118,00
	اخرى	36	115,63
	Total	188	
التكنلوجيا المالية	صاحب مؤسسة	4	81,88

	موظف حكومي	117	86,83
	أعمال حرة	27	93,78
	متقاعد	4	124,88
	اخرى	36	118,00
	Total	188	
موقع البنك التسهيلات البنكية	صاحب مؤسسة	4	123,38
	موظف حكومي	117	86,24
	أعمال حرة	27	101,72
	متقاعد	4	120,88
	اخرى	36	109,81
	Total	188	
المسؤولية الاجتماعية	صاحب مؤسسة	4	99,00
	موظف حكومي	117	86,44
	أعمال حرة	27	104,30
	متقاعد	4	111,63
	اخرى	36	110,94
	Total	188	
الجانب الشرعي و القانوني	صاحب مؤسسة	4	60,25
	موظف حكومي	117	89,12
	أعمال حرة	27	96,07
	متقاعد	4	127,63
	اخرى	36	110,93
	Total	188	
جودة المنتجات المالية الإسلامية	صاحب مؤسسة	4	117,50
	موظف حكومي	117	84,88
	أعمال حرة	27	98,39
	متقاعد	4	106,00
	اخرى	36	119,00
	Total	188	
الثقافة المالية	صاحب مؤسسة	4	28,50
	موظف حكومي	117	87,25
	أعمال حرة	27	99,04
	متقاعد	4	117,00
	اخرى	36	119,49
	Total	188	

Test Statistics[a,b]

الثقافة المالية	جودة المنتجات المالية الإسلامية	الجانب الشرعي و القانوني	المسؤولية الاجتماعية	موقع البنك التسهيلات البنكية	التكنلوجيا المالية	المحددات الموضوعية

Kruskal-Wallis H	18,079	10,762	8,167	7,221	7,708	12,159	16,528
df	4	4	4	4	4	4	4
Asymp. Sig.	,001	,029	,086	,125	,103	,016	,002

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الوظيفية

Ranks

	منطقة السكن	N	Mean Rank
المحددات الموضوعية	شمال	60	89,74
	جنوب	55	91,15
	شرق	26	102,83
	غرب	47	99,89
	Total	188	
التكنلوجيا المالية	شمال	60	96,74
	جنوب	55	91,50
	شرق	26	81,96
	غرب	47	102,09
	Total	188	
موقع البنك التسهيلات البنكية	شمال	60	100,40
	جنوب	55	90,91
	شرق	26	94,40
	غرب	47	91,22
	Total	188	
المسؤولية الاجتماعية	شمال	60	94,93
	جنوب	55	91,18
	شرق	26	92,35
	غرب	47	99,03
	Total	188	
الجانب الشرعي و القانوني	شمال	60	94,26
	جنوب	55	89,15
	شرق	26	94,63
	غرب	47	100,99
	Total	188	
جودة المنتجات المالية الإسلامية	شمال	60	90,28
	جنوب	55	94,73
	شرق	26	96,79
	غرب	47	98,36
	Total	188	
الثقافة المالية	شمال	60	92,87

	جنوب	55	83,37
	شرق	26	94,40
	غرب	47	109,66
	Total	188	

Test Statistics[a,b]

	المحددات الموضوعية	التكنلوجيا المالية	موقع البنك التسهيلات البنكية	المسؤولية الاجتماعية	الجانب الشرعي و القانوني	جودة المنتجات المالية الإسلامية	الثقافة المالية
Kruskal-Wallis H	1,754	2,625	1,126	,580	1,231	,655	6,041
df	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	,625	,453	,771	,901	,746	,884	,110

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: منطقة السكن

الفهارس

الفهرس

اهداء	
شكروعرفان	I
مقدمة	أ
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
الفصل الأول: الإطارالنظري العام للتمويل الإسلامي	2
المبحث الأول: مدخل للتمويل الإسلامي	3
المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي	3
المطلب الثاني: أهم الفروق التحليلية بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي	8
المطلب الثالث: نمو أصول التمويل الإسلامي وأهميته الاقتصادية	11
المبحث الثاني: مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية المصرفية	15
المطلب الأول: البنوك المركزية الإسلامية	15
المطلب الثاني: البنوك الإسلامية	20
المطلب الثالث: نو افذ الصيرفة الإسلامية	27
المبحث الثالث: مؤسسات الصناعة المالية غيرمصرفية	31
المطلب الأول: مؤسسات التأمين التكافلي	32
المطلب الثاني: الصكوك الإسلامية	35
المطلب الثالث: صناديق الاستثمار الإسلامي والمؤسسات الأخرى	39
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: المنتجات المالية الإسلامية	45
المبحث الأول: ماهية المنتجات المالية الإسلامية	46
المطلب الأول: مفهوم المنتجات المالية الإسلامية ومعايرها الشرعية	46
المطلب الثاني: شرعية المنتجات المالية الإسلامية	50
المطلب الثالث: أسس المنتجات المالية الإسلامية	53
المبحث الثاني: أنواع المنتجات المالية الإسلامية وفق معيارالربحية	56
المطلب الأول: منتجات المعاوضات	56
المطلب الثاني: منتجات الاشتراك	60

المطلب الثالث: المنتجات الخيرية	62
المبحث الثالث: المنتجات المالية الإسلامية المركبة	65
المطلب الأول: الابتكار المالي في البنوك الإسلامية	65
المطلب الثاني: ماهي المنتجات المركبة؟	68
المطلب الثالث: نظرة إحصائية للمنتجات المالية الإسلامية في الجزائر	70
المبحث الرابع: المنتجات المركبة المطبقة في المصارف الإسلامية	73
المطلب الأول: المنتجات المالية الإسلامية المركبة قصيرة الاجل	73
المطلب الثاني: المنتجات المالية الإسلامية المركبة متوسطة الاجل	77
المطلب الثالث: المنتجات المالية الإسلامية المركبة طويلة الاجل:	81
خلاصة الفصل:	84
الفصل الثالث: محددات الطلب على المنتجات البنكية الاسلامية	86
المبحث الأول: سلوك المستهلك والطلب في النظام المالي الإسلامي	87
المطلب الأول: سلوك المستهلك الاسلامي	87
المطلب الثاني: الطلب في الاقتصاد الإسلامي	88
المطلب الثالث: محددات الطلب في الاقتصاد الإسلامي	90
المبحث الثاني: المحددات الموضوعية	92
المطلب الأول: أسعار المنتجات المالية الإسلامي	92
المطلب الثاني: التكنلوجيا البنكية	95
المطلب الثالث: التسهيلات البنكية والموقع الجغرافي	101
المطلب الرابع: المسؤولية الاجتماعية	107
المبحث الثالث: المحددات الذاتية	113
المطلب الأول: العوامل الشرعية والقانونية	113
المطلب الثاني: جودة المنتجات البنكية	121
المطلب الثالث: الوعي المالي والمصرفي	124
خلاصة الفصل	129
الفصل الرابع: دراسة ميدانية لعينة من زبائن الصيرفة الإسلامية في الجزائر	131
المبحث الاول: السياق العام للدراسة الميدانية	132
المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر	132
المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المنهجية لدراسة	138

المطلب الثالث: مقياس ادة الدراسة والأساليب الاحصائية المستخدمة	141
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لإجابة عينة الدراسة	144
المطلب الأول: تحليل الخصائص الوصفية لدراسة	144
المطلب الثاني: التحليل الوصفي للمحور الثاني للاستبيان	150
المبحث الثالث: نمذجة المعادلات الهيكلية	156
المطلب الأول: الخلفية المعرفية لنمذجة المعادلات البنائية:	156
المطلب الثاني: اختبار النموذج القياسي	157
المطلب الثالث: تقيم النموذج الهيكليEvaluation Of Structural Model	171
المبحث الرابع: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	176
المطلب الأول: المسارات واختبار الفرضيات	176
المطلب الثاني: عرض مناقشة النتائج	177
خلاصة الفصل	192
الخاتمة:	194
قائمة المصادر والمراجع:	221
الملاحق:	214
الملخص	257

ملخص:

تهدف الدراسة الى البحث عن المحددات التي تؤثر على طلب المنتجات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية في الجزائر في ظل تزايد الطلب وتوفير بيئة مدعمة بالهيئة الشرعية والتشريعات القانونية، حيث اعتمدت الدراسة في تحليلها على منهجية النمذجة بالمعادلات البنائيةPLS-SEM بواسطة برنامج Smart pls4، وكانت أداة الدراسة في جمع البيانات هي الاستبانة الورقية والالكترونية بحجم 188 إجابة قابلة لدراسة.

توصلت الدراسة، وبعد دراسة سبع متغيرات نوعية وكيفية كمتغيرات مستقلة لمعرفة أي منها التي تدفع الفرد الى طلب المنتجات المالية الإسلامية، فبينت مخرجات التحليل الاحصائي أنه توجد علاقة خطية بين المحددات والطلب في البنوك الاسلامية، فكانت المحددات الموضوعية ذات حجم تأثير موجب كبير على الطلب بقيمة 0.363، بينما المحددات الذاتية كان تأثيرها ضعيف على طلب المنتجات المالية الاسلامية بنسبة 0.018، وكما يؤثر عامل المستوى التعليمي والوظيفة على الطلب بمعامل ترجيح. كما تعتبر هذه النتائج ذات أهمية بالغة بالنسبة للبنك المركزي والبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، لأنها تحدد العوامل الأساسية التي يجب التركيز عليها لرفع الطلب على المنتجات المالية الإسلامية ومحاربة ظاهرة الاكتناز وعصرنة القطاع وتحقيق نمو اقتصادي.

الكلمات المفتاحية: صيرفة الإسلامية، منتجات المالية الإسلامية، محددات الطلب، بنوك جزائرية، سلوك المستهلك

رموزتصنيف جال: G21، G20، G24، M31، Z12

Abstract:

This study aims to investigate the factors influencing the demand for Islamic financial products in Islamic banks in Algeria, given the increasing demand and the availability of a supportive environment with Sharia compliance and legal regulations. The study employed PLS-SEM structural equation modeling using Smartpls4 software. The data collection tool was a paper and electronic questionnaire with 188 eligible responses.

The study, after examining seven qualitative and quantitative variables as independent variables to determine which ones drive individuals to demand Islamic financial products, found a linear relationship between these determinants and demand in Islamic banks. The objective determinants had a large positive effect size on demand (0.363), while the subjective determinants had a weak effect (0.018). Furthermore, educational level and occupation significantly influence demand. These findings are of great importance to the Central Bank and Islamic banks operating in Algeria, as they identify key factors that should be focused on to increase demand for Islamic financial products, combat hoarding, modernize the sector, and achieve economic growth.

Keywords: Islamic banking, Islamic financial products, determinants of demand, Algerian banks, consumer behavior

Gal classification codes: G21, G20, G24, M31, Z12

Résumé :

Cette étude vise à analyser les facteurs influençant la demande de produits financiers islamiques auprès des banques islamiques en Algérie, compte tenu de la demande croissante et de l'existence d'un environnement favorable conforme à la charia et à la réglementation juridique. L'étude a utilisé la modélisation par équations structurelles PLS-SEM à l'aide du logiciel Smartpls4. Les données ont été recueillies au moyen d'un questionnaire papier et électronique, avec 188 réponses exploitables.

L'étude, après avoir examiné sept variables qualitatives et quantitatives comme variables indépendantes afin de déterminer celles qui incitent les individus à demander des produits financiers islamiques, a mis en évidence une relation linéaire entre ces déterminants et la demande auprès des banques islamiques. Les déterminants objectifs ont un impact positif important sur la demande (0,363), tandis que les déterminants subjectifs ont un impact faible (0,018). Par ailleurs, le niveau d'éducation et la profession influencent significativement la demande. Ces résultats sont d'une grande importance pour la Banque centrale et les banques islamiques opérant en Algérie, car ils identifient les facteurs clés sur lesquels il convient de se concentrer pour accroître la demande de produits financiers islamiques, lutter contre la thésaurisation, moderniser le secteur et favoriser la croissance économique.

Mots-clés : banque islamique, produits financiers islamiques, déterminants de la demande, banques algériennes, comportement du consommateur

Codes de classification Gal : G21, G20, G24, M31, Z12